سلسلة أهل الذمة والأقليات في المجتمعات الإسلامية

استجابة المسيحية الشرقية إلى الإسلام

تنقيب في مفاهيم

المؤسسة - القبيلة - الجباية



د. جاسم صكبان علي

أطروحة دكتوراه من جامعة أدنبره - انكلترا

بإشراف مونتغمري وت



استجابة المسيحية الشرقية الى الاسلام

المركز الأكاديمي للأبحاث



استجابة المسيحية الشرقية الى الاسلام

تنقيب في مفاهيم

المؤسسة - القبيلة - الجباية

أطروحة دكتوراه من جامعة أدنبره - انكلترا

بإشراف مونتغمري وات

د. جاسم صكبان علي

استجابة المسيحية الشرقية إلى الإسلام
تنقيب في مفاهيم
المؤسسة - القبيلة - الجباية

Eastern Christian response to Islam

Exploration in the concepts

of the institution ، the tribe

and the forest

د. جاسم صكبان علي

تصميم الكتاب وغلافه

علي الحسناوي

الناشر :المركز الأكاديمي للأبحاث

العراق ـ تورنتو ـ كندا

The Academic Center for Research

TORONTO -CANADA

موثق بدار الكتب والوثائق الكندية

Library and Archives Canada

ISBN 9781927946930

http: / /www.acadcr.com
Email: info@acadcr.com
nasseralkab@gmail.com

بيروت ـ الطبعة الأولى 2020

توزيع : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر :
بيروت ـ لبنان2047-7611

الجناح ـ شارع زاهية سلمان ـ مبنى مجموعة تحسين الخياط

Fax: +961-1-830609
Tel:+961-1-830608
tradebooks@all-prints.com
Website:www.all-prints.com

مقدّمة المؤلّف

كتبْتُ هذه الأطروحة قبل أكثر من خمسة وثلاثين عاماً.

كتبتها في جوّ علميّ هادئ، يحلّل فيه الإنسان الشّرقيّ حرّيّة لم يألفها في وطنه في جوّ تتوافر فيه الأمور الدّراسيّة الصّحيحة مثل وجود الأساتذة المختصين الأكفّاء والمكتبات المتوافر فيها كلّ ما يحتاجه الباحث!.

كتبتها في مجتمع يجيد التّعامل مع الدّارسين والباحثين.

كتبتها في جامعة توفّر كلّ ما يحتاجه الدّارس من مصادر ومراجع حتّى لو كانت في أقصى بلاد العالم.

كتبتها في جوٍّ علميّ هادئ مستقرّ متوافر فيه الأمن والسّلام، جوٍّ فيه التّنافس العلميّ الشّريف القائم على أساس القدرة والقابليّة والموهبة؛ جوٍّ لا يمكن توافره في مجتمعنا الحاليّ الذي زُرعت فيه الطّائفيّة والمحسوبيّة والعرقيّة والتّعصّب والرّشوة والسّلب والنّهب؛ جوٍّ ضُربت فيه حقوق الآخرين بعرض الحائط، حتّى صار الإنسان لا يأمن على حياته في الطّريق أو مكان العمل؛ جوٍّ سُرقت فيه فِكَرُ الآخرين وجهودُهم العلميّة، وسُجّلت بأسماء آخرين ممّن تسلّقوا السّلطة.

كتبتها كما تقول المصادر التي اعتمدت عليها بعد التّحليل والتّدقيق والنّقد والتّجريح بالتّمام والكمال.

كتبتها في جوٍّ علميّ صحيح وفّر لي مناقشة الفِكَرِ والآراء التي كانت سائدة ضمن مدّة البحث، فجاءت ـ كما أعتقد ـ علميّة بعيدة عن الحزبيّة والطّائفيّة والفئويّة التي اعتادها مجتمعنا في وقتنا الحاضر!.

وعلى الرّغم من اختلافي في الوقت الحاضر مع بعض ممّا جاء فيها من فِكَرٍ وآراء، إلّا أنّي بعد مرور هذه المدّة الطّويلة، علمت أموراً كثيرة ونضجت أكثر! لكنّي عزمت على ترجمتها إلى العربيّة من دون زيادة كلمة أو نقصان أيّ شيء، ليطّلع عليها الأساتذة الحاليّون لمعرفة ما وصلنا إليه من مستوى علميّ على الرّغم من الفارق الزّمنيّ؛ وكذلك من أجل أن أكون مترجماً أميناً ـ على الرّغم من أنّي وعيتها بعقلي وخططتها بقلمي، ولكن في ظرف علميّ مختلف عمّا نحن فيه في الوقت الحاضر ـ وقد كان بإمكاني تغيير بعض من الأمور والفكر، ولكنّي الآن مترجم فقط، والمترجم مؤتَمَن، وعلى المؤتمن أن يؤدّي الأمانة كما هي.

ولابدّ لي من تقديم شكري وتقديري لأساتذة القسم في جامعة ادنبره ـ بريطانيا، ومنهم الأستاذ الدّكتور مونتغمري وات، والدّكتورة هيلين براند، والدّكتور هاورد لجهودهم العلميّة التي قدّموها لي.

وختاماً أقدّم شكري وتقديري وامتناني لجامعة البصرة / كلّيّة التّربية، لمنحي إجازة دراسيّة للحصول على شهادة الدّكتوراه في تاريخ القرن الأوّل الهجريّ.

والسّلام

المؤلّف والمترجم

أ. د. جاسم صكبان عليّ

الخلاصة

تشكّل أطروحة الدّكتوراه هذه دراسة سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة لنصارى الجزيرة خلال المدّة (17 ـ 132هـ / 638 ـ 750م) إلّا أنّها لن تبحث المظاهر العقائديّة، لأنّ هذه المظاهر نالت اهتمام الكثير من العلماء والباحثين.

وقد اخترت هذه المادّة بشكل خاصّ، لأنّ تاريخ نصارى الجزيرة في الحقب الإسلاميّة الأولى، كان يعاني قلّة اهتمام الباحثين، وهذا يختلف عن تاريخها قبل الإسلام؛ والذي كان قد بُحث ودُقّق.

تقع هذه الأطروحة في ستّة فصول بحسب التّالي:

الفصل الأوّل:

يتعامل باختصار مع الهجرة العربيّة وهجرة النّصارى إلى الجزيرة؛ وحالهم تحت الحكمين السّاسانيّ والبيزنطيّ.

الفصل الثّاني:

يدرس الفتح الإسلاميّ للجزيرة، ويُزوّد بخطّ عامّ لفتحها، ويناقش المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة التي تتعامل مع الفتح؛ ومعاهدات الصّلح التي عُقدت مع نصارى الجزيرة، وكيف حاول النّصارى منع المسلمين من فتحها.

الفصل الثّالث:

خُصّص لنشاطات بني تغلب النّصارى العرب خلال مدّة الدّراسة،

والضّرائب المفروضة عليهم وعملهم في الحربين الإسلاميّتين الأهليّتين الأولى والثّانية، وطبيعة نصرانيّتهم.

الفصل الرّابع:

يتضمّن العلاقة بين الكنيسة والخلافة، ويتناول القادة النّصارى في الجزيرة من حيث نشاطاتهم ومناظراتهم في الكنيسة وضعف الرّهبانيّة، وبناء الكنائس، والأيقونات؛ والعلاقة بين السّلطات الإسلاميّة وبين مشاهير النّصارى، وموقف النّصارى في الجزيرة من الحروب الأهليّة.

الفصل الخامس:

يتناول الأهمّيّة الاقتصاديّة لنصارى الجزيرة لجهات الزّراعة والرّعي، والصّناعة، والتّجارة، والضّرائب، وإصلاحات عمر بن عبد العزيز.

الفصل السّادس:

يبيّن تحت عدّة عنوانات موقع النّصارى في المجتمع الإسلاميّ كالتّزاوج بينهم وبين المسلمين؛ ويناقش كذلك لباس النّصارى وطعامهم وحقوقهم الدّينيّة وممتلكاتهم في المجتمع الإسلاميّ.

ملحوظة:

اتّبعْتُ نظام دائرة المعارف الإسلاميّة، الطّبعة الثّانية في كتابة الأسماء العربيّة بحروف إنكليزيّة سوى استثناءين، فقد حلّ محلّ الحرف (j) الحرفان (dj) و حلّ محلّ الحرف (q) الحرف (k).

المختصرات

أوّلاً المصادر:

استعملْتُ المختصرات التّالية للمصادر التي استُعملت كثيراً وبتكرار في الأعمّ الأغلب:

١- ابن آدم	يحيى بن آدم (توفّي سنة ٢٠٣هـ/٨١٨م) كتاب الخراج، تحقيق جون بول (لايدان ١٨٩٦).
٢- الأخطل	غياث بن غوث الأخطل (توفّي سنة ٩٢هـ/ ٧١٠م) شعر الأخطل، تحقيق أنطوان صالحانيّ (بيروت ١٨٩١م).
٣- ابن الأعثم	ابن الأعثم الكوفيّ، أحمد بن عثمان (توفّي سنة ٣١٤هـ/ ٩٢٦م) كتاب الفتوح (حيدر أباد، ١٩٦٨).
٤- أنساب	البلاذريّ، أحمد بن يحيى (توفّي سنة ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) أنساب الأشراف (أورشليم ١٩٣٦-١٩٣٨).
٥- البلاذريّ	فتوح البلدان، نشر وتحقيق د يغويه (لايدن ١٩٦٨).
٦- Chrono raphy	Bar- Hebraeus (d. 685 A.H/ 1286 A.D) The Chronography. Trans W.Budge London- 1932).
٧- أبو الفرج	أبو الفرج، عليّ بن الحسين الأصفهانيّ (توفّي سنة ٣٥٦هـ/ ٩٦٩م) كتاب الأغاني (القاهرة ١٩٣٦).
٨- Bar-H braeus	Chronicon Eeciesiasticum ed.and Trans. J.B.Abbeioos and Th.j.Lamy (Louvain 1872-1877).
٩- ماري	ماري بن سليمان (توفّي في القرن السّادس الهجريّ/ ١٢م) أخبار بطاركة كرسيّ المشرق، (روما ١٨٨٩م).

١٠- ابن متّى	عمر بن متّى (توفّي في القرن السّابع الهجريّ/ ١٤م) أخبار بطاركة كرسيّ المشرق. (روما ١٨٩٦م).
Michael-١١	Michael the Syrian (d-596 A.H /1199 A.D) Chronique de Michel Le Surien ed.J.B.Chabot (paris 1877-1901).
١٢- المرجي	توما المرجي (توفّي في القرن الرّابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ) كتاب الرّؤساء، التّرجمة العربيّة بوساطة ألبير ابونا (الموصل، ١٩٦٦).
١٣- ابن القيّم	ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدّين بن عبد الله (توفّي سنة ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م) أحكام أهل الذّمّة، نشره صبحي الصّالح (دمشق ١٩٦١م).
١٤- قدامة	قدامة بن جعفر (توفّي سنة ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) كتاب الخراج، نشره وترجمه إلى الإنكليزيّة: A.Ben Shemesh (London 1965).
١٥- السّعرديّ	مؤرّخ مجهول (توفّي في القرن الخامس الهجريّ - ١١م) التّاريخ السّعرديّ، نشر وتحقيق أدي شير في Patrologia orientalis (باريس ١٩٠٥٨- ١٩١٨م) تحت العنوان التّالي: Histoire Nestorienne lnedite.
١٦- بارسيناي	ايليّا بارسيناي (توفّي سنة ٤٣٨هـ/ ١٠٤٦م) تاريخ اليا بارسيناي. ترجمة يوسف حبّيّ (بغداد ١٩٧٥).
١٧- الشّافعيّ	محمّد بن إدريس (توفّي سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩م) كتاب الأمّ تحقيق م. ز. النّجّار (بولاق ١٣٢١هـ/ ١٣٢٦هـ).
١٨- الطّبريّ	الطّبريّ، محمّد بن جرير (توفّي سنة ٣١٠هـ/ ٩٢٣م) تاريخ الطّبريّ نشر وتحقيق م. أ- ف. إبراهيم (القاهرة ١٩٦٠- ٦٩).

١٩- ابن الطّيّب	أبو الفرج عبد الله بن الطّيّب (توفّي سنة ٤٣٥هـ/ ١٠٤٣م) فقه النّصرانيّة (لوفان ١٩٣٦م- ٣٧) جزئين.
٢٠- Tell- Mahre	Dionysius of Tell- Mahre (d-231 A.H. / 845 A.D)، Chronique de Denys de Tell- Mahre ed.J.B. Chabot (paris، 1895).
٢١- أبو عبيد	القاسم بن سلّام، أبو عبيد (توفّي سنة ٢٢٤هـ/ ٨٣٦م) كتاب الموّال نشر وتحقيق محمّد خليل هرّاس (القاهرة ١٩٦٨).
٢٢- الواقديّ	محمّد بن عمر الواقديّ (توفّي سنة ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) فتوح الشّام، نشر عمر أبو النّصر (بيروت ١٩٦٦م).
٢٣- أبو يوسف	يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف (توفّي سنة ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) كتاب الخراج (بولاق ١٨٨٥م).

ثانياً: الدّوريّات ودوائر المعارف.

تمّ تبنّي المُختصَرات الآتية لدوريّات محدّدة تمّ استعمالها في هذه الأطروحة:

Csco	Corpus Scriptorum Christianorum orientalium parisiis.
JAOS	Journal of the Americam Oriental Society.
JRAS	Journal of the Royal A siatic society of Great British and Ireland.
PO	Patrologia orientalis.
EI[1]	The Encyciopaedia of Islam, is ted.
EI[2]	The Encyciopaedia of Islam, 2nd ed.

ثالثاً: تقييم المصادر.

المصادر الإسلاميّة:

إنّ المصادر الرّئيسة التي نأخذ من خلالها المعلومات عن نصارى الجزيرة في المدّة (17هـ -132/ 638م-750) هي بشكل عامّ مصادر الموادّ المعروفة لدراسة تاريخ الإسلام المتوسّط، وسوف نتعامل مع هذه المصادر بشكل زمنيّ متسلسل، ونصوّرها بلغة الإسهام التي تقوم به للبحث عن النّصرانيّة في تلك المدّة.

1ـ كتاب أنساب الأشراف للبلاذريّ، أحمد بن يحيى بن جابر (توفّي سنة 279هـ/ 892م):

ليس هذا الكتاب مجرّد كتاب خاصّ بسلسلة النّسب وروايات في السّير ضمن روايات السّير للخلفاء المتميّزين شخصيّاً؛ وإنّما يزوّدنا بمعلومات للعلاقة بين المسلمين والنّصارى في العهد الإسلاميّ الأوّل.

يستعمل البلاذريّ الأسانيد في معظم رواياته وتتضمّن مصادره الرّئيسة كلّاً من ابن الكلبيّ[1] (توفّيّ سنة 206هـ/ 821م) وأبي عبيد (توفّيّ سنة 211هـ/ 825م) وعوانة بن الحكم[2] (توفّيّ سنة 133هـ/ 701م).

وتظهِرُ مقارنةُ هذا الكتاب مع كتاب (الطّبقات) لابن سعد (توفّي سنة 230هـ/ 844م) أنّ المعلومات التّاريخيّة التي ذكرها البلاذريّ في (أنساب

(1) على الرّغم من أن كتّاب النّسب المسلمين في العصور الوسطى هاجموا ابن الكلبيّ، لكنّهم أكّدوا أنّه مرجع في الأنساب وأيّام العرب. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، تحقيق أ.ن. الباوي (القاهرة، 1963) المجلّد 4 ص 304؛ ابن النّديم، الفهرست، (القاهرة، لا تاريخ) ص 139. وإنّ روايات ابن الكلبيّ أكثر اختصاراً من تلك التي عند المراجع الأخرى.

(2) استناداً إلى ابن النّديم فإنّ عوانة مصدر خاصّ للعشر والأنساب والعلاقة ما بين المسلمين والنّصارى، ولكنّه هوجم بعنف بأنّه يزوّر الرّوايات لمصلحة الأمويّين (المصدر ذاته، ص 134).

الأشراف) هي غير مُتوقّعة تماماً في كُتُبِ سِيَرٍ مثلِ هذه! وفي الحقيقة فقد أدخل ابن سعد جزءاً من تاريخ ذلك الزّمن في كتب السّير لبعض من الخلفاء، ولكن بقدر ما يتعلّق هذا التّاريخ بهم شخصيّاً.[1]

ويبدو ما قدّمه البلاذريّ أحسن الوثائق المُفصّلة، إذ أسند كلّ مادّة من المعلومات إلى إسناد مستقلّ، ويشتمل العمل على أربعة نصوص تخصّ الجزية والخراج اللّذين كانا قد فُرضا على نصارى الجزيرة.[2]

وتظهر في هذا العمل بدايات الحكم الانتقاديّ القابلة للتّمييز، إذ لم يكن البلاذريّ راوياً فقط، بل كان قادراً على أن يوازن بين المصادر أحدهما قبالة الآخر ويقارنها ببعضها.

2 ـ كتاب تاريخ الطّبريّ لمحمّد بن جرير (توفّي سنة 310هـ/ 923م):

يوفّر معلومات جيّدة حول حال النّصارى في الجزيرة قبل الإسلام على الرّغم من أنّ رواياته حول النّصرانيّة قبل الإسلام كانت قد رُويت بوساطة ابن هشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ الذي هاجمه الباحثون المسلمون باعتباره راوية غير موثوق به! وإنّ رواياته مشابهة لتلك التي رُويت بوساطة المصادر السّريانيّة، ولهذا فمن الجائز أن يكون قد اطّلع على المصادر السّريانيّة.

وفي الحقيقة، فإنّ نتيجة المقارنة بين تاريخ الطّبريّ ومصادر سريانيّة محدّدة تتعامل مع ذوات الحادثات؛ هي أنّنا نجد في عدد منها ذاتَ النّصوص! وفي الأغلب، فإنّ المصادر السّريانيّة أكثر تفصيلاً، ولكن يبدو أنّ الخطوط العامّة

(1) ـ انظر مقدّمة كتاب الأنساب (أورشليم، 1936) ح5، ص14.
(2) رويت ثلاث من هذه الرّوايات الأربع بالإسناد. انظر ص 177 – 178، والرّواية الرّابعة تبدأ فقط مع (قيل) لهذا الأمر فإنّ البلاذريّ يضيف التّعليق (الثّبت أنّ). انظر ص 174.

لنصوص تاريخ الطّبريّ؛ أُخذت من المصادر السّريانيّة مباشرة،[1] وقد سار الثّعالبيّ على ذات الطريق.[2] والخلاف الرّئيس بين الطّبريّ والبلاذريّ، هو أنّ البلاذريّ يروي عدة روايات في كتابه (الأنساب) حول الحرب بين القبائل العربيّة النّصرانيّة بني تغلب، والقبائل الإسلاميّة في الجزيرة، بينما يتجاهل الطّبريّ هذا الأمر كلّيّاً،[3] وقد كانت هذه الحرب طويلة وقاسية لدرجة أنّها كانت صفة القرن الأوّل الهجريّ المميزة خصوصاً في الجزيرة.

وفي نهاية الأمر، فإنّ الطّبريّ لم يكوّن رأياً عن الرّوايات التي استخدمها.

3 ـ كتاب الأغاني لأبي الفرج، عليّ بن الحسين بن محمّد المروانيّ (توفّي سنة 356هـ/ 969م):

يُعرف أبو الفرج بأنّه مؤرّخ ورجل أدب وشعر؛ وتوجد في كتابه (الأغاني) حزمة من المعلومات حول الحرب القبيليّة بين قبيلة تغلب العربيّة النّصرانيّة وبين القبائل العربيّة المسلمة، وقد استعمل سلسلة الأسانيد لجعل النّصوص التي استشهد بها وثائق تاريخيّة؛ وروى عن الزّبير بن بكّار (توفّي سنة 256هـ/ 869م) وعمر بن شبة (توفّي سنة 262هـ/ 875م) والمدائنيّ (225هـ/ 840م) ويعتمد هؤلاء الرّواة الثّلاثة على جهود الأصمعيّ (توفّي سنة 215هـ/ 830م) وأبي عبيدة (توفّي سنة 211هـ/ 325م) وابن الكلبيّ (توفّي سنة 206هـ/ 821م) وابن الأعرابيّ[4] (توفّي سنة 225هـ/

(1) انظر ص 14-27 في هذه الأطروحة (النّصّ الإنكليزيّ).

(2) انظر كتابه: غرر أخبار ملوك الفرس. تحقيق: H.Zotenberg وانظر ص 18-24 في هذه الأطروحة (النّصّ الإنكليزيّ).

(3) إنّه على كلّ حال، يزوّدنا بنصوص مهمّة عن الصرّاعات القبيليّة في خراسان والأقاليم الشّرقيّة.

(4) L.Zoiendek "An Approach to the problem of the sources of the Kitab al- Aghani" (Journal of Near Eastern studies، Chicago، 1960) Vol. 19. P. 218.

وهذه المجلّة استمرار لمجلّة:

839م).

وإنّ أبا الفرج، هو المؤلف الإسلاميّ الوحيد الذي يزوّد بمعلومات حول العلاقة بين الحكّام والنّصارى المشهورين، وفوق ذلك، فإنّ هذه المعلومات مُفصّلة جدّاً، وهي مشابهة لتلك التي روتها المصادر النّصرانيّة، وهذا يشير إلى أحد أمرين: فإمّا أنّ رواته أخذوا رواياتهم من المصادر النّصرانيّة، أو أنّهم أخذوا نصوصهم من مصادر مشتركة.

وفي الختام، فإنّ كتاب الأغاني يمكن أن يُعدّ كأهمّ مصدر إسلاميّ للمعلومات حول المفهومات الاجتماعيّة لتاريخ المسلمين والنّصارى في الشّرق الأدنى منذ ظهور الإسلام حتّى وفاة المؤلّف.

4 ـ كتاب معجم ما استعجم للبكريّ، أبي عبد الله بن عبد العزيز (توفّي سنة 487هـ/ 1094م):[1]

كان المؤلّف مختصّاً بالشّعر والرّوايات وأنساب العرب، وكان كذلك ضليعاً بالأحاديث النّبويّة والشّريعة الإسلاميّة.[2]

إنّ كتاب معجم ما استعجم مصدر مهمّ جدّاً لدراسة هجرة القبائل العربيّة من الجزيرة العربيّة إلى الجزيرة، ويصف المؤلّف كذلك باختصار الحرب بين القبائل العربيّة وفروعها وبين هذه القبائل والإمبراطوريّة الفارسيّة.[3]

ويحوي الكتاب سبع روايات رئيسة حول الهجرة العربيّة إلى الجزيرة؛

American Journal of Semitic Languages and Literatures.

(1) تحقيق مصطفى السّقا، (القاهرة، 1945) ح1.
(2) انظر مقدّمة النّاشر، ص H–K (في الأطروحة بنصّها الإنلكيزيّ).
(3) ص 25–75.

روى أربعة منها هشام بن السّائب الكلبيّ[1] المختصّ المُعتَرف به بأنساب العرب وأيّامهم، ويروي عمر بن شبة اثنين من النّصوص الباقية،[2] وهو مختصّ آخر في هذا الحقل، وقد جاء النّصّ السّابع عن أبي عليّ القالي.[3]

وفي النّهاية، فإنّ المؤلّف لم يؤرّخ رواياته، ولكنّه روى بعضاً من الحادثات التي حصلت في الأزمنة السّاسانيّة، ويساعد ذلك في إعطاء تواريخ تقريبيّة للرّوايات، ومن الواضح أنّه يرويها بحسب التّتابع التّاريخيّ.

5ـ دواوين الشّعراء العرب الأول:

إنّ هذه المصادر مهمّة جداً، لأنّ مؤلّفيها كانوا معاصرين للحادثات التي يصفونها، إنّهم عاشوا في بعض من الأوقات في ساحات المعارك بين القبائل العربيّة المسلمة والنّصرانيّة، وشهدوا العلاقة ما بين الحكّام والنّصارى، ومن الممكن أن تكون هذه القصائد قد استُعمِلَت للتّعزيز أو المبالغة في الرّوايات التي وُجدَت في مختلف المصادر التّاريخيّة، وتشتمل هذه الدّواوين على كلّ من ديوان الأخطل (توفّي سنة 92هـ/ 710م) وديوان جرير (توفّي سنة 114هـ/ 732م) والأهم منهما، هو ديوان الأخطل، لأنّه يعطينا معلومات اجتماعيّة، اقتصاديّة، وسياسيّة مفصّلة.

6ـ المُؤلّفات الأولى في الخراج:

عاش مؤلفو هذه المصادر في الحقب الإسلاميّة الأولى، ولذلك فإنّهم قريبون جدّاً من مدّة الدّراسة هذه، وقد استعملوا طريق الإسناد ـ كما كان معتاداً ـ لمعظم الأعمال التّاريخيّة واضحة المعالم وعلى نحو مستقيم، وتوفّر هذه المصادر الكثير من تفاصيل التّاريخ الاجتماعيّ والاقتصاديّ للنّصارى تحت

---

(1) ص 67، 71، 75.
(2) ص 25–26، 69.
(3) ص 70. وكذلك عدّه الباحثون الأول ثقة. انظر ياقوت الحمويّ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق مرغليوث (القاهرة، 1925م) ج7، ص 52، 73، 309.

حكم الخلافة، وقد خصّصت هذه المصادر فصولاً معيّنة للنّصارى العرب، وبخاصّة بنو تغلب، ومن بين هذه المصادر كتاب الخراج لأبي يوسف (توفّي سنة 182هـ/ 798م) وكتاب الخراج ليحيى بن آدم (203هـ/ 818م) وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلّام (توفّي سنة 224هـ/ 838م) وكتاب الخراج لقدامة بن جعفر (توفّي سنة 320هـ/ 932م).

واستعمل الكتابان الأول والثاني من هذه الكتب ذات الرّواة وهيّئا نصوصاً متشابهة؛ في حين كان الكتاب الثّالث المصدر الرّئيس للرّابع،(1) واستعمل الرّابع من هذه الأعمال الإسناد بشكل عامّ بقلّة.

7ـ مؤلّفات الفقه الأولى:

تعكس هذه المصادر وجهة نظر الفقهاء الأول، وقد كُتب بعضها بوساطة الفقهاء المعاصرين لمدّة الدّراسة، ولذلك فإنّ معلوماتهم وفكرهم مهمّة جدّاً لأنّها تعكس ـ أو على الأقلّ ـ تحاول أن تعكس موقف المسلمين في ذلك الوقت، وتروي مثل هذه الأعمال الكثير من الرّوايات التّاريخيّة المثبتة بالإسناد.

وتتكوّن هذه المؤلّفات من:

المجموع الصّفويّ لزيد بن عليّ (توفّي سنة 122هـ/ 739م).

المُدوّنة الكبرى لمالك بن أنس (توفّي سنة 179هـ/ 795م).

كتاب الأمّ للشّافعيّ (توفّي سنة 204هـ/ 819م).

مُسند أحمد بن حنبل (توفّي سنة 241هـ/ 855م).

سنن أبي داود (توفّي سنة 275هـ/ 888م).

---

(1) A.Ben Shemesh, Taxation in Islam (London, 1965) Vol.2 p. 7.

المصادر النّصرانيّة:

كتب رجال الدّين النّصارى معظم هذه المصادر؛ ولذلك فإنّهم ركّزوا انتباههم على القضايا الدّينيّة أكثر من المفهومات التّاريخيّة، وعلى أيّة حال فإنّ هناك مادّة تاريخيّة جيّدة ممزوجة مع المعلومات الدّينيّة، وقد كُتبَت بعض من هذه المصادر بالعربيّة؛ بينما كُتب بعضها الآخر بالسّريانيّة أو الإغريقيّة.

وقد نقل مؤلّفو هذه الكتب عدّة فصول من كتب تركها أسلافهم أو اختصروها أو أعادوا تنظيمها؛ ثمّ أضافوا إليها حادثات حصلت في عهدهم أو حادثات جمعوا معلوماتها من النّاس المعاصرين لهم، ويمكن لحظ هذا التّقارب بوضوح في العلاقة ما بين أعمال (دينيسيوس التّلمحريّ ـ ميخائيل السّوريّ ـ ابن العبريّ) ومصادر دينيسيوس التّلمحريّ الرّئيسة لتاريخ النّصرانيّة قبل الإسلام هي: ايسابيوس ـ التّاريخ الكنسيّ ـ مؤرّخ مجهول ـ تاريخ أديسّا ـ التّاريخ الكنسيّ ليوحنا الآسيويّ ـ تاريخ زكريّا النّثيليّ ـ تاريخ يوحنّا الرّاهب.

ونقل يوحنّا السّريانيّ كتاب دينيسيوس وأضاف إليه ما سمعه هو نفسه أو حصل عليه من الوثائق أو من الرّواة، وإضافة إلى ذلك، فإنّ ابن العبريّ نقل ما كتبه ميخائيل، وأضاف حادثات جديدة حصل عليها.

ويمكن تقسيم المصادر النّصرانيّة إلى ثلاثة أقسام:

1ـ المصادر الإغريقيّة:

إنّ كتب التّاريخ الكنسيّة الإغريقيّة المتوافرة والمترجمة إلى الإنكليزيّة من القرون السّتّة الميلاديّة هي:

التّاريخ الكنسيّ إلى سنة 324م لأيسبيوس.

التّاريخ الكنسيّ لسوزمان من 324م– 440م.

التّاريخ الكنسيّ لثيودوريت من 322م ـ 428م.

التّاريخ الكنسيّ لأفكاكريوس من 431م- 594م.

إنّ المصادر التّاريخيّة اليونانيّة أعلاه، لا تؤرّخ رواياتها بدقّة! وليس مذهلاً ولا مدهشاً أنّهم فضّلوا البيزنطيّين في حربهم ضدّ فارس، وعدّوا الحرب ضدّ فارس مُقدّسة.

ـ التّاريخ الكنسيّ:[1] لـ (Eusebius of Caesarea) (توفيّ سنة 339م):

هذا المؤلّف هو أوّل مؤرّخ نصرانيّ يدوّن نجاح قوانين الإيمان المقدّسة منذ وجود الكنيسة حتّى سنة 339م.[2]

وأيسابيوس في الحقيقة، هو جامع للحقائق والوثائق فقط، ولم يحاول أن يكوّن رأياً عن هذه الأخبار التي كان معظمها مليئاً بالمُبالَغات والمعجزات والخرافات، ويهدف مثل هذا النّوع من الكتابات إلى جمع الأنصار والأعضاء للدّين النّصرانيّ ليريهم أنّ النّصرانيّة نجحت بالمعجزات.[3]

ـ التّاريخ الكنسيّ لـ (Sozomen): وُلد في بداية القرن الخامس الميلاديّ:

ألّف الرّجل كتابه[4] وقد فشل في إعطاء رأيه في القضيَة عندما يروي عن حال النّصارى في الجزيرة قبل الإسلام؛ ويعطي في مناسبات عدّة تفاصيل كثيرة غير متّصلة بالموضوع الذي يناقشه.[5]

---

(1) _Translated by K. Lake, (London, 1926).
(2) OP.,cit., VOL.I.P.7.
(3) Op., cit., pp. 85-97.
(4) The London edition, 1846.
(5) Pp. 59-68, 248-251, 275-276, 308-310.

ـ التّاريخ الكنسيّ:[1] لـ (Theodoret): (توفيّ سنة 450م):

يَظْهَرُ في روايته لتاريخ نصارى الجزيرة قبل الإسلام أنّه كان تحت تأثير دينه، إذ إنّه ينسب أيّ نصر ضدّ فارس إلى قوّة النّصرانيّة،[2] ويروي المعجزات في بعض من الأحيان،[3] ويحاول في مناسبات أخرى أن يعطي وجهات نظره.[4]

ـ التّاريخ الكنسيّ:[5] لـ (Evagrius) (وُلد سنة 536م):

استعمل في روايته عن حال نصارى الجزيرة عدّة مصادر تاريخيّة ذكر أسماءها وأسماء مؤلّفيها[6] ونسب معظم الحادثات في تلك الرّوايات إلى المعجزات.

وإنّ المصدر اليونانيّ الوحيد الذي أرّخ رواياته بدقّة هو تاريخ ثيوفانس.[7]

ـ التاريخ الحولي:[8] لـ (Theophanes) (توفيّ سنة 252هـ/817م):

يُفترض في هذا التّاريخ أن يكون كُتب باللّغة السّريانيّة ثمّ تُرجم إلى اليونانيّة؛[9] ويشكّ (Mango) فيما إذا كان العمل في الحقيقة قد كتبه

(1) London edition 1844.
(2) PP.198-199.
(3) 234 ,198 -.
(4) P. 343.
(5) The London edition, 1854.
(6) Pp, 201, 218-221.
(7) Pp.221-22, 219-220, 306.
(8) Benn edition, 1839, VOL.I.
(9) C.Mango, "Who wrole the Chronicle of Teophanes?" in Zbornic padora (Belgrade 1978) VOL. 18, PP. 13-17.

ثيوفانس الكاهن! ويرى أنّ من كتبه هو الرّاهب جورج الذي جمع أكثر الحوليّات الصّحيحة من بداية الخليقة إلى أيّام الإمبراطور دقليان (توفّي سنة303م) وأنّه عهد بالعمل في نهاية حياته إلى ثيوفانس الذي كان صديقاً له، ولذلك فمن الجائز أنّه أكمله.[1] وإنّ الكتاب مليء جدّاً بالمعلومات عن المسلمين، خصوصاً حول حادثات في سوريّة وفلسطين، وهو الوحيد في هذه المسألة من بين الحوليّات البيزنطيّة، ويروي المؤلّف معلومات مهمّة عن القرنين السّابع والثّامن للميلاد/ الأوّل والثّاني للهجرة، وأدرك بلهف ضياع المصدر الشّرقيّ الذي استُعمل بشكل مباشر أو غير مباشر بوساطة ميخائيل السّوريّ.[2]

ويظهر المؤلّف انحيازاً قويّاً إلى البيزنطيّين ضدّ المسلمين،[3] وعلى الرّغم من هذه القاعدة الواضحة، إلّا أنّ القارئ يتمكّن من الحصول على تبصّر قيّم من هذه التّواريخ.

2ـ المصادر السّريانيّة:

كان مؤلّفو المصادر السّريانيّة المُستعمَلة هنا رجالاً أدّوا عملاً مهمّاً في شؤون أتباعهم النّصارى في زمنهم، وتعكس هذه المصادر على وجه الخصوص المفهومات الاجتماعيّة؛ كالمشكلات التي واجهت النّصارى بوصفهم أقلّيّة دينيّة تحت الحكم الإسلاميّ والشّروط الاجتماعيّة والنّاس الاعتياديّين،[4] وهناك عدّة نصوص في هذه المُدوّنات التّاريخيّة هي نصوص

(1) Ibid., pp 10-17.
(2) E.W.Brook "The sources of the ophanes and the syriac chroniclers" ed, in Byzantinische Zeitschrift (Leipzig, 1900) Vol. 15, p. 578.
(3) Cf, pp. 575, 613-614 from the Book.
(4) J.B. Segal, "Syriac Chronicles as Sources Malesial for the History of Islamic people" History of the Middle East. Ed. B.Lewis and P.M. Hott, (London, 1962) pp. 247-252.

نقديّة للإسلام؛ ومن الممكن أن يكون المؤلّفون قد شعروا بحرّيّة أكثر، فكتبوا بالسّريانيّة كما وما يحلو لهم.

إنّ المصادر السّريانيّة أدناه، هي في الأصل من منطقة ما بين النّهرين، ولذلك فهي تُعدّ من المصادر المحلّيّة لهذه الأطروحة، وسوف تُناقش هذه المصادر بحسب التّسلسل الزّمنيّ.

ـ (The Chronicle of Joshua)[1] (توفيّ في القرن السّادس الميلاديّ):

خُصّص الكتاب للحرب بين الفرس والرّوم التي حصلت ما بين سنة (502م) إلى (506م) وقد تمكّن المؤلّف من الاعتماد على عدّة مصادر أوّليّة في كتابة هذا التّاريخ، ويقول بنفسه: إنّ معلوماته جاءت من الكتب القديمة التي تمكّن من الحصول عليها واستعمالها؛ ومن المعلومات التي ضمنّها في أقوال الرّجال الذين كانوا سفراء لفارس وبيزنطة؛ ومن أولئك الذين شهدوا حادثات مهمّة،[2] وهذا التّاريخ غنيّ جدّاً بمعلومات اقتصاديّة واجتماعيّة مفيدة.[3]

ـ التّاريخ الصّغير لمؤرّخ مجهول (توفّي بعد سنة 61هـ/ 680م):[4]

من المحتمل أنّ هذا الكتاب كُتب بين سنتي (50 و61هـ/ 670 و680م) ويضمّ روايات عن تاريخ الكنيسة النّسطوريّة في القرن السّادس والسّابع الميلاديّين، ومع أنّ المؤلّف غير معروف، إلّا أنّ من المُحتمَل أنّه كان نسطوريّاً،[5] لأنّ معظمه يتحدّث عن الكنيسة النّسطوريّة، ولم يعطِ تواريخ

(1) Translated into English by Wright (Cambridge 1882).
(2) ص 17.
(3) PP.27-28, 29, 30, 34, 41, 63.
(4) قام بنشره بطرس حدّاد (بغداد 1976).
(5) Segal , op.cit., p. 252.

لرواياته، ولكنّه يستخدم تعبير (في ذلك الوقت) أو (في تلك الأيّام)[1] ويزوّد الكتاب ببعض من المعلومات التّاريخيّة المهمّة.

ـ تاريخ باربنكايه لـ (Penkaya ـ John Bar) (توفّي في القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ):[2]

كان المؤلّف راهباً عاش حياته الطّويلة ما بين التّغيّر من الحكم الفارسيّ إلى الحكم الإسلاميّ؛ وكذلك شهد سياسة القوّة التي اتّبعها الأمويّون، ويظهر في تفسيره للتّاريخ أنّ كلّ حدث فيه هو جزء من إرادة الله للعالم، وأنّ أيّ سوء حظّ أصاب النّصارى والمسلمين، إنّما كان عقوبة مباشرة من الله بسبب ذنوبهم.

أمّا لجهة الصّلة الوثيقة لهذه الدّراسة بتاريخ باربنكايه فهي ـ على الأقلّ ـ في الفصل الأخير من الجزء الثّاني؛ حيث تنحصر الحادثات فيه ما بين السّنيّ (7 ـ 69هـ / 628 ـ 688م).[3]

ويظهر المؤلف تعصّباً شديداً للنّسطوريّة ويهاجم اليعاقبة متّهماً إيّاهم بالهرطقة،[4] وهو المؤلّف النّصرانّي الوحيد الذي يقول بصراحة: إنّ الكنيسة النّسطوريّة كانت قد تورّطت في الحرب الأهليّة الإسلاميّة[5] (64–68هـ/ 683–687م) كما إنّه يؤكّد عاطفيّاً بشكل خاصّ على الانحدار في

(1) ص 104.

(2) Ed. A.Mingana Sources sycriaqes (Leipzig 1908) Vol. I, pp. 1-197.

(3) W.G.Young patriarch shah and Caliph (Rawalpindi, 1974) p. 99, S.P.Brock "Syriac sources for seventh cemtury History" Byzantine and Modern Greek stalies (new, jersy, 1976) Vol, 2 p. 24.

(4) -Bar- Penkaye op.cit., p. 175.

(5) _Ibid, 184.

نوعيّة حياة النّصارى في المدّة المباشرة لما بعد هذه الحرب واصفاً إيّاهم بأنّهم (كانوا يعيشون في الظّلام).[1]

ـ كتاب الرّؤساء لتوما المرجي (توفّي في القرن الرّابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ):

كتب المؤلّف كتابه بأسلوب خياليّ واسع مليء بالحماس والحيويّة والنّشاط، ولم يكن توما مختصّاً بالتّاريخ، فهو راهب، والهدف من كتابه التّوجيه إلى عفّة وطهارة الرّهبانيّة والتّنسّك؛ ولا يفتقر الكتاب ـ على أيّة حال ـ إلى القيمة التّاريخيّة على الرّغم من أنّ المؤلّف يروي عدّة معجزات،[2] وهو يرغب في جعل أولئك الرّجال الذين يتكلّم عنهم أنموذجاً مثاليّاً للآخرين ليتّبعوهم، ويروي سيرهم من وجهة النّظر هذه.[3]

ويتعامل كتاب الرّؤساء على نحو بيّن مع تاريخ الرّهبنة حتّى منتصف القرن التّاسع الميلاديّ/ الثّالث الهجريّ، ويزوّد بالكثير من التّبصّر في الحياة الكنسيّة بشكل عامّ، ويمكن أنّ يُعدّ ضمن المصادر الرّئيسة لهذه الأطروحة.

ولم يضايق توما المرجي نفسه ليؤرّخ رواياته التّاريخيّة مع استثناء القليل منها، وكذلك لم يعط مواقع المدن والمناطق الجغرافيّة التي ذكرها، على أنّنا ـ من دون شكّ ـ نعدّ الأمر مفروغاً منه وأنّ القارئ سيكون مطّلعاً على ذلك بأيّة حال.

ـ (Mahre ـ Dionysius of Tell) (توفّي سنة 231هـ/ 845م):

درس هذا المؤلّف المشهور التّاريخ بينما كان في الأصل راهباً، وأصبح

(1) ـIbid., pp. 186-191.

(2) ـ على سبيل المثال ص، 186–204، 304.

(3) ـ ص 16– 18، 98–99.

بعد ذلك (211هـ/ 816م) أسقفاً باسم البطريرك اليعقوبيّ،[1] ويبحث القسم الرّابع من كتابه التّاريخيّ[2] مصادره مبيّناً أنها الوثائق المكتوبة التي تمكّن من الحصول عليها، وكذلك المعلومات الشّفاهيّة من كبار السّنّ؛ وإلى حدّ ما من ملحوظاته الخاصّة،[3] ويزوّد بالكثير من المعلومات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.[4] ومن المفيد أن نلحظ أنّه اعتمد الحادثات التّاريخيّة استناداً إلى النّبوءات النّصرانيّة، وهو لذلك يحاول تحريف رواياته إلى حدّ انسجامها مع أسانيده الأولى، ويمكن أن يتّفق أحدهم مع (سيكال) عندما وصف هذا العمل بأنّه (نوعاً ما رواية مضجّرة ومملّة ومليئة بقضايا طويلة من الكتاب المقدّس، من علامات الله ضدّ اعتداءات الرّجال والأخلاق المُبتذَلة؛ وقد ظهر واضحاً في هذه الرّوايات التي تدور حول الحرب بين المسلمين وبين البيزنطيّين؛ أنّه منحاز إلى البيزنطيّين).[5]

إلّا أنّ دينوسيوس ارتكب خطأ كبيراً عندما روى أنّ أوّل إحصاء للسّكّان في الجزيرة كان في عهد عبد الملك،[6] بينما تذكر كلّ المصادر الإسلاميّة

(1) ـSegal, op., cit., p. 253.

(2) يرى مار اغناطيوس أفرام الأوّل، بطريرك أنطاكيّة (توفّي سنة 1957م) أنّ هذا العمل لم يكتبه دينيسيوس التّلمحريّ، بل راهب في دير زقونين. واستناداً إلى اغناطيوس، فإنّ يوسف السّمعانيّ في Bibliotheca orientalis ينسب بالخطأ هذا التّاريخ إلى دينيوسيوس، ووقع باحثون آخرون في ذات الخطأ، ولم يقدّم اغناطيوس الدّليل ليثبت وجهة نظره.

انظر كتابه: اللّؤلؤ المنثور (بغداد، 1976) ص 129، وانظر: Segal op. cit. p. 253.

(3) W.Wtight Ashort History of Syriac Literature (London 1894) p. 202.

(4) ـ على سبيل المثال ص 10، 92–95، 98، 123، 133–134، 137.

(5) ـ ص 12–13.

(6) P. 10.

الأولى[1] وحتّى المصادر الكنسيّة مثل ثيوفانوس[2] وابن العبريّ،[3] أنّ أوّل إحصاء سكّانيّ إسلاميّ كان قد تمّ في سنة (18هـ/ 639م) في عهد عمر بن الخطّاب.

ـ الدّيورة في مملكتي الفرس والعرب.[4] ليشوعا دنحا (توفيّ في القرن الثّالث الهجريّ/ التّاسع الميلاديّ):

كان المؤلّف نسطوريّاً من البصرة، وقد كتب في كتابه سِيَراً مُوثّقة لمئة وأربعين قدّيساً وراهباً من الذين بنوا قبل الإسلام وبعده عدّة أديرة في بلاد ما بين النّهرين، ويزوّدنا بأمور مهمّة عن حياة الرّهبان في تلك المدّة، ويعطي كذلك سيراً لبعض من المدنيّين الأتقياء من الرّجال والنّساء الذين بنوا مجموعة مدارس وأديرة،[5] ومن الواضح أنّ رغبة يشوع دنحا أن يكون مؤرّخاً أكثر من كونه كهنوتيّاً.[6]

والاختلاف الكبير بين هذا المؤلّف وبين توما المرجي، هو أنّ الأخير كان في المقام الأوّل رجل كنيسة؛ حتّى عندما يكتب التّاريخ، وقد رغب في عمله في توكيد أهمّيّة فوائد الرّهبانيّة والزّهد والتّنسّك؛ ولم يؤرّخ أخباره كما كان معتاداً عند المؤرّخين في ذلك الوقت، وإنّما يعطي فقط تسلسلاً يعقب فيه الرّهبانَ أحدَهم بالآخر.

ويمكن أن نضيف ـ على أيّة حال ـ أن لا أحد منهما يملك القدرة على الاقتراب من النّقد؛ إذ لم يكن كلّ منهما أكثر من مجرّد ناقل لمجموعة من

---

(1) أبو يوسف، ص 21، البلاذريّ، ص 266، ابن آدم، ص27. وانظر الفصل الثّالث ص 232–233. في هذه الأطروحة (النّصّ الإنكليزيّ).
(2) Op.cit., p. 522 (A.M. 6131).
(3) The Chronograhy, p. 96.
(4) الطّبعة العربيّة، تحقيق L.Cheikho (الموصل، 1939).
(5) ص 28، 30، 56–57، 60، 62، 67.
(6) انظر مقدّمة مترجم كتاب الرّؤساء، ص9.

الحقائق المختلطة والرّوايات الكاذبة.[1]

ـ مؤرّخ مجهول. (The syriac chronicle of the Year 232 A.H. / 846 A.D.)[2]:

يمتدّ هذا الكتاب التّاريخيّ من سنة (374م) إلى (846م) والمهمّ بالنّسبة لهذه الأطروحة، هو الجزء الثّالث، حيث يتعامل هذا الجزء مع المدّة الواقعة ما بين سنتي (60-232هـ/ 679-864م) ويتناولها في ثلاثة فصول؛ ففي الفصل الأوّل يتناول التّاريخ الإسلاميّ من سنة (60هـ/ 679م) إلى سنة (110هـ/ 728م) ويتعامل الفصل الثّالث مع التّاريخ الكنسيّ خلال السّنين (116-173هـ) (734-789م) بينما الفصل الأخير هو مجرّد قائمة بأسماء الخلفاء وبطاركة اليعاقبة من سنة (168-232هـ/ 784-846م).[3]

ومصادر هذا الكتاب هي ـ بشكل عامّ ـ المصادر ذاتها التي استعملها ثيوفانس والتّلمحري وميخائيل،[4] ولكنّه أضاف روايات مهمّة مؤكّدة لم تُذكر عند أيّ واحد منها ولا أيّ مصدر آخر.[5] وعلى الرّغم من انحيازه إلى البيزنطيّين في وصفه الحروب بينهم وبين المسلمين، إلّا أنّه مدح عمر بن عبد العزيز[6] على العكس من ثيوفاونس والتّلمحري اللّذين هاجموه بسبب انهماكه في الحرب ضدّ البيزنطيّين.

(1) Segal, op., cit., p. 252.
(2) Ed.E.W.Brooks Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Fesellschaft, (Leipzig, 1897) Vol. 51. Pp. 569-587.
(3) Ibid, p. 570.
(4) Ibid, pp. 569-570,.
E.W.Brooks, "The Sources of Theophanes and the Syriac Chroniclers" p. 581.
(5) Cf. pp. 582, 583, 584 in this source.
(6) P. 583.

ـ تاريخ اليا بارسينا.[1] (توفيّ سنة 438هـ/ 1046م):

كان المؤلّف نسطوريّاً من نصيبين، وكتب عدّة كتب، واعتمد في تاريخه على عدّة مصادر بمختلف اللّغات كاليونانيّة والسّريانيّة والعربيّة إضافة إلى الكتاب المقدّس، ولم تعد معظم مصادره متوافرة من مثل قائمة ملوك الرّها وملوك فارس ومطارنة نصيبين، والمصادر التي استعملها لتاريخ المدّة الإسلاميّة والموجودة فعلاً، هي أعمال يشوع دنحا ومحمّد بن يحيى الصّوليّ وتاريخ الطّبريّ والتّاريخ الكنسيّ ليوحنّا التّلمحريّ.

ويشير طول سلسلة المصادر التي استعملها إلى أنّه حاول إنتاج قطعة تاريخيّة جيّدة ومتوازنة؛ وكانت طريقته في كتابة التّاريخ ذكر مصادره أوّلاً ثمّ إظهار النّصوص التي دُوّنت من دون ملحوظات انتقاديّة، وقد وصف Segal هذه المصادر عندما قال: إنّ هذه على أيّة حال قليلة العدد، بل هي أقلّ من قائمة أحداث وتواريخ.[2]

وعلى الرّغم من أنّ المؤلّف نسطوريّ، لكنّه يرجع غالباً إلى تاريخ اليعاقبة، وإضافة إلى ذلك، فإنّه يمدّ بالكثير من المعلومات في التّاريخ الإسلاميّ، كما إنّ من الصّعوبة بمكان، أن تميّز في عمله أيّة علامة للتّحيّز، وكذلك لم يظهر أنّه فضّل أيّ دين أو مذهب على غيرهما.

ـ (Michael the Syrian The Chronicle of Michael the Syrian). (توفّي سنة 596 ـ 1199):[3]

---

(1) ـ لبيلوغرافيا مفصّلة ارجع إلى ص VI من النّصّ الإنكليزيّ للأطروحة.

(2) ـOp.,cit., p. 252.

(3) لببلوغرافيا مفصّلة راجع ص 7 من النّصّ الإنكليزيّ للرّسالة، وقد ترجم العمل كلّه إلى الفرنسيّة بوساطة:

V.Langiois unden the title the Chronicle of Michael the Grand, (Venice 1868).

وسوف نستعمل كلا الطّبعتين، ونذكر صفحات المخطوط في هذا العمل.

كان المؤلّف بطريركاً لأنطاكيّة من سنة (1166- 1199م) وهذا الكتاب تاريخ عامّ من بدء الخليقة حتّى سنة (1193م).

وقد عبّر المؤلّف عن مديونيّته لعدّة مؤرّخين سبقوه، ولم تعد هذه المصادر متوافرة؛ وهي تتضمّن كلّاً من: تاريخ الأفريقيّين وتاريخ يوحنّا التّرابه وتاريخ شمعون النّصيبيّ؛ ويتناول الأخير المدّة ما بين القرون (6-10) الميلاديّة، وهناك ـ على أيّة حال ـ مصادر تاريخيّة استعملها كانت موجودة فعلاً؛ مثل التّاريخ الكنسيّ لسوزمان وتاريخ القانون لجيمس الأديس وتاريخ دينيوسيوس التّلمحريّ وتاريخ ثيوفانس؛ وإضافة إلى ذلك، فقد كانت عنده حرّيّة الوصول إلى الوثائق الرّسميّة والتّاريخيّة المكتوبة بالعربيّة.[1]

ويُعرض هذا الكتابُ التّاريخيّ في ثلاثة أعمدة في الصّفحة الواحدة؛ تتعامل الأولى مع الحادثات المدنيّة، وتتناول الثّانية الأمور الدّينيّة، وتحتوي الثّالثة على حادثات وأمور تاريخيّة لا زالت مصادر للمعلومات حول العلاقة بين الخلافة الإسلاميّة والنّصارى؛ وعلى وجه الخصوص اليعاقبة منهم، كما ضمّ الكتاب مجموعة تفاصيل غير موجودة عند ابن العبريّ.

ويظهِر في معالجته للعلاقة بين المسلمين والنّصارى قليلاً من التّحيّز تجاه النّصارى، لكنّه يزوّد بمعلومات تبدي كره اليعاقبة للملكانيّة المذهب الرّسميّ البيزنطيّ، وقد وصف Segal هذا المصدر بالقول: إنّ تاريخه غالباً هو خطّة للمناقشة المذهبيّة، وهو من أجل كلّ هذا نفيس لا يُثمّن.[2]

ـ (Bar- Hebraeus). (توفّي سنة 685هـ/ 1256م):

---

(1) ـ برصوم، المصدر السّابق، ص395.
Brooks, op., cit., pp. 378, 381, 383, 386, Brock, op., cit.,pp. 21-22.

(2) Op.,cit.,, p. 255.

كان أحد مطارنة اليعاقبة سنة (663-685هـ/ 1264-1286م) وكرس نفسه منذ أيّام الصّبا لاكتساب المعرفتين الإغريقيّة والعربيّة، ثمّ شغل نفسه كذلك بدراسة اللّاهوت والفلسفة إضافة إلى دراسة الطّبّ،[1] لكنّ الكتابات التّاريخيّة لابن العبريّ، كانت أكثر شهرة من أعماله في الحقول الأخرى.

وأعماله التّاريخيّة هي:

ـ The Chronicen Ecciesiasticum:[2]

يتعامل هذا الكتاب مع بطاركة النّساطرة، ويصف كذلك أعمال وحيوات مطارنة اليعاقبة، وقد كُتب بأسلوب التّسلسل التّاريخيّ.

ومع أنّ اليعاقبة يفخرون بقابليّاته الفكريّة،[3] إلاّ أنّ رواياته يجب أن تُفحص وتُعاين مع حذر جدير بالاعتبار بسبب تحوّله من النّسطوريّة إلى اليعقوبيّة، وقد استعمل فكره لنقد أنصار مذهبه السّابق! ويضمّ عمله المزيد من المبالغات والكثير من علامات المعجزات التي كانت قد استُعملت لمساندة وجهة نظره المتعصّبة؛ وعلى الرّغم من ذلك إلّا أنّ تاريخه الكنسيّ مصدر معلومات لتاريخ النّصرانيّة لم تتوافر في المصادر الأخرى.

ـ The Chronography:

لا يتعامل المؤلّف في هذا العمل مع القضايا غير الكنسيّة، ويدّعي في

(1) Wtight op.,cit., p. 266.

(2) لبلوغرافيا مفصّلة، انظر P.V.

(3) انظر برصوم، المصدر السّابق ص411-430، Brock, op.,cit.,p. 23.
كتبت الطّبعة المختصرة بالعربيّة لتاريخه الدّنيويّ وقد كتب في الأصل بالسّريانيّة، ولم يهاجم المؤلّف الإسلام في هذه الطّبعة كما فعل عندما كتبه بالسّريانيّة، ويوجد ضمن هذه الطّبعة بعض من المواد التّاريخيّة الجديدة. تحقيق أنطوان صالحانيّ (بيروت، 1958م).

رواياته لهذه الحادثات الاعتماد على ميخائيل السّوريّ ويعقوب الأديس وعدّة كتب بالعربيّة والفارسيّة،[1] ويزوّد عمله بالمزيد من المعلومات عن العلاقة ما بين النّصارى والمسلمين، وكذلك تفاصيل عن الكوارث الطّبيعيّة في الجزيرة مثل المجاعات والطّاعون والمناخ القاسي والفيضانات؛ ومن الجائز أنّه أخذ هذه المعلومات عن الكوارث الطّبيعيّة من ميخائيل السّوريّ، لأنّ السّابق يروي ذات التّفاصيل.[2]

وبشكل عامّ، فإنّ القارئ يصطدم بالحقيقة التي مفادها أنّ المؤرّخين السّريان عندما يبحثون ذات المدّة، كابن العبريّ وميخائيل السّوريّ؛ يكمّل أحدهما الآخر، حيث يكمل ابن العبريّ تاريخ المدّة بين موت ميخائيل السّوريّ وبين زمانه، وعلى الرّغم من أنّ ابن العبريّ يكتب عمله بعد مدّة ستّة قرون من حقبة هذه الدّراسة إلّا أنّ عمله نفيس لا يُثمّن.

3ـ المصادر العربيّة:

ـ فقه النّصرانيّة.[3] لابن الطّيّب (توفّي سنة 435هـ/ 1043م):

يحتوي الكتاب على مجموعة من الأحكام والمراسيم بشكل متسلسل من عدّة مجامع نصرانيّة من أوّل مجمع إصلاحيّ فما بعد، ويحتوي كذلك على القوانين النّصرانيّة في مختلف الأمور، وإنّ لهذا العمل أهمّيّة كبرى لدراسة العلاقة بين النّصارى والمسلمين؛ لكن لا ينبغي الاعتماد الكامل على مثل هذه القرارات، وليس من الحكمة جعل تلك المراسيم مصدراً للمعلومات عن المجتمع النّصرانيّ.

وبشكل عامّ فإنّ أكثريّة مثل هذه القرارات، هي مُجرّد قوانين ذات علاقة

(1) برصوم، المصدر السّابق، ص425، Brock, op.,cit., p. 23.
(2) C.f. Michael, Vol.2. pp. 451, 456, 466.
(3) لبلوغرافيا مفصّلة انظر التّفاصيل في صفحة المختصرات تحت ابن الطّيّب.

متميّزة بالكنيسة وتوضيحٌ لتصوّر أفضل من الحالة الحقيقيّة للأمور.[1]

ـ التّاريخ الصّغير.[2] لمؤرّخ غير معروف (توفيّ في القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ):

كُتب هذا الكتاب في سنة (411هـ/ 1020م) وضاعت مصادر المؤلّف حاليّاً وهي تتضمّن:

The Ecclesiastical History of Daniel Bar- Mariam
تتب في القرن السّابع الميلاديّ/ الأوّل الهجريّ، وكتاب: - The Eccies
.astical History of Bar- Sahdi

يتحدّث الجزء الموجود من هذا الكتاب عن تاريخ المدّة ما بين السّنين (23م) إلى (630م) باستثناء السّنين من (422م) إلى (482م) وهذا العمل مشابه لعمل ماري بن سليمان الذي سيُناقش بعد هذا المصدر، ومن المحتمل إضافة إلى ذلك، أنّهم استعملوا ذات المصادر؛ ويمكن القول بوضوح: إنّ اللّغة الاعتياديّة للمؤلّف لم تكن العربيّة، ويحتوي العمل على مجموعة من التّقنيات الآراميّة في فصول الكتاب، ويوفّر المؤلف معلومات مهمّة جدّاً عن حال نصارى الجزيرة تحت حكم الفرس السّاسانيّين، وكرسيّ اليعاقبة في تكريت في العصر الإسلاميّ، ويبدو أنّ المؤلّف لم يظهر في عمله علامة على التّعصّب لأيّة جهة.

ـ أخبار كرسيّ المشرق من المجدل. لكل من ماري بن سليمان (توفّي في القرن السّادس الهجريّ/ الثّالث عشر الميلاديّ) وعمرو بن متّى الطّيرهانيّ (توفّي في القرن السّابع الهجريّ/ الرّابع عشر الميلاديّ):

(1) ـ انظر مقدّمة:
Nestorian Questoins of the Eucharist. Ed. W.G.Von unnik, (Haariem, n.d.) p. 20.

(2) ـ لبلوغرافيا مفصّلة، انظر التّفاصيل في صفحة المختصرات تحت اسم الـ Sardi.

كَتَبَ هذان المؤلّفان كتابين تحت ذات العنوان.

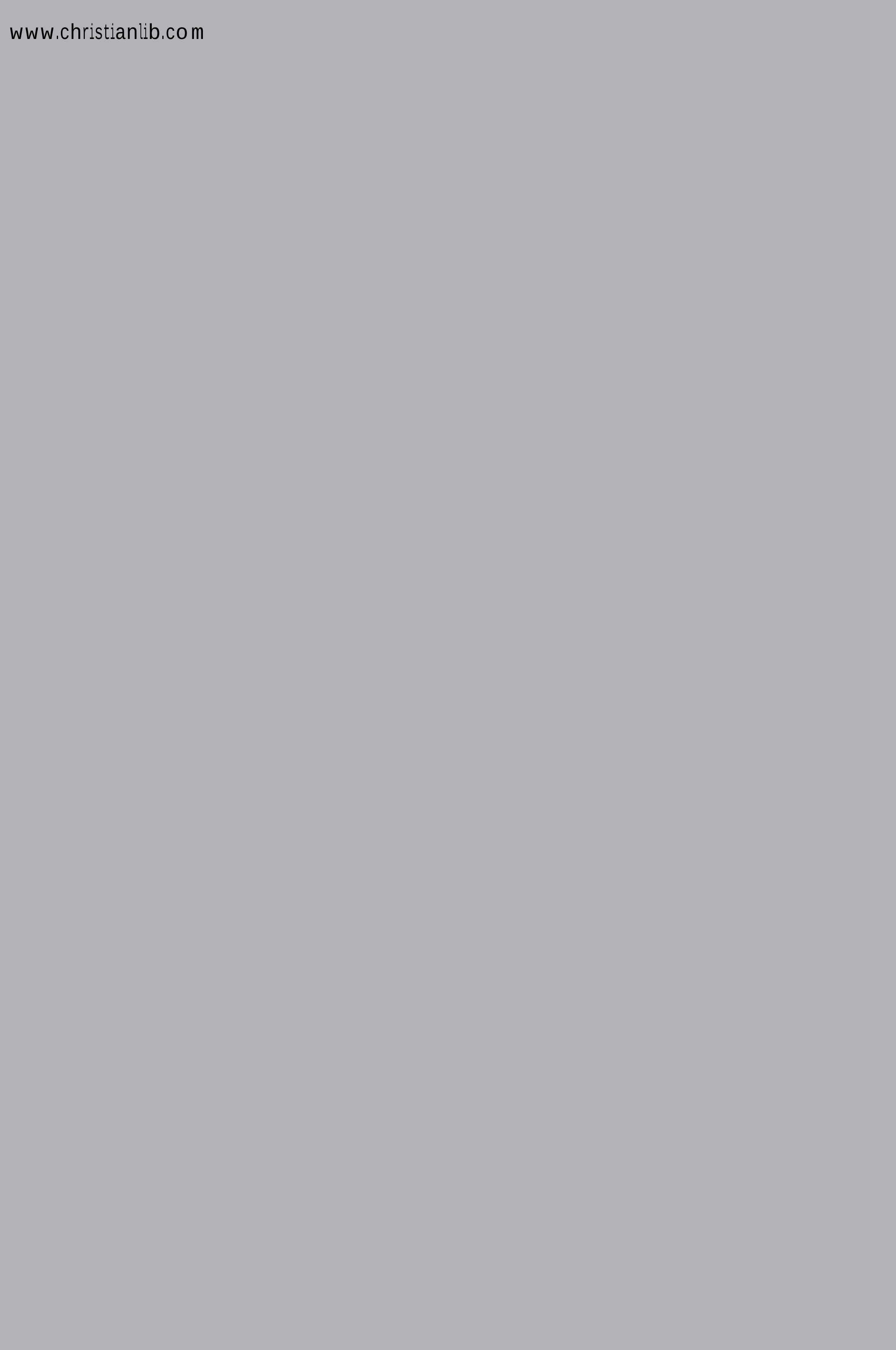
ويُزوّد هذان الكتابان بقوائم بطاركة كنيسة المشرق منذ بدايتها إلى عهدهم، وأعطيا بوضوح معلومات مختصرة عن سيرة كلّ بطريرك وذلك في فصل عامّ، ويحتوي عملهما بعضاً من المعلومات التي لا توجد في مصدر آخر، لكنّهما كتبا بالنّظام الأبجديّ تاركين الكثير الذي لم يُقل.

هذا هو التّقييم العامّ لبعض من أكثر المصادر المهمّة للدّراسة، وعلى أيّة حال فسوف تُدرس هذه المصادر وغيرها بشكل منفصل ومُركّز في بحوث فتح الجزيرة، وسوف تكون إغناء للوثائق المطبوعة من تلك المصادر.



الفصل الأوّل التّمهيديّ

الجزيرة قبل الإسلام



جغرافيا الجزيرة:

قسم المسلمون ـ تقليديّاً ـ مناطق ما بين النّهرين إلى إقليمين: كان الأوّل إقليم العراق (السّواد) في الجنوب، وكان الثّاني النّصف الشّماليّ لما بين النّهرين؛ وهو السّهل العظيم الواقع بين دجلة والفرات، والممتدّ من منابع هذين النّهرين في الشّمال إلى الجنوب الأكثر محدوديّة في الأنبار على نهر الفرات وتكريت على نهر دجلة، وهناك عدّة مدن وقرى على السّاحل الشّرقيّ لدجلة والضّفّة الغربيّة للفرات؛ تكوّن جزءاً من الجزيرة.[1]

ويعطي المقدسيّ الجزيرة عنواناً غير واضح المعنى هو (آقور) ومن الجائز أنّه كان اسماً حديثاً للجزيرة.[2]

وكانت الجزيرة خصبة جدّاً، وكانت مياه الأمطار ومياه النّهرين المصادر الرّئيسة للرّيّ،[3] وكانت الجزيرة أحد الأماكن التي هاجر إليها العرب من شبه الجزيرة العربيّة قبل الإسلام، وأظهر عمرو بن مكثوم التّغلبيّ في القرن السّادس الميلاديّ محبّته القويّة للجزيرة.[4] وقد قسمت القبائل العربيّة

(1) ابن حوقل (توفّي سنة 637هـ) كتاب صورة الأرض (بيروت، لا تاريخ طبع) ص 189، الاصطخريّ (توفّيّ في القرن الرّابع الهجريّ) المسالك والممالك تحقيق م.ج. عبد العالي (القاهرة، 1961) ص52؛ أبو الفداء، تقويم البلدان (باريس، 1840) ص273.
وهناك جزيرة شمال الموصل، هي جزيرة ابن عمرو سمّيت بهذا لتمييزها عن الجزيرة بشكل خاصّ. وهي عند دجلة ومحدودة كالهلال. انظر:
G.Le strange, The Lands of the eastern Caliphate (Cambridge 1930) p. 93.

(2) ـ أحسن التّقاسيم في معرفة الأقاليم (لايدن 1909) ص136.

(3) سوف تعطى معلومات أكثر في الفصل الخامس.

(4) التّبريزيّ (توفّي سنة 502هـ) شرح القصائد العشرة، نشر وتحقيق:
C.J. Lyall, (Calutta, 1894) pp. 112-133.

الجزيرة إلى ثلاث مناطق تُسمّى دياراً، وأعطت كلّ قبيلة فيما بعد اسماَ لها، وقد شكّلت الأنهار الحدود الطّبيعيّة التي تفصل هذه المناطق الثّلاث.[1]

وهذه المناطق هي:

ـ ديار بكر:

هي سقي دجلة من منبعه إلى منطقة العظيم في الجنوب أسفل من تل فافان مع ما في شمالها من الأرض؛ تسقيها روافد دجلة الكثيرة التي تصبّ في يساره غرب تل فافان،[2] وكانت آمد على أعالي مجرى نهر دجلة المدينة الرّئيسة في هذه المنطقة.

ـ ديار مضر:

كانت إلى الجنوب الغربيّ، وهي الأراضي المحاذية للفرات من سميساط، حيث يغادر سلاسل الجبال منحدراً عنه إلى السّهول التي يسقيها نهر البليخ رافد الفرات الآتي من حرّان،[3] والمدينة الرّئيسة في هذه الدّيار كانت الرّقّة.

ـ ديار ربيعة:

تقع إلى الشّرق من ديار مضر، وتتألّف من الأراضي التي في شرق الخابور (الكبير) المنحدر من رأس العين ومن الأراضي التي في شرق الهرماس؛ وهو النّهر المنساب في وادي الثّرثار نحو الشّرق إلى دجلة، وكذلك ما على ضفّتي دجلة من أراض تمتدّ بانحدار النّهر من تلّ فافان إلى تكريت، أي الأراضي الواقعة غرب دجلة حتّى نصيبين، والتي في شرقه المشتملة على السّهول

(1) Le strange, op.,cit., p. 87.
المقدس، المصدر السّابق، ص 137، ابن خرداذبه (توفيّ سنة 300هـ) كتاب المسالك والممالك (لايدن، 1889) ص 175؛ ابن رسته، الأعلاق النّفيسة (لايدن 1891) ص90.

(2) ـLe Strange, op.,cit., p. 87.

(3) ابن رسته، المصدر السّابق، ص90، ابن خرداذبه، المصدر السّابق 175. ياقوت الحمويّ، معجم البلدان (لايدن 1867) ح2، ص 636.

التي يسقيها الزّابان الأسفل والأعلى ونهر الخابور الصّغير، وكانت الموصل المدينة الرّئيسة في هذه الدّيار.[1]

الهجرة العربيّة إلى الجزيرة:

تقول المصادر الآثاريّة: إنّه بعد سقوط نينوى سنة (612 قبل الميلاد) بدأ العرب هجرتهم إلى الجزيرة،[2] ثمّ تمكّنوا من تكوين دولة في الحضر؛[3] واستناداً إلى الطّبريّ، فإنّ حكّام هذه الدّولة كانوا من قبيلة قضاعة،[4] وتزوّدنا المصادر العربيّة بمعلومات إضافيّة عن الحضر وحكّامها.[5]

وليس من المناسب هنا مناقشة الحقائق المعقّدة التي أدّت إلى نجاح هجرات القبائل العربيّة إلى الجزيرة، ومن غير اللّائق بالتّأكيد التّهوين من هذا الأمر مثلما تلمح المصادر العربيّة؛ واستناداً إلى هذه المصادر، هناك ثلاث هجرات رئيسة إلى الجزيرة، وقد حصلت الهجرة الأولى في القرن الثّالث الميلاديّ بسبب القتال العنيف بين قبائل أياد وربيعة ومضر، حيث دعا ذلك الاقتتال فرعاً من أياد إلى ترك سهل تهامة والاستقرار في تكريت، بينما غادرت مجموعة أخرى إلى الجزيرة ومنطقة الموصل،[6] حيث وجدوا

(1) ـ ذات المصدر، لسترانج، المصدر السّابق ص87؛ ابن رسته المصدر السّابق، ص90.

(2) فؤاد سفر، الحضر مدينة الشّمس، (بغداد، لا تاريخ) ص 17-20؛ سليمان صايغ، الحضر (بغداد، لا تاريخ) ص166.

(3) صايغ، المصدر السّابق ص166، المصدر السّابق، ص22. للحصول على المزيد من التّفاصيل انظر:

F.Alteim and R.Stiehl, Die Araber in der alten well (Berlin, 1965, Vol. 2 pp. 191-224).

(4) ح2 ص47. وانظر ابن الفقيه (توفّي سنة 289هـ) كتاب البلدان (لايدن، 1302هـ ص130).

(5) الطّبريّ، ح2، ص ص47-50، ابن الفقيه، المصدر السّابق، ص130، ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح5 ص281-284، أبو الفرج، ح2، ص 140-144.

(6) البكريّ، المصدر السّابق ص 69، 70-71، الطّبريّ، ح2، ص57، المسعوديّ، مروج الذّهب، تحقيق يوسف أسعد داغر (بيروت، 1978) ح1 ص 279، 284، المؤلّف نفسه، التّنبيه والإشراف (لايدن 1894) ص 205، الثّعالبيّ، المصدر السّابق، ص 518-520.

أقرباءهم من بكر بن وائل قد استقرّوا قبل ذلك.[1]

وحصلت الهجرة الثّانية في القرن الخامس الميلاديّ عندما ترك فرع من ربيعة هو تغلب سهل تهامة بسبب خلافها مع بكر في (حرب البسوس) حيث هاجرت بكر منتصرة؛ وهاجرت قبائل ربيعيّة أخرى إلى أماكن مختلفة، وكان من تلك القبائل على سبيل المثال النّمر وغفيلة اللّتين ذهبتا إلى عنّة وضواحي الجزيرة، بينما تحرّكت بكر وعنيزة وضبيعة إلى ضواحي سواد العراق وهيت والمنطقة التي حولها،[2] لكن من المحتمل أنّ تغلب كانت الفرع الأوّل من ربيعة الذي هاجر إلى مختلف المناطق في الجزيرة[3] وبالتّحديد سنجار ونصيبين[4] التي تقع في ديار ربيعة.

وبدأت بعد وقت قليل الهجرة الثالثة، وذلك عندما انفجر قتال بين مختلف قبائل مضر كالنّمر وأياد وقشيم وتميم وسليم.[5]

وأكثر مجامع القبائل العربيّة في الجزيرة أهمّيّة لهذه الأطروحة هي تغلب والنّمر وأياد، وكان بعض من المجامع التّغلبيّة قد استقرّ في الجزيرة قبل حكم سابور ـ شابور ـ الثاني[6] (309-379م) حيث تحركت أعداد كبيرة من القبيلة هناك بعد حرب البسوس، واختارت أماكن مثل نصيبين وأرزن

(1) ـ الطّبريّ، ح2، ص57.
(2) البكريّ، المصدر السّابق، ص86، الواقديّ (توفّي سنة 207هـ) حرب بكر وتغلب (القاهرة، 1305هـ) ص 88-89.
(3) الطّبريّ، ح2، ص57.(El Supplement, (art, Rabia and Mnuder).
(4) -J.M. Fiey, "Tagrit" in Le' orient syrien (1963) Viii, p. 296.
(5) البكريّ، المصدر السّابق ص 80-84.
(6) الطّبريّ، ح2 ص57؛ المسعوديّ، مروج الذّهب، ح1 ص279، المؤلّف نفسه، التّنبيه، ص 205، الثّعالبيّ، المصدر السّابق ص 519-520.

وبارقعيد وجبل الشّراة وسنجار[1]و تكريت[2] وعنة[3] وماكسين ورأس العين[4] وجزيرة ابن عمرو؛ وقد وجدت الأخيرة بوساطة الحسن بن عمر من قبيلة تغلب، واعتنقت تغلب النّصرانيّة على المذهب اليعقوبيّ بعد أن أصبحت تحت تأثير المركز اليعقوبيّ في تكريت؛[5] وعلى أيّة حال، فإنّ من المحتمل أنّهم كانوا غير راغبين في اعتناق النّصرانيّة بشكلها النّسطوريّ المُعترف به بوساطة أعدائهم اللّخميّين.[6]

وفيما يتعلّق بقبيلة نمر، فإنّهم استقرّوا في منطقة على الضّفّة اليمنى من الفرات،[7] واعتنقوا النّصرانيّة على المذهب اليعقوبيّ مثل التّغالبة، وقد ذُكر عن مدينة عنّة على الفرات في سنة (8هـ/ 629م) أنّها كانت كرسيّاً لأسقف اليعاقبة لخدمة فروع قبائل النّمر وتغلب وأياد التي تعيش غرب النّهر.[8]

نزحت إياد بن نزار إلى الجزيرة في القرن الرّابع للميلاد[9] وقد اختاروا

(1) القلقشنديّ، قلائد الجمان (القاهرة، 1963) ص132، وانظر اليعقوبيّ، كتاب البلدان (النّجف، لا تاريخ) ص113.
(2) البكريّ، المصدر السّابق، ص69-71.
(3) ماري ص61، ابن العبريّ، مطارنة السرّيان، في مجلّة المشرق (بيروت، 1923) ح 22، ص366، السّعرديّ، ح1 (po, vol, 13) ص543.
(4) القلقشنديّ، نهاية الأرب، تحقيق أ. الخاقانّي (بغداد، 1958) ص74.
(5) Histaire de saint Mar Ahoudemmeh, ed. F.Nau, in po (Paris 1909) VOL. 3. PP. 21-22, Bar – Hebraeus, VOL. 3, P. 102.
(6) John of Ephesus, Lives of the Eastern saints trans. E.W.Brooks in po (paris, 1924) VOL- 18, PP. 196-197, al-Tabrizi, op., cit., p. 112, Abu Faraj, VOL- 5, PP. 37-69, vol, 11, pp. 47-49.
(7) ـ البكريّ، المصدر السّابق، ص86.
(8) J.M.Fiey Assyrie Chretienne (Beirut 1968) Vol. 3 p. 239, J.S. Trimingham, Christianity among the Arabs in pre- Islamic times (London, 1979) p. 176.
(9) المسعوديّ، المصدر السّابق، ص203، المؤلّف نفسه، مروج ح1 ص 279، 284؛ البكريّ، المصدر السّابق ص24، الثّعالبيّ، المصدر السّابق، ص518.

الواجهة السّفلى لنهر الفرات، وكان مركزهم عين آباغ،[1] وكان هناك أيضاً فرع كبير لهذه القبيلة في القرى والمدن الواقعة على طول نهر الفرات،[2] وكانت الأنبار مركزهم الدّينيّ[3] وكانوا كذلك يشعرون بأنهّم تحت نفوذ اليعقوبيّة.[4]

ويمكن القول بوجه الإجمال: إنّ السّلطة في الجزيرة في المدّة السّابقة مباشرة للإسلام، كانت مقسّمة بين البيزنطيّين والفرس السّاسانيّين، واستناداً لأبي يوسف فإنّ الحال كانت كالآتي:

{رأس العين فما دونها إلى الفرات للرّوم، ونصيبين وما وراءها إلى دجلة لفارس، وكان سهل ماردين ودارا إلى سنجار وإلى البرّيّة لفارس، وكان جبل ماردين ودارا وطور عبدين للرّوم}.[5]

ويشير أبو يوسف كذلك إلى قلعة تعود إلى البيزنطيّين بين دارا ونصيبين، ونظراً لاستعمالها نقطة مراقبة، فيُرجّح أنها واقعة على الحدود،[6] وذُكر هنا كذلك دير القائم الذي كان مرقباً حربيّاً عالياً على منطقة الحدود الفارسيّة البيزنطيّة،[7] ثمّ قلصت التّخوم ما بين الإمبراطوريّتين العظيمتين بانتظام، وشكّلت عنه ونصيبين في عهد أيشوعياب البطريرك النّسطوريّ (582-604م) التّخوم بين الإمبراطوريّتين الفارسيّة والبيزنطيّة.[8]

(1) البكريّ، المصدر السّابق ص69، ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح1، ص 74.

(2) البكريّ، المصدر السّابق، ص69.

(3) Trimingham op.,cit., p. 177.

(4) البكريّ، المصدر السّابق، ص75.

(5) ص 23.

(6) ص23.

(7) البكريّ، المصدر السّابق، ح2 ص591؛ ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ط1، ص684.

(8) السّعرديّ، ح2 (PO.VOL. 13) ص 439.

وصول النّصرانيّة إلى الجزيرة:

يعتقد المؤرّخون النّصارى الأول[1] في أنّ النّصرانيّة وصلت الجزيرة في القرن الأوّل الميلاديّ، وأنّ ذلك كان عن طريق جواب للسّيّد المسيح على رسالة وصلته من (أبجر) ملك أديسّا مخبراً إيّاه بأنّه سيحميه إن قدم إليها،[2] إلّا أنّ هذه المراسلة المزعومة بين المسيح وأبجر أمر مُزوّر ومُؤرّخ من القرن الثّالث الميلاديّ على أكثر احتمال.[3]

وقد كتب (برديصان) نحو سنة (196م) مشيراً إلى العادات الوثنيّة المقزّزة في أديسّا، ويضيف: عندما آمن الملك (أبجر) بالنّصرانيّة، أمر بقطع يد كلّ رجل خصى نفسه، فمن ذلك اليوم إلى يومنا هذا، لم يخص أحد نفسه.[4]

واستناداً إلى (ايسابيوس) فإنّ توماس الحواريّ كان قد تحرّك بوحي دينيّ مُقدّس وقام بإرسال (أديوس) إلى أديسّا كرسول ومبشّر لتدريس أمور تخصّ المسيح، وعندما وصل المدينة، فإنّه شفى أبجرَ من مرضه بكلمات، وآثار عجب واستغراب كلّ سكّان المدينة بمعجزاته القويّة. (منذ ذلك اليوم إلى هذا، فإنّ كلّ سكّان المدينة كانوا قد خصّصوا كنائس لخدمة اسم المسيح...).[5]

وبموجب (عقيدة أديوس) التي كُتبت في بداية القرن الخامس الميلاديّ،[6] اعتنق أبجر النّصرانيّة مع عدد كبير من رعاياه، وبنى أديوس

(1) سيناقش هؤلاء المؤرّخون بالتّفصيل فيما بعد.

(2) -Eusebius, op., cit., Vol, I, pp. 87-91.

(3) سوف تدرس هذه المراسلات بالتّفصيل في الملحق.

(4) The Book of the Laws of Countries. Ed. H.J.W. Drijvers, (Essen, 1965) p. 59.

(5) Op. cit. VOL. I. P. 107 وسوف تستعمل وثيقة أديوس في هذه الأطروحة بدلاً من ثدسيوس وأدي.

(6) In the Journal of Sacred Literatune and Biblical Record (

كنيسة في أديسّا،[1] وبُنيت كنائس في قرى أخرى قريبة وبعيدة، وأتمّوها وزخرفوها، وعيّنوا فيها الشّمامسة والكهّان، وعلّموا أشخاصاً قراءة الكتاب المقدّس في الكنيسة،[2] ويضيف المصدر: لا الملك أبجر ولا الحواريّ أديوس أجبروا أيّ رجل بالقوّة على الإيمان المسيحيّ.[3]

بعد عدة سنين من موت أبجر، أرسل ابنُه غيرُ المؤمن بالنّصرانيّة رجالاً إلى (كرسيقان أديوس) عندما كان جالساً في الكنيسة، وقد مات أديوس لهذا السّبب،[4] لكن على أيّة حال، فإنّه بموت هذا الرّجل، لم تتوقف الكنيسة عن نشر النّصرانيّة في الجزيرة.[5]

وليس من المقبول ألّا يكون (أديوس) في أديسّا في عهد أبجر، ومن المعتقد بشكل عامّ، أنّ الكتب المقدّسة وحواريّ المسيح كانوا منتشرين في مختلف الأقطار يبشّرون بالإنجيل وأنبائه السّارة عن المسيح حيث ذهب توماس إلى بارثيا، وأندريه إلى سكايثا، ويوحنّا إلى آسيا؛[6] وتروي مخطوطة سريانيّة على نحو مختلف عن تعليمات أديوس أنّ أديوس كان ينشر النّصرانيّة في أديسّا والجزيرة. وتتضمّن مثل هذه المخطوطة فصلاً من تعليم الحواريّ أديوس في أديسّا،[7] وهذا يعني أنّ من الممكن أن نقترح أنّ النّصرانيّة كانت قد وصلت الرّها يوماً ما من القرن الأوّل الميلاديّ.

London, 1858) Vol. 7. P. 430.

(1) W.Cureton, Aneient syriac Documnts, (London 1864) p. 13, Soloen al – Basri, The book of the Bee, Trand, W.Budge, (Oxford 1886) p. 109.

(2) Cureton, op.,cit., pp. 13, 18.

(3) Ibid., o. 14.

(4) ـ Ibid., pp. 22-23. وانظر سليمان البصريّ، المصدر السّابق، ص 109.

(5) Cureton, op.,cit., p. 23.

(6) Esebius, op.,cit., VOL 2, P. 191.

(7) A Mingana, Gatalogue of the Mingana Collection of Manuscripts (Cambridge, 1933) VOL. I. P. 726.

يقول ماري بن سليمان[1] وعمرو بن متّى[2] فيما يخصّ الجزيرة بشكل عامّ: إنّ النّصرانيّة جاءت إلى المدن الشّرقيّة للجزيرة في النّصف الأوّل من القرن الأوّل بوساطة (أديوس) وتلميذه أجي. وتوجد أدلّة موثّقة ومؤيّدة في كتاب تاريخ أديسّا تقول: إنّه في سنة (202م) حدث هناك فيضان عظيم دمّر كنيسة النّصارى.[3] وهذا يشير إلى أنّ النّصرانيّة كانت موجودة قبل ذلك الوقت، وأكثر من ذلك، فإنّ بارسيناي يروي أنّ أبراهام النّسطوريّ الكاثوليك (البطريرك) مات في الجزيرة قبل قيام المملكة الفارسيّة[4] (قبل سنة 226م).

ويوجد هنا مصدر مهمّ آخر يتعلق بهذا الأمر، هو كتاب (أساقفة حدياب)[5] الذي يذكر (مار فقيده) الأسقف الأوّل لحدياب، الذي رأس المنصب لعشر سنين (104م- 114) وكان (أديونس) قد هداه إلى النّصرانيّة في سنة (99م) وبدأ بالتّبشير بها في عدة أجزاء من حدياب، ولذلك يمكن الاستدلال بأنّه بعد سنة (99م) ظهر الإيمان النّصرانيّ في حدياب، واستناد إلى ذات المصدر، فإنّ النّصرانيّة لم تنتشر فقط في المدن الكبيرة، ولكن في القرى كذلك.[6]

---

(1) P.3.

(2) P.1.

(3) ـ مؤرّخ مجهول (توفّي في القرن السّادس الميلادي) في:
Journal of Sacred Literature and Biblical Record (London, 1864) vol.5- p. 31.

(4) ـ P.64. نشر ميخائيل السّوريّ قائمة بأسماء أساقفة أديسّا من منتصف القرن الأوّل الميلاديّ حتّى القرن الثّالث (باريس، 1905) المجلّد الثّالث ص 493-494. وانظر سليمان البصريّ، المصدر السّابق ص116.
Bar – Hebraeus States than in II A.D.
زار القدّيس توماس تكريت في طريقه إلى الهند، وتمكّن في تكريت من هداية عائلة هاد بعناية، وعدّة من سكّان المدينة إلى النّصرانيّة op., cit, p. 190.

(5) تتطابق حدياب تقريباً مع منطقة أربيل الحاليّة.

(6) المؤلّف هو مشيحا زخا (توفّي في القرن السّادس الميلاديّ) انظر أساقفة حدياب في

وتساند الأدلّة أعلاه الرّأي العلميّ الذي لمّا يثبت بعد، في أنّ أديسّا كانت من الأماكن الأولى في الجزيرة التي انتشرت فيها النّصرانيّة، وإنّ من المحتمل أنّ الدّيانة النّصرانيّة كانت قد استقرّت في الجزيرة قبل نهاية القرن الأوّل الميلاديّ.

النّصرانيّة بين القبائل العربيّة في الجزيرة قبل الإسلام:

بحسب ما ورد في سوزمان، كانت القبائل العربيّة قد انجذبت إلى النّصرانيّة من خلال احتكاكها بالرّهبان الذين عاشوا بالقرب منها، والذين جذبوها بحيواتهم الاستثنائية السّاحرة وسمعتهم المرموقة.[1]

ولا تذكر المصادر المتوافرة في الوقت الحاضر أيّ تاريخ مُؤكّد حول انتشار النّصرانيّة بين القبائل العربيّة في الجزيرة، واستناداً إلى مصدر نصرانيّ أصيل، فإنّ الإيمان النّصرانيّ انتشر في الحضر في القرن الأوّل الميلاديّ، ويروي برديصان: أولئك الذين عاشوا في الحضر لم يحجروا أنفسهم... ولكن في أيّ مكان كانوا، وأينما وجدوا أنفسهم، فإنّ القوانين المحلّيّة لا يمكن أن تجبرهم على التّخلّي عن قانون مسيحيّتهم.[2]

وإذا كان هذا النّصّ صحيحاً، فإنّ من المُحتمَل أنّ عرب الحضر كانوا على النّصرانيّة منذ القرن الأوّل الميلاديّ.

ويروي المسعوديّ أنّ مرّ بن عديّ ملك الحضر الذي حكم بين سنتي (272م ـ 300م) كان على النّصرانيّة.[3] فإذا كان هذا الأمر صحيحاً،

مجلّة المشرق (بيروت، 1924م) المجلّد 22 ص184.

(1) OP., CIT., PP. 54-55. وانظر:
Zachariah of Mitylene, The Chranicle of Zachariah, thans. F.J.Hamilton and E.W.Brooks, (London, 1899) p. 210.

(2) Op., cit., p. 61.

(3) Op.,cit., VOL.2P.66 ويروي الطّبريّ أنّ ابنه كان النّصرانّي الأوّل في عائلته، ج2، ص53.

فإنّ من المُحتمَل أنّ النّصارى العرب في الجزيرة كانوا على النّصرانيّة قبل ذلك؛ لأنّ دخول النّصرانيّة إلى فارس جاء من الجزيرة.[1] ويروي الطّبريّ أنّ القبائل العربيّة انحازت إلى الإمبراطور النّصرانيّ البيزنطيّ قنسطنطين (309-337م) في حربه ضدّ الملك الفارسيّ شابور الثّاني.[2] وبنى بنو تغلب عدّة كنائس قبل عهده،[3] وسمّوا أنفسهم في حربهم عباد الله،[4] وتوحي هذه الرّوايات أنّهم كانوا على النّصرانيّة في القرن الثّالث الميلاديّ.

وكما ذُكر أعلاه، فإنّ الجزيرة قُسمت إلى المجموعات القبيليّة العربيّة، وبُنيت في منطقة هذه القبائل النّصرانيّة عدّة أديرة، منها على سبيل المثال: دير بنو أياد ودير الأعور ودير الجماجم ودير قره،[5] وبنى بنو تغلب دير مارسرجس،[6] وقد بُنيت هذه الأديرة في مختلف الأماكن في الجزيرة مدنها وقراها وعلى طرق التّجارة وقرب موارد المياه،[7] وتعبّدت القبائل العربيّة بالنّصرانيّة في بعض من الأحيان في كنائس داخل الخيم.[8]

وذهبت تغلب إلى أكثر من ذلك بنقش صورة القدّيس جرجس

(1) Sozman, op.,cit,. p. 59, A.Moberg, The book of the Himyarites, (London, 1924) p. L.

(2) ح2، ص 58-59، كانت القبيلتان العربيّتان بنو تغلب وبكر بن وائل خطراً على السّاسانيّين إلى درجة أنّ شابور الثّاني أبعدهم إلى الخليج العربيّ وأماكن أخرى. انظر الطّبريّ، ح2، ص57، والمسعوديّ، المصدر السّابق، ح1، ص284.

(3) ابن الشّجريّ، مختارات شعراء العرب، نشر وتحقيق أ.م. البجاويّ (القاهرة، 1957م) ص3.

(4) البكريّ، المصدر السّابق، ص24.

(5) البكريّ، المصدر السّابق، ح1، ص 69-70.

(6) المصدر ذاته، ح2، ص 600-602؛ الشّابشتيّ، الدّيارات، تحقيق. كوركيس عوّاد (بغداد، 1951) ص 147- 148.

(7) الشّابشتيّ، المصدر السّابق، ص31، وانظر جاسم صكبان علّي نصارى العراق في العصر الأمويّ، رسالة ماجستير غير مطبوعة (بغداد، 1974) ص 487-490.

(8) A.Voobus, History of Asceticism (Louvain, 1960) VOL.2. P. 352.

على الرّايات التي يأخذونها إلى الحرب،[1] واستمرّ هذا الأمر في العهد الإسلاميّ.[2] ووُجدت القبائل العربية النّصرانيّة في الجزيرة قبل الإسلام على الحدود لكلا الجانبين البيزنطيّ/ السّاسانيّ، وقد استُعملت كجنود مُستأجَرة لكلا الإمبراطوريتيّن العظيمتين.[3]

نصارى الجزيرة تحت الحكمين السّاسانيّ والبيزنطيّ:

كانت الجزيرة في المدّة التي سبقت الإسلام تُحكم مباشرة بوساطة كلا الإمبراطوريّتين العظيمتين الفارسيّة والبيزنطيّة، ولا تزوّدنا المصادر المتوافرة في الوقت الحاضر بالمزيد من المعلومات حول علاقة الملوك البارثيّين برعاياهم النّصارى.[4]

وأكثر المصادر التي تُدرس هنا عن حالة النّصارى تحت الحكم السّاسانيّ هي مصادر نصرانيّة، وأمّا المصادر الإسلاميّة فمن المُحتمل أنّها تنحاز إلى القضايا النّصرانيّة، ولذلك فإنّ المصادر المتوافرة وحيدة الجانب ومغرضة يجب أن تُعامل بحذر! ومن ناحية أخرى ـ كما نوقش في أماكن أخرى ـ[5] فإنّ الكتّاب النّصارى يمكنهم في وقت هم فيه مُؤهّلون لأقلّ النّصوص محاباة أن يكونوا ناقدين للنّصارى أنفسهم؛ ولا تتوافر الأدلّة عن كلّ الملوك السّاسانيّين، والمعلومات المتوافرة أدناه، هي ما يمكن توفيره في الوقت الحاليّ من مجموع المعارف الإنسانيّة.

ويبدو بشكل عامّ أنّ الملوك السّاسانيّين اعتقدوا في أنّ الدّيانة النّصرانيّة

---

(1) F.Nau, Les Arabes Chretiene des Mesopotamie (Paris, 1933) p. 16.

(2) ـ انظر الفصل الثّالث ص 123 (من النّصّ الإنكليزيّ).

(3) Joshua the stulite, op., cit., pp. 54, 64, Zachariah, op.,cit., p. 225. Al- Tabari, Vol, 2 pp. 58-60.

(4) تمكّن الفرس السّاسانيّون سنة (226م) من الإطاحة بالبارثيّين، وحكموا فارس منذ ذلك التّاريخ حتّى (637م/ 16هـ).

(5) انظر دراسة المصادر النّصرانيّة ص XV–XXXVI (النّصّ الإنكليزيّ للأطروحة).

كانت خطراً شديداً يهدّد عروشهم، ولذلك فإنّ معظمهم اضطهدوا النّصارى؛ وقد بدأت إحدى هذه الاضطهادات مبكراً في عهد شابور الأوّل (241م- 272م) كنتيجة للحرب ضدّ البيزنطيّين، وألقى شابور القبض على عدد كبير من نصارى سنجار وبيث عربايا وبيت زبدي، ومناطق أخرى في الجزيرة، وأجبرهم على السّكن في مختلف الأماكن من الإمبراطوريّة ـ السّاسانيّة،[1] وتشير هذه المعلومات إلى أنّ الحكم السّاسانّي بسط نفوذه على تلك الأماكن في عهد شابور الأوّل؛ على الرّغم من أنّ الحدود الحقيقيّة في الجزيرة بين الإمبراطوريّتين العظيمتين، كانت تتقلّص باستمرار.

وقد بدأ أسوأ اضطهاد للنّصارى في عهد شابور الثّاني (309- 379م) واستناداً إلى المصادر، فقد استمرّ هذا الاضطهاد أربعين عاماً![2] وفي الوقت الذي جاء فيه هذا الملك إلى العرش، فإنّ الإمبراطور البيزنطيّ أصبح نصرانيّاً بشكل رسميّ،[3] وأصبح كلّ النّصارى في الإمبراطوريّة السّاسانيّة مشكوكاً فيهم لجهة أنّهم مشتركون في جريمة مع البيزنطيّين[4] الذين كان معهم الإمبراطور الفارسيّ في غالب الأحيان في حرب مستمرّة، وكان ذلك من دون شكّ السّبب الرّئيس لتجديد شابور الثّاني[5] العداء لأعضاء الكنيسة الشّرقيّة، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت قسطنطين إلى الادّعاء بحماية كلّ النّصارى الذين كانوا من رعايا شابور الثّاني.[6] وهناك

(1) الطّبريّ، ح2، ص 47-48، الثّعالبيّ، المصدر السّابق، ص 488، السّعدريّ، ح1، (Po VOL4) ص 221.
J.Labouret, Le Christianisme dans L'Empire persa sous La Dynastite Sassanide (paris, 1904) p. 19.
(2) السّعرديّ، ح1، (PO vol- 4) ص 298، بارسينا ص65.
(3) Sozamen, op.,cit.,pp. 7-8، الطّبريّ، ح2، ص58، المسعوديّ، المصدر السّابق، ح1، ص350، بارسينا ص 103.
(4) Sozomen op.,cit., p. 59-60.
(5) Ibid., p. 59.
(6) Theodoret, op.,cit,. p. 77, Ibid, p. 68.

أدلّة طارئة وعرضيّة على أنّ النّصرانيّة آنذاك كانت قد انتشرت بشكل واسع في الامبراطوريّة الفارسيّة.(1)

وقد جرت أمور أخرى ضدّ النّصارى الفرس، إذ أصبحوا مكروهين لاستعمالهم السّريانيّة في كتابة آدابهم،(2) وأكثر من ذلك، فإنّ زعيم الزّرادشتيّة الذي أصبح مستشاراً؛ كان يقاوم النّصرانيّة بعنف، وليس من شكّ في أنّ اليهود الفرس قد أسهموا في ذلك الاضطهاد بشكل كبير.(3)

وقد عاقب شابور الثّاني ـ لكلّ تلك الأسباب ـ رعاياه النّصارى بالموت والاضطهاد المستمرّ؛ لجعلهم يرتدّون عن النّصرانيّة.(4) واستناداً إلى أحد المصادر النّصرانيّة فإنّه أمر بقتل النّصارى في آشور والفرات والمرج والجزيرة... وقتل في أحد الأمكنة ما مجموعه مئة ألف، وقتل تسعين ألفاً في مكان آخر.(5) واستناداً إلى مصادر أخرى، فإنّه بدأ برؤساء الكنائس والأساقفة والزّهّاد وبقيّة رجال الدّين، ثمّ بعد ذلك النّصارى العاديّين من النّاس، وأمر بألّا يُدفنوا، وبإبقاء جثثهم تحت الشّمس لتكون طعاماً للطّيور، وأقسم بآلهة الشّمس والنّار أنّه سوف لن يقف عن قطع رقابهم ما لم يصلّوا إلى الشّمس، وعمّم هذا الأمر على كلّ المقاطعات.

كتب سوزمان:(6)

---

(1) Sozomen, op.,cit., p. 59-60.

(2) W.Shedd Islam and the oriental church (Phildadelphia, 1904) p. 20, O,Leary, the syriac church and fathers (London, 1909) p. 74.

(3) Sozomen, op.,cit., p.59-60.

(4) Ibid, p. 59.

(5) ابن متّى، ص18.

(6) السّعرديّ، ح1 (po, VOL.4) ص 298-299.، بارسينا، ص65، Sozomen, op.,cit., p.60.

سأروي باختصار أنّ عدد الرّجال والنّساء الذين كانت أسماؤهم مؤكّدة، والذين كانوا شهداء في هذه المدّة كانوا قد أحصوا بأكثر من ستّة عشر ألفاً، في حين إنّ العدد الوافر من الشّهداء الذين لم تُعرف أسماؤهم كان عظيماً جدّاً لدرجة أنّ الفرس السّريان وسكّان أديسّا قد فشلت كلّ جهودهم في الوصول إلى إحصاء الرّقم.[1]

إنّ النّصوص أعلاه تشكّك بوضوح في صحّة الأرقام المعروضة، ولكنّها لا تعطي دليلاً قويّاً على أنّ النّصارى لم يعانوا كثيراً من سياسة شابور الثّاني، وكذلك فرض شابور على النّصارى ضرائب ظالمة لا تُطاق على الرّغم من علمه أنّ عامّتهم تقبل الفقر عن طيب خاطر.[2] والأبعد من ذلك أنّه أمر بقتل الكاثوليك،[3] وظلّ الكرسّي الكاثوليكيّ بوفاة بطريركه شاغراً ما يقرب من الأربعين عاماً،[4] ولم يُسمح للنّصارى أن يعيّنوا بديلًا عن البطريرك المتوفّى، وقبض شابور كذلك على عدد كبير من النّصارى من سنجار وآمد، ومن أماكن أخرى في الجزيرة وأجبرهم على السّكن في تستر والسّوس في فارس،[5] حيث يكونون أقلّ قدرة على الاتّصال بالبيزنطيّين.

وعلى أيّة حال فقد قُدّر للنّصارى في عهد برصوم الرّابع (388م-399م) التّمتّع بأفضل نصيب، وذلك بسبب العلاقة الجيّدة بين برصوم والامبراطور البيزنطيّ، وتُرك النّصارى في سلام نسبيّ لمدّة طويلة،[6] وهي ذات الحال في

(1) op.,cit., p.67.
(2) Sozomen, op.,cit., p.59.
(3) Ibid., p.59.
(4) بارسينا، ص65.
(5) James of Edessa, the chronological canon ed, E.W.Brook in Zeitschrift der deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, (Leipzig, 1809) Vol. 53, p. 310.
الثّعالبيّ، المصدر السّابق، ص 530.
Labouret, op.cit., pp. 78-79.
(6) بارسينا، ص65.

بداية حكم حفيد برصوم يزدجرد الأوّل (399م- 420م) وحصل منه النّصارى على امتيازات، وتمكّن مار أوثا في سنة (410م) من عقد مجمع كنسيّ مع أتباعه النّصارى لمناقشة كلّ المشكلات التي عانوا منها تحت الحكم السّاسانيّ من أجل الوحدة في الكنيسة لتصبح حقيقة، ومدحوا يزدجرد الأوّل علناً لفضائله، وسألوا الله أن يحميه، وقد ضمن النّصارى الشّرقيّون بهذا المجمع استقلالهم الدّينيّ.[1]

لكنّ يزدجرد الأوّل غيّر سياسته الدّينيّة بعد ذلك، وبدأ باضطهاد النّصارى، وأمر بألّا يُسمح لهم بتعيين بطريرك سواء في حياته أم بعد مماته.[2] وقد كان واضحاً أنّ سبب تغيير يزدجرد معاملته للنّصارى، أنّ الأسقف أبداس دمّر معبد النّار الفارسيّ، فأرسل يزدجرد إليه، وعزله عن منصبه بأسلوب لبق، وطلب منه إصلاح المعبد، لكنّ أبداس رفض الطّاعة.[3]

وفي السّنة الأولى لحكم أكاسيوس ألغى البطريرك النّسطوريّ (485 ـ 496م) التّبتّل بين رجال الدّين، وأجاز للأساقفة الزّواج لغرض (تجنّب الزّنا والفسوق الذي انتشر بينهم)[4] وذلك في عهد الملكين السّاسانيّين بالس (485 ـ 488م) وقبّاذ (488 ـ 496م).

وقد كان هذا التّغيير في السّياسة الدّينيّة محفّزاً للرّغبة من جانب بعض من النّصارى ليثبتوا مفهوماً في عيون معتنقي الزّرادشتيّة الذين أنّبوا النّصارى

---

(1) ارثر كريستنسن، إيران في العهد السّاسانّي. ترجمة يحيى الخشّاب (القاهرة، 1937) ص275.

W.Wigram An introduction to the History of the Assyriam church, (London, 1910) pp. 94-97,

W.G.Young, Patriach shag and Caliph, (Rawalpindi, 1974) pp. 27-36.

(2) بارسينا، ص66.

(3) Theodoret, op.,cit., pp. 342-344.

(4) ابن الطّيّب، ح1، ص92.

ووبّخوهم بسبب إحجامهم عن الزّواج. وقد روى يشوع العموديّ حول ما جرى في عهدي قبّاذ (العهد الثّاني امتدّ من 498 - 531م) قائلاً: (... رأينا بعيوننا وسمعنا بآذاننا الأسر والتّشريد من معظم المناطق وحرق الكنائس وتدميرها،[1] وأعدم قبّاذ كذلك ثمانين ألف رجل من آمد).[2] وكان كسرى الأوّل (531م- 590م) متأثّراً بالنّصرانيّة، وعندما شكى بطريرك النّساطرة وتذمّر من اليعاقبة، أمر كسرى الأوّل الجانبين بإلغاء خلافاتهم بحضوره، ثمّ أظهر تفضيلاً واضحاً لليعاقبة،[3] وكان هذا بشكل عامّ أمراً وديّاً تجاه النّصارى اليعاقبة، ولكنّه أقلّ ممّا يبدو للعيان، وذلك عندما اعتنق أحد أفراد عائلة كسرى الإيمان النّصرانيّ.[4]

وثار في بداية حكم خسرو الثّاني (5902 ـ 628م) النّدّ المدعو بهرام ضدّه وأجبره على اللّجوء إلى المناطق الحدوديّة البيزنطيّة وساعده الامبراطور البيزنطيّ موريس (582 ـ 602م) في صراعه ضدّ عدوّه بهرام،[5] وقد بدى مُؤكّداً أنّ على كسرى الثّاني التّعاطف مع النّصرانيّة في تلك القضيّة، ورُوي أنّه كان قد أرسل صلباناً ذهبيّة إلى بطريرك أنطاكيّة وتزوّج من نصرانيّة.[6]

وبمُجرّد أن ثبت على العرش الفارسيّ، بدأ باضطهاد الرّعايا النّصارى

---

(1) المصدر السّابق، ص4، مؤرّخ مجهول، المصدر السّابق، ص36.
(2) James of Edessa, op.,cit.,p. 317.
(3) John of Ephesus, Ecc Lesiastical History, ed J.P.Margoliouth (Leiden, 1909) p. 72.
(4) Bar – Hebraeues. Op., cit., p. 182.
وانظر سليمان البصريّ، المصدر السّابق، ص155.
(5) John of Nikiu, The Chronicle f John Bishop of Nikiu, Trans. R.H.Charles, (London, 1916) pp. 155-156.
وقد ترجمه إلى العربيّة الأستاذ الدّكتور جاسم صكبان عليّ ونشره المركز الأكاديميّ للأبحاث عام 2014م، الطّبريّ، ج2 ص 179-180، الثّعالبيّ، المصدر السّابق، ص 668-671.
(6) Evagrius, op., cit.,pp. 306-308.

آمراً إيّاهم بدفع ضرائب مُضاعفة وصادر ثرواتهم،[1] وكذلك أمر بتدمير كلّ الكنائس والأديرة في الجزيرة وسوريّة ومصادرة كلّ ثرواتهم وكنوزهم وتماثيلهم الرّخاميّة والفضّة والأخشاب،[2] وكذلك اتهّم النّصارى بأنهّم جواسيس للبيزنطيّين.[3]

ومنع كسرى الثّاني النّصارى النّساطرة من تعيين بطريرك، ولذلك ظلّ هذا الكرسيّ شاغراً لمدّة سبعة عشر عاماً، [4] وكان واضحاً أنّ هذا الهدف المعادي للنّساطرة كان بسبب تأثير طبيب يعقوبيّ اسمه جبرائيل كان رئيساً لأطبّاء كسرى الثّاني والملكة شيرين، وقد بذل جبرائيل ومريضته شيرين كلّ جهديهما لمساعدة اليعاقبة وتشويه سمعة النّساطرة،[5] وبسبب السّياسة القاسية والمؤلمة ضدّ النّساطرة في قضيّة تعيين البطريرك الكاثوليكيّ، ثار أهل نصيبين ضدّ كسرى الثّاني، وقد أحكم القائد الأعلى للقوّات السّيطرة على المدينة، بعد أن أقسم لسكّانها بأنّه لن يلحقهم أذى إذا خرجوا وسلّموا المدينة، وعندما فتحوا باب المدينة وخرجوا إليه؛ عاملهم على نحو رديء ومخز، وأخذ ممتلكاتهم كغنائم، وألقى القبض على الأشخاص المعروفين بينهم، ودمّر بيوتهم.[6]

وبسبب انحيازه إلى اليعاقبة وتأثيرهم عليه، اضطهد كسرى كذلك النّصارى الملكانيّة، وأمر كلّ أساقفتهم بالرّحيل عن الجزيرة،[7] وحاول

(1) المرجيّ، ص61، ابن متّى، ص52.
(2) اغابيوس، كتاب العنوان (بيروت 1907) ص 335، الطّبريّ ح2، ص 181-182.
(3) اغابيوس، المصدر السّابق، ص336.
(4) ماري، ص49، ابن متّى، ص52، بارسينا، ص68.
(5) مؤرّخ مجهول، التّاريخ الصّغير، (بغداد، 1976) ص74.
(6) Unknown Historian, op.,cit., p. 64.
(7) السّعرديّ، ح2، ص469 (Po.VOL. 13).
Michael, VOL.2, PP. 390-391.

إجبار سكّان أديسّا الذين كانوا على الملكانيّة على ترك مذهبهم الذي كان عقيدة رسميّة للبيزنطيّين؛ ولذلك أصبح مشكوكاً فيهم، وصار عليهم أن يتحوّلوا إلى اليعقوبيّة والنّسطوريّة[1] وقد أمل بتوفيره لسكّان أديسّا هذا الاختيار بنجاح عظيم في إبعادهم عن الدّين البيزنطيّ الرّسميّ.

وتمكّن النّصارى في حكم شيروان (628 ـ 629م) من ملء الكرسيّ الكاثوليكيّ،[2] وإضافة إلى ذلك؛ أرسل شيروان إلى الامبراطوريّة البيزنطيّة وفداً مفاوضاً، وكان المفاوضون من المطارنة، وكان أحدهم مطران نصيبين، وقد نجحوا في صنع السّلام بين فارس والبيزنطيّين،[3] وأرسل في عهد الملكة بوران التي تبعت شيرويه؛ أرسل وفداً مفاوضاً آخر في سنة (630م) إلى البيزنطيّين، وكان مُؤلّفاً من عدد من النّصارى البارزين، الذين تمكّنوا من عمل معاهدة سلام بين الإمبراطوريّتين.[4]

ويجب أن تُهيّأ هنا القليل من الملحوظات العامّة؛ لاسيّما إنّها ذات علاقة باضطهاد السّاسانيّين للنّصارى، الأولى تناقض الخلافات الدّينيّة الموجودة بين النّساطرة واليعاقبة، إذ إنّ كلّ جانب منهما كان يحاول التّخلّص من الآخر بتوجيه عدّة تهم في البلاط الفارسيّ لمنافسيه،[5] وظهر بشكل عامّ أنّ أولئك الملوك السّاسانيّين فضّلوا النّساطرة، وهناك أمثلة مُفردَة للتّفضيل

---

(1) اغابيوس، المصدر السّابق، ص 335-336.

(2) Unknown Historian, op.,cit., p.89.

المرجيّ، ص67.

(3) المرجيّ، ص 67-68.

(4) مؤرّخ غير معروف، المصدر السّابق، ص90، المرجيّ ص 67-68، ماري بن سليمان ص 61، الطّبريّ، ح2، ص232.

(5) John of Ephesus, op.,cit.,p. 72.

مؤرّخ مجهول، المصدر السّابق، ص 58، 74، اغابيوس، المصدر السّابق، ص335.

E.Rehatsek, Christianithy in the Persian Dominions in the Journal of the Bombay Branich of the Royal Asiatic Society (Bombay, 1978) VOL, xiii, pp. 67-68.

الذي قُدّم لليعاقبة؛ وكما هو معروف، كانوا قد حصلوا على اللّجوء في الامبراطوريّة السّاسانيّة من الاضطهاد البيزنطيّ، ومال الملوك السّاسانيّون إلى مساندة مذهبهم، ما جعل الخلافات حادّة في اعتقاد النّصارى في كلا جانبي الحدود بين الإمبراطوريّتين العظيمتين.

وعلى أيّة حال فإنّ من الممكن أن يكون النّساطرة عرضوا مقدرتهم من أجل عدم الموافقة مع سادتهم السّاسانيّين، وعندما طلب منهم مصاحبة الملك السّاسانيّ في حملته، رفض رئيسهم الكاثوليكيّ ذلك.[1]

وأمّا فيما يخصّ سياسية الامبراطور البيزنطيّ تجاه نصارى الجزيرة فإنّ المعلومات عن هذا الأمر قليلة، وقد ذُكر أنّ جوزتين الأوّل (518 ـ 527م) اضطهد الكاثوليك في بعض من الأحيان،[2] وقد أشارت مصادر نصرانيّة إضافيّة إلى أنّ الامبراطور البيزنطيّ فوكاس (602 ـ 610م) كان قد غضب على النّصارى في أنطاكيّة واللّاذقيّة والجزيرة،[3] وأكثر من ذلك ما يرويه ماري من أنّه في عهد الأسقف مار أوثا (توفّي في القرن الخامس الميلاديّ) أخذ البطريرك البيزنطيّ عدة أناس أسارى من بيت عربايا ومناطق الجزيرة، وكان عددهم يقرب من أربعة آلاف، وبضمنهم أساقفة تلك المناطق.[4]

ويروي ميخائيل السّوريّ البطريرك اليعقوبيّ لأنطاكيّة في النّصف الثّاني

---

(1) مؤرّخ مجهول، المصدر ذاته، ص 55، 58.

(2) John of Ephesus, op.,cit.,p.2.

ولتفاصيل أكثر انظر:

W.H.C.Frend, The Rise of the Monophysite movement (Cambridg, 1971) p. 247, S. Ashbrook "Asceticism in adversity: An Early Byzantine Experience" ed. In The Journal of Byzantine and Modern Greek studies (London 1980) VOL.6 PP. 3-11.

(3) اغابيوس، المصدر السّابق، ص330.

(4) P. 31.

من القرن الثّاني عشر للميلاد، أنّ الامبراطور هركليوس عندما استولى على الجزيرة سنة (5هـ/ 626م) أمر (أنّ أيّ شخص لا يعتنق الملكانيّة تُقطع أذناه وشفتاه ويُنهب بيته) واستمرّ هذا الاضطهاد طويلاً... وأينما حكم الرّومان فقد حكموا بعنف وسرقوا كنائسنا وأديرتنا وأدانونا من دون رحمة... أُخذت كنائسنا منّا وأُعطيت للملكانيّة... ولهذا السّبب، فإنّ الكنائس العظمى في أديسّا وتلك التي في حرّان أُخذت من عندنا.[1]

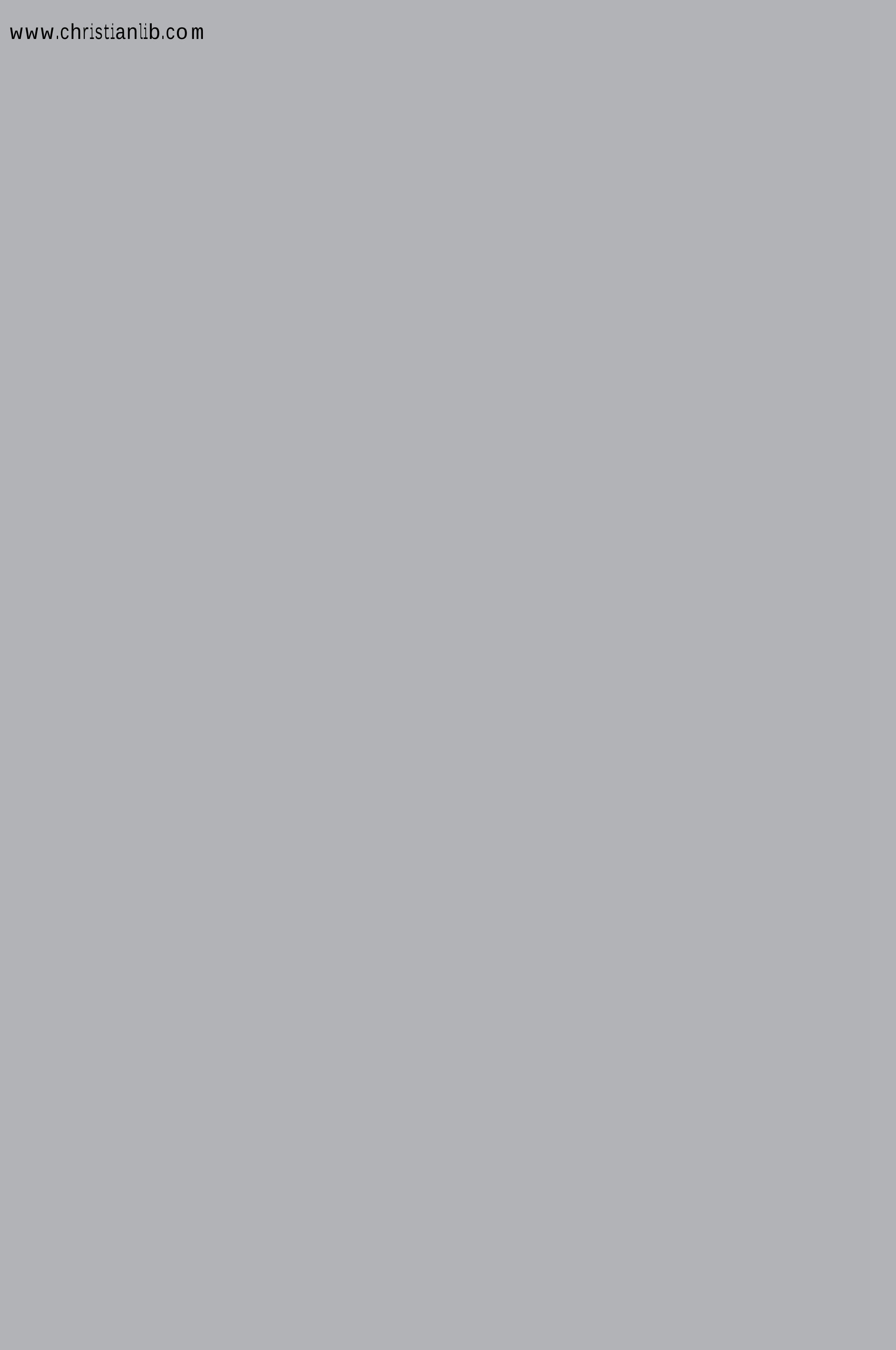
ويظهر من المعلومات أعلاه أنّ الامبراطوريّة البيزنطيّة فضّلت في سياستها نصارى الجزيرة وقدّمت مذهبها الرّسميّ، وأكثر من ذلك، يبدو أنّ اليعاقبة في الجزيرة الفراتيّة، كانوا تحت مهاجمة ليس فقط السّاسانيّين ولكن البيزنطيّين أيضاً.

(1) VOL.2.PP. 410-411.



الفصل الثّاني

الفتح الإسلاميّ للجزيرة



تتّفق المصادر الإسلاميّة الأولى على أنّ الجيش الإسلاميّ جاء من سوريّة في شعبان سنة (18هـ/ 639م) لفتح الجزيرة بقيادة عياض بن غنم[1] وكان ذلك في أيّام الحصاد.

وهناك اختلاف بين كلّ المصادر النّصرانيّة في تسلسل خضوع مدن الجزيرة للمسلمين،[2] إلاّ أنّ البلاذريّ[3] وكتّاباً مسلمين آخرين موثوقين[4] يقولون: إنّ الفاتحين المسلمين بدؤوا بفتح الرّقّة؛ ويبدو أنّ وجهة النّظر الأخيرة أكثر قبولاً، وذلك لسببين: الأوّل هو أنّ المصادر غير مجمعة في الواقع ـ كما ذكرنا من قبل ـ على أنّ الفاتحين جاؤوا من سوريّة، والسّبب الثاني هو أنّ الاستيلاء على قلاع المدن للاستيلاء عليها كان بالتّسلسل،

---

(1) البلاذريّ، ص172-173، اليعقوبيّ، تاريخ (النّجف، 1964) ح2، ص140، خليفة بن خيّاط، تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكّار (دمشق 1967) ح1، ص 130-131.

كما ذكر في الجزء الأخير من هذا الفصل، هناك نصّ واحد فقط وهو لا يتّفق مع هذا التّاريخ، ويعطي أحد الرّواة الذين ذكرهم الطّبريّ في وصفه لفتح الجزيرة ـ هو سيف بن عمر ـ يعطي هذا النّصّ تاريخ (17هـ) النّصّ الوحيد الذي يختلف عن بقيّة وجهات النّظر العامّة التي تؤكّد أنّ الهجوم جاء من سوريّة، وكان سيف بن عمر كوفيّاً وكان منحازاً بثقل كبير لأهل الكوفة، وإنّ قائدي فتح الجزيرة سهيل بن عدي وعبد الله بن عبد الله بن عتبان ـ استناداً إلى سيف بن عمر ـ كانا كذلك كوفيّين، ولا يذكر المؤرّخون الآخرون.

(2) ما عدا سعيد بن البطريق، كتاب التّاريخ (بيروت، 1909) ح2، ص20.

(3) Tell – Magre, p. 61. Theophanes, op.,cit., p. 521, Michael, VOL.2. P. 421, Chronography, p. 961.

أغابيوس، المصدر السّابق، ص344، أبو يوسف، ص 43، خليفة بن خيّاط، المصدر السّابق. ص 130، أبو عليّ محمّد بن سعيد، تاريخ الرّقّة، تحقيق ت. النّعسانيّ (حماة، 1959) ص 3، 6.

(4) ـ ص 173.

وبذلك تمكّنوا من السّيطرة على الطّرقات؛ وبناء على كلّ ذلك، فإنّ ما تفرضه الجغرافيا، هو أنّ فتح أشهر مدن الجزيرة كان كالآتي: الرّقّة فحرّان فالرّها.[1]

وما يزيد هذا الاستنتاج قوّة أنّ المصادر النّصرانيّة تؤكّد بشكل طبيعيّ أهمّيّة فقدان الرّها، وربّما عدّوا هذا الحدث احتقاراً لمكانتهم، ويبدو هذا في نصوصهم لجهة الوسيلة التي علّقوا بها على حادثات الفتح؛ وقد عُرفت الرّها بأنّها أكثر المدن صعوبة بالنّسبة للفاتحين، فقد جعل موقعها الشّمالّي ودفاعاتها الجيدّة فتحها غير ممكن كبداية لفتوحات المسلمين،[2] ولذلك اختار المسلمون مهاجمة أضعف مكان في المنطقة؛ وهو بالتّأكيد ليس الرّها! فقد كانت فيها أكبر قوّة بيزنطيّة.

واستناداً إلى البلاذريّ، فإنّ الهجوم على الرّها كان أيّام الحصاد، حيث حاصر عياض قلعة المدينة وبعد خمسة أو ستّة أيّام، طلب حاكم المدينة البيزنطيّ من عياض معاهدة سلام، فوافق عياض، وكان من بين شروط المعاهدة أن يدفع الأهلون الجزية للمسلمين.[3] ومن المحتمل أنّ عياضاً ذهب إلى حرّان؛ حيث طلب منه سكّانها الذّهاب إلى الرّها واعديه بقبول أيّ اتفاق وشروط يصل إليها مع تلك المدينة.[4]

---

(1) ابن الأعثم، ح1، ص326، الواقديّ، ح2، ص 98، 127–130، اليعقوبّي، المصدر السّابق، ح2، ص140.

(2) حاول السّاسانيّون في عدّة مرّات أن يستولوا على الرّها، ولكنّهم نجحوا في مرّة واحدة فقط. انظر يوحنّا الرّاهب، المصدر السّابق، ص 46، 48– 51، 53، 55.
Segal, Edessa, (Oxford, 1970) pp. 5-192. وكان ذلك بسبب قوّتها الاستراتيجيّة. انظر المصدر ذاته.
وكان كسرى الثّاني من قبل في أديسّا في حربه للإمبراطور البيزنطيّ موريس، احتلّ المدينة سنة (609م) وأعاد هرقل المدينة سنة (7هـ/ 628م) انظر:
El1, (art- orfea)p. 995.

(3) البلاذريّ، ص 173، الطّبريّ، ح4، ص53، الواقديّ، ح2، ص 98.

(4) ربّما عملوا بهذه الطّريقة بسبب المقاومة الطّويلة السّياسيّة والاقتصاديّة والعداء

وبعد أن وافق عياض على ذلك، تقدّم إلى الرّها وقد تجمّع السّكّان ضدّه وهيئوا دفاعات حيويّة ضدّ المسلمين، إلى أن تمكّن المسلمون في النّهاية من إجبارهم على اللّجوء إلى المدينة، ثمّ بعد وقت قصير عرض سكّان المدينة الاستسلام بشروط، وعقدوا معهم معاهدة تشبه تلك التي عُقدت مع الرّقّة، ثمّ رجع عياض بعد ذلك إلى حرّان، وعقد معها معاهدة تشبه التي مع الرّها،[1] وأرسل عياض جيشاً إلى سمياط، وعقد سكّانها معه كذلك معاهدة تشبه التي مع الرّها.[2] ومن المحتمل أنّ سكّان هذه المدن كانوا يسايرون الظّروف في الإسراع بالمفاوضات مع المسلمين وذلك لأسباب اقتصاديّة، حيث كان عند السّكّان رغبة واستعداد لدفع المال ليتخلّصوا من المسلمين، ويتفرّغوا للحصاد الذي جمعوا واستعدّوا له! وعلى أيّة حال، فإنّ من المؤكّد أنّ سكّان مدن الجزيرة ظنّوا أنّ هذا الهجوم كان مُجرّد غزوة بدويّة، وأنّ دفع مبلغ من المال بسرعة سيخلّصهم ـ كما اعتادوا ـ من الخطر والتّهديد أكثر من مرّة.

وعندما بدأ سكّان مدن الجزيرة يدركون أنّ ذلك لم يكن مُجرّد غزوة عاديّة ولكنّه احتلال كامل من جانب المسلمين؛ ثاروا بعدما أنجزوا الحصاد، وكان ذلك في بداية سنة (19هـ/ 640م).

واستناداً إلى البلاذريّ، فإنّ المسلمين رجعوا إلى هذه المدن، ويبدو أنّ بعضاً من السّكّان ظنّوا بأنّ لديهم عدّة أيّام للمعارضة قبل أن يقبلوا بفرض المعاهدات التي وافقوا عليها في النّهاية.[3]

الدّينيّ بين هاتين المدينتين، انظر:
J.B.Sega, Edessa and Harran, (London, 1963) p. 6.

(1) البلاذريّ، ص 174، أبو يوسف، ص23، الواقديّ، ص 127، 129.
(2) البلاذريّ، ص 174–175.
(3) البلاذريّ، ص 175– 176و 178.

وقد كانت معاهدة السّلام مع الرّها المركز الرّسميّ البيزنطيّ[1] وكان استسلامها للمسلمين مقدّمة لعدّة مدن صغيرة لتحذوا حذوها.[2] فقد تمّت السّيطرة على مدن أخرى في الجزيرة مع أوّل غزوة، وذلك سنة (19هـ/ 640م) وهي مدن دار[3] وتلا[4] ونصيبين،[5] وهناك روايات تتحدّث عن قتال عنيف ومعارضة شديدة في أجزاء من مدن مثل رأس العين[6] وطور عابدين ودارا.

وتمّ فتح الجزيرة كلّها بفتح القسم الشّرقيّ منها وقد كان ذلك سنة (20هـ/ 641م) بوساطة مجموعات عسكريّة قدمت من العراق والموصل[7] وقد استغرق ذلك ثمانية عشر شهراً.[8]

أمّا بخصوص المجموعات العسكريّة الفارسيّة في الجانب الشّرقيّ من الجزيرة[9] فإنها لم تثر أيّة مشكلة مع المسلمين في تلك المنطقة أيّام الفتح؛ وقد كتب أبو يوسف في ذلك: وأمّا ما كان في أيدي أهل فارس من الجزيرة، فإنّه لم يبلغني فيه شيء أحفظه، إلّا أنّ فارس لمّا هُزمت يوم القادسيّة؛ وبلغ ذلك من كان هناك من جنودهم، تحمّلوا بجماعتهم وعطّلوا ما كان فيه إلّا

(1) أبو يوسف، ص23.
(2) المصدر ذاته، ص23، البلاذريّ، ص 174-176، الطّبريّ، ح4، ص53.
(3) Tell- Mahre, p. 60 Michael, VoL.2, P. 420, Chronography , p. 96.
(4) Tell- Mahre, p. 6.
(5) البلاذريّ، ص176.
(6) البلاذريّ، ص 175-176، الواقديّ، ح2، ص 98-107، 152، ابن الأعثم، ص 336-337.
(7) البلاذريّ، ص 331-332، ابن الفقيه، المصدر ذاته، ص128.
(8) البلاذريّ، ص176.
(9) من الصّعب أن توضع الحدود بين الإمبراطوريّتين، ولكن من المرجّح أنّ معظم الجزيرة كان في ذلك الوقت بيد البيزنطيّين بعد انتصارهم الأخيرعلى الفرس السّاسانيّين الذي كان سنة (7هـ/ 628م).

أهل سنجار، فإنّهم وضعوا فيها مسلحة[1] يذبّون عن سهلها وسهل ماردين ودارا، فأقاموا في مدينتهم، فلمّا هلكت فارس وأتاهم من يدعوهم إلى الإسلام أجابوا وأقاموا في مدينتهم.[2]

وهناك أدلّة من المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة تجسّد وجهة نظر أبي يوسف، في حين إنّ المؤرّخين الأول، يذكرون في الغالب المحاولات البيزنطيّة لإيقاف المسلمين عن غزو الجزيرة،[3] ولم يذكروا أيّ شيء حول محاولات فارسيّة لمنع المسلمين من الاستيلاء على هذه المنطقة. واستناداً إلى مصادر نصرانيّة مُحدّدة فقد أمر الجيش البيزنطيّ في الجزيرة يوحنّا بعقد معاهدة ماليّة مع عياض بن غنم قائد قوّات الفتح الإسلاميّ الذي جاء إلى الجزيرة. ووافق البيزنطيّون في هذه المعاهدة على دفع مئة ألف قطعة ذهب للمسلمين كلّ سنة شرط ألّا يعبر العرب نهر الفرات سواء سلماً أم حرباً؛ إلّا أنّ الدّفع لم يجر إلّا مرّة واحدة فقط، لأنّ هذا الاتّفاق أغضب الإمبراطور هرقل فعزل يوحنّا عن منصبه وعيّن آمراً جديداً هو بتوليمي الذي كان قد انشغل في حدث عسكريّ مباشر ضدّ المسلمين،[4] ولا تذكر المصادر الإسلاميّة مثل هذا الاتّفاق.[5]

---

(1) المسلحة: المكان الذي يحفظ فيه السّلاح ويقوم فيه الجنود، وهو ما يسمّى اليوم (قاعدة عسكريّة). (المقوّم اللّغويّ).

(2) ص 23، وانظر البلاذريّ، ص176.

(3) سيناقش هذا بالتّفصيل في هذا الفصل.

(4) Theophanes, op., cit., p. 521 (A.M.6128).
أغابيوس، المصدر السّابق، ص344.
Michael, VOL.2. P. 420.
ولمزيد من التّفاصيل انظر ص 99-102 من هذا الفصل (النّصّ الإنكليزيّ).

(5) ذكر المفسّر إسماعيل بن كثير في تفسيره للآية (29) من سورة التّوبة ما يلي:
ممّا رواه الأئمّة الحفّاظ من رواية عبد الرّحمن بن غنم الأشعريّ قال: كتبتُ لعمر بن الخطّاب حين صالح نصارى من أهل الشّام: بسم الله الرّحمن الرّحيم هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا، إنّكم لمّا قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا وأهل ملّتنا، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نُحْدِثَ

ونكتفي عند هذا الحدّ من ذكر الكثير من التّفاصيل والخطوط العامّة لوصف غزو الجزيرة، أمّا الإسهامات الفرديّة للمؤرّخين المسلمين والنّصارى لهذه المادّة فسوف تُناقش وتُقيّم.

في مدينتنا ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب ولا نجدّد ما خرب منها، ولا نحيي منها ما كان خَططاً للمسلمين، وألّا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين في ليل ولا نهار، وأن نوسع أبوابها للمارّة وابن السّبيل، وأن ننزل من مرّ بنا من المسلمين ثلاثة أيّام، نطعمهم ولا نؤوي في كنائسنا ولا منازلنا جاسوساً، ولا نكتم غشّاً للمسلمين، ولا نعلّم أولادنا القرآن، ولا نظهر شركاً ولا ندعو إليه أحداً، ولا نمنع أحداً من ذوي قرابتنا من الدّخول في الإسلام إن أرادوه، وأن نوقّر المسلمين، وأن نقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا الجلوس، ولا نتشبّه بهم في شيء من ملابسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نتكلّم بكلامهم ولا نكتني بكناهم. ولا نركب السّروج ولا نتقلّد السّيوف، ولا نتّخذ شيئاً من السّلاح، ولا نحمله معنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربيّة، ولا نبيع الخمور، وأن نجزّ مقادم رؤوسنا، وأن نلزم زِيّنا حيث كنّا، وأن نشدّ الزّنانير على أوساطنا، وأن لا نظهر الصّليب على كنائسنا، وأن لا نظهر صلبنا ولا كتبنا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم، ولا نضرب نواقيسنا في كنائسنا إلّا ضرباً خفيفاً، وأن لا نرفع أصواتنا بالقراءة في شيء من حضرة المسلمين، ولا نخرج شعانين ولاباعوثاً ولا نرفع أصواتنا على موتانا، ولا نظهر النّيران معهم في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم، ولا نجاورهم بموتانا، ولا نتّخذ من الرّقيق ما جرى عليه سهام المسلمين، وأن نرشد المسلمين ولا نطّلع عليهم في منازلهم.

قال: فلمّا أتيت عمر بالكتاب زاد فيه: ولا نضرب أحداً من المسلمين، شرطنا لكم ذلك على أنفسنا وأهل ملّتنا وقبلنا عليه الأمان، فإن نحن خالفنا في شيء ممّا شرطناه لكم ووظّفنا على أنفسنا فلا ذمّة لنا، وقد حلّ لكم منّا ما يحلّ من أهل المعاندة والشّقاق. (المقوّم اللّغويّ).

مناقشة المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة للفتح الإسلاميّ للجزيرة

أوّلاً: المصادر الإسلاميّة.

1ـ كتاب الخراج لأبي يوسف (توفّي سنة 182/ 698م):[1]

يُعدّ أبو يوسف مصدراً مفيداً لتاريخ الفتح الإسلاميّ للجزيرة، وعلى الرّغم من كون كتابه (الخراج) كتاباً اقتصاديّاً يتعامل مع الفقه؛ إلّا أنّه يزوّدنا بمعلومات أوّليّة لمادة الفتح الإسلاميّ للجزيرة، وكتابه هذا مفيد خصوصاً فيما يتعلّق بـ (الموادّ الأوّليّة) لمعاهدات السّلام التي عُقدت بين المسلمين وسكّان مدينة الرّها، والتي من الجائز أن نستدلّ منها على أنّ النّصارى تمكّنوا من جعل المسلمين يقبلون شروطهم في المعاهدة؛ مع ما أشار إليه في كتابه من أنّ معاهدات تشبه المعاهدات التي عقدها المسلمون مع الرّها نظّمت مع مدن أخرى في الجزيرة.

ويظهر عمله ـ بشكل عامّ ـ انحيازاً إسلاميّاً قويّاً، ويؤكّد أنّ الفاتحين المسلمين لم تواجههم ـ على وجه العموم ـ أيّة مقاومة من فلّاحي الجزيرة؛ وهذا مخالف لما توحيه كتابات المؤرّخين الآخرين كالبلاذريّ[2] والواقديّ.[3]

(1) أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم المفتي الاقتصاديّ، ولد في الكوفة سنة (113هـ). صاحب وتلميذ الإمام أبي حنيفة النّعمان، ارتبط بعلاقة وثيقة مع الخليفة هارون الرّشيد، وكتب له كتاب الخراج بطلب منه؛ ويقول له في ذلك:
... وقد كتبت لك ما أمرت وشرحته لك وبيّنته فتفقّهه وتدبّره، وردّد قراءته حتّى تحفظه، فإنّي قد اجتهدت لك في ذلك، ولم آلك والمسلمين نصحا.
وقد دخل أبو يوسف سلك القضاء أيّام الخليفة المهديّ سنة (166هـ) ثمّ صار قاضي القضاة زمن الرّشيد، وهو منصب استحدث يومها لأوّل مرّة. (المقوّم اللّغويّ).

(2) ص 163، 174.

(3) ص106.

2ـ كتاب فتوح الشّام لمحمّد بن عمر الواقديّ (توفّي سنة 207هـ/ 822م):

لم يكن الواقديّ راغباً فقط في قبول النّصوص التي كان قد سمعها، ويبدو أنّه كان يزور بنفسه معظم المناطق التي حدثت فيها عمليّات الفتح.[1]

والعمل الرّئيس للواقديّ المستعمل في هذه الأطروحة هو كتابه فتوح الشّام، الذي كتبه في تاريخ الفتوح الأولى بصورة رومانتيكيّة ذات طابع فروسيّ بطوليّ، وأكّد أنّ الله كان بجانب المسلمين ونصرهم على النّصارى في الجزيرة، وذكر عدّة معجزات.[2]

وقد حاول في نصّه عن الفتح أن يظهر بوضوح أنّ سكّان المدينة لم تكن لديهم معارضة، لكنّ رجال الدّين وحكّام المدن هم الذين قاموا بذلك، وحاولوا ـ من دون نجاح ـ إيقاف المسلمين،[3] بل ذكر أنّ المسلمين تمكّنوا بعد مناظرات طويلة من هدي بعض من الشّخصيّات النّصرانيّة إلى الإسلام.[4]

ويقدم الواقديّ معلومات مفيدة حول القبائل العربيّة في الجزيرة

(1) الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد (القاهرة، 1931) ح3، ص4–6. ابن سيّد النّاس، عيون الأثر، (القاهرة، 1356هـ)، ح2 ص ص6–7. وقد انتقد الواقديّ بواسطة المعلّقين المتأخّرين بتلاعبه بالأسانيد وأعطاه نصّاً واحداً للحادثات. انظر الخطيب البغداديّ، المصدر السّابق، ص 12–18. ولكنّ الهجمات الرّئيسة ضدّه كانت مجال الحديث. وعلى الرّغم من ذلك وحتّى هنا فإنّ بعضاً من الباحثين المعروفين مثل ابن سلّام وإبراهيم بن الحربي والدّاروورديّ، مدحوه كمحدّث. انظر الذّهبيّ، المصدر السّابق، ح2، ص665؛ ابن سيّد النّاس، المصدر السّابق، ح1، ص20.
ولم يهاجم الواقديّ بوساطة الشّارحين والمفسّرين بسبب مآثره في الكتابة التّاريخيّة.

(2) كتب على سبيل المثال: عندما حاصر المسلمون ميا فارقين فتح فجأة باب من خلال حائط في جزء من المدينة. انظر ج2، ص158.

(3) ص 125، 130.

(4) ص 129–131. من الجائز أنّ الهدف المقدّس الذي أشار إليه الواقديّ فيما يخصّ الفتوح كان السّبب الرّئيس لبقائه بذات مفهوم المؤرّخ بوساطة المحدّثين.

ومواقفهم من الإسلام، فقد وضّح أنّ أسباب عدائهم ومعارضتهم للإسلام هي أسباب دينيّة، وأنّه محاولة للاحتفاظ بالاستقلال الذّاتيّ أكثر من رغبتهم في أن يظلّوا نصارى.[1]

وهناك مسألة أخرى تتعلّق بالمعلومات المهمّة زوّدنا بها الواقديّ، هي وصفه لموقف رجال الدّين النّصارى من الفتح الإسلاميّ للجزيرة. وذلك أنّهم ساعدوا فعليّاً البيزنطيّين في حربهم ضدّ المسلمين، وأنّ هذه الحرب أُديرت بروح الحماسة الدّينيّة، وأنّ ما شجّع النّصارى على قتل المسلمين هو الاستجابة لعظمة المقدّس (الله).[2]

وقد بنى البلاذريّ نصّ فتح الجزيرة[3] على عمل الواقديّ هذا، معدّاً إيّاه أكثر المصادر ثقة.

3ـ تاريخ خليفة بن خيّاط (توفّي سنة 240هـ/ 854م):

كان ابن خيّاط من سكّان البصرة، ويظهر في عمله علامة على كونه متعصّباً لعثمان،[4] وكان أكثر الرّواة الذين نقل في تاريخه عنهم من البصرة، وكانت طريقته في العمل النّظام الحوليّ، أمّا المعلومات حول الفتح الإسلاميّ للجزيرة فهي محدودة؛ حيث نقل أربعة نصوص وثيقة الصّلة بالموضوع، وقد بدأ اثنين منها بذكر اسم مصدره، وهو رجل يُدعى حاتم بن مسلم،[5] ويقول في النّصّ الثّالث: قالوا: إنّ أبا عبيدة أرسل خالد بن

(1) ص 98–99، 107–108، 140–142.
(2) ص 125، 138، 146–147.
(3) ص 172–183.
(4) ابن سعد، الطّبقات الكبرى، (بيروت، 1967) ح7 ص28، الذّهبيّ، المصدر السّابق، ح2، ص265.
(5) انظر ابن حجر، المصدر السّابق، ح1 ص137، المصدر ذاته، تهذيب التّهذيب (حيدر أباد، 1329هـ) ح2، ص130.

الوليد إلى الجزيرة.[1] ويصدّر النّصّ الرّابع بمقدّمة الخبر، ويقول: أخبرني بعض من ثقات الجزيرة.[2] ولكنّه لا يذكر أسماءهم.

وقد استعمل ابن خيّاط مصادر محلّيّة ونصوصاً مدنيّة رسميّة، والحقيقة هي أنّه أخذ معلوماته من هاتين المنطقتين المنفصلتين اللّتين تعطيان القارئ وجهات نظر لباحثين في إقليمين مختلفين، وتوفّر لهم فرصة الاختيار من بين مختلف النّصوص.

4ـ فتوح البلدان للبلاذريّ (توفّي سنة 279هـ/ 892م):

يحاول البلاذريّ بطريقة مباشرة في فصله عن فتح الجزيرة إعادة الحقائق كما سمعها، وحيث أمكنه، فإنّه يضع كلّ رواية بنقل شفاهيّ أو بإسناد مستقلّ، وحيثما تنقصه الرّوايات من الثّقات، فإنّه يقول في مقدّمة الرّوايات: (قالوا)[3] أو (زُعم)[4] أو (يُقال)[5] أو (قال بعض من الرّواة)[6] ولا يذكر في بعض الأحيان إسناداً، لكنّه يقول: (أخبرني بعض من أهل الرّقّة)[7] أو (أخبرني بعض من النّاس المتعلّمين).[8]

ويستعمل البلاذريّ في بعض من الأحيان روايات أصليّة من الجزيرة، ولكنّ أكثرها من دون إسناد ومختصرة جدّاً،[9] ولم يكن البلاذريّ راوية فقط! فهو قادر على تفضيل نصّ على آخر والحكم بأصحها، ويعطي في بعض من الأحيان نصّاً يرفضه هو باعتباره غير مقبول، ويعرض نصّاً آخر،

(1) ص 130.
(2) ص 131.
(3) ص 174، 179، 180.
(4) ص177.
(5) ص 172، 173، 175.
(6) ص 177.
(7) ص 178.
(8) ص 179.
(9) ص 175، 177، 178.

ويقدّمه بتوضيح: (أثبت أنّ).

وينقل في فصله عن الفتح الإسلاميّ للجزيرة عن الواقديّ في ستّ مناسبات مختلفة، وهو المصدر الذي اعتُمد عليه أكثر من أيّ مصدر آخر، وقد نُقلت معظم هذه الرّوايات من طبقات ابن سعد (توفّي سنة 230هـ/ 845م) كما نُقلت معلومات شخصيّة إلى البلاذريّ بوساطة الواقديّ، ومن المُحتمَل أنّ الواقديّ كان أثناء ذلك فاقداً لبعض هذه الرّوايات التي استعملها هو نفسه في كتابه؛[1] ومن الجائز أنهّا استندت إلى نقاش شخصّي، لأنّ الواقديّ كان مع ابن سعد أو البلاذريّ نفسه.

والجدير باللّحظ أنّ استعمال البلاذريّ للواقديّ كان باختيار الشّيء الذي يتضمّن المادّة التّاريخيّة متجاهلاً المعجزات. ولم يكن البلاذريّ الوحيد من بين المؤرّخين العرب الذين يعطون تفاصيل دقيقة لمعاهدات الصّلح التي عقدها المسلمون مع النّصارى في الجزيرة. ويعطي كذلك معلومات مُفصّلة عن موقف الفلّاحين من الفتح الإسلاميّ للجزيرة[2] وذلك في فصله عن الفتح الإسلاميّ للجزيرة، فإنّ كتابته خالية عن أيّة علامة تعصّب لمصلحة المسلمين على الرّغم من أنّ من الطّبيعيّ ما أثاره فصل آخر من عمله من عاصفة قويّة من الفخر للمُنجَز العظيم للمسلمين الأول الذي صار منظوراً.

5ـ تاريخ الطّبريّ (توفّي سنة 310هـ/ 923م):

روى الطّبريّ روايات حول الفتح الإسلاميّ للجزيرة عن سيف بن عمر،[3] ولم يذكر أيّ نصّ من أيّة راوية آخر سوى ما ذكره في تاريخ الفتح

(1) يقول على سبيل المثال في مناسبة واحدة: أثبت. انظر ص 172.
(2) ص 173-174، 176.
(3) يبدو أنّ سيفاً كان قد جاء أصلًا من الكوفة ولكن كان عليه العيش في البصرة. وهو يرجع إلى قبيلة تميم أو ضبّة. وقد مات في عهد هارون الرّشيد (170هـ- 193/ 786م- 809) انظر الذّهبيّ: المصدر السّابق، ج2، ص255.

عندما نسبه إلى رواية ابن إسحاق،[1] وانتشرت روايات سيف بن عمر من خلال الطّبريّ إلى أعمال مؤرّخين آخرين متأخّرين، وحتّى إلى كتب السّيرة الأدبيّة، وحيث أنّ سيف بن عمر شخصيّة مثيرة للجدل، فسوف يُناقش بشيء من التّفصيل.

وفي الحقيقة فإنّ نقاشاً عميقاً لقيمة سيف (كمؤرّخ) قام به فلهاوزن الذي قيّمه تقييماً عادلاً جدّاً،[2] ولكنّ أكثر الانتقادات تفصيلاً حول أهّميّة سيف، قام بها باحث عراقيّ، هو مرتضى العسكريّ الذي كتب كتابين حول الأمر،[3] وقد حاول في هذين الكتابين إثبات أنّ سيفاً كان يحرّف التّاريخ، وأنه كان يصنع حادثات تاريخيّة بموازاة شخصيّاتها! وأكثر من ذلك، فإنّ (العسكريّ) يرى أنّ سيفاً زوّد رواياته بإسناد مُلفّق عن رواة لا يعرفهم أحد سواه!!.

غير أنّ العسكريّ وإن كان انتقد النّصوص التي قدّمها سيف بن عمر انتقاداً علميّاً عميقاً؛ لكنّه ـ من دون ـ تردّد أو تحفّظ، قبل الرّوايات ذاتها التي قدّمها المؤرّخون الآخرون أمثال البلاذريّ واليعقوبيّ، في حين كان يجب عليه استعمال ذات المعايير التي طبّقها على كلّ المصادر العبّاسيّة الأولى وليس على واحد فقط.

وبالرّجوع بأكثر دقّة إلى فتح الجزيرة، فإنّ الرّوايات التي يقدّمها سيف تحوي أسماء غريبة وغير مألوفة في إسنادها! مثل محمّد والمهلّب وطلحة وعمر، وعطيّة؛[4] ولا تظهر في نصوص المؤرّخين المسلمين الأول أو أعمال السّيرة. واستناداً إلى العسكريّ فإنّ سيفاً لفّق هذه الأسماء، ومن الجائز أن

---

(1) ص 53.

(2) EI1 (art. Saif)

(3) ـ يسمّي الأوّل عبد الله بن سبأ (بيروت، 1973) بجزئين، ويسمّي الثّاني، مئة وخمسون صحابيّاً مختلفاً (بيروت، 1974) بجزئين.

(4) ـ ص 54-56.

يكون راضياً عن نفسه في هذا الزّعم.[1]

ويوجد هنا وجه آخر للشّكّ في نصّ سيف حول فتح الجزيرة، هو في تأريخه ذلك بسنة (17هـ/ 638م)[2] وهو التّاريخ الذي لم يذكره أيّ مصدر آخر، لا البلاذريّ[3] ولا ابن خيّاط[4] ولا اليعقوبيّ[5] بل إنّهم حدّدوا سنة (18هـ/ 639م) لبداية الفتح، ويميل سيف في رواياته إلى تفضيل العراقيّين وأهل الكوفة خاصّة؛ كما ينسب المهمّة الأولى والإسهام الأكبر في فتح الجزيرة للقوّات الكوفيّة تحت قيادة سهيل بن عديّ وعبد الله بن عبد الله بن عتبان[6] اللّذين كانا كوفيّين، وكذلك لا يوجد مثل هذا في مصدر آخر.

ويروي سيف عدداً من النّصوص المثيرة والمعلومات المُفصّلة حول النّصارى العرب، وهي نصوص ومعلومات أيّدتها قلّة من المعلومات التي تضمّنت الأعمال التي يصدرها الطّبريّ مثل أبي يوسف في كتابه الخراج،[7] ويحيى بن آدم في كتابه الخراج،[8] والبلاذريّ في كتاب الفتوح؛[9] ويوجد خلاف أقلّ مثير للرّيبة حول صدق ودقّة روايات سيف عندما تحوي على معلومات تتوافق مع التي تُعطى بوساطة مؤرّخين متأخّرين؛ والتّفاصيل الضّخمة للمؤرّخين العبّاسيّين وهي الرّيبة التي أثارها أمثال دكتورة (كرون) في كتابها الأخير.[10]

---

(1) ـ المصدر السّابق، ح2، ص32.
(2) ح4 ص53.
(3) ص 172.
(4) المصدر السّابق، ص 130-131.
(5) المصدر السّابق، ح2، ص140.
(6) ح4، ص 51-52.
(7) ص 68-69.
(8) ص 46-48.
(9) ص 181-183.
(10) انظر:
F, Crone, Sloves on Hourses, Cambridge, 1980, p. 10-17.

ويعتقد العسكريّ ـ خطأً ـ في أنّ سيفاً قال: إنّ القائد العامّ للمسلمين في الجزيرة كان سعد بن أبي وقّاص،[1] بينما يروي سيف بوضوح، أنّ القائد العامّ فيها كان عياض بن غنم، والذي كانت قاعدة جيشه في وسط المنطقة.[2]

6ـ كتاب الفتوح لابن الأعثم الكوفيّ (توفّي سنة 314هـ/ 926م):

كُتب هذا الكتاب من وجهة نظر مؤيّدي الإمام عليّ (ع) كتاريخ مشبوب بالعاطفة التّاريخيّة للخلفاء الأول وغزواتهم، ويتضمّن معلومات عن الفتح الإسلاميّ لمعظم مدن الجزيرة مثل الرّقّة والرّها وحرّان وآمد وميافرقين، ويكتب المؤلّف بحماس دينيّ عظيم ناسباً إلى المسلمين إنجازات الرّجل العظيم في المعارك ضدّ النّصارى،[3] ويذكر كذلك وجود أعداد كبيرة من البيزنطيّين في الرّقّة وحرّان؛ وما يزيد في قيمة كتابه، أنّه يحاول توضيح أهداف رجال الدّين من الفتح.

ثانياً: المصادر السّريانيّة.

كُتب العديد من هذه المصادر باللّغة العربيّة، بينما كُتب آخرون بالسّريانيّة وواحد بالإغريقيّة.

ولم تعط المصادر التي كُتبت بالعربيّة تفاصيل كثيرة حول الاهتمام بالفتح الإسلاميّ، لكنّها تعطي بعضاً من المعلومات المهمّة حول بعض من مظاهر هذا الموضوع.

وعلى الرّغم من كون المصادر العربيّة نصرانيّة، إلّا أنّها ـ على وجه العموم ـ لا تهاجم الفتح الإسلاميّ، ومن الجائز أن يكون ذلك سبب اجتناب مؤلّفيها أذى سادتهم المسلمين. ومن ناحية أخرى، فقد هاجمت المصادر

(1) المصدر السّابق، ح2، ص326.

(2) ح4، ص53–54.

(3) ح1، ص 329–343.

السّريانية الرّسول محمّداً والفتح الإسلاميّ، مؤكّدة أنّ هدف المسلمين من الفتح إنّما كان التّدمير والنّهب.

والمصادر النّصرانيّة الأكثر أهمّيّة بحسب التّسلسل التّاريخيّ هي التّالية:

1ـ تاريخ باربنكايه (Bar- Penkay) (توفّي في القرن الأوّل الهجريّ- السّابع الميلاديّ):

كتب باربنكايه تاريخه أيّام الفتح الإسلاميّ للجزيرة حيث عاش هناك، وهذا ما جعل قراراته متأثّرة كثيراً بأيّام الفتح المضطربة، ومثال هذا، هو الرّجوع إلى الوراء إلى المدّة الفارسيّة التي عدّها عصراً ذهبيّاً،[1] ويبدو أنّه نسي الاضطهاد الذي عاناه النّصارى تحت حكم الفرس.[2]

وقد قام باربنكايه في هذا المؤلّف بهجوم عاطفيّ على الفتح الإسلاميّ، ووصف المسلمين بالبرابرة الذين عشقوا سفك الدّماء ونهب كلّ شيء! وبالنّسبة له، فإنّ الفتح الإسلاميّ وخضوع النّصارى للمسلمين كان عقوبة من الله على ذنوبهم.[3]

واستناداً إلى باربنكايه، فإنّه بسبب (صرامة وقسوة المسلمين في إدارتهم لرعاياهم الذين فتحوا بلادهم أدخلوا أولاد النّصارى في العبوديّة) وأنّ الله عاقب النّصارى بسبب الخراب الذي عملوه[4] وبانقسامهم إلى أحزاب عديدة يحارب بعضها بعضاً.[5]

2ـ التاريخ الصّغير لمؤرّخ مجهول (توفّي في القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ):

---

(1) Pp. 173-174.

(2) انظر الفصل الأوّل من هذه الأطروحة.

(3) Pp. 173-174.

(4) P. 174.

(5) يشير المؤلّف إلى الحروب الأهليّة الإسلاميّة.

يصف هذا المؤلف الفتح الإسلاميّ بأنّه محاولة لتحطيم الإمبراطوريّتين الفارسيّة والبيزنطيّة بهدف الحصول على الضّرائب، ويعتقد المؤلّف في أنّ النّجاح الإسلاميّ ضدّ البيزنطيّين والفرس، قد تحقّق بمشيئة الله،[1] على الرّغم من أنّه لم يذكر السّبب لتوضيح وجهة النّظر هذه، ومن الجائز أنّه يعتقد في أنّ النّصارى قد تدنّوا فجأة في إخلاصهم للدّين، ولذا فإنّهم جلبوا على أنفسهم عقوبة الله التي تجلّت بالفتح الإسلاميّ.

2ـ The Chronicle of Theophance لـ (Teeophance) (توفّي سنة 202هـ/ 817م):

هذا الكتاب أوّل مصدر يقول: إنّ الجزيرة فُتحت مرّتين، ولا يشاركه المؤرّخون المسلمون في هذه الرّؤية في حين أقرّها المتأخّرون من المؤرّخين النّصارى أمثال اغابيوس المنجي،[2] وميخائيل السّوريّ.[3]

ويظهر ثيوفانس في وصفه للفتح الإسلاميّ للجزيرة علامات على التّعصّب للنّصارى، ويؤكّد على المعاملة القاسية التي عاناها سكّان الرّها وحرّان ودارا من المسلمين،[4] وسار على ذات منهج اغابيوس المنجي وميخائيل السّوريّ، اللّذين من المُحتمَل أنّهما نقلا عنه. ويختلف ثيوفانس في تأريخه للفتح الإسلاميّ للجزيرة حيث حدّده بسنة (15هـ/ 636م)[5] وهو التّاريخ التي حدّده كلّ من ديناسيوس التلمحريّ[6] وأغابيوس المنجيّ[7] وميخائيل السّوريّ[8] في حين تتّفق معظم المصادر الإسلاميّة على أنّ تاريخ

(1) P. 104.

(2) ـ ح. 344.

(3) VOL.2.PP. 420–421.

(4) P. 521 (A.M.6128–6130).

(5) P. 521 (A.M.6128).

(6) P. 5.

(7) P. 344.

(8) VOL.P. 420.

هذا الحدث كان (18هـ/ 639م).

3ـ Chronicle of Dionysius of Tell- Mahre (توفّي سنة231هـ-645م):

يتعامل المؤلّف مع الفتح الإسلاميّ للجزيرة في القسم الرّابع من هذا العمل، وقد بنى تأليفه على الوثائق المكتوبة التي تمكّن من العثور عليها، وألحقها بمعلومات شفاهيّة أخذها من الرّجال الكبار؛ ولحظه الخاصّ.[1] وقد هاجم بقوّة المسلمين وفتحهم للجزيرة الذي رأى أنّه محاولة للهيمنة السّياسيّة والاقتصاديّة على المنطقة،[2] وأنّه ألحق الضرّر الكبير بالنّصارى.

ويدور هذا العمل حول معاملة المسلمين القاسية لأهل طور عابدين ودارا؛ ويذكر أعداداً كبيرة من الضّحايا بين النّصارى،[3] ويظهر تعصّبه الشّديد لنصارى دارا في دفاعهم عن أنفسهم ضدّ المسلمين، ويذكر أنّ أعداد الجرحى والقتلى من المسلمين تجاوزت تلك التي من النّصارى.

4ـ The Apology of al- Kindi الكنديّ عبد المسيح بن إسحاق (توفّي في القرن الثّالث الهجريّ ـ التّاسع الميلاديّ):[4]

كتب الكنديّ هذا الكتاب استجابة لطلب صديقه المعروف عبد الله بن إسماعيل الهاشميّ الذي دعاه إلى الإسلام،[5] وهذا الكتاب نصّ معاصر لمناظرة مؤرّخة تقريباً بسنة (204هـ/ 819م) ويسجّل نقاشاً حدث سنة (198هـ - 218/ 813-833) أمام الخليفة المأمون حول علاقة فضائل

(1) W.Wright, Ashort History of Syriac Literature (London, 1894) p. 202.

(2) Pp. 6-7.

(3) ذكر أنّ المسلمين قتلوا اثني عشر ألف شخص من طور عابدين. انظر المصدر السّابق ص6.

(4) E.D.W.Muir, (London, 1885).

(5) P. 2.

الإسلام بالنّصرانيّة، ويروي المؤلّف بهذا الكتاب جانباً من الدّعوة النّبويّة لمحمّد مستهجناً ومنتقداً بعضاً من أعماله بأقوى لغة وموبّخاً ومستنكراً الطّقوس الدّينيّة الإسلاميّة؛ خاصّة تلك التي لها صلة بالنّساء، وأدان الجهاد مع شجب وتحذير قاس.[1]

وقد هاجم الكنديّ الفتح الإسلاميّ، ووصفه بأنّه دمّر الأمصار التي دخلها، وبالاستناد إليه، فإنّ المسلمين رغبوا في الحصول على الغنائم، وألحقوا بالنّساء خزياً وعاراً وأشبعوا رغباتهم الجنسيّة،[2] وأنّ اندفاعهم إلى الأمام بغزواتهم، كان بسبب فقرهم وشدّة جوعهم؛[3] وربّما كان الكنديّ يحمل ذكرى مجد وشهرة قبيلته (كندة) عندما عاين الفتح الإسلاميّ؛ وبخاصّة أنّ من الجائز أنّه تذكّر القوّة العظمى التي تمتّعت بها قبيلته النّصرانيّة الكنديّة قبل الإسلام، ولذلك فقد هاجم صراحة قبيلة قريش التي يدّعي أنّها استعملت الإسلام لتصبح قويّة وثريّة، ومدح شهرة مآثر قبيلته كندة،[4] وحث النّصارى واليهود على إعلان الثّورة ضدّ المسلمين.[5]

5ـ كتاب التاريخ المجموع على التّحقيق[6] لسعيد بن البطريق (توفيّ سنة 328هـ/ 939م):

يدّعي المؤلّف في عمله أنّه اختار مادّته من المصادر الموثوقة، لكنّه لا يذكر هذه المصادر! وقد بحث الجزيرة والعراق كإقليم واحد، وإنّ تأريخه للفتح الإسلاميّ لهذه المنطقة متضارب، إذ يشير مرّة إلى أنّ الفتح كان أيّام الخليفة أبي بكر بقيادة خالد بن الوليد[7]، بينما يذكر في مكان آخر أنّه حدث

(1) PP. 81. 85, 106, 110-111, 116-117., 128-130, 196-197.
(2) PP. 81, 85, 116, 143, 153, 196.
(3) P. 149.
(4) PP. 135-137.
(5) PP. 73, 77, 79.
(6) E.d.L.Sheikhe (Beirut, 1909) VOL.2.

(7) ص 9.

في عهد عمر بن الخطّاب تحت قيادة عياض بن غنم.[1]

ومن المفيد الإشارة إلى أنّه يتّفق مع الواقديّ حول الفتح الإسلاميّ لقرقيسيا، وهذا ما يشير إلى أنّ من المحتمل أنّهما حصلا على رواياتهما من ذات المصدر، أو أنّ سعيد بن البطريق نقل عن الواقديّ؛ ويبدو أنّ الاحتمال الأخير أقلّ قبولاً؛ سيّما أنّ ابن البطريق لم يتّخذ من عمل الواقديّ مصدراً في مكان آخر من عمله.

6ـ كتاب العنوان[2] لاغابيوس المنجيّ (توفّي سنة 329هـ/ 940م):

يقول المؤلّف: إنّ مصادره هي الأعمال الفلسفيّة وكتب الحكمة، ولكنّه لا يذكرها، ويتعامل مع الفتح الإسلاميّ للجزيرة بطريقة مُختَصرة، وقد وقع في أخطاء مكرورة تتعلّق بأسماء القادة المسلمين وكذلك بأسماء بعض من المدن.

7ـ التّاريخ السّعرديّ لمؤرّخ مجهول في القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ:

على الرّغم من أنّ هذا المصدر السّريانيّ المكتوب بالعربيّة متأخّر، لكن من الواضح أنّه يحتوي على معلومات كتبها مؤرّخون سريان أول؛ مثل كتاب التّاريخ الكنسيّ لداينال بار مريم الذي كُتب في القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ، والتّاريخ الكنسيّ لبار سهديّ؛ والمؤلّف نفسه نسطوريّ يملك بشكل عامّ نظرة دبلوماسيّة إلى المسلمين.

وتكمن أهمّيّة هذا العمل بوجه خاصّ في معلوماته حول مكانة النّصارى في الجزيرة قبل الإسلام، ويتعامل المؤلّف في الجزء الثّاني من هذا العمل مع الفتح الإسلاميّ للجزيرة مؤكداً أنّ النّصارى كانوا في وضع نفسيّ صعب

---

(1) ص 20.

(2) E.d.L.Sheikho, (Beirut, 1907).

عندما حدث الفتح،[1] يروي كيف أنّ البطريرك النّسطوريّ كان يشجعه السّاسانيّون بامتناع النّصارى في حدوده بالانضمام إلى قوّاته في محاربة المسلمين الذين كانوا في ذلك الحين قد ربحوا سلسلة من الانتصارات المتوالية المثيرة للإعجاب ضدّ الفرس.

واستناداً لهذا المؤلّف، فإنّ ردّ فعل النّصارى تجاه حادثات الفتح الإسلاميّ للجزيرة كان واحداً من النّجدات الحربيّة لإنقاذهم، وهو مُرحّب به بسرور، إذ يقول: إنّ قلوب النّصارى العرب ابتهجت بسيطرة العرب، ومن الجائز أنّ ربّي قوّاهم ونجّحهم.[2]

8ـ Chronicle of Michael of Surian Michael The Syrian (توفّي سنة 596هـ/ 1199م):

يرى هذا المؤلّف أنّ الفتح الإسلاميّ للجزيرة كان ـ في المقام الأوّل ـ لأسباب اقتصاديّة، فقد كتب: إنّه في سنة (18هـ) عبر المسلمون الفرات لأنّهم لم يستلموا الجزية.[3] وهذا يشير إلى أنّ الجيش الإسلاميّ جاء من سوريّة لفتح الجزيرة، وهو يتّفق في هذا مع أكثر المصادر الإسلاميّة.

ويتضمّن المؤلّف في نصّه عن الفتح الإسلاميّ للجزيرة علامات على كون المؤلّف متعصّباً ضدّ البيزنطيّين،[4] وذلك بسبب كونه يعقوبيّاً، واستناداً إليه، فإنّ نجاح المسلمين ضدّ البيزنطيّين، كان عقوبة من الله لهم لأنّهم اضطهدوا اليعاقبة.[5]

9ـ Bar bebraeus The Chronograply of Bar- Bebraeu

(1) P. VOL.13, P. 619.
(2) Ibid, p. 582.
(3) PP. 420-421.
(4) PP. 411-412.
(5) PP. 412-413.

(توفّي سنة 685هـ/ 1286م):

حاول المؤرّخ في معلوماته المُختصَرة عن الفتح الإسلاميّ للجزيرة أن يثبت أنّ النّصارى لم يقاوموا المسلمين، وأنّ المسلمين استولوا على عدّة مدن بغارات؛ وقتلوا النّاس لغرض الحصول على النّقود،[1] ولكنّ هذه المواقف تعارض مواقف دينيوسيوس التلمحريّ[2] وميخائيل السّوريّ[3] اللّذين سبقوه، فقد كانت وجهة نظرهم، أنّ الأهلين في مدن الجزيرة قاوموا المسلمين، وأنّ هذه المقاومة هي التي دفعت المسلمين إلى استعمال القوّة.

ويروي ابن العبريّ حادثة غريبة جاء فيها أنّ عمر بن الخطّاب (عبر الفرات إلى الشّرق، وأنّ أهالي الرّها خرجوا إليه؛ وأخذوا تعهّداً بضمان محتويات مدينتهم)[4] ولم يُذكر هذا الحدث عند أيّ مؤلّف آخر مسلمًا أو نصرانيّاً.

10ـ النّحلة[5] لسليمان البصريّ (مطران البصرة في القرن السّابع الهجريّ/ الثّاني عشر الميلاديّ):

هذا الكتاب مُجلّد لُمنتخَبات أدبيّة، قسم منها لاهوتيّ والقسم الآخر تاريخيّ، وقد سمّى المؤلّف العمل (كتاب اللُّقاط) وأهداه إلى صديقه (نصريّ) أسقف البوازيج.[6]

وقد جاء في المعلومات حول الفتح الإسلاميّ من كتاب ميثاديوس الذي سمّاه أسقف روما[7] (توفيّ في القرن الخامس الميلاديّ) استناداً إلى

(1) VOL.1.P. 96.
(2) P. 6.
(3) VOL.2.PP.420-421.
(4) P. 96.
(5) Trans.E.A.W.Budge, (oxford 1886).
(6) P.1.
(7) وقد أخطأ هنا، لأنّ ميثاديوس كان أسقف أولمبيوس والطّير. لا روما. انظر تعليقات النّاشر في ص 124. ملحوظة رقم (5) راجع:

سليمان البصريّ؛ أنّ ميثاديوس تنبّأ بأنّ الفتح الإسلاميّ سيضع نهاية للعصر الذّهبيّ للعالم (سيخرج المسلمون من الصّحراء كالحمير المتوحّشة، سيهاجمون ويدمّرون كلّ شيء مخلوق، إنسان وحيوان ونباتات، إنّهم سيكون فاقدي الرّحمة في ضرب النّصارى، ليس بسبب محبّة الله لهم، ولكن بسبب الخطيئة والذّنب الذي ارتكبه النّصارى الذين أصحبوا تائهين خلال الظّلام، وما فيهم من الغضب وقلّة الخجل والحياء والفسق؛ ممّا هو مضادّ لقانون الطّبيعة والكتاب المقدّس، وإنّ هذا سيجلب لهم عقوبة ستكون مناسبة لذنوبهم).[1]

ويحاول المؤلّف ـ بجهد كبير ـ أن يثبت بتحامل وتحيّز وأسلوب عاطفيّ، أنّ هدف الفتوحات الإسلاميّة كان التّخريب والنّهب والرّغبة في التّرف والرّفاهية؛ ويسعى لإظهار المسلمين كراغبين في العيش بحياة مفرطة ومتطرّفة ومفتخرين بنصرهم.[2]

ومن الواضح أنّ المعلومات ـ أعلاه ـ كُتبت بعد مدّة طويلة من الفتح الإسلاميّ، ونُسبت إلى النّساطرة لتبرير فشل النّصارى في حروبهم مع المسلمين؛ وبغية إعطاء قوّة عظيمة لرواياته، فإنّه نسبها إلى رجال الدّين النّصارى المحترمين.

ويحاول المؤلّف أكثر من ذلك إعطاء النّصارى الأمل بهزيمة المسلمين في المستقبل؛ فقد كتب: (وعلى نحو مفاجئ سيكون هناك زئير يظهر إلى الأعلى ضدّهم ـ أي العرب ـ ... وسيذهب ملك الإغريق من هذا اليوم فصاعداً ضدّهم بغضب شديد... ويضع السّيف والخراب في أعداد ضخمة من أهل يثرب والأماكن المسكونة لآبائهم، وسيحمل زوجاتهم كأسيرات،

Zachariah, op., cit., pp. 14-15.

(1) PP. 124–125.

(2) PP. 124–125.

وكذلك أبناءهم وبناتهم لخدمة الاسترقاق... إنّهم ـ أي العرب ـ سيكونون عبيداً لأولئك الذين استعبدوهم وستكون عبوديّتهم مرّة قاسية؛ ومن ثمّ هل ستجد الأرض التي أصبحت مهجورة من سكّانها السّلام؟ وهل البقيّة الباقية، ستكون بسلام عظيم على الأرض؟).

وقد استطاع سليمان البصريّ تجنّب غضب المسلمين باستعماله المنهج النّظاميّ، وعند مقارنة البصريّ بالمصادر النّصرانيّة الأخرى، أصبح واضحاً حتّى بين المؤلّفين المعروفين بانحيازهم؛ أنّه الأكثر تطرّفاً منهم، سوى الكنديّ حيث يمكن أن يُوضع في ذات طبقة سليمان البصريّ. وكلا هذين المصدرين سيُدرسان بتمحيص مع حذر شديد إلى أبعد حدّ.

معاهدات الصّلح التي عقدها المسلمون مع نصارى الجزيرة في المصادر الإسلاميّة

من المعروف جيّداً، أنّ نصارى الجزيرة وُضعوا في حياتهم العامّة أو الخاصّة تحت شروط مُحدّدة مقابل عيشهم تحت حماية الخلافة الإسلاميّة، وقد صنّف المسلمون النّصارى كرعايا تابعين لدولة الإسلام ضمن صنف (أهل الذّمّة).

وقد عقد عياض بن غنم الذي كان القائد العامّ لغزو الجزيرة مجموعة من المعاهدات مع النّصارى. واستناداً إلى المصادر، كانت هذه المعاهدات فرديّة عُقدت مع المدن الرّئيسة في المنطقة، وكذلك هناك رواية لأكثر من معاهدة عامّة لنصارى الجزيرة التي يبدو أنّها مشكوك بموثوقيّتها، وسوف تُناقش بالتّفصيل لاحقاً، وهناك كذلك معاهدة سلام كتبها عمر بن الخطّاب مع بني تغلب،[1] وقد ذُكرت كلّ معاهدات الصّلح هذه في المصادر الإسلاميّة فقط، بينما لا تذكرها المصادر النّصرانيّة مطلقاً.

(1) سنذكر أنّ الرّسول (ص) كان قد عقد معاهدة صلح مع بني تغلب سنة (9هـ/ 630م).

معاهدات مع مدن منفردة:

تذكر المصادر الإسلاميّة معاهدتين، عُقدت الأولى مع الرّقّة والثّانية مع الرّها[1] وكما يُذكر دائمًا، فقد عقدت مدن أخرى في الجزيرة معاهدات شبيهة بتلك التي عُقدت مع الرّها.[2]

المعاهدة مع الرّقّة:

الصّيغة الأولى:

وُجدت هذه الصّيغة عند البلاذريّ.

قال محمّد بن سعد: قال الواقديّ: كتب عياض لهم:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم هذا ما أعطى عياض بن غنم أهل الرّقّة يوم دخلها، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم، لا تُخرب ولا تُسكن؛ إذا أعطوا الجزية التي عليهم؛ ولم يحدثوا فعيلة، وعلى ألّا يحدثوا كنيسة ولا بيعة، ولا يظهروا ناقوساً ولا باعوثاً[3] ولا صليباً، شهد الله وكفى بالله شهيداً. وختم عياض بخاتمه).[4] أُرّخت هذه المعاهدة عند البلاذريّ في (18هـ/ 639م).

الصّيغة الثّانية:

يذكر ابن الأعثم ـ من دون إسناد ـ نصّاً آخر للمعاهدة مع الرّقّة، فقد كتب ما يلي:

---

(1) البلاذريّ، ص 172–173، أبو عبيد، ص 298.

(2) البلاذريّ، ص172، 174–176. أبو يوسف ص23، أبو عبيد ص298.

(3) الباعوث: الاحتفال النّصرانّي يوم الاثنين الذي يلي أحد الفصح. انظر:
P.K.Hitti, The origine of the Islamic state, (New York, 1916), VOL-1. P. 272 h.1.

(4) البلاذريّ، ص173.

كتب عياض معاهدة سلام مع بطريرك[1] الرّقّة[2] الذي خاطب عياضاً قائلاً له: (... أيّها الأمير، فإنّي أقيم على ديني ولا أفارقه، وأصالحك على ما تريد. فصالحه عياض على عشرين ألف دينار عاجلة وعلى أنّه وضع على كلّ مجتمع منهم في مَحِلّ سنةٍ أربعة دنانير، وكلّما أدرك منهم غلام يُلحق بالجزية، وعليهم أن يدفعوا العشر عن مواشيهم والضّيافة للمسلمين إذا نزلوا بهم ثلاثة أيّام، فما كان بعد ذلك، فلا يُؤخذ منهم شيء إلّا بثمنه. فرضي بذلك بنطس بطريرك الرّقّة بما صالحه عليه المسلمون، وختمه بخاتمه ودفعه إليه).[3]

كما يُلحظ أنّه بقدر ما يتعلّق بالمعاهدة التي زوّدنا بها البلاذريّ، فإنّ المقطع الآتي يمكن عدّه مشكوكاً فيه (إذا أعطوا الجزية التي عليهم) فهو لا يوضّح مقدار الجزية، بينما كان على عياض وفي حال مثل هذه، أن يذكر مقدار ما يجب على النّصارى دفعه؛ مثلما كان موجوداً فعلاً في المعاهدات التي تفرض مبالغ مُحدّدة لتُدفع كجزية، ومن الجائز أنّ البلاذريّ أو مصدره، حذف المبالغ المُحدّدة، وأحلّ محلّها هذا الخبر العامّ.

ومن ناحية أخرى فمن المُحتمّل ـ ربّما ـ أنّ انشغال المسلمين بالفتوحات الأخرى، حملهم على ترك لغة المعاهدة غامضة، وتوقّعوا مفاوضات لاحقة لمقدار مبلغ الجزية المُحدّد والواجب الدّفع.

وتظهر مقارنة هذه المعاهدة بالنّصّ الذي رواه ابن الأعثم أنّ البلاذريّ ذكر حقوق وواجبات أهل الرّقّة، بينما تظهر المعاهدة التي رواها ابن الأعثم واجباتهم فقط من دون أيّة إشارة إلى حقوقهم. كما توجد رواية مهمّة في

(1) قائد الجيش البيزنطيّ في المدينة. انظر البيرونّي، كتاب الآثار الباقية (لايبزك 1923) ص290. الزّبيديّ، تاج العروس (القاهرة، 1306هـ) المجلّد 6 ص296 مادّة بطرق.

(2) كان اسم هذا الرّجل كان.

(3) ط1، ص327–328.

نصّ المعاهدة التي ذكرها ابن الأعثم تذكر أنّ على سكّان أهل الرّقّة دفع العشر عن مواشيهم إضافة إلى الجزية، إذ كان العشر[1] أيّام الفتوح مفروضاً على بني تغلب فقط كزكاة مضاعفة بدلاً من الجزية،[2] ومن ناحية أخرى، كان على المسلمين في العادة واجب دفع العشر، وليس النّصارى؛ وإضافة إلى ذلك، فإنّ المسلمين لم يعتادوا فرض ضرائب ثقيلة على المدن التي فُتحت صلحاً، وكان مثل هذه الشّروط الثّقيلة تُفرض في العادة على المدن التي يدخلونها حرباً.

وواضح هنا أنّ ابن الأعثم مرتبك! ومن الممكن أن ندرك أنّ نصّه للمعاهدة كان قد لُفّق في وقت متأخّر؛ وربّما كان المؤلّف يحاول أن يبني من جديد ذلك الجزء الأوّل من المعاهدة الذي تُرك غامضاً، وبالتّحديد (طالما دفعوا الجزية المفروضة عليهم).

وفيما يخصّ النّصّ الذي قدّمه البلاذريّ فإنّ من المُحتمَل، أنّه الأقرب إلى حقيقة المعاهدة الأصليّة.

المعاهدة مع الرّها:

الصّيغة الأولى:

هي نصّ من ضمن أعمال أبي عبيد:

(حدّثنا كثيّر بن هشام: قال: حدّثنا جعفر بن برقان عن المعمّر بن صالح عن العلاء بن أبي عائشة: قال: كتب إليّ عمر بن عبد العزيز[3] أن سل أهل الرّها: هل عندهم صلح؟. قال: فسألتهم، فأتاني أسقفهم بدرج أو حقّ فيه كتاب صلحهم، فإذا في الكتاب: هذا كتاب من عياض بن غنم ومن معه من

(1) انظر الفصل الثّالث.

(2) أبو يوسف، ص68، ابن آدم ص48، البلاذريّ، ص 182-183، الطّبريّ، كتاب اختلاف الفقهاء، تحقيق: ed.J.Schach, (Leiden, 1933) pp. 218, 228.

(3) أبو علّي محمّد بن سعيد (توفّي سنة 334هـ/ 945م) تاريخ الرّقّة، ص6.

المسلمين لأهل الرّها: إنّي أمّنتهم على دمائهم وأموالهم وذراريهم ونسائهم ومدينتهم وطواحينهم، إذا أدّوا الحقّ الذي عليهم. شهد الله وملائكته).[1]

ويوجد هنا أيضاً مقطع مشكوك فيه (إذا أدّوا الحقّ الذي عليهم) فإمّا أن يكون قد تمّ حذف جملة، أو إنّها فُقدت، أو إنّ المبلغ كان قد تُرك بتعمّد مبهماً غير واضح.

الصّيغة الثانية:

وجدت هذه الصّيغة عند البلاذريّ، قال:

(حدّثني داود بن عبد الحميد عن أبيه عن جدّه أنّ كتاب عياض لأهل الرّها: بسم الله الرّحمن الرّحيم هذا كتاب من عياض بن غنم ومن معه من المسلمين لأهل الرّها، إنّي أمّنتهم على دمائهم وأموالهم وذراريهم ونسائهم ومدينتهم وطواحينهم؛ إذا أدّوا الحقّ الذي عليهم، ولنا عليهم أن يصلحوا جوارنا، ويهدوا ضالنّا، شهد الله وملائكته والمسلمون).

ويوجد هنا تكرار للمقطع المشكوك فيه (إذا أدّوا الحقّ الذي عليهم) وكما رُوي أعلاه، فإنّ هذا المقطع واضح.

الصّيغة الثّالثة:

يذكر البلاذريّ صيغة أخرى للمعاهدة تقول:

(هذا كتاب من عياض بن غنم لأسقف الرّها، إنّكم إن فتحتم لي باب المدينة على أن تؤدّوا إليّ عن كلّ رجل ديناراً ومدّي قمح؛[2] فأنتم آمنون على أنفسكم وأموالكم ومن تبعكم، وعليكم إرشاد الضّالّ، وإصلاح الجسور والطّرق، ونصيحة المسلمين، شهد الله وكفى بالله شهيداً).[3]

---

(1) أبو عبيد، ص298.

(2) مكيال يكال به القمح، ويعادل رطلًا. انظر عليّ، المصدر السّابق، ص 263. رقم 6. ويعادل الرّطل (408) غرامات. انظر المصدر ذاته، ص272. رقم 4.

(3) ص 174.

ومن الجدير باللّحظ أنّ هذه المعاهدة لا تذكر أيّ شيء عن حقوق النّصارى الدّينية؛ على الرّغم من أنّ أسقف المدينة كان ممثّلاً لسكّانها عند توقيعها.

إنّ واجبات النّصارى تجاه المسلمين كانت بشكل خاصّ مُؤكّدة، ولو أنّ العكس يمكن توقّعه لكون المدينة تحوي على قلاع قويّة، وقد كان المسلمون ضعافاً في مجال التّكنولوجيا والتّجهيز لحروب الحصار،[1] ولذا فقد أصبح صعباً ـ إن لم يكن مستحيلاً ـ على المسلمين دخول المدينة بالقوّة، ما دفعهم إلى التّفاوض والطّلب من الأسقف فتح بوّابة المدينة، وبهذا أصبح من الواجب ضمانها لهم آخر الأمر بالرّجوع إلى امتيازات اقتصاديّة معيّنة؛ وقد ذكر أبو يوسف مثل هذه الامتيازات كما يلي:

علموا أنّ في أيديهم أموالاً وفضولاً تذهب إن أُخذوا بالطّاقة وأبوا، لا شيئاً مُسمّى.. فلمّا رأى عياض إباءهم وحصانة مدينتهم، وأيس من فتحها عَنْوَةً، صالحهم على ما سألوا، والله أعلم أيّ ذلك كان.[2]

ومن المُحتمَل أنّ ذات المقاطع، كانت قد بقيت طيّ الكتمان في بعض من مراحل التّفسير الخاطئ لعدم قدرة المسلمين على دخول المدينة بالقوّة، وأنّ الحقيقة هي أنّ نصارى المدينة أجبروا المسلمين على قبول شروطهم؛ فمن الممكن أنّ إغفال حال ضعف المسلمين هو مِن فِعل البلاذريّ نفسه أو مصادره.

الصّيغة الرّابعة:

يزدوّنا البلاذريّ أيضاً بنصّ آخر للمعاهدة هو:

---

(1) D.R.Hill, The Termination of Hostilities in the Early Arab conquest (London, 1971) p. 93.

(2) ص 23.

(حدّثني بكر بن الهيثم: حدّثني النّفيليّ عبد الله بن محمّد: قال: حدّثنا سليمان بن عطاء قال: لمّا فتح عياض بن غنم الرّها؛ وكان أبو عبيدة وقف على بابها على فرس له كميت،[1] صالحوه على أنّ لهم هيكلهم وما حوله، وعلى ألّا يحدثوا كنيسة، إلّا ما كان لهم، وعلى معونة المسلمين على عدّوهم، فإن تركوا شيئاً ممّا شُرط عليهم فلا ذمّة لهم...).[2]

ويبدو أنّ هذه الصّيغة للمعاهدة ناقصة المحتوى! لأنّها تنصّ ـ على وجه الحصر ـ على الحقوق الدّينيّة للنّصارى، ولم تخصّ أيّة واجبات اقتصاديّة عليهم، بينما كانت بقيّة المعاهدات المعروفة تتعامل مع الواجبات الاقتصاديّة، كما إنّه من غير الطّبيعيّ للمسلمين، ألّا يفرضوا شروطاً اقتصاديّة على المدن المفتوحة، ومن المُحتمَل أنّ بعضاً من المقاطع كان قد حُذف نتيجة أخطاء النّاسخين أو الجامعين أو لأسباب أخرى.

الصّيغة الخامسة:

يروي مؤلّف تاريخ الرّقّة أبو عليّ محمّد بن سعيد (توفّي سنة 334هـ/945م) ما يلي:

(برواية داود سليمان بن سيف الحرّانيّ عن الحسن بن محمّد بن أعين عن سليمان بن عتبة عن أبيه عن شخص رأى عياضاً عندما أُرسل إلى الجزيرة، إنّ سكّان الرّها عقدوا معاهدة مع عياض كما يلي: (إنّا نشترط لكنائسنا ولصليبنا وما لجأ إلى كنائسنا من طير وسور مدينتنا وما كان لكنائسنا من غلّة على أن نؤدّي خراجها. فقال له عياض: فإنّا نشترط عليكم. قالوا: فاشترط. قال:

(1) في معجم الصّحاح: الكُمَيْتُ من الخيل، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ ولونه الكُمْتَةُ، وهي حُمرة يدخُلها قُنُوءٌ. والفرق بين الكُمَيْتِ والأشقر بالعُرْفِ والذَنَب، فإن كانا أحمرين فهو أشقر، وإن كانا أسودين فهو كُمَيْتٌ.
وفي لسان العرب: الكُمَيْتُ لونٌ ليس بأَشْقَر ولا أَدْهَم وكذلك الكُمَيْتُ من أَسماء الخمر فيها حُمرة وسواد والمصدر الكُمْتَة ابن سيده الكُمْتةُ لونٌ بين السَّوادِ والحُمْرة يكون في الخيل والإِبل وغيرهما. (المقوّم اللّغويّ).

(2) ص 172.

فإنّي أشترط عليكم ألّا تحدِثوا كنيسة إلّا ما في أيديكم، وألّا يُرفع صليب ولا يُضرب ناقوس إلّا في جوف كنيسة، وعلى أن نشاطركم منازلكم ينزلها المسلمون، وعلى ألّا (تعمروا خنزيراً) بين أظهر المسلمين، وعلى أن تُقرُوا ضيفهم يوماً وليلة،[1] وعلى أن تحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق،[2] وعلى أن تناصحوهم ولا تغشّوهم، ولا تمالئوا عليهم عدواً، فإن وفّيتم لنا وفّينا لكم، ومنعناكم ممّا نمنع منه أبناءنا ونساءنا، وإن استحللتم شيئاً من ذلك استحللنا سفك دمائكم وسبي أبنائكم ونسائكم وأموالكم. قالوا: فاشهد. قال: فكتب: أشهد الله وكفى بالله شهيداً. فدخل أهل الجزيرة فيما دخل به أهل الرّها).[3]

لكن من غير الطّبيعيّ أن تكون المعاهدة مليئة بالتّفاصيل في كلّ الأمور، ولذلك فمن الممكن أن تكون هذه الرّواية مُلفّقة! إذ لم يكن تزويدها بمثل هذه المعلومات المُفصّلة السّلوك المعتاد للمسلمين في الفتوحات الأولى لمثل هذه المدن، ولم يكن المسلمون في موقع القوّة الكافية في هذه المرحلة لفرض مثل هذه الشّروط الصّعبة على مدن مُحصّنة على الحدود البيزنطيّة.

وعلى أيّة حال، فإنّ من الممكن أنّ هذه المعاهدة مُفصّلة جدّاً لأنّ الرّاوي كان موجوداً في المكان ذاته بوصفه مواطناً مقيماً في المنطقة التي نحن بصددها! ولذلك تمكّن من الحصول على تفاصيل محلّيّة غير متوافرة لمؤرّخين آخرين أمثال البلاذريّ الذي يكتب من بغداد. ولكنّ هذه الفكرة غير مقبولة كرأي علميّ لمّا يثبت بعد؛ ومن المُحتمَل أنّ هذه المعاهدة كانت في المدّة المتأخّرة

(1) القِرى ما يقدّم للضّيف العابر من طعام وشراب. والضّيافة ما يقدّم للضّيف المقيم يوماً إلى ثلاثة أيّام. والجائزة ما يعطاه الضّيف عند مغادرته ما يكفيه يوماً وليلة. وفي الحديث: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ. (المقوّم اللّغويّ).

(2) الرّستاق و (الرّزداق) النّاحية من الأرض. (المقوّم اللّغويّ).

(3) ص 3–4.

عندما كان هناك استياء بين العديد من المسلمين من إعطاء النّصارى مناصب مهمّة في الدّولة خصوصاً في جمع الضّرائب وأعمال السّجون.[1] وإنّ من الجائز أنّ الشّعور بالغيرة والغيظ كان وراء رغبة المؤلف في تذكير أولئك الذين في السّلطة بوجوب جعل هؤلاء النّصارى أقلّ أهمّيّة وشأناً في المجتمع الإسلاميّ.[2]

(1) أنظر، علي، المصدر السّابق، ص226–233، 336–345.

(2) بمناسبة (الشّعور بالغيرة والغيظ) أنقل مقطعاً من تفسير (روح المعاني) عند تفسير الآية (29) من سورة التّوبة (قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِّ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُّ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ).
والتّفسير المذكور تفسير ضخم يقع في ثلاثين مجلّداً لمؤلفه الألوسيّ البغداديّ. وقد كتبت الدّار النّاشرة معرّفة بالتّفسير وصاحبه: (تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني لخاتمة المحقّقين وعمدة المدقّقين مرجع أهل العراق ومفتي بغداد العلّامة أبي الفضل شهاب الدّين السّيّد محمود الألوسيّ البغداديّ المتوفى سنة1270هـ سقى الله ثراه صبيب الرّحمة وأفاض عليه سجال الإحسان آمين. عنيت بنشره وتصحيحه والتّعليق عليه للمرّة الثّانية بإذن من ورثة المؤلّف بخطّ وإمضاء علّامة العراق السّيّد محمود شكريّ الألوسيّ البغداديّ. إدارة المطبعة المنيريّة دار إحياء التّراث العربيّ. بيروت لبنان).
أمّا المقطع فهو التّالي:
{الجزية مشتقّة من جزى دَيْنَهُ أي قضاه أو مِن جَزَيْتُهُ بما فعل أي جازيته، لأنّهم يَجزُون بها مَنْ مُنّ عليهم بالعفو عن القتل، وفي الهداية أنّها جزاء الكفر، فهي من المجازاة... .
ثمّ يقول:
(وهم صاغرون) أي أذلّاء، وذلك بأن يعطوها قائمين والقابض منهم قاعد، قاله عكرمة، وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما: تؤخذ الجزية من الذّمّيّ وتُوجأ عنقه وفي رواية عنه أنّه يؤخذ بتلبيبه ويهزّ هزّاً ويُقال له: أعطِ الجزية يا ذمّيّ. وقيل: هو أن يُؤخذ بلحيته وتُضرب لِهْزِمَتُهُ، ويُقال له: أدِّ حقّ الله تعالى يا عدّو الله، ونُقل عن الشّافعيّ أنّ الصَّغار هو جَرَيان أحكام المسلمين عليهم.
وكلُّ الأقوالِ لم نرَ لها اليوم أثراً، لأنّ أهل الذّمّة فيه قد امتازوا على المسلمين ـ والأمرُ لله عزّ وجلّ ـ بكثير حتّى إنّهم قُبِل منهم إرسال الجزية على يد نائب منهم، وأصحُّ الرّوايات أنّه لا يُقبل منهم ذلك، بل يُكلَّفون أن يأتوا بها بأنفسهم مشاةً غير راكبين؛ وكلُّ ذلك مِن ضعف الإسلام، عامَلَ الله تعالى مَن كان سبباً له بعدله.
... وهذا يدلّ على أنّ هؤلاء اليهود والنّصارى الذين يتولّون أعمال السّلطان وأمرائه،

ومن الواضح من هذه النّصوص المختلفة لمعاهدة الرّها، أنّ مِن رواتها مَن روى نصّاً كاملاً متوازناً لجهة حقوق وواجبات الطّرفين، وأنّ النّصّ الخامس للمعاهدة يجب حذفه من أيّة دراسة نقديّة ما دام مشكوكاً فيه.

وفيما يتعلّق بالنّصوص الأربعة، فإنّ الثّلاثة الأولى تتعامل مع الواجبات الاقتصادية التي فرضها المسلمون على النّصارى، ولم تذكر أيّة حقوق دينيّة لهم، وإنّ هذا الحذف للحقوق الدّينيةّ والتّأكيد على الواجبات الاقتصاديّة فقط؛ من المُحتمَل أنّه كان بسبب التّعصّب الدّينيّ من جانب المؤلّفين أو الرّواة.

أمّا في القضيّة الأولى، فإنّ من الجائز أن يكون المؤلّفون أو الرّواة الذين عرضوا نصوصهم أنّهم تعمّدوا الإبقاء طيّ الكتمان على جزء المعاهدة الذي يبحث الحقوق الدّينيّة للنّصارى، ليروا عظمة المسلمين الذين تمكّنوا من فتح الرّها (أديسّا) والتي كانت تُسمّى (المدينة المُقدّسة) كما وعد المسيح استناداً إلى المصادر النّصرانيّة التي تقول: إنّها سوف لن تُحتّل.

وأمّا ما يتعلّق بالقضيّة الثّانية، فهو أنّ من الجائز أنّ المعاهدة الأصليّة تضمّنت فقط ما فُرض من واجبات اقتصاديّة لعدّة أسباب تاريخيّة جيّدة، وهي أنّ المسلمين كانوا مشغولين جدّاً بأمور خطيرة ومُستعجَلة ومُواجَهات عسكريّة، وليس لديهم الوقت لمفاوضات طويلة خاصّة مع المدن الكبيرة أمثال الرّها؛ وفوق كلّ ذلك فإنّ هذه الغزوات بحاجة إلى تجهيزات عسكريّة، ومن الجائز أنّ المسلمين قرّروا عقد اتّفاقيّات اقتصاديّة مع المدن، وقرّروا المجيء إليها لاحقاً، ربّما لمفاوضات أكثر تفصيلاً.

ولكي تكون الصّورة دقيقة، فإنّ من الجدير باللّحظ والانتباه أنّ في

ويظهر منهم الظّلم والاستعلاء وأخذ الضّرائب، لا ذمّة لهم وأنّ دماءهم مباحة. (المقوّم اللّغويّ).

النّصّين الأولين للمعاهدة صياغة متطابقة ما عدا الأخير، فإنّه يتضمّن معلومات إضافيّة، ويبدو أنّ من المُحتمَل أنّ نصوص المؤلّفَين الاثنين أبي عبيد والبلاذريّ من أصل ومصدر واحد، أو أنّ البلاذريّ نقل عن أبي عبيد مضيفاً معلومات جديدة من رواة آخرين.

ويبدو النّصّان الثّاني والثّالث للمعاهدة متشابهين في نقاط محدّدة، وأنّ النّصوص الأخرى متمّمة لبعضها.

معاهدة السّلام المعقودة بين خالد بن الوليد ومدينة عنّة.

استلم خالد بن الوليد في الحيرة سنة (13هـ/ 634 م) أمراً من الخليفة أبي بكر بالالتحاق بأبي عبيدة في سوريّة، فتوجّه خالد إليها، ومرّ في طريقه بعدّة مدن فتح بعضاً منها،[1] وكان بعضها قويّاً لدرجة أنهّا حصلت منه على بعض من الامتيازات، وعقدت معاهدات سلام معه، من مثل عنه وقرقيسيا.

وقد وُجد في كتاب الخراج نصّ لمثل هذه الاتّفاقيّات، حيث يروي فيه أبو يوسف أنّ محمّداً بن إسحاق وغيره من الرّواة أعلموه أنّ خالداً بن الوليد عقد معاهدة صلح مع بطريرك عنّة، ومن نصّها ما يلي:

(... على ألّا تُهدم لهم بيعة ولا كنيسة، وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أيّة ساعة شاؤوا من ليل أو نهار إلّا في أوقات صلوات المسلمين؛ وعلى أن يخرجوا الصّلبان في أيّام عيدهم، واشترط عليهم أن يضيفوا المسلمين ثلاثة أيّام، ويبذرقوهم).[2]

(1) البلاذريّ، ص 100-112، أبو يوسف، ص86، الطّبريّ، ج3، ص 376-379.
(2) ص 86.
إضافة المقوّم اللّغويّ: في لسان العرب: قال ابن بريّ: البَذْرقة الخُفارة. وفي مختار الصّحاح: خ ف ر: الخَفِيرُ المجير. تقول: خفر الرّجل أي أجاره وكان له خفيراً يمنعه، وبابه ضرب، وكذا خَفَّرَهُ تَخْفِيراً، وتَخَفَّر بفلان استجار به وسأله أن يكون له خفيراً، وأَخْفَرَهُ نقض عهده وغدر، وأخفره أيضاً بعث معه خفيراً.

وقد عقد خالد هذه المعاهدة بعد أن استلم مالاً،[1] واستناداً إلى أبي يوسف، فقد عُقدت معاهدة تشبه المعاهدة مع قرقيسيا، ولم يعارض الخلفاء الرّاشدون هذه المعاهدات مطلقاً.[2] ومن المهمّ جدّاً لحظ أنّ هذه المدن تمّ الاستيلاء عليها خلال هذا السّفر من العراق إلى سوريّة؛ وقد كان خالد مسرعاً للالتحاق بأبي عبيدة، ولذلك فإنّه ليس من غير المقبول القول: إنّه أعطى سكّان عنّة وقرقيسيا هذه الامتيازات لحفظ السّلام في الجبهة الشّرقيّة، وإضافة إلى عامل السّرعة، فإنّ خالداً بن الوليد كان قد تأثّر بقوّة هاتين المدينتين،[3] ولذا فقد أُجبر على عقد المعاهدات سلام معهما وقد فضّلتا البقاء على النّصرانيّة.

ومن المهمّ التّأكيد هنا على أنّ هذه المعاهدة لا تشبه أيّاً من الأخريات التي نُوقشت سابقاً، فقد سُمح للنّصارى بالمجاهرة بشعائر عامّة لدينهم مثل قرع أجراس الكنائس وحمل الصّلبان، بينما مُنعوا من ذلك في معاهدات أخرى.

وقد أدرك (HEl) أنّ هذه المعاهدة والمعاهدة المشابهة لها مع قرقيسيا غير موثوق بهما؛ واستناداً إلى معارضته، فإنّ النّصّ الذي قدّمه أبو يوسف يمكن معارضته، لأنّ عنّة وقرقيسيا لم يفتحهما خالد بن الوليد وإنّما فتحهماعياض بن غنم،[4] وذهب (HEl) كذلك إلى أنّ النّصّ في المعاهدات المزعومة قد صيغ بلغة الفقه؛ ثمّ دُفع إلى المدّة التي نحن بصددها! وبشكل عامّ، فقد هاجم (HEl) كلّ معاهدة تمنح النّصارى أيّة امتيازات[5] ملمحاً

---

(1) لم يذكر مبلغ محدّد من المال.

(2) ص 87.

(3) تمثّل عنّة قلعة قويّة مطلّة على نهر الفرات. انظر ياقوت الحمويّ المصدر السّابق، ح3، ص595.

(4) البلاذريّ، ص179، 180، 185.

(5) المصدر ذاته، ص 95-97.

إلى أنّ المسلمين زوّروا مثل هذه المعاهدة ليشيروا إلى تسامح الإسلام مع النّصرانيّة.

غير أنّ افتراض (HEl) عُرضة للانتقاد بمختلف الطّرق! أوّلها، أنّ مسيرة خالد بن الوليد من العراق إلى سوريّة معروفة جدّاً، وأنّ طريقه توجب عليه المرور بعنّة وقرقيسيا، ومن الطّبيعيّ بالنّسبة لخالد أن يعقد معاهدات سريعة مع كلّ المدن الواقعة على الطّريق، وكذلك من الطّبيعيّ جدّاً في المرحلة الأخيرة أنّ عياض بن غنم، كان قد أعاد الاستيلاء على هذه المدن؛ وهكذا فليس من الضّروريّ أن يتناقض نصّ البلاذريّ مع نصّ أبي يوسف، وإنّ أبا يوسف مصدر متقدّم جدّاً، ولذلك فإنّ له أهمّيّة خاصّة.

وليس من الضّروري كذلك ـ فيما يخصّ شكوك (HEl) بشكل عامّ تجاه معاهدات الصّلح التي ضمنت امتيازات دينيّة للنّصارى ـ ليس من الضّروريّ أن تكون نهائيّة وواضحة.

وبعيداً عن (التّلفيق) فإنّ فكرة كون النّصارى قد سُمح لهم بامتيازات دينيّة غير واردة، لأنّ الفقهاء الأول حكموا بشكل عامّ بأنّ النّصارى يجب أن يُحرموا من حرّيّة وحقوق دينيّة مثل هذه؛ ولكنّ الفقهاء تهيّئوا لقبول ضمان مثل هذه الامتيازات في حالات خاصّة، حيث كانت قد عُملت معاهدات فرديّة بين المسلمين والنّصارى في مدنهم.[1]

وإنّما كان كلّ هذا لجهة الوضع القانونيّ، أمّا في المستوى الاجتماعيّ، فقد كان الوضع أكثر مرونة ـ كما سنناقش ذلك في الفصل السّادس ـ إذ قامت بين المسلمين والنّصارى في الحقب الإسلاميّة الأولى علاقات واسعة الانتشار وانسجام في المشاعر والأذواق في كلّ مجالات الحياة اليوميّة؛ ومن

(1) أبو يوسف ص 72–73، 80–82؛ الشّيبانّي (توفّي سنة 189هـ) كتاب السّير، ترجمة وتحقيق مجيد خدوريّ (ماري لند، 1966) ص 277. الشّافعيّ (توفيّ سنة 204هـ) ح4 ص 118، 129؛ أبو عبيد ص 298، الطّبريّ، اختلاف، ص 237–240.

غير اللّائق في مثل هذه المجتمعات أن توجد قيود قاسية ضارّة بعبادة النّصارى يفرضها المسلمون، فقد كانت عنّة مركزاً لبني تغلب والنّمر وفرع من أياد الذين كانوا أقوى القبائل العربيّة في الجزيرة، وكانوا يدينون بالنّصرانيّة طبعاً.[1]

المعاهدة المعقودة ما بين المسلمين والنّصارى الجزيرة:

وُجدت هذه المعاهدة عند ابن قدامة الذي روى ما يلي:

(روى الخلّال[2] عن أكثر العلماء قال:

كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرّحمن بن غنم: إنّا حين قدمنا من بلادنا طلبنا إليك الأمان لأنفسنا وأهل ملّتنا على أن شرطنا لك على أنفسنا ألّا نحدث في مدينتنا كنيسة ولا فيما حولها ديراً ولا قلاية، ولا صومعة راهب، ولا نجدّد ما خرب من كنائسنا ولا ما كان منها في خطط المسلمين،[3] ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في اللّيل والنّهار، وأن نوسّع أبوابها للمارّة وابن السّبيل. ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً، ولا نكتم أمر من غشّ المسلمين، ولا نضرب نواقيسنا إلّا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا، ولا نظهر عليها صليباً ولا نرفع أصواتنا في الصّلاة، ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون. ولا نخرج صليبنا ولا كتابنا في سوق المسلمين وألّا نخرج باعوثاً ولا شعانيين ولا نرفع أصواتنا على أمواتنا، ولا نظهر النّيران معهم في أسواق المسلمين، وألّا نجاوزهم بالخنازير، ولا نبيع الخمور، ولا نظهر شركاً، ولا نرغّب في ديننا، ولا ندعوا إليه أحداً، ولا نتّخذ شيئاً من

(1) انظر الفصل الأوّل ص 7– 8 (من النّصّ الإنكليزيّ).
(2) أبو بكر أحمد (توفّي سنة 310هـ/ 923م).
(3) الخَطَطُ: الطّريق المستطيلة في الشيّء أو الطّريق الخفيفة في السّهل، وجمعه خطوط وأخطاط، والخِطّ الأرض التي لم ينزلها قبلك نازل، وقد خطّها لنفسه واختطّها، وكلّ ما حظرته فقد خططت عليه. والمراد هنا ما وضع المسلمون عليه يدهم بوصفهم الحكّام المنتصرين. (المقوّم اللّغويّ).

الرّقيق الذين جرت عليهم سهام المسلمين، وألّا نمنع أحداً من أقربائنا إذا أراد الدّخول في الإسلام، وأن نلزم زيّنا حيثما كنّا، وألّا نتشبّه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين، ولا فرق شعر، ولا مواكبهم، ولا نتكلّم بكلامهم، وألّا نتكنى بكناهم،[1] وأن نجزّ مقادم رؤوسنا،[2] ولا نفرق نواصينا، ونشدّ الزّنانير على أوساطنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربيّة، ولا نركب السّروج، ولا نتّخذ شيئاً من السّلاح ولا نحمله، ولا نتقلّد بالسّيوف وأن نوقّر المسلمين في مجالسهم ونرشدهم الطّريق ونقوم لهم عن المجلس إذا أرادوا المجالس، ولا نطّلع عليهم في منازلهم، ولا نعلّم أولادنا القرآن، ولا يشارك أحد منّا مسلماً في تجارة. لا أن يكون إلى المسلم أمر التّجارة، وأن نضيف كلّ مسلم عابر سبيل ثلاثة أيّام، ونطعمه من أوسط ما نجد، ضمنّا ذلك على أنفسنا وذرارينا وأزواجنا ومساكننا، وإن نحن غيّرنا، أو خالفنا ما شرطنا على أنفسنا، وقبلنا الأمان عليه فلا ذمّة لنا، وقد حلّ لك منّا ما يحلّ لأهل المعاندة والشّقاق.

فكتب بذلك عبد الرّحمن بن غنم إلى عمر بن الخطّاب، فكتب لهم عمر أن أمض لهم ما سألوه، وألحق به حرفين، اشترط عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم ألّا يشتروا من سبايانا شيئاً، ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده.

فأنفذ عبد الرّحمن بن غنم ذلك وأقرّ من أقام من الرّوم في مدائن الشّام على هذا الشّرط، فهذه جملة شروط عمر، فإذا صولحوا عليها ثمّ نقض بعضهم شيئاً منها فظاهر كلام الخرقيّ أنّ عهده ينتقض به.[3]

(1) الكنية: تسمية الرّجل بأبي فلان. (المقوّم اللّغويّ).

(2) يشار إلى أنّ مصطلح (الجزّ) يستعمل عند قصّ شعور الحيوانات، أمّا البشر فيقال فيهم: (حلق). (المقوّم اللّغويّ).

(3) المغني، تحقيق ن.ر.رضا (القاهرة 1367هـ) مجلّد 8 ص524-525. والنّصّ في أحكام أهل الذّمّة لابن قيّم الجوزيّة ح2 ص 659-660. ما عدا الجملة الأولى والتي هي: (عندما جئت إلى بلدنا..) بدلاً من (عندما جئت من بلدنا).

ويذكر ابن قدامة (توفّي سنة 620هـ/ 1223م) المعاهدة أعلاه في كتابه المغني الذي يتكلّم عن الفقه الحنبليّ، وإضافة إلى الرّغبة في نشر الفكر الحنبليّة، فقد كان ابن قدامة متطرّفاً ضدّ النّصارى، إذ عاش في مدّة الحروب الصّليبيّة، وشاهد منذ البداية المعاملة القاسية من النّصارى الفرنجة.[1]

ويذكر ابن قيّم الجوزيّة (توفّي سنة 751هـ/ 1350م) نصّ المعاهدة ذاته في كتابة (أحكام أهل الذّمّة) وقد كتب كتابه في الفقه لتنظيم وجود أهل الكتاب في الأراضي الإسلاميّة، وعاش في مدّة كان فيها تنافر وعداء مرّ بين المسلمين والنّصارى؛ وتتلمذ على ابن تيميّة (توفّي سنة 711هـ/ 1311م) وهو معروف بكونه ضد النّصارى،[2] وعلى ابن قيم الجوزيّة الذي كان معادياً بتعصّب للنّصارى ومتّهماً نصارى شمال سوريّة بالتّجسّس للصّليبيّين داعياً إيّاهم لاعتناق الإسلام.[3]

(1) تحرّك بنو قدامة في سنة (551هـ/ 1156م) من جمائيل (قرب أورشليم) إلى دمشق. واستناداً إلى مؤرّخي الحادثات، فإنّ هذه الحركة حثّت الفرنجة على معاملة المسلمين معاملة سيّئة.

EI2 Art: ibn Kudama al- Makdisi.

(2) كتب ابن تيمية عدّة كتب ضدّ النّصارى، وعلى سبيل المثال: تخجيل أهل الإنجيل، والنّهج الصّحيح في الرّدّ على من بدّل دين المسيح.

(3) جاءت هذه المعاهدة بصيغة مشابهة ذكرها ابن كثير عند تفسيره للآية (29) من سورة التّوبة:

(وهم صاغرون، أي ذليلون حقيرون مهانون، فلهذا لا يجوز إعزاز أهل الذّمّة ولا رفعهم على المسلمين، بل هم أذلّاء صغرة أشقياء، كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ r قال: لا تبدؤوا اليهود والنّصارى بالسّلام وإذا لقيتموهم في طريق فاضطرّوهم إلى أضيقه. ولهذا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشّروط المعروفة في إذلالهم وتصغيرهم وتحقيرهم، وذلك ممّا رواه الأئمّة الحفّاظ من رواية عبد الرّحمن بن غنم الأشعريّ قال: كتبتُ لعمر بن الخطّاب حين صالح نصارى من أهل الشّام: بسم الله الرّحمن الرّحيم هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا، إنّكم لمّا قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذراريناوأموالنا وأهل ملّتنا، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نُحْدِثَ في مدينتنا ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب ولا نجدّد ما خرب منها، ولا نحيي منها ما كان خَططاً للمسلمين، وألّا نمنع كنائسنا أن

ولذلك فليس من المُستغرَب أنّ هذين المؤلّفين بدءا بتعمّد كتابة المعاهدة أعلاه بهدف تبرير الإجراءات التي اتّخذها القادة المسلمون ضدّ النّصارى عندما قام الصّليبيون بالتّقدّم وبيان ما اشترك به النّصارى المحلّيّون المناوئون للإسلام من حادثات إجراميّة ونشاطات أصبحت أكثر وضوحاً.[1]

ينزلها أحد من المسلمين في ليل ولا نهار، وأن نوسّع أبوابها للمارّة وابن السّبيل، وأن ننزل من مرّ بنا من المسلمين ثلاثة أيّام، نطعمهم، ولا نؤوي في كنائسنا ولا منازلنا جاسوساً، ولا نكتم غشّاً للمسلمين، ولا نعلّم أولادنا القرآن، ولا نظهر شركاً ولا ندعو إليه أحداً، ولا نمنع أحداً من ذوي قرابتنا من الدّخول في الإسلام إن أرادوه، وأن نوقّر المسلمين، وأن نقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا الجلوس، ولا نتشبّه بهم في شيء من ملابسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعرولا نتكلّم بكلامهم ولا نكتني بكناهم. ولا نركب السّروج ولا نتقلّد السّيوف، ولا نتّخذ شيئاً من السّلاح، ولا نحمله معنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربيّة، ولا نبيع الخمور، وأن نجزّ مقادم رؤوسنا،وأن نلزم زيَّنا حيث كنَّا، وأن نشدّ الزّنانير على أوساطنا، وألّا نظهر الصّليب على كنائسنا، وألّا نظهر صلبنا ولا كتبنا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم، ولا نضرب نواقيسنا في كنائسنا إلّا ضرباً خفيفاً، وألّا نرفع أصواتنا بالقراءة في شيء من حضرة المسلمين، ولا نخرج شعانين ولاباعوثاً ولا نرفع أصواتنا على موتانا، ولا نظهر النّيران معهم في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم، ولا نجاورهم بموتانا، ولا نتّخذ من الرّقيق ما جرى عليه سهام المسلمين، وأن نرشد المسلمين ولا نطّلع عليهم في منازلهم.

قال: فلمّا أتيت عمر بالكتاب زاد فيه: ولا نضرب أحداً من المسلمين، شرطنا لكم ذلك على أنفسنا وأهلّ ملّتنا وقبلنا عليه الأمان، فإن نحن خالفنا في شيء ممّا شرطناه لكم ووظّفنا على أنفسنا، فلا ذمّة لنا، وقد حلّ لكم منّا ما يحلّ من أهل المعاندة والشّقاق}.

(1) ـ على سبيل المثال، أمر نور الدّين زنكيّ (توفّي سنة 569هـ/ 1174م) النّصارى بلبس الزّنّار ومنعهم من استعمال السّروج عندما يمتطون الخيول، انظر: A.S.Tritton The Caliphs and their non- Muslims subjects (London, 1930) p. 121 also pp. 122-123. وكذلك فعل نور الدّين، فإنّه أيضاً قام بحركة انتقام رهيبة بسبب خيانة أهل الرّها، إذ قتل قسماً منهم وأخذ القسم الآخر عبيداً، وسيطر على أموالهم. انظر: ابن واصل (توفّي سنة 697هـ) مفرّج الكروب نشر وتحقيق ج. الشّيّال (القاهرة، 1953) ج1 ص 94، 110–111، دائرة المعارف الإسلاميّة الطّبعة الأولى، مادّة نور الدّين زنكيّ، المصدر ذاته، مادّة أورفا.

Chronography, op., cit,. pp. 266-267, 269-273, 281-282,

ومن المفيد لحظ أنّ المعاهدة أعلاه متشابهة جدّاً مع المعاهدة التي ذكرها ابن عساكر (توفّي سنة 571هـ - 175م) والتي نصّها في رسالة إلى أبي عبيدة[1] القائد الإسلاميّ في سوريّة، وقد أشار في المعاهدة إلى أهل الشّام،[2] ووُجدت عنده جمل متطابقة مع تلك التي نقلها ابن قدامة وابن قيّم.

إنّ الشّروط المذكورة في هذه المعاهدة مثيرة للشّكّ لعدّة أسباب؛ فمن الطّبيعيّ أنّه ليس من المعتاد للنّاس الذين تُفتح أراضيهم أن يقرّروا شروط معاهدتهم بحسب أهوائهم ليتمتّعوا بحماية المنتصرين! وأكثر من ذلك، فإنّ من غير المقبول للنّصارى ألّا يسألوا عن أيّة حقوق؛ خصوصاً تلك التي تضمن ممارستهم الدّينيّة؛ وإضافة إلى ذلك، فإنّ ما لا يقبل عقلاً افتراض أنّ النّصارى المفتوحة بلادهم يمنعون أنفسهم من الحصول على أيّة معلومات من القرآن، وأنّهم وعدوا عياضاً بأنّهم سيدفعون الضّرائب، وقد كان من المتوقّع أنّ الفاتحين سيتّخذون مثل هذه المبادرة بأنفسهم، إضافة إلى أنّه لم يُذكر في هذه المعاهدة أيّ اسم لمدينة من مدن الجزيرة.

والأكثر من ذلك، أنّه لا توجد حاجة لتضمين شرط المغايرة في الملابس لتمييز النّصارى عن المسلمين أيّام الفتح، لأنّ مثل هذه الاختلافات كانت قد وُجدت قبل الإسلام،[3] ولم يتمكّن ابن قدامة ولا ابن قيم من كتابة اسم القائد المسلم بشكل صحيح، فقد كتبوا عبد الرّحمن بدلاً من عياض.

289.

(1) تاريخ دمشق، تحقيق ص. المنجد (دمشق 1951) ط1 ص 504-506. المؤلّف نفسه، التّاريخ الكبير، تحقيق أ.ق. مصطفى (دمشق 1330هـ) ح1، ص149.

(2) المصدر ذاته، ح1، ص178، الطّرطوشّي. سراج الملوك (القاهرة 520هـ) ص135، أحمد الأبشيهيّ. المستطرف من كلّ فنّ مستظرف، (القاهرة، 1929) ح1 ص152، ابن حزم (توفّيّ سنة 456هـ) المحلّى، (بيروت، لا تاريخ طبع) ح7 ص 346-347.

(3) ابن متّى ص55، السّعرديّ ح2 (Po.vol.1.13) ص630.

Tritton, op., cit., p. 115, Wigran, The Assyrian church, p. 236., Browne, The Eclipse of Islam p. 45.

ومن غير المقبول أنّ المسلمين لا يوافقون على الشّرط الذي يمنع النّصارى من الإطلاع على علوم القرآن حيث إنّ الله يقول: (ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ...)[1] ويقول: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ...)[2] ويقول الرّسول محمّد (ص) (خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه).[3]

وإنّه لشيء مضحك أن نعتقد بما تقوله المعاهدة من أنّ النّصارى مُنعوا من استعمال العربيّة أو النّقش بالعربيّة على خواتمهم، وإنّ مثل هذا الأمر لا يمكن تصديقه في الجزيرة التي سكنتها مجموعات عربيّة نصرانيّة! ولذلك، وللأسباب المذكورة أعلاه، فإنّه من اللّائق جدّاً القول: إنّ هذه تشريعات مُلفّقة صُمّمت لشروط تناسب زمن الكاتبين بعكس ما تكون عليه في القرن الأوّل الهجريّ، ولا يوجد نصّ إسلاميّ آخر أو نصرانيّ يحوي مثل هذه المعاهدة.

معاهدة السّلام التي عقدها عمر بن الخطّاب مع بني تغلب.

من المعروف جيّداً، أنّ بني تغلب كانوا منذ ما قبل الإسلام أشدّاء جدّاً في الحرب،[4] بسبب ما كانوا عليه من القوّة، وقد اعتاد العرب القول: لو أبطأ الإسلام لابتلعت تغلب العرب.[5]

وعندما جاء المسلمون لفتح الجزيرة، حاولوا إجبار بني تغلب على ترك النّصرانيّة واعتناق الإسلام، وإلّا فإنّ عليهم دفع الجزية؛ وقد رفض بنو

(1) السّورة 16 الآية 125.
(2) السّورة 5 الآية 70.
(3) الشّيبانّي، شرح السّير الكبير، نشر وتحقيق صلاح المنجد (القاهرة، 1957) ح1، ص206.
(4) الزّبيديّ، تاج العروس (القاهرة، 1306هـ) ح1، ص414 مادّة غلب، ابن منظور، لسان العرب (القاهرة، 1300هـ) ح2 ص145، مادّة غلب.
(5) التّبريزيّ، المصدر السّابق، ص108.

تغلب ذلك، وكانوا على وشك الذّهاب إلى مناطق من الحدود البيزنطيّة، ولكن بعضاً من المسلمين نصح عمر بن الخطّاب (رض) بأن يكون متساهلاً معهم، إذ قالوا لعمر: إنّ بني تغلب جزء من العرب، ويأنفون دفع الجزية، وهم قساة وأشدّاء في الحرب، فلا تدعهم يذهبون إلى العدوّ؛ والعدوّ يمكن أن يُفنى بهم.[1] فاستدعى عمر وجهاء بني تغلب وعقد معهم معاهدة سلام.

وقد أثبت أبو يوسف النّص الرّئيس لهذه المعاهدة في كتاب الخراج فقال: صالح عمر بن الخطّاب بني تغلب على ألّا يغمسوا أحداً من أولادهم في النّصرانيّة، وأن يضاعف عليهم الصّدقة على أن يسقط الجزية عن رؤوسهم. وكلّ نصرانيّ من بني تغلب له غنم سائمة فليس فيها شيء حتّى تبلغ أربعين شاة، فإذا بلغت أربعين سائمة ففيها شاتان إلى عشرين ومئة، فإذا زادت شاة، ففيها أربع من الغنم؛ وعلى هذا الحساب تُؤخذ صدقاتهم، وكذلك البقر والإبل إذا وجب على المسلم شيء في ذلك فعلى النّصرانيّ التّغلبيّ مثله مرّتين، ونساؤهم كرجالهم في الصّدقة، وأمّا الصّبيان فليس عليهم شيء، وكذلك أَرَضُوهُمْ التي كانت بأيديهم يوم صُولحوا فيُؤخذ منهم ضعف ما يُؤخذ من المسلم).[2]

وقد أورد يحيى بن آدم ذات النّصّ في كتابه المعنون بـ (كتاب الخراج).[3] وبالرّبط مع هذه المعاهدة، فإنّ البلاذريّ يزودنا بشرطين إضافيّين، هما أنّهم وافقوا على (ألّا يصبغوا صبيّاً، ولا يكرهوه على دينهم).[4]

ومن الممكن أن نفترض أنّ معاهدة مثل هذه كانت قد عُقدت مع بني

(1) البلاذريّ، ص 181–182، أبو يوسف، ص68، ابن قدامة، ص89، الشّافعيّ، ح4، ص120.
(2) ص 68.
(3) ص 48.
(4) ص 182.

تغلب، فهي تنسجم في جوهرها مع روح المعاهدة التي ـ بموجب بعض من المصادر ـ عقدها الرّسول محمّد قبل ذلك مع وفد بني تغلب.[1]

وتظهر تفصيلات هذه المعاهدة الهدف من تسامح عمر بن الخطّاب مع بني تغلب، كما تبيّن الأسباب المقنعة بإعطائهم امتيازات خاصّة، فهم أوّلاً ذوو موقع قويّ في الجزيرة مع عدّة فروع وأجزاء أصغر من القبيلة مستقرّة هناك؛[2] وكانوا بشكل واضح أقوياء جدّاً، وتسمّيهم المصادر (الغلباء)[3] وقد وقد كانوا موحّدين جداً، والأكثر من ذلك أنّ مواطن بني تغلب واقعة بين الإمبراطوريّتين العظيمتين في الشّرق الأدنى؛ وقد كانت إحداهما على النّصرانيّة؛ والأخرى لا تزال عدوّة للمسلمين، وكانت خطراً عظيماً عليهم.

معاهدات الصّلح في المصادر النّصرانيّة.

توجد معلومات قليلة في المصادر النّصرانيّة عن معاهدات الصّلح التي عقدها المسلمون مع نصارى الجزيرة.

وتذكر بعض من تلك المصادر أنّ (اشيوعياب الثّاني) البطريرك النّسطوريّ في (طيسفون)[4] أرسل عدّة هدايا بين السّنيّ (7–26هـ / 628–646م) إلى النّبي محمّد والخلفاء الرّاشدين، وعقد عهداً مع النّبي محمّد الذي يقول: (كلّ النّصارى الذين هم تحت سلطة (ايشوعياب) ومن سيخلفه يجب أن يكونوا تحت حماية المسلمين، ولهم حقّ الصّلاة وبناء كنائسهم).[5]

---

(1) ابن سعد، كتاب الطّبقات الكبرى (بيروت، 1967) ح1، ص316. وستناقش معاهدة السّلام هذه بالتّفصيل في هذا الفصل صفحة 89 (النّسخة الإنكليزيّة).

(2) تقسم القبائل عند العرب إلى:
العمارات ـ البطون ـ الأفخاذ ـ الفصائل. (المقوّم اللّغويّ).

(3) البلاذريّ، ص 182–184، أبو يوسف، ص68.

(4) طيسفون: مدبنة كسرى التي كان بها إيوانه. (المقوّم اللّغويّ).

(5) ابن متّى، ص 54، ماري ص 61–62.

واستلم ايشوعياب من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما عهداً يضمن حماية المسلمين للنّصارى الذين تحت رعايته، ويعفيه وخدمه الشّخصيّين من الجزية.[1] ويشير المصدر ذاته إلى أنّ (مار أمة) البطريرك النّسطوريّ ما بين السّنيّ (27-30هـ/ 647-650م) حصل على عهد من الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) أشار فيه إلى كلّ حاكم بالعمل به، ولذا فإنّهم كانوا راغبين بما يتّصل به.[2]

ويذكر ابن العبريّ أنّ اتّفاقيّة عقدها (اشيوعياب) مع الرّسول وفق الآتي: (تمّ التّعهّد بأنّ النّصارى تجب حمايتهم من أعدائهم، ولا يُجبرون على القتال إلى جانب العرب، وأن يحتفظوا بعاداتهم وقوانينهم، وأنّ الضّرائب على الفقراء لا تزيد عن أربعة دراهم، ولا تزيد على التّجّار والأثرياء عن اثني عشر درهماً، وأنّ الأطفال والنّساء اللّواتي يشتغلن بالخدمة، يجب عدم إجبارهم على التّخلي عن دينهم، ولا الاستخفاف بالصّلاة والصّيام).[3]

ومن المُحتمَل أنّ هذه البنود أُضيفت في وقت متّأخر، وأنّ النّساطرة هم من قاموا بذلك لأسباب سياسيّة ذات علاقة بعصرهم على نقيض المدّة التي يكتبون عنها، ومن الجائز أنّ ذلك كان رغبة منهم في الفوز بالحظوة عند المسلمين.

إلّا أنّ المصادر الإسلاميّة الأصليّة لا تذكر أيّ عهد لمحمّد والخلفاء الرّاشدين مع أهل الجزيرة والعراق، بل إنّ من المستحيل أن يكون الرّسول محمّد أعطى مثل هذه العهود لنصارى الجزيرة أو العراق، لأنّ الإسلام كان لا يزال محدوداً في منطقة صغيرة من شبه الجزيرة العربيّة،[4] وكذلك لا تذكر

---

(1) ماري، ص61.

(2) ماري ص61.

(3) VOL.2.P., 118.

(4) ومن المحتمل وكذلك أنّه من غير المقبول أنّ عليّاً بن أبي طالب أعطى عهداً إلى (مار أمة) لأنّ عليّاً كان خليفة ما بين 35-40هـ/ 656م-660. بينما كان مار أمة في

المصادر النّصرانيّة المهمّة أمثال ثيوفاونس وديونيسيوس التّلمحريّ وتوما المرجي مثل هذا العهد.

ردّ فعل نصارى الجزيرة على الفتح الإسلاميّ.

سنقوم هنا بمحاولة لتثمين ردّ فعل مختلف عناصر السّكّان في الجزيرة على الفتح الإسلاميّ، على أنّ المصادر لا تفصّل ذلك، ولكن من الجائز أنّها تعطي مثالاً غير نهائيّ من النّصوص من كلا المسلمين والنّصارى.[1]

وصلت القبائلَ العربيّةَ النّصرانيّةَ التي كانت مستقرّة في الجزيرة أخبارُ فتح مكّة سنة (8هـ/ 629م) فأرسلت هذه القبائل وفوداً إلى النّبيّ محمّد لتحصل على اتّفاق مع المسلمين، وكان من ضمن تلك القبائل وفد من بني تغلب. واستناداً إلى ابن سعد، فإنّ الوفد التّغلبيّ المفاوض تكوّن من ستّة عشر رجلاً من المسلمين والنّصارى، وأنّ النصارى منهم كانوا يعلقون صلباناً ذهبيّة، واجتمع الوفد مع النّبيّ محمّد في بيت رملة بنت الحارث، وعقد معه معاهدة سلام.

وقد كتب ابن سعد ما يلي: الاعتراف بدينهم على شرط واحد، هو ألّا يغمسوا أبناءهم في المعموديّة وينصّروهم.[2]

كما ورد في الطّبريّ نصّ مشابه يُروى عن سيف بن عمر يضيف المعلومات الآتية: (... فكان ذلك الشّرط على الوفد وعلى من أوفده، ولم يكن على غيرهم...)[3] وينسجم هذا النّصّ جيّداً مع ما عُرف عن الرّسول من التّعامل مع الخصوم المعادية وأخطارهم؛ فقد كان الرّسول مدركاً قوّة

المنصب بين السّنيّ 27-30هـ/ 647-650.

(1) يقدّم المؤرّخون المسلمون معلومات مفصّلة لهذه المادّة بينما المصادر النّصرانيّة تزود بمعلومات ضئيلة فقط.

(2) المصدر السّابق، ح1، ص316.

(3) ح4، ص ص55-56.

بني تغلب وأهمّيّة إبعادهم عن التّحالف مع البيزنطيّين.

ومع أنّ هذه المعاهدة عُقدت إلّا أنّ تأثيراتها لم يُقدّر لها الاستمرار طويلاً، فمن المعروف جيّداً أنّه خلال مدّة الرّدّة، أنّ امرأة نصرانيّة اسمها سجاح تُكنّى بأمّ صادر، ادّعت أنّها نبيّة وكاهنة، وقد كان نسبها من جهة أبيها إلى بني تميم، أمّا أمّها فكانت من بني تغلب، وقد ذهبت من نجد في الجزيرة العربيّة إلى اليمامة مع جيش من القبائل العربيّة النّصرانيّة،[1] وكان هدفها مساعدة مسيلمة الذي ادّعى النّبوّة، وقد نجحت سجاح في تكوين تحالف عسكريّ معه بعد أن تزوّجته. ولكن لم يستمرّ الأمر طويلاً، لأنّ المسلمين تمكّنوا من السّيطرة عليهم فرجعت إلى أخوالها في الجزيرة مع القبائل النّصرانيّة العربيّة التي رافقتها.[2] وقد ساند التّغالبة الذين هاجروا مع سجاح الفرس في الأنبار وعين التّمر سنة (12هـ/ 633م).[3]

بدأ نصارى العرب بعد مقتل مسيلمة البحث عن طرف آخر لمعارضة المسلمين، وقد سبّبوا عدّة مشكلات للمسلمين في ذلك الوقت؛ وعندما قرّر المسلمون فتح سوريّة سنة (13هـ- 634م) فإنّ نصارى الجزيرة ساعدوا هرقل في محاصرة المسلمين في حمص، وأرسلوا جيشاً إلى (هيت) لمساعدة السّكّان ضدهم،[4] وانتقم المسلمون بمهاجمة القبائل العربيّة النّصرانيّة في الجزيرة، ولذا فإنّهم تركوا هرقل بسرعة راجعين إلى الجزيرة[5] وبدؤوا الحرب ضدّ المسلمين هناك.

(1) مثل تغلب (بقيادة الهذيل بن عمران؛ ربيعة والنّمر بقيادة عقبة هلال؛ شيبان بقيادة الشّليل بن قيس وأياد بقيادة زيد بن فلان).
(2) الطّبريّ، ح3، ص 274-275، البلاذريّ، ص ص99-100.
(3) الطّبريّ، ح3، ص 376-379، البلاذريّ، ص110.
(4) الطّبريّ، ح3 ص38، ابن أعثم، ح1، ص220، الأزديّ، فتوح الشّام (كلكتّا، 1854) ص160.
(5) الطّبريّ، ط2، ص38.

وقد تجلّت معارضة نصارى عرب الجزيرة للمسلمين في مساعدة البيزنطيّين ضدّهم؛ وعندما جاء المسلمون إلى الجزيرة فإنّ قادة النّصارى العرب هناك نوفل بن مازن والفريد بن تغلب وحزام بن عبد الله والأشجع وقيس وميسرة أبناء وائل وميسرة بن عاصم وقارب بن الأصم؛ اجتمعوا في رأس العين لمناقشة ما حصل نتيجة فتح المسلمين لمناطقهم الحدوديّة، ووافقوا على وضع المدينة تحت إمرة الحاكم البيزنطيّ وأقاموا معه حلفاً عسكريّاً لمقاتلة المسلمين.[1] وذهبت مجموعة أخرى من هذه القبائل يقودها السّلطان بن سارية التّغلبيّ إلى نفس الحاكم قائلين له (... إنّ أصحاب محمّد قد أتوا ديارنا وقصدوا نحونا، ونحن مطلوبون أكثر منكم، وإنّ مطلب القوم أن ندخل في دينهم، فاضرب خيامك بظاهر البلد، وواجه بجيشك من تلقاهم، فإمّا لنا وإمّا علينا)[2] وقبل الحاكم عرضهم ووقّع الاتّفاق.

قرّر المسلمون عدم ترك حاكم رأس العين يستمدّ الفائدة العسكريّة لمساندة القبائل العربيّة، فاجتمع أحد القادة المسلمين في الجزيرة (الوليد بن عقبة) مع قادة القبائل العربيّة النّصرانيّة، وطلب منهم الانضمام إلى جانب المسلمين، فقبل بعض منها طلبه، ورفضه آخرون مثل قبيلة أياد بن نزار التي لحقت بالبيزنطيّين.[3] واستقرّت هناك إلى أن هدّد عمر بن الخطّاب هرقل سنة (19هـ/ 640م) إذ كتب إليه قائلاً: (إن لم تصرفوهم عن أرضكم لأقتلن كلّ نصرانيّ عندنا)[4] ويقول الطّبريّ عند روايته رسالة عمر: (إنّه

(1) الواقديّ، ح2، ص106.
(2) المصدر ذاته، ح2، ص98.
(3) الواقديّ، ح2، ص111؛ الطّبريّ، ح4، ص 54-55، المسعوديّ، التّنبيه والإشراف، ص205؛ البلاذريّ، ص164.
(4) الواقديّ، ح2، ص112.
إضافة المقوّم اللّغويّ:
لا يشكّ منصف في أنّ هذا الكلام مكذوب على لسان عمر بن الخطّاب، فهو الرّجل الذي يدرك ما قرّره القرآن الكريم من أنّه (لا تكسب نفس إلّا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) سورة الأنعام 164. وأنّ (كلّ نفس) هي لا غيرها (بما كسبت رهينة).

بلغني أنّ حيّاً من أحياء العرب ترك دارنا وأتى دارك، فو الله لتخرجنّه أو لنلجأنّ إلى النّصارى ثمّ لنخرجنّهم إليك. فأخرجهم ملك الرّوم).[1]

وهكذا أرجع هرقل بني أياد إلى الجزيرة، وذهب قسم منهم إلى حاكم الجزيرة البيزنطيّ الذي كتب إليه قائدهم عاصم بن رواحة قائلاً: (إنّه رجع من بلاد القسطنطينيّة وأتى قاصداً إلى بلاده وخدمته).[2]

واستناداً إلى الطّبريّ، ليس كلّ بني أياد تركوا الأراضي البيزنطيّة، فقد بقي قسم منهم[3] ساعدوا البيزنطيّين في حربهم ضدّ المسلمين في العصر الأمويّ، ويروي ياقوت الحمويّ أنّه في عهد هشام بن عبد الملك (105هـ-125/ 624م-643) أسر المسلمون رجلاً من بني أياد، وأحضروه إلى هشام الذي كان في حرّان، وعند مرور المسلمين بالرّها، طلب الأسير منهم أن يسمحوا له بالصّلاة في كنيستها، ففعلوا ذلك، وعند وصوله إلى بلاط هشام طلب منه أن يعتنق الإسلام، لكنّه رفض، لذلك طلب هشام قتله).[4]

وقد حاول النّصارى العرب في بعض من مناطق الجزيرة الاعتماد على أنفسهم بتشكيل محالفات بين بعضهم، ففي سنة (18هـ/ 639م) أقام أحد فروع بني تغلب حلفاً مع النّمر ضدّ مسلمي صفّين، ولكنّ المسلمين غزوهم ورموا بعضهم في النّهر؛ ما دفع بعضهم لأن يطلبوا من المسلمين العطف عليهم والرّأفة بهم، ولكنّ المسلمين لم يتركوهم، وصاحوا بهم:

سورة المدّثّر 38. وما يؤكّد هذا الكذب رواية الطّبريّ التّالية.

(1) ح4، ص55.

(2) الواقديّ، ح2، ص141.

(3) الطّبريّ، ح4، ص55.

(4) المصدر ذاته، ح1، ص ص869-870.
إضافة المقوّم اللّغويّ:
لا يبدو هذا التّعليل صحيحاً، ذلك أنّ هشاماً ـ لو صحّ أنّه قتل الأسير ـ فإنّما قتله لا بسبب رفضه الدّخول في الإسلام وإنّما بناء على قول من ذهب إلى تخيير الحاكم بين فداء الأسير أو مبادلته أو العفو عنه وإطلاقه أو قتله.

يجب أن تغرقوا يجب أن تغرقوا. ويبدو أنّ قائد المسلمين شجّع رجاله على إغراقهم جميعاً عندما قال: (تغريق بتحريق) ليذكّرهم بحادثة وقعت قبل الإسلام عندما أحرقوا فرعاً من بكر بن وائل، ولذلك فإنّ المسلمين أغرقوا كلّ المجموعة، وأخبروا عمر بن الخطّاب بأنّهم إنّما قالوا ماقالوا كمثل وليس انتقاماً.[1] وعلى أيّة حال، فإنّ هذا الحدث يشير بوضوح إلى أنّ العداء القديم بين بكر وتغلب لم يُنس.

إنّ الأدلّة المذكورة أعلاه يجب ألّا تُفهم على أنّها تشير إلى أنّ القبائل العربيّة النّصرانيّة في الجزيرة كانت جميعاً ضدّ المسلمين؛ سواء بانضمامها إلى البيزنطيّين أم التّحالف مع طرف آخر، فهناك بعض من فروع بني تغلب وأياد والنّمر اعتنقت الإسلام، وبدأت قتال البيزنطيّين في تكريت والموصل.[2]

ومن الواضح من أدلّة المصادر الإسلاميّة أنّ القبائل النّصرانيّة العربيّة عارضت الفتح الإسلاميّ بشكل عامّ، والسّؤال الذي لم تتمّ الإجابة عنه هو: لماذا كان عليهم العمل بهذه الطّريقة؟.

إنّ من المُحتمَل أنّ الخوف هو ما دفعهم إلى الاعتقاد في أنّ المسلمين سيأخذون مناطقهم منهم، وإنّ التّنافس داخل القبيلة الواحدة حقيقة واقعة؛ فقد كان بنو تغلب وبعض من القبائل الأخرى في الجزيرة فخورين باستقلالهم وماضيهم القبليّ، ولذا فإنّهم عارضوا الإسلام وقد أصبحت قريش قويّة جدّاً، ومن المُحتمَل أنّ تلك القبائل فضّلت الاحتفاظ باستقلالها تحت ظلّ الإمبراطوريّة البيزنطيّة على حكم قبيلة قريش لها.[3]

(1) الطّبريّ، ج3، ص 475-476.
(2) الموصل، ج2، ص35.
(3) يشار إلى أنّه ثبت عند رواة الأحاديث النّبويّة (السّنّة) وجوب أن يكون الحاكم أو الخليفة الإسلاميّ من قبيلة قريش حصراً. فمن ذلك ما أصله في صحيحي البخاريّ ومسلم من قول النّبيّ محمّد: الأئمّة من قريش. وما رواه البخاريّ ومسلم كذلك من

وقد اعتقد نصارى الجزيرة في بادىء الأمر في أنّ الإمبراطوريّة البيزنطيّة كانت قويّة لدرجة أنّ المسلمين لم يتمكّنوا من الانتصار عليها، وكانوا يخافون أنّهم إن تركوا البيزنطيّين من دون مساعدة، فإنّهم سيعاقبونهم! وعلى أيّة حال، فإنّه عندما رأت قبائل الجزيرة أنّ المسلمين انتصروا على الرّوم في معارك عديدة؛ انضمّت بأعداد كبيرة إلى جانب المسلمين.[1]

وهكذا سيظهر، أنّه باستمرار مضيّ الوقت، فإنّ إخلاص القبائل العربيّة النّصرانيّة لدينها صار سطحيّاً كالذي سيُعرض بأكثر إقناعاً في الفصل الثّالث، وقد كان موقفهم انتهازيّاً وعمليّاً.

وقد كانت هناك معارضة نشطة من جانب فلّاحي الجزيرة الذين رغبوا في الدّفاع عن أرضيهم وقطعانهم. واستناداً إلى البلاذريّ، فإنّ عياضاً أغار على المناطق الزّراعيّة المحيطة بالرّقّة، حيث كانت مجموعة من رجال القبائل العربيّة والفلّاحين مخيّمة هناك،[2] وهذا ما يجعل المرء يظنّ في أنّ الفلّاحين والأهالي المواطنين كانوا مجتمعين سويّة للدّفاع عن أنفسهم، وقد صرّح البلاذريّ في نصّ آخر بأنّ عياضاً فتح مدن الجزيرة كان باتّفاقيّات سلام، ولكنّ أرضيها فُتحت بالقوّة.[3]

ويروي ابن العبريّ أن ما رأته، الرّئيس اليعقوبيّ في تكريت في المدّة ما بين سنيّ (3هـ - 92/ 625-649 م) فتح أبواب قلعة تكريت للمسلمين

قول النّبيّ محمّد: النّاس تبع لقريش في هذا الشّأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم.
يقول الإمام النّوويّ في شرحه لصحيح مسلم عند شرح هذا الحديث: (هذا الحديث وأشباهه دليل ظاهر على أنّ الخلافة مختصّة بقريش لا يجوز عقدها لأحد غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصّحابة، فكذلك مَن بعدهم). (المقوّم اللّغويّ).

(1) الواقديّ، ح2، ص117.
(2) ص 173، وانظر ابن قدامة، ص89.
(3) ص 175، وانظر كذلك ص 174، 176.

بغية تجنّب إراقة الدّماء،[1] وكذلك يروي ماري بن سليمان أنّ المسلمين تمكّنوا من دخول الموصل بمساعدة مار امه (توفّي سنة 27هـ/ 647م) وهو البطريرك النّسطوريّ الذي جهّز المؤونة للجيش الإسلاميّ،[2] ويروي (شيد) أنّ النّساطرة والمينوفستين رحّبوا بالفتح العربيّ.[3]

غير أنّ مثل هذه الأمثلة هي ـ نوعاً ما ـ تثير الشّكّ والارتياب! ذلك أنّ المصادر النّصرانيّة الأولى كدنيوسيوس وثيوفاونس؛ لا تذكر مثل هذا التّعاون الإيجابيّ من ناحية رجال الدّين النّصارى؛ سوى القليل من المعلومات بشكل عامّ حول ما يمكن افتراضه، وهو ما يشكّل مادّة مهمّة جدّاً للمناقشة؛ وإن كانت المصادر الإسلاميّة لا تعتمد الرّجوع إلى رجال الدّين الذين يعملون في هذا المجال.

وتشير بعض من المصادر الإسلاميّة كالواقديّ وابن الأعثم إلى أنّ نشاط رجال الدّين كان المحاولة لإيقاف الفتح الإسلاميّ للجزيرة.

ويذكر الواقديّ أنّ المسلمين عندما غزوا كفر توتا، وبدؤوا يقاتلون الحاكم البيزنطيّ (جاء البطريرك الكبير ومعه كلّ قس وشمّاس وراهب في أرض الجزيرة ليحرّض الرّوم على القتال، وكان هذا البطريرك يسكن بدير يُقال له دير قرقوت، وأنّهم وصلوا قبل أن يحمل المسلمون، فوعظهم بين الصّفوف، وقال: من انهزم منكم حرمته فلا يقبله المسيح أبداً، ثمّ انفصل عن القوم هو ومن معه، وعلوا على رابية تشرف على القوم، ورفعوا الصّلبان، وفتحوا الأناجيل).[4]

---

(1) ح2، ص126.
(2) ص 62.
(3) Islam and the oriental churches (philadeiphia- 1904) p. 106.
(4) ح2، ص138.

ويذكر الواقديّ في مناسبة أخرى أنّ أحد الأساقفة ترك صومعته وجاء ليشّجع النّصارى على قتال المسلمين، وطلب منهم أن يبدؤوا حرباً مُقدّسة، وقال إضافة إلى ذلك لقساوسة آخرين (ليس الوقت الآن وقت عبادة)[1] وأخذ مجموعة منهم وذهب إلى نصيبين التي تجمّع سكّانها حوله، وبعد أن حذّرهم، أمرهم أن يبدؤوا الحرب، ثمّ ذهب إلى رأس العين وفعل الشّيء ذاته. ويذكر الواقديّ أنّ الرّهبان والقساوسة في آمد تسلّقوا قلاعها لمقاتلة المسلمين،[2] ويشير ابن الأعثم إلى أنّ أساقفة وقساوسة من الجزيرة صحبوا هرقل لمقاتلة المسلمين.[3]

إنّ من الصّعوبة بمكان في غياب التّعادل السّلبيّ والإيجابيّ في المعلومات من المصادر النّصرانيّة المتقدّمة أن نقرّر أين تكمن الحقيقة! ولو أنّ تعاوناً بين رجال الدّين قد تمّ في هذا الشّأن، فإنّ المصادر الإسلاميّة ستكون مسرورة بذكرها.

واستناداً إلى المصادر النّصرانيّة، فقد حاول (جون) الحاكم البيزنطيّ للجزيرة الذي سُمّي (كايتوس) توفير كلّ ما يؤمّن الحاجة مع المسلمين وأنّه زار مقرّ قيادة عياض بن غنم في قنسرين، ووافق على دفع مئة ألف قطعة ذهبيّة للمسلمين سنويّاً على ألّا يعبروا نهر الفرات لا حرباً ولا سلماً! وقد جمع جون المبلغ في السّنة الأولى وأرسله إلى عياض، وعندما سمع هرقل بذلك الاتّفاق غضب بشدّة، وعزل جون وأنّبه تأنيباً قاسياً لعقده الاتّفاق من دون موافقته ثمّ أرسله إلى المنفى، وأخلف (بطولمي) بديلاً عنه كبطريرك عامّ وحاكم للجزيرة.[4]

---

(1) ح2، ص125.
(2) المصدر ذاته، ص156.
(3) ح1، ص230.
(4) Theophanes, op., cit., p. 521 (A.M.6128).
أغابيوس، المصدر السّابق، ص344.

إلّا أنّه لا يوجد المصادر الإسلاميّة الأصليّة نصّ لهذه التّسوية، واستناداً إلى هذه المصادر، فإنّ الحاكم العسكريّ البيزنطيّ الذي كان قائداً للجيش في المدن، قام بجهد نشط لإيقاف المسلمين عن فتح الجزيرة، ويذكر الواقديّ أنّ (جون) حاكم الرّقّة (استعدّ للحرب وعبّأ آلة الحصار)[1] وقد جمع حاكم آمد، ـ وكان امرأة ـ رؤساء المناطق وقالت لهم: اعلموا أنّ هؤلاء العرب قد حلّوا ساحتكم ونزلوا مدينتكم، وقد طمعت نفوسهم في أخذها، وأنتم تعلمون أنّ هذه قفل ديار بكر، ومتّى فتحوها فقد أخذوا ديار بكر عن بكرة أبيها.[2] وبعد أن وضّحت مخاوفها، أمرتهم بمحاربة العرب.

جمع (لوك) حاكم قنسرين سكّان مدينته، ولحظ أنّهم كانوا يفضّلون الوصول إلى اتّفاق مع العرب، فقال لهم: يا بني الأصفر: ما تريدون أن أصنع مع هؤلاء العرب؟ وكأنّكم بهم وقد أقبلوا إلينا يفتحون بلادنا كما فتحوا أكثر بلاد الشّام. فقالوا له: أُبلغنا أنّهم أصحاب وفاء وذمّة، وقد فتحوا أكثر البلاد صلحاً.[3] وقد كان للعرب سيرة جيّدة في التّعامل مع المدن المفتوحة، ومن الجائز أنّ ذلك كان السّبب الذي جعل أهل قنسرين يقترحون على حاكمهم عقد معاهدة سلام معهم، وقد قبل الحاكم هذا العرض، واقترح معاهدة سلام لمدّة سنة، آملاً في أن يكون للبيزنطيّين الوقت الكافي لإرسال المزيد من المساعدات الحربيّة.

وقد رفض المسلمون اتّفاقات السّلام المُحدّدة بمدد، فاستؤنفت الحرب من جديد، وأرسل البيزنطيّون جيشاً بقيادة جبلة بن الأيهم الغسّانيّ.[4]

Michael VOL.2.P. 420. ويبدو أنّ المصدرين الأخيرين اقتبسا من – The phanes.

(1) المصدر ذاته، ح2، ص98.
(2) المصدر ذاته، ص ص155–156.
(3) المصدر ذاته، ح1، ص 101–102.
(4) المصدر ذاته، ص102–103.

وهناك معلومات حول مدن أخرى، منها على سبيل المثال أنّ حاكم قرقيسيا أمر قادته بتحضير أنفسهم لمقاتلة العرب، ففعلوا، وقد قُتل الحاكم نفسه في تلك الحرب،[1] وإضافة إلى ذلك، فإنّ حاكم ماردين سلّح نفسه مع حاكم حرّان وحاكم كفرتوتا لمهاجمة عياض في المساء، لكنّ عياضاً تمكّن من الانتصار عليهم.[2]

ويكتب البلاذريّ حول عين الوردة (رأس العين) (واطّلع عليهم بطريك من بطارقتها فشتمهم وقال: لسنا كمن لقيتم. ثمّ إنّها فُتحت بعد على الصّلح).[3]

وذكر ابن الأعثم أنّ أهالي الرّها هدّدوا (ميتوليس) حاكمهم بقولهم له: إمّا أن تسأل المسلمين السّلام أو نسلّم المدينة إليهم.[4] ما يشير إلى أنّ حاكم الجزيرة كان يرغب بمقاتلة المسلمين لا تسليم المدينة لهم.

وتفترض كلّ من المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة على السّواء، وما وصل إليه النّقاش العلميّ أنّ هناك معارضة قويّة وواسعة الانتشار عند مجموعة معيّنة من النّصارى في الجزيرة للفتح الإسلاميّ، وأنّ النّصارى العرب حاربوا بقوّة ليحافظوا على استقلالهم وأرضيهم، كما إنّ رجال الدّين النّصارى ـ كممثّلين للكنيسة ـ حثّوا حشودهم على محاربة المسلمين، والتحقوا بأنفسهم بالجيش النّصرانيّ لتقوية معنوياته ونشر الحماس الدّينيّ بين المقاتلين؛ كما أبدى الفلّاحون معارضة شديدة أيضاً دفاعاً عن أرضيهم وقلاعهم، وقد كان لمعارضتهم هذه أثر في موقف رجال الدّين.

وفيما يتعلّق بالحكّام البيزنطيّين، فإنّهم قاتلوا بعنف لمنع المسلمين من

(1) ح2، ص113.
(2) ح2، ص 117-120.
(3) ص 182، وانظر ابن الأعثم ص 336-337.
(4) ص 330.

الاستيلاء على مدن الجزيرة، مع أنّهم كانوا لا يملكون القوّات العسكريّة الكافيّة ليرفضوا التّفاهمات الغامضة.

ويمكن القول أخيراً: إنّ القتال للسّيطرة على الجزيرة، وإن كان قصيراً، لكنّه عنيف وشديد، وقد كان الطّبريّ مخطئاً في تقييمه لفتحها حين وصف فتح الجزيرة بقوله: (أسهل البلدان أمراً وأيسره فتحاً).[1]

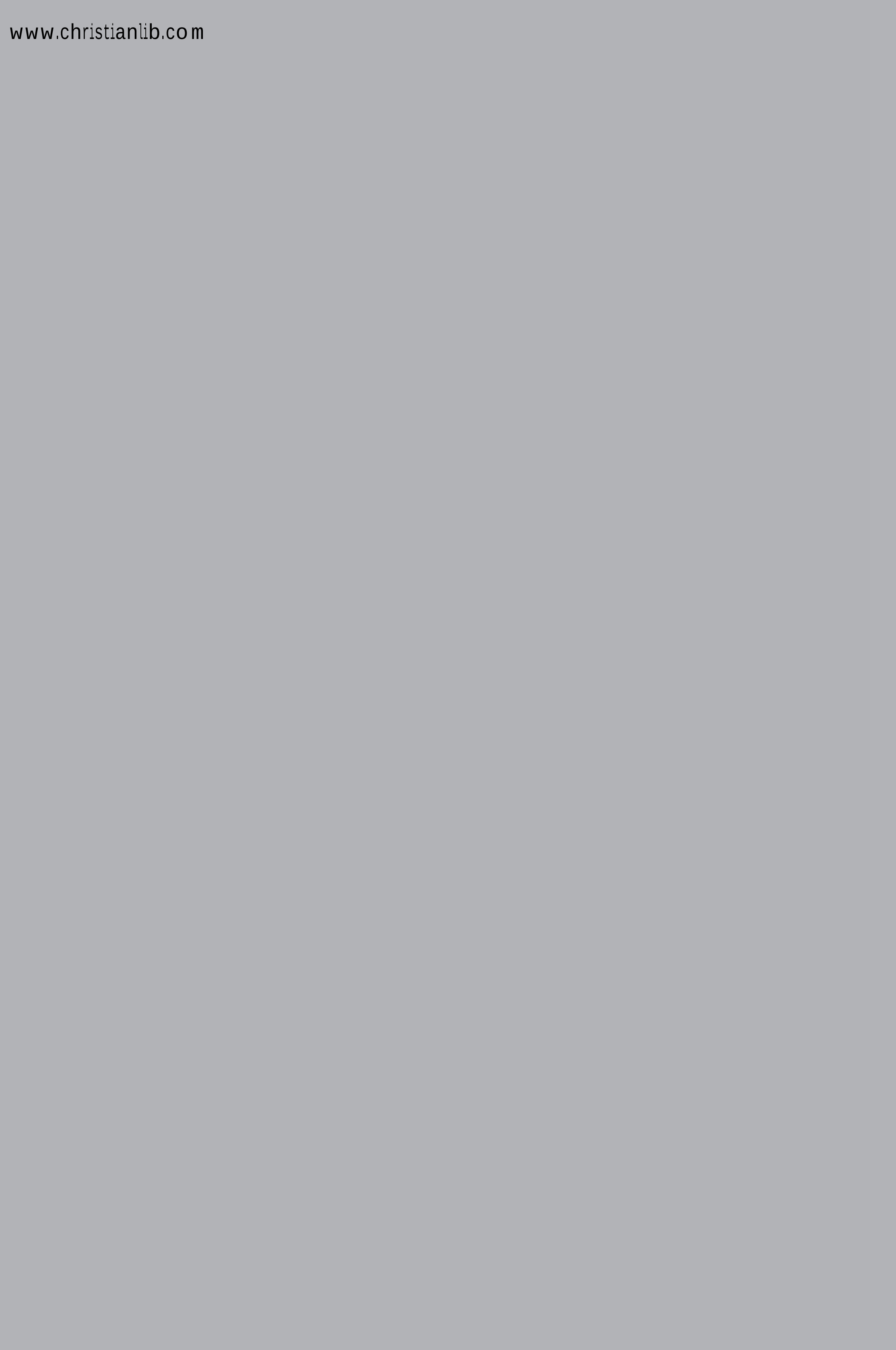
(1) ح4، ص54.



الفصل الثّالث

بنو تغلب في العصر الرّاشديّ والأمويّ

(11- 132هـ / 632-750م)



كانت تغلب خلال المدّة الزمنية التي نوقشت في هذه الأطروحة، تسكن مناطق الجزيرة الواقعة بين قرقيسيا وسنجار ونصيبين والموصل في الشّمال، وتكريت وعنّة في الجنوب، وقد شكّلت هذه المنطقة نوعاً من شبه جزيرة، حيث كانت محاطة بأنهار دجلة والخابور والفرات،[1] وقد عاشت عدّة قبائل تغلبيّة على الجانب الأيمن من الفرات.[2]

وسوف تُناقش نشاطات بني تغلب في المنطقة المذكورة أعلاه بالتّفصيل في هذا الفصل في المدّة ما بين سنيّ (11هـ - 132/ 622- 750م).

سياسة الخلافة تجاه بني تغلب:

كما نوقش سابقاً،[3] فقد عقد عمر بن الخطّاب معاهدة سلام مع بني تغلب، وقد ألزمت هذه المعاهدة التّغلبيّين بألّا يغمسوا أبناءهم في العموديّة، لكنّ التّغالبة لم يلتزموا بهذا الشّرط، واستمرّوا بتعميد أبنائهم؛[4] واستناداً إلى السّرخسيّ (توفّي سنة 490هـ/ 1097م) فإنّ عمر أدرك أنّ بني

---

(1) أنساب، ح5، ص 314، 316-321، 326-328؛ أبو الفرج، ح12، ص 199، 201، 206؛ ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح1، ص 921، ح2 ص 272، 690؛ ابن الأثير، المصدر السّابق، (القاهرة) 1301هـ، ح4 ص 151-152.
H.Lammens, Le Chantes des Omides, Journal Asiatique (Paris, 1894) VOL, VI, PP. 96, 121.

(2) الطّبريّ، ح3، ص 311، 314، 376، 379، 382-383، 475؛ الأزدي، المصدر السّابق، ص 95؛ البلاذريّ ص 110-112.
Supplement to E1, no, 5 Art Taghlib. أبو تمّام، نقائض جرير والأخطل تحقيق أنطوان صالحانيّ (بيروت، 1922) ص29، الأخطل، ص134.

(3) انظر الفصل الثّاني.

(4) أبو يوسف ص68، ابن قدامة، ص89، أبو عبيد ص 39-41؛ البلاذريّ، ص182، ابن قدامة، ص48.

تغلب غير راغبين في الالتزام بهذا الشّرط عند عقد معاهدة السّلام معهم؛ وأنّه فرض مثل هذه الشّروط الصّعبة عليهم وهو يعلم أنّهم لن يلتزموا بها، وبذلك فإنّ بني تغلب سيعطون الخلفاء بعد عمر عذراً في إلغاء المعاهدة، كما يعتقد السّرخسيّ في أنّ عمر لم يكن راغباً في ذلك الوقت بعقد معاهدة سلام معهم بشكل عامّ.[1]

ولكن المصادر الإسلاميّة الأخرى لا تؤيّد وجهة نظر السّرخسيّ، وقد التزمت الصّمت تجاه هذه المسألة، ومن المُحتمَل أنّ السّرخسيّ كان قد عكس بوجهة النّظر هذه مواقف وسياسات الخلفاء والولاة تجاه بني تغلب، وحتّى إذا كانت شروط معاهدة السّلام هذه أصليّة، فإنّ بقاء النّصرانيّة في هذه القبيلة لمدّة طويلة يشير إلى أنّ شرط عدم تعميد أبنائهم كان بالتّأكيد غير مطاع.

ويروي أبو يوسف أنّ عمر أمر بمعاملة بني تغلب بقسوة لأنّ السّبب كما قال (أنّهم عرب ويجب عليهم الدّخول في الإسلام لا غير)[2] ومن الواضح أنّ أبا يوسف يلمح هنا إلى أنّ عمر شعر بالخزي والعار من أنّ عرباً لا يعتنقون الإسلام، وأغضبته تغلب عندما رفضت اعتناقه.

وهذا الخبر وإن جاء من فقيه، لكن لا يوجد اتّفاق في المصادر الإسلاميّة الأولى على أنّ عمر تساهل مع بني تغلب وأعطاهم امتيازات خاصّة لمجموعة من الأسباب السّياسيّة المضمونة ماليّاً،[3] ومن الواضح أنّ (ترتن) كان مقهوراً في قبول نصّ أبي يوسف وعدّه صحيحاً.[4]

وبالرّجوع إلى خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب، يروي السّرخسيّ أنّ

(1) النّكت (حيدر آباد، 1378هـ) ص112. هذا المؤلّف على المذهب الحنفيّ وفي الغالب فإنّه يزود أعماله بمعلومات تاريخيّة مفيدة.
(2) ص 69، 78.
(3) انظر الفصل الثّاني ص 84-86 (النّسخة الإنكليزيّة).
(4) المصدر السّابق، ص89.

عليّاً حاول إلغاء معاهدة السّلام التي عقدها عمر بن الخطّاب عندما لم يلتزم بنو تغلب بشروطها، لكنّه امتنع عن ذلك لئلّا يُتّهم بأنّه يخالف اتّفاقهم مع عمر. وهذا النّصّ مشكوك في موثوقيّته، لأنّ من المعروف أنّ الإمام علياً كان خلال خلافته مشغولاً بالحرب الأهليّة الأولى (35-40هـ/ 656-661م) ومن غير اللّائق أن يجعل الوضع سيئاً بإلغائه معاهدة السّلام التي عُقدت مع أقوى القبائل العربيّة النّصرانيّة في الجزيرة، ومن المُحتمَل أنّ الرّواية تعكس العداء الإسلاميّ الأخير والحسد تجاه بني تغلب الذين تمتّعوا بمعاهدة تفضيليّة كانت مصدر إزعاج للمسلمين؛ خصوصاً الفقهاء،[1] ويظهر ذات العداء في نصّ البلاذريّ الذي ذكر أنّه بسبب أنّ بني تغلب خالفوا معاهدة السّلام، قال عليّ بن أبي طالب (ع): (لئن فرغت لبني تغلب ليكونّن لي فيهم رأي، لأقتلنّ مقاتلهم ولأسبينّ ذرّيّتهم، فقد نقضوا العهد وبرئت منهم الذّمّة حين نصّروا أولادهم، وهكذا خسروا حقوقهم في الحماية).[2]

ويروي قدامة بن جعفر[3] وابن قدامة[4] النّصّ ذاته.

وربّما ليس من المُستغرَب أن ينسب مصدر شيعيّ، هو نصر بن مزاحم (توفّي سنة 212هـ/ 827م) عقد السّلام مع تغلب إلى الإمام عليّ لا لعمر. ويستمر في القول: وعند سماعه أنّ بني تغلب كانوا قد خرقوا معاهدة الصّلح. قال علي (ع): (باسم الله، لو تمكّنت مع الوصول إلى بني تغلب لقتلت مقاتلتهم وأسرت أبناءهم) ويستمرّ نصّ نصر بن مزاحم فيروي أنّ عليّاً عندما ذهب إلى ريف يسكنه بنو تغلب؛ أثّر فيه استقبالهم الحارّ له وغيّر

(1) كان السرّخسّي نفسه ضدّ النّصارى. انظر مقدّمة ناشر كتاب السّير مجيد خدوريّ ص 85.
(2) ص 183.
(3) المصدر السّابق، ص89.
(4) المصدر ذاته، ح8، ص513.

تفكيره حول وعيده بالمعاملة القاسية لهم).[1]

إنّ هذا النّصّ بتوقيع اتّفاقيّة المعاهدة مع بني تغلب الذي زوّدنا به نصر بن مزاحم يختلف عن كلّ المصادر الأوّليّة الأخرى التي تنسب كلّها المعاهدة إلى عمر بن الخطّاب وليس إلى عليّ (ع) ونصر، هو المؤرّخ الوحيد الذي يضفي على عليّ مثل هذه الأهمّيّة، ومن المُحتمَل أنّ ذلك كان بسبب نزعته الشّيعيّة،[2] ولو أنّ ابن (عبد ربّه) يعكس شعور العداء المزعوم لعلّي تجاه بني تغلب عندما نسب لعليّ (ع) البيان الآتي إلى بني تغلب: (آه أنتم خنازير العرب، إذا وصلت إلى الخلافة فسأفرض عليكم الجزية).[3]

ومن المُرجّح أنّ المعاهدة استمرّت بعد خلفاء عمر؛ عثمان وعليّ مباشرة، وهذا على سبيل الفرض الذي تسنده أدلّة الشّيبانيّ (توفّي سنة 189هـ) الذي أعلم هارون الرّشيد (170هـ-193/ 786- 809م) بأنّ الحقيقة، هي أنّ خلفاء عمر لم يحاولوا إلغاء المعاهدة.[4]

وتسكت المصادر عمّا إذا كانت معاهدة السّلام مع بني تغلب قد تمّ الالتزام بها أم لا، وذلك من نهاية خلافة الإمام عليّ (40هـ/ 660م) حتّى عهد عمر بن عبد العزيز (99هـ/ 717م) ومن الواضح أنّهم تمتّعوا في العصر الأمويّ بشكل عامّ بعلاقات جيّدة جدّاً مع الخلافة،[5] وعندما جاء عمر بن عبد العزيز إلى الخلافة سنة (99-101هـ/ 717-720م) فسدت

---

(1) وقعة صفّين، تحقيق عبد السّلام هارون (القاهرة، 1382هـ) ص146.

(2) انظر الخلافات والمناقشات في ميزان الاعتدال، ح4، ص253؛ تاريخ البغداديّ، ح13 ص282،

E.L.Petersen, Ali and Mu;awiya, (Copenhagen, 1964) p.101.

(3) المصدر السّابق، ح7، ص280 (الطّبعة الأولى).

(4) الخطيب البغداديّ، المصدر السّابق، ح2، ص174.

(5) انظر آخر نقاش مرّ بنا سابقاً.

هذه العلاقة،[1] ومن المُحتمَل أنّ عمر بن عبد العزيز نوى الامتناع عن أخذ الصّدقة المضاعفة منهم وطلب الجزية بدلاً منها، فإذا رفضوا الدّفع، فسوف يشعل الحرب ضدّهم؛ فقال له بنو تغلب (هل تعاملنا كالعبيد) فأجابهم بقوله: (سوف لن نأخذ أيّ شيء منكم عدا الجزية).[2] وعلى أيّة حال، فقد مات عمر قبل أن يحدث أيّ تغيير.

وهذا النّصّ متوافق مع ما هو معروف عن السّياسة الدّينيّة لعمر بن عبد العزيز المعروف بمحاولاته إجبار النّصارى العرب على اعتناق الإسلام، مستفيداً بشكل خاصّ من ضعفهم.

وعلى الرّغم من كلّ الأدلّة المذكورة أعلاه حول وجود الصّدقة المضاعفة في معاهدة الصّلح، فإنّ هناك صوتاً معارضاً واحداً، هو سحنون بن سعيد التّنوخيّ (راوي المُدوّنة) لمالك بن أنس، ينكر ضمناً وجود معاهدة السّلام بشكل تامّ، ويقول: (إذا كانت الصّدقة أُخذت مُضاعَفة من نصارى بني تغلب فيجب أن نكون مدركين لذلك في حين إنّي لم أسمع أيّ واحد من مجموعة مالك يذكر ذلك).

وقد أخطأ (نو) خطأً كبيراً عندما ادّعى أنّ عمر بن عبد العزيز كان الخليفة الأوّل الذي أخذ الصّدقة المُضاعَفة من بني تغلب؛ وفي الحقيقة، فإنّ من المُحتمَل أيضاً أنّه كان شَكوكاً على نحو غير ملائم عندما هاجم

(1) لغرض النّقاش المفصّل لعهد عمر بن عبد العزيز، انظر عبد الجبّار ناجي، عمر بن عبد العزيز، نشر في مجلّة كلّيّة الآداب بجامعة البصرة (النّجف، 1975) المجلّد العاشر.

W.W.Barthold، "Galiph Hmar II and the conglicting Repots on his personality" ed. In Islamic Quarterly (London، 1971) VOL. 15. PP. 69-95.

(2) ابن أنس، المدوّنة الكبرى (القاهرة، 1323هـ) ح1، ص293، ابن القيّم، ح1، ص 78-79، والمصدر الثّاني ـ على أكثر احتمال ـ قد اعتمد على الأوّل، ويبدو أنّهما الوحيدان اللّذان ناقشا مفهوم السّياسة الاقتصاديّة والدّينيّة لعمر بن عبد العزيز.

المؤرّخين المسلمين متّهماً إيّاهم بتزوير الحقائق، ناسبين إلى عمر بن الخطّاب أعمال عمر بن عبد العزيز! وفوق ذلك، يجب عند ذكر هذه الادّعاءات أن يذكر المصادر، لكنّه لم يفعل!.[3]

ويوجد بين مختلف النّصوص التي يزوّدنا بها البلاذريّ نصّ يذكره من دون تعليق، هو: (إنّ عثمان أمر ألّا يُقبل من بني تغلب في الجزيّة إلّا الذّهب والفضّة، فجاءه الثَّبْتُ بأنّ عمر أخذ منهم ضعف الصّدقة، فرجع عن ذلك).[4]

إنّ النّصّ أعلاه مشكوك فيه، لأنّ شروط معاهدة السّلام مع بني تغلب معروفة جيّداً لأكثر المسلمين؛ خصوصاً للخليفة عثمان الذي كان أحد المُقرّبين النّاصحين لعمر وأحد صحابة الرّسول إضافة إلى أنّه صار الخليفة بعد وفاة عمر مباشرة، حيث لاتزال سياسة عمر تجاه بني تغلب حيّة في ذهنه.

وبشكل عامّ، فإنّ من المعقول القول: إنّ أكثر الخلفاء منذ عمر بن الخطّاب إلى نهاية الحكم الأمويّ، تبنّوا الواقع؛ فتسامحوا مع بني تغلب، وقد لحظوا حقّهم في المعاهدة التي تمّت في عهد عمر؛ وإن لم يلتزم بنو تغلب بها! باستثناء مثالين هما الوليد بن عبد الملك (86 - 96هـ / 705-715م) وعمر بن عبد العزيز (99-101هـ/ 717-720م) اللّذين تبنّيا عداء عسكريّاً تجاه بني تغلب.[5]

ويُلحظ أنّ مشكلات الخلفاء المسلمين مع بني تغلب، استمرّت إلى الحقبة العبّاسيّة، إذ حاول هارون الرّشيد (170-193هـ/ 781-809م) إلغاء معاهدة السّلام، لأنّ بني تغلب استمرّوا في غمس أولادهم

(3) المصدر ذاته، ص 110-111.
(4) ص 183.
(5) نوقش هذا الأمر في الفصل الرّابع، وسيرد بالتّفصيل.

في ماء المعموديّة، ولكنّه قرّر أخيراً عدم فعل ذلك أخذاً بنصيحة وزرائه ومستشاريه.[1]

الضّرائب التي فُرضت على بني تغلب:

أرسل عمر بن الخطّاب بموجب معاهدة السّلام مع بني تغلب جباة الصّدقة من مزروعاتهم ومواشيهم،[2] وقد جابه بنو تغلب الجباة بعداء شديد، وخلقوا لهم عدّة مشكلات، وكان (الوليد بن عقبة) في جملة الجباة الذين نازعهم بنو تغلب فحاول معاقبتهم، ولكنّ عمر عزله تجنّباً لأيّة مشكلة قد يثيروها التّغلبيّون مع الدّولة؛[3] فقد (كانت مشاعر الفخر والكبر والغرور المتغلغلة في نفوسهم كافية لتجعلهم يشعرون بأنّهم قادرون على الامتناع عن دفع الصّدقة (المضاعفة) التي يشعرون بأنّها مخلّة بشرف قبيلتهم التي قالت فيها العرب (لو أبطأ الإسلام لابتلعت تغلب العرب).[4]

ومن المعروف أنّ غير المسلمين، ضُربت الجزية على رؤوسهم والخراج على أرضيهم،[5] وهذا لا يتوافق مع بني تغلب الذين طلبوا منحهم معاملة مُفضّلة. وعلى الرّغم من أنّ الخراج لم يُذكر في المعاهدة، لكنّ الواضح من كتابة الفقهاء الأول، أنّ بني تغلب كانوا يحملون كلّاً من الخراج على الأرض، والصّدقة المضاعفة.

يذكر ابن آدم الآتي:

(اشترى نصرانيّان من بني تغلب أرضاً خراجيّة فُرض عليها الخراج

---

(1) الخطيب البغداديّ، المصدر السّابق، ح2، ص174.

(2) البلاذريّ، ص183، ابن آدم، ص 10، 47، يذكر ابن رشد (توفّي سنة 520هـ) أنّ عمر بن الخطّاب أخذ صدقة مضاعفة منهم. انظر: مقدّمات (القاهرة: لات) ح1، ص286.

(3) الطّبريّ، ح4، ص56، الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح4، ص414 مادّة: غلب.

(4) التّبريزيّ، المصدر السّابق، ص 108.

(5) علّي، المصدر السّابق، ص 263-320.

فقط، ولا شيء آخر استناداً إلى أوامر عمر) واتّبع عمر بن عبد العزيز ذلك النّظام ذاته.[1]

وقد خضعت تجارة بني تغلب لضريبة العشر عندما كانوا ينقلون البضائع من مكان إلى آخر لبيعها، وكان العشر واجب الدّفع مرّة واحدة في السّنة مهما تعدّدت العمليّات التّجاريّة لذات البضائع في السّنة،[2] وكان العشر يُؤخذ كاملاً من التّجّار الذين يأتون من خارج حدود دولة الإسلام، لكنّ بني تغلب كانوا يدفعون نصف العشر،[3] وقد روت المصادر أنّ زياد بن جدير كان أوّل من أُرسل لتعشير بني تغلب، فكان يعشّرهم في كلّ مرّة يمرّون بمقرّه، فذهب أحد شيوخهم إلى المدينة وشكاه إلى عمر بن الخطّاب قائلاً له: إنّ ابن جدير يعشّر كلما مُرَّ به. فأجابه عمر: كُفيت. ولم يزد على ذلك؛ وكتب إلى زياد يأمره بألّا يعشّرهم أكثر من مرّة في السّنة[4] ويعفي التّغلبيّ من العشر إذا أخبر العشّار بأنّ عليه ديناً،[5] ما يشير إلى أنّ بني تغلب لم يُحرموا عدالة الإسلام.

ويروي أبو يوسف في مناسبة أخرى أنّ رجلاً من بني تغلب كان له فرس، وقد سعّرها جابي الخراج بعشرين ألف درهم، وعندما مرّ به جابي الخراج دفع ألفاً (نصف العشر) لكنّ الجابي عندما رجع، طلب منه الدّفع مرّة ثانية، وأخبره بأنّه إن لم يفعل ذلك فعليه أن يترك الفرس لصاحب العشر ويسترجع الألف الأولى؛ فذهب الرّجل إلى المدينة وشكاه إلى عمر بن الخطّاب قائلاً له: إنّ ابن جرير يعشّر كلما مُرّ به، فأجابه عمر: كُفيت. ولم يزد على ذلك؛ وكتب إلى ابن جرير يأمره بألّا يعشّرهم أكثر من مرّة في

(1) ص 10، وانظر الشّيبانّي، المصدر السّابق، ص 148، 150، 283، 286.
(2) ـابن آدم، ص49. أبو يوسف ص79.
(3) أبو يوسف، ص 78-79، ابن آدم، ص47، علّي، المصدر السّابق، ص330-332.
(4) أبو يوسف، ص 78-79، ابن آدم ص 49، ابن أنس المصدر السّابق، ج1، ص281، الشّافعيّ، ج4، ص193.
(5) ابن آدم، ص50، أبو عبيد، ص719.

السّنة.؛ فكان ذلك سبباً في دخول التّغلبيّ في الإسلام.[1]

وقد قبل (ترتن) هذه الرّواية وعدّها حقيقة لا ريب فيها،[2] وهذا ـ بوضوح ـ أمر فيه شيء من السّذاجة! إذ قد يكون من الممكن أنّ القصّة إنّما وُضعت أصلاً لتظهر أنّ عمر كان عظيماً لدرجة أنّه تمكّن من إقناع عدّة نصارى باعتناق الإسلام! فهو الرّجل المشهور في عدّة مصادر إسلاميّة بإقامة العدالة القانونيّة.

وكما ذُكر سابقاً، فإنّ عمر رغب بشكل عامّ باستمالة بني تغلب بعدم مقاومتهم ومخاصمتهم.

ويبدو واضحاً من التّحليل أعلاه أنّ المسلمين المنتصرين عاملوا بني تغلب بتسامح في القرن الأوّل الهجريّ، وقد كان هذا التّسامح ضروريّاً بسبب قوّة بني تغلب العسكريّة، ومن الواضح أيضاً أنّ تسامح الخلفاء معهم في الأمور الاقتصاديّة شجّعهم على التّمسّك بنصرانيّتهم نحواً من ثلاثة قرون؛ ولا شكّ في أنّ هناك بعضاً من أفراد بني تغلب لم يعتنقوا الإسلام؛ ومن المُحتمَل أنّ ذلك كان مخالفاً لرغبتهم بدخول الإسلام حفاظاً على التّمتع بالامتيازات الاقتصاديّة الخاصّة بهم.

عمق نصرانيّة بني تغلب:

يروي الطّبريّ فيما يخص هذه المسألة ثلاثة نصوص تاريخيّة متشابهة تُنسب إلى الإمام عليّ.[3]

وهذه النّصوص هي:

(فإنّهم إنّما يتمسّكون من النّصرانيّة بشرب الخمر).

---

(1) ص 78-89، ابن آدم ص 50-51.

(2) المصدر السّابق، ص90.

(3) تفسير، تحقيق م.م. شاكر (القاهرة، لات) ح9 ص575 الشّافعيّ، ح2، ص196.

(فإنّهم لم يتمسّكوا بشيء من النّصرانيّة إلّا بشرب الخمر).

(فإنّهم لم يتعلّقوا من دينهم إلّا بشرب الخمر).

وعلى الرّغم من أنّ هذه الرّوايات متحاملة كأنّها كُتبت من قِبل أحد الكتّاب المسلمين الواعظين؛ إلّا أنّه يمكن أن تكون شرعيّة في تقييمها لنصرانيّة بني تغلب باعتبارها سطحيّة وساذجة؛ إذ اعتماداً على المصادر السّريانيّة، فإنّ بني تغلب لم يكونوا قد زُوّدوا جيّداً برجال دين متمكّنين في الإيمان النّصرانيّ؛ ويُذكر أنّه كان لبني تغلب أسقف واحد.

وترى المصادر الإسلاميّة أنّ بني تغلب تنصّروا لسبب رئيس يبدو أنّه سياسيّ، هو أن يقرّبوا أنفسهم من القوّة المجاورة، البيزنطيّين.[1]

ويتلاءم الخطّ العامّ لهذا الخلاف مع انتقادات (لامانس) لنصرانيّة بني تغلب،[2] حيث يؤكّد أنّ الدّين لم يكن ذا أهمّيّة للبدو، فقد كانت أعراف القبيلة عندهم أهمّ من كلّ شيء.

ويقترح (لامانس) أكثر من ذلك، أنّه لم يكن يتوافر الوقت ولا المعنى الصّحيح للإنجيل لتصبح له جذور عميقة في المجتمع البدويّ؛ غير أنّه يمكن القول هنا: إنّ (لامانس) مخطىء تماماً فيما ذهب إليه! فقد رأينا في مكان آخر من هذه الأطروحة،[3] أنّ القبائل العربيّة كانت على اتّصال

(1) القلقشنديّ، قلائد الجمان، نشر وتحقيق أ. الأبياريّ (القاهرة، 1963) ص132، المؤلّف نفسه، نهاية الأرب ص 176. السّويديّ سبائك الذّهب، (القاهرة، من دون تاريخ) ص 43-44. ويمكن مشاهدة حقيقة مشابهة وقريبة في الطّريق الذي فيه الحمدانيّون، والذين هم فرع من بني تغلب، أسلموا وقاتلوا بشراسة في الجهاد ضدّ جيرانهم البيزنطيّين. انظر فيصل السّامر، الدّولة الحمدانيّة، (بغداد، 1970) ح1، ص38-61.

(2) Etudes sur Le siecledes ommayades Beirut, pp. 236-239.

(3) الفصل الأوّل ص ص14-16 (من النّسخة الإنكليزيّة) واستناداً إلى تاريخ مار احودمه (توفيّ سنة 575م) إنّ مار احودمه (قدر بنفسه وبصبر عظيم أن يمرّ من بين الخيم في الجزيرة. إنّه أرشدهم وعلّمهم الصّبر، الصّحراء والماء المرّ، إنّه وحّد

بالنّصرانيّة في وقت مبكر جدّاً، ربّما في بداية القرن الأوّل الميلاديّ أو الثّاني منه، وبشكل عامّ فقد كان للنّصرانيّة وقت كاف لعمل تغييرات في المجتمع البدويّ.

إلّا أنّ ما يبرّر به (لامانس) عدم تعمّق بني تغلب في النّصرانيّة، هو قلّة الموارد الماليّة، وهو يؤكّد على وجود احتكاك مع القبائل البدويّة التي لم يكن بينها رهبان يتجوّلون معهم.

وعلى أيّة حال، فإنّ أدلّة كثيرة تشير إلى أنّ بعضاً من رجال الدّين، كانوا نشطين بين القبائل العربيّة البدويّة.[1]

وبالرّجوع إلى الشّاعر (الأخطل) فإنّ (لامانس) ينعته بـ (البدويّ) حيث القول: إنّ الأخطل بوصفه بدويّاً، قد حمل لقبيلته بني تغلب أكثر من أيّ أحد.[2] أمّا فيما يخصّ نصرانيّة الأخطل، فإنهّا كانت متّحدة مع التّقاليد الرّائعة لبني تغلب، ومن الواضح أنّ من الخطأ القول: إنّ شاعر البلاط الأمويّ كان بدويّاً.

أنشطة بني تغلب خلال السّنين (35هـ - 132هـ/ 656م - 752م).

من المهمّ لحظ أنّ بني تغلب اشتركوا في الخلافات الدّاخلية الإسلاميّة التي ظهرت بعد الاغتيال الخطير للخليفة عثمان بن عفّان وأوغلوا فيها، وأظهروا تفضيلاً قويّاً لمعاوية بن أبي سفيان والأمويّين ضدّ عليّ! وقد بدؤوا

النّاس بحماسة، وجلب الرّهبان من عدّة أقطار بكلمات حلوة وهدايا، وتقرّب إليهم لغرض تثبيتهم في كلّ قبيلة، قساوسة وشمامسة، لقد أقرّ الكنائس وسمّاها بأسماء رؤساء قبائلها. انظر: Po VOL.3.PP. 26-27.

(1) انظر الفصل الأوّل ص14 (من النّصّ الإنكليزيّ).
Po, VOL.3, PP. 27, 32, 36. Zachariah of Mitylene op., cit., pp. 211-212.

(2) كان من واجب الكاتب إثبات كلام الأخطل شعراً لأنّه وصفه بـ (الشّاعر) ولو أنّه اكتفى بذكر اسمه لصحّ إثبات كلامه نثراً. (المقوّم اللّغويّ).

المساندة لمعاوية بعد اغتيال عثمان[1] لأسباب كثيرة، منها المعاملة الجيّدة التي عاملهم بها معاوية أيّام ولايته على الشّام والجزيرة في عهدي عمر بن الخطّاب وعثمان بن عفّان.

وقد انقسمت الجزيرة عموماً في الحرب بين عليّ ومعاوية إلى منطقتين جغرافيّتين واضحتين؛ المنطقة الأولى الموصل ونصيبين ودارا وسنجار وآمد، وقد ناصرت الإمام عليّاً، والمنطقة الثّانية حرّان والرّقّة والرّها وقرقيسيا.[2]

ومن المعروف جيّداً، أنّ بني تغلب ساندوا معاوية في حرب صفّين، فقد تكلّم الشّاعر التّغلبيّ (الأخطل) بحرارة نيابة عن قبيلته، ولا يُعرف ما إذا كان حاضراً شخصيّاً في معركة صفّين أم لا؟ فقد أنشد كما لو أنّه في المعركة:

ويوم صفين والأبصر خاشعة وبالأبطالِ سابورُ الجَنُودِ

فثمّ قرّت عيون الثّائرين به وأدركوا كلّ قبل عنده قودا

وأنشد:

فلم تزل فيالق الخضراء تحطمهم تنعى ابن عفّان حتّى أفرخ الصّيد

والمسلمون بخير ما بقيت لهم وليس بعدك من خير حين تفتقد

وهكذا، فقد جعلها الشّاعر واضحة بأنّ الحقّ إلى جانب الأمويّين وأنّ الخلافة كانت لهم.

وقد وقف أهل عنّة وهي أهمّ مراكز تغلب ضدّ الإمام عليّ إلى جانب معاوية، حيث رفضوا أن يعقدوا جسراً لجيشه ليعبر الفرات لمحاربة معاوية، وقد أخفوا سَعَتَهُم عن جيش الإمام عليّ، فاضطر هذا الجيش إلى الرّجوع إلى

(1) ـ الأخطل، ص 172-176، نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص362.
(2) نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص ص15-16.

هيت قبل أن يواجه جيش معاوية، وقد حاول جيش الإمام عليّ أن يعاقب أهل عنّة من دون جدوى، لأنّهم تحصّنوا بقلاعهم القويّة.[1]

وكانت قبيلة بني تغلب عند وفاة معاوية (سنة 60هـ/ 680م) القبيلة الوحيدة في الجزيرة التي ساعدت ابنه يزيد (60-64هـ/ 680-683م) في معركة الحرّة سنة (63هـ/ 682م) وقد رفع بنو تغلب راياتهم في هذه المعركة، وكانت الصّلبان منشورة بشكل واضح.[2] وإنّ وجودهم الفعلّي في هذه المعركة في سوريّة؛ يشير إلى أنّهم كانوا مخلصين تماماً ليزيد، ويأتون لمساعدته، ثمّ استمرّ تأييدهم للأمويّين بعد موت يزيد، وكانوا من بين القبائل النّصرانيّة التي وقفت إلى جانب مروان بن الحكم (64-65هـ/ 683-685م) في معركة مرج راهط[3] سنة (64هـ/ 684م) وبعد انتهاء المعركة لمصلحة مروان رجعت القبائل الجزيريّة إلى ديارها، وانتهزت رجوع تغلب إلى الجزيرة الفراتيّة وحاولت الانتقام[4] منها، فقد قاد عمير بن الحباب (القيسيّين) من بني سليم وهم فرع من قيس، لكنّ تغلب انتصرت عليه وعلى بني سليم، إذ قتلوا عمير بن الحباب في معركة الحشّاك سنة (70هـ/ 689م) بالقرب من تكريت،[5] وأرسلوا رأسه إلى الخليفة مروان عبد الملك (65هـ-86هـ/ 685-705م) فجزاهم،[6] وكتب الأخطل إلى

(1) نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص152، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1965) ح3، ص212.

(2) الأخطل، ص309.
Lammens, "Le Califat de Yazid" in Melanges de La facuite orientale, VOL.5. (Beirut, 1911) p. 229.

(3) الأخطل، ص 23، أنساب، ح5، ص314، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص98، المرزوقيّ، شرح ديوان الحماسة، (القاهرة، 1968) القسم الثّاني، ص65.

(4) أنساب، ح5، ص 314، 323-325.

(5) أنساب، ح5، ص 315-316، 329؛ أبو الفرج، ح12، ص207 أبو تمام، المصدر السّابق، ص 40، 162.

(6) أنساب، ح5، ص325.

الخليفة شعراً في معركة الحشّاك حول مقتل عمير، يبيّن فيه أنّ بني تغلب نجحوا في المعركة ضدّ بني سليم وزعيمهم عمير بن الحباب، ويقدّم باسم قبيلته تغلب هذا الانتصار هديّة للخليفة.(1)

وقد اشترك في هذا الصّراع القبيليّ رهبان بني تغلب مع قبيلتهم في معركة الحشّاك ضدّ قيس، إذ كانوا يضمّدون الجرحى ويشجّعون الفرسان في مواصلة الحرب ضدّ القيسيّين،(2) لكنّ تغلب دفعت الثّمن غالياً في معركة البشر سنة (73هـ/ 692م) عندما قاد الجحاف بن قيس القبائل القيسيّة وأعاد الكرّة على بني تغلب، إذ قتل الرّجال وبقر بطون النّساء.(3)

واستمر بنو تغلب في مساندة الأمويّين، فقد ساعدوا عبد الملك في حربه ضدّ ابن الزّبير، وقد جاء في ديوان الأخطل أنّ الأمويّين قضوا على ابن الزّبير بمساعدة تغلب، وقدّم التّغالبة لعبد الملك هذه المساعدة بعد أن أيقنوا أنّه على حقّ، وقد قال شاعرهم:(4)

ولـّمـا تبيّنّـا ضلالة مصعب فتحنا لأهل الشّام باباً من النّصر

وكان الحكم الأمويّ في نظر الأخطل ملكاً ليس بمغصوب ولا بمستطرف(5) بل هو قديم موروث، وقد قال مخاطباً عبد الملك:

(1) أبو تمّام، المصدر السّابق، ص161؛ أنساب، ح5، ص325، الأخطل، ص105.
(2) أبو الفرج، ح12، ص208.
(3) أنساب، ح5، ص328، أبو الفرج، ح12 ص 198–200 المرزبانّي، الموشّح (القاهرة، 1323هـ) ص137، ابن قتيبة الشّعر والشّعراء، (بيروت، 1964) ح1، ص395، أبو تمّام المصدر السّابق، ص 61–69.
(4) ص 134.
(5) المستطرف: الحادث الجديد، وهو عكس الجديد المسمّى (التّالد) ويقال في المال المكتسب غير الموروث: طارف، وأمّا القديم الموروث فيقال له: تالد. (المقوّم اللّغويّ).

ملوك وحكّام وأصحاب قـوّة إذا شوغبوا كانوا عليها ذوي شغب

أهلّوا من الشّهر الحرام فأصبـحوا موالي ملك لا طريف ولا غصـــــب

وقد جعل الله الخلافة فيكم لا بيض لا عاري الخوان ولا جـدب

ولكن أراك الله موضع حقّـها على رغم أعداء وصدادة كذب[*]

[*] الأخطل، ص24، أبو تمّام المصدر السّابق، ص 99-106 وانظر كذلك ص 153، 155، 156، ابن أبي الحديد، المصدر السّابق، ح5، ص183.

*****

ومن الجائز أنّ العداء الذي شعر به التّغالبة تجاه ابن الزّبير يرجع إلى القلق حول السّيطرة على طرق التّجارة، إذ لم يكونوا راغبين في أن تكون تحت سيطرة منافسيهم القيسيّين.[1]

ثمّ هدأت الحرب بين تغلب وقيس عيلان بعد القضاء على حركة ابن الزّبير سنة (73هـ/ 692م) لكنّ ذلك لم يرض عبد الملك الذي كان راغباً باستمرار الحرب بين قيس وتغلب؛ لئلّا تتّحد القبائل ضدّ الأمويّين؛ ولذا فقد عمل على اشعال الحرب بينهما من جديد؛ فقد جعل الأخطل في ذات السّنة يفخر في بلاطه بقوّة تغلب، ما أثار حفيظة الجحاف بن حكيم، فترك بلاط عبد الملك لينتقم من بني تغلب، وذهب إلى الجزيرة الفراتيّة مع

(1) كتب الأخطل نيابة عن بني تغلب:

ملكنا البرّ حتّى ضاق عنّا وماء البحر نملؤه سـفينا

الأخطل، ص 307، الجمحيّ، المصدر السّابق، ص419.

ويشير في قصيده أخرى إلى أنّ بني تغلب استوطنوا الجزيرة بعد القيسيّين، ثمّ أصبحت الجزيرة فيما بعد خالية من القيسيّين ومليئة بالتّغلبيّين. انظر الأخطل، ص200، وكذلك الجاحظ، الحيوان (القاهرة، 1967) ح6، ص331. أبو تمّام، المصدر السّابق، ص29.

مجموعة كبيرة من المحاربين الأشدّاء، وانتقم من تغلب وألحق بها دماراً فظيعاً في معركة البشر، حيث قتل كثيراً من الرّجال وبقر بطون النّساء.، وقُتل في هذه المعركة ابن الأخطل أبو غياث، ووقع الأخطل نفسه أسيراً في هذه المعركة، لكنّ القيسيّين أطلقوا سراحه، ثمّ جاء الأخطل إلى عبد الملك ملتمساً منه معاقبة الجحاف الذي فرّ إلى أرض الرّوم، وظلّ هناك إلى أن نجح بنو قيس في الحصول على أمان له من عبد الملك.[1]

والحقيقة أنّ لقاء الأخطل بالجحاف في بلاط عبد الملك كان قد خطط له عبد الملك نفسه ليثير الحرب بين قيس وتغلب! وكان بإمكانه تجنّب إراقة دماء الطّرفين بأن يحول دون لقاء الخصمين في بلاطه، أو بعدم السّماح للأخطل بأن يقول شعراً يسخر فيه من الجحاف وقومه، أو يمنع الجحاف من الخروج إلى الجزيرة لينتقم من بني تغلب؛ لكنّه لم يفعل.

وبناء على ما رواه الأصفهانيّ، فإنّ عبد الملك تكلّم عن العداء بين الحيّين، لكنّه لم يعمل حكماً بينهما،[2] وعندما ذمّ الأخطل قيساً وقال عنهم: إنّهم جبناء في الحرب. قال له عبد الملك: إن كان الأمر كذلك، فلماذا قلت: إنّ الجحاف أثار رعباً شديداً في التّغالبة في معركة البشر؟.[3]

وهكذا يمكن استنتاج أنّ هذا السّؤال يجعل من الممكن الاعتقاد في أنّ عبد الملك قد خطّط لهذا الأمر مسبّقاً، ليهيّج الحرب بين قيس وتغلب من جديد.

ويروي أبو الفرج أنّ الجحاف عندما غضب لافتخار الأخطل بقوّة

---

(1) أنساب، ج5، ص ص329–330، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص229، أبو الفرج، ج12، ص 201–204.

(2) ج2، ص200، أنساب ج5، ص328.

(3) المرزبانّي، المصدر السّابق، ص 138، العسكريّ الصّناعتان، تحقيق، البجاويّ (القاهرة. من دون تاريخ طبع) ص94.

تغلب ترك بلاط عبد الملك، فقال عبد الملك للأخطل: إنّك سبّبت الكثير من المخاطر والمشكلات لقبيلتك.[1] ومن الواضح أنّ عبد الملك لابدّ من أنّه أدرك أنّ الجحاف كان عازماً على الانتقام من تغلب.

وروى البلاذريّ أنّ الجحاف كان قد احتال على كبار موظّفي بلاط عبد الملك، وحصل على أمر بتعيينه جابياً للضّرائب في الجزيرة الفراتيّة حيث تقيم تغلب وبكر،[2] ثمّ ذهب إلى الجزيرة وتزعّم أعداداً كبيرة من قيس تمكّن بوساطتها من الانتقام من تغلب في سنة (73هـ/ 692م) في معركة البشر، لكنّ السّؤال الملحّ هو: كيف تمكّن الجحاف من الحصول على أمر التّعيين إن لم يكن عبد الملك راغباً في ذلك؟!.

وعلى أيّة حال، فقد حدثت عدّة معارك بين قيس وتغلب، وكانت قيس المنتصرة في معظمها،[3] ولكنّ كلا الجانبين عانيا كثيراً وخسرا رؤساءهما، بينما ظلّ عبد الملك ملتزماً جانب الصّمت.

---

(1) ح12، ص201، المرزبانّي، المصدر السّابق، ص137.

(2) ـ أنساب، ح5، ص329.

(3) ـ المعارك التي خسرتها تغلب وعانت الكثير منها هي:
يوم ماكسين، يوم الثّرثار الثّاني، يوم الفدين، يوم السّكّير، يوم المعارك، يوم لبى، يوم الشّرعبيّة، يوم بلد، يوم البليخ، يوم الكحيل، وكان يوم البشر آخر معركة عانت تغلب منها كثيراً، وتسمّى أيضاً يوم أرحوب، وقد حدثت سنة 73هـ/ 692م.
وأمّا المعارك التي انتصرت تغلب فيها فهي: يوم الثّرثار الأوّل، يوم الحشّاك سنة 70هـ/ 689م، ولكنّ القبيلتين عانتا كثيراً من هذه الحروب وقتل معظم شيوخهما وظلّ عبد الملك ملتزماً جانب الصّمت.
انظر أنساب، ح5، ص 308–332، أبو الفرج، ح12، ص 199–207، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص 34، 80، 113، 226–233.

رؤساء بني تغلب الذين خطّطوا وقادوا الحرب القبيليّة في الجزيرة

ت	اسم القائد	اسم المعركة	المصدر
١-	عبيدة بن همام		أبو الفرج، ح١٢، ص٢٠٢، أنساب، ح٥، ص٣٢٩
٢-	الشّمرذا	البشر	
٣-	شعيب بن مليل/ قتل في المعركة		
٤-	ثعلب بن نيات	الثّرثار الأوّل	أبو الفرج، ح١٢، ص٢٠٧، أنساب، ح٥، ص٣١٥
٥-	حنظة بن هوبر		
٦-	عمير بن جندل	السّكّير	أنساب، ح٥، ص٣٢١
٧-	زياد بن هوبر	الثّرثار الثّاني الشّرعبيّة الباليخ والحشّاك	المصدر ذاته، ص ٣١٨-٣٢٣
٨-	مرار بن علقمة	الحشّاك	المصدر ذاته، ص٣٢٣

أمّا فروع بني تغلب التي لمعت نجومها في هذه الحروب في الجزيرة الفراتيّة فهي: بنو الفدكوس[1] وبنو مالك[2] وبنو الأوس[3] وبنو الوحديّ[4]

(1) أنساب، ح5، ص326، أبو الفرج، ح12، ص 198-199، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص97.

(2) أنساب، ح5، ص315؛ القلقشنديّ، ديوان، تحقيق م. مطلوب والسّامرّائيّ (بيروت، 1969) ص136.

(3) أنساب، ح5، ص320؛ أبو تمّام، المصدر السّابق، ص175.

(4) الأخطل، ص53، رقم3.

وبنو الجوّال[1] وبنو القهور[2] وبنو فراس[3] وبنو عتبان[4] وبنو هينا[5] وبنو عبد بكر،[6] وبنو الأراقم وبنو القماقم وبنو اللّهازم وبنو الأبناء وريش الحبارى[7] وبنو الطّبيب[8] وبنو أسامة[9] وبنو زهار[10] وبنو حرفا.[11]

وقد رفع بنو تغلب في هذه المعارك راياتهم وقد نُقشت عليها الصّلبان.[12]

ولم تكن الحروب بين قيس وتغلب لأسباب سياسيّة فقط، بل كان لها أسباب اقتصاديّة أيضاً، وتتوضّح هذه الأسباب من عبور عمير ابن الحباب نهر الفرات مع بني سليم ـ فرع من قيس ـ واستقرارهم عند الخابور، حيث كان بنو تغلب مستقرّين هناك في المنطقة المحصورة ما بين نهر الفرات حتّى نهر دجلة وما حوله، ما ولّد احتكاكاً بين قيس وتغلب حيث إنّ القيسيّين بدؤوا التّحرّش بأملاك التّغالبة وحيواناتهم؛ وحتّى الاعتداء على نسائهم! فشكت تغلب الأمر إلى عمير، وطلبت منه أن يطلب من بني سليم أن يتركوا الخابور، ولكنّ عميراً لم يعر أهمّيّة للأمر، ما أهاج بين قيس (سليم) وتغلب، إذ اجتمعت جماعة من بني تغلب، فقتل التّغلبيّون أعداداً كبيرة من بني سليم.[13] وقد ذكر الأخطل هذه الحرب وأسبابها الاقتصاديّة في

---

(1) المصدر ذاته، ص161، رقم3.
(2) المصدر ذاته، ص80 رقم2، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص138.
(3) الأخطل، ص109 رقم10.
(4) المصدر ذاته، ص176، رقم1.
(5) المصدر ذاته، ص270، رقم1.
(6) المصدر ذاته، ص270، رقم1.
(7) أبو تمّام، المصدر السّابق، ص138، القطاميّ. المصدر السّابق، ص 116، 123، 125.
(8) أبو تمّام، المصدر السّابق، ص125.
(9) المصدر ذاته، ص44.
(10) المصدر ذاته، ص44.
(11) الصّاويّ، شرح ديوان جرير (بيروت. من دون تاريخ طبع) ص77.
(12) أنساب، ح5، ص319، أبو تمّام، المصدر السّابق، ص125.
(13) أنساب، ح5، ص 314-315، ابن الأثير، المصدر السّابق، ح4، ص151،

شعره حيث ذكر أنّ بني تغلب طردوا بني سليم من الجزيرة الفراتيّة.[1] ثمّ حقّقت تغلب نصراً آخر على قيس في يوم الثّرثار الأوّل. وقد قال شاعرهم الأخطل: إنّهم طردوا قيساً من الأراضي الزّراعيّة الخصبة المزروعة قمحاً وكروماً،[2] إذ قال:

أبقوا لنا الثّرثار والمزارعا وحنطة طيسا وكرما يانعا[*]

[*] الطَّيْسُ: الكثير من الطّعام والشّراب والماء والعَدَدُ الكثير. (المقوّم اللّغويّ).

******

إنّ المنافسة المُتبادَلة بين بني تغلب وبني قيس قامت على حقائق اقتصاديّة وسياسيّة توسّعت بالتّشديد والتّوكيد على الخلافات القبليّة، واستناداً إلى البلاذريّ، فقد كانت قيس مسؤولة عن تخريب العلاقات فيما بينهم وتغلب، وكانوا أصلاً قد قاتلوا في ذات الصّفّ ضدّ القبائل اليمانيّة، وكان عمير بن الحباب وقادته دائماً يسخرون من رؤساء تغلب النّصارى، وقد دمّرت قلّة الاحترام هذه العلاقات الجيدة بينهم وأشعلت نار العداوة.[3] وقد جعلت الحرب القاسية بين بني تغلب وبني قيس في العصر الأمويّ تغلب تطلب مساعدة فروعها في أذربيجان،[4] فأنجدهم هذا الفرع خلال حربهم مع قيس[5] وكذلك طلبوا مساعدة النّمر بن قاسط وبني شيبان في الجزيرة،[6] على الرّغم من أنّ هذه القبائل كانت مسلمة؛ وإنّما فعلت ذلك استجابة لبني

الصّاويّ، المصدر السّابق، ح1، ص451.

(1) ـ ص 209، 222، انظر البكريّ، المصدر السّابق، ح2، ص595.
(2) ـ الأخطل، ص222؛ أنساب، ح5، ص319.
(3) ـ أنساب، ح5، ص313-314.
(4) ـ أبو الفرج، ح12، ص 205-206.
(5) ـ أبو الفرج، ح12، ص 205-206.
(6) ـ أنساب، ح5، ص 318-320.

تغلب الذين ناشدوهم كزملاء عرب،[1] ما يشير إلى أنّ العصبيّة القبليّة كانت ذات تأثير كبير، ولها قوّة التّوحيد بين تغلب رغم اختلافها في الدّين.

وتظهر هذه الدّراسة للصّراع القبليّ بين بني تغلب وبني قيس في العصر الأمويّ أنّهم كانوا متنافسين مع بعضهم بعضاً على أراضي الجزيرة الخصبة، وكذلك السّيطرة على طرق التّجارة، وعندما طلب بعض من الخلفاء الأمويّين من بني تغلب مساعدتهم ضدّ ابن الزّبير، فإنّ قيساً ساندت ابن الزّبير، وقد كانت قيس المنتصرة في أكثر الحروب الدّاخليّة القبليّة في الجزيرة.

وظلّ عبد الملك يراقب هذه الحروب وحرص على استمرارها لتظلّ القبائل منقسمة على نفسها لأسباب سياسيّة، وفي الحقيقة، فإنّ خلفاء بني أميّة يؤمنون عامّة بالمثل الذي يقول (فرّق تسد) لأنّهم يعتقدون في أنّ السّماح لهم بالعيش بسلام، يعني أنّه من المُحتمَل أن يتّحدوا ضدّه ويثيروا له المشكلات.

ولم يتمكّن الإسلام ولا المسيحيّة من منع القبائل من تنفيذ الإعدامات القبليّة البربريّة، وقد فاقت هذه الأعمال ما كان يحصل في أيّام العرب قبل الإسلام،[2] ثمّ قرّر عبد الملك أن يضع حدّاً لنزيف الدّم بعد أن قضى على حركة عبد الله بن الزّبير وبعد أن تكبّدت تغلب الكثير من القتلى والجرحى في يوم البشر، ولذلك فقد أمر رئيس قيس (الجحاف) بأن يدفع الدّية إلى بني تغلب نظير دمائهم التي أُريقت في يوم البشر، ثمّ طلب من ابنه الوليد أن يدفع الدّية لكلا الجانبين ثمناً لدمائهم التي سالت في المعارك قبل يوم البشر،[3] وبذلك شعر الطّرفان بأنّهما لقيا ذات المعاملة من الخلافة الأمويّة.

(1) ـ أنساب، ح5، ص318.
(2) ـ أنساب، ح5، ص 322، 326؛ أبو الفرج، ح12، ص 201، 207.
(3) ـ أبو الفرج، ح12، ص203، أنساب، ح5، ص330، أبو تمّام، المصدر السّابق،

ثمّ هدّد عبد الملك يشوع رئيس تغلب كمحاولة لوضع حدّ للعداء بين الطّرفين قيس وتغلب،[1] ولعلّ ذلك هو السّبب الذي جعل المصادر تتضمّن ذكر نشاطات تغلب في الجزيرة الفراتيّة منذ ذلك التّاريخ حتّى خلافة المهديّ (توفّي سنة 170هـ/ 786م)[2].

لقد كشفت هذه الدّراسة لتغلب خلال العهد الرّاشديّ والأمويّ أنّ حال النّصارى العرب، خاصّة بني تغلب، كانت تختلف عن حال النّصارى في الأقاليم المفتوحة الأخرى، فقد تمكّن نصارى بني تغلب من الحصول على أفضل مركز اجتماعيّ واقتصاديّ وسياسيّ في ظلّ الدّولة العربيّة الإسلاميّة، متميّزين بذلك عن بقيّة أهل الذّمّة.

ص229.

(1) A.A.Dixon, The Umayyod Caliphate (London, 1971) p.114.

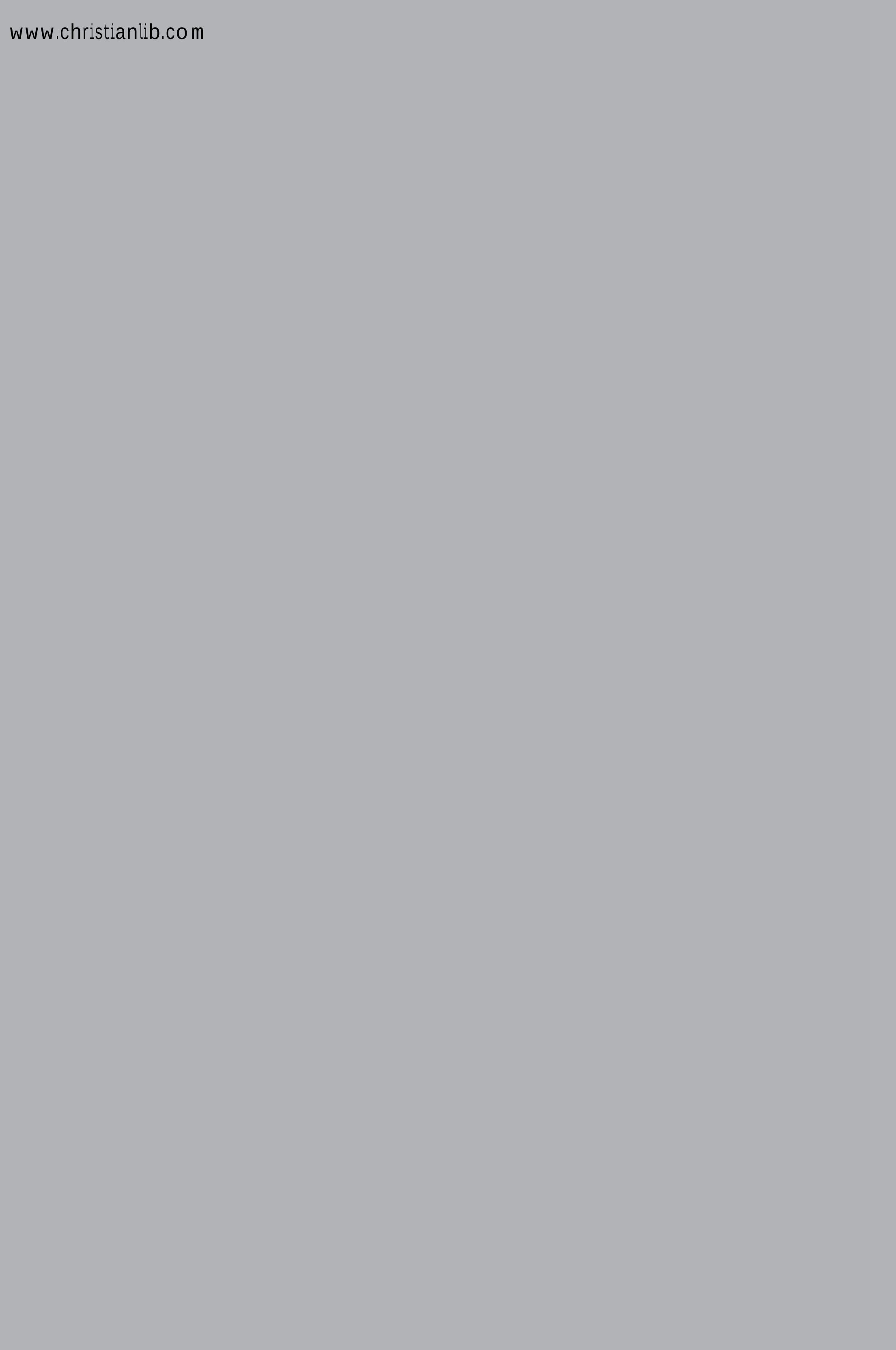
(2) تصادم بنو تغلب في عهد هارون الرّشيد مع روح بن صالح جابي خراجه والذي كان موت أخيه حاتم بثأر من بني تغلب سنة (171هـ/ 787م) من دون رحمة، وبعد خمس سنين حاربوا يزيد بن مزيد والذي كان الخليفة قد دعا لمساعدته، وتلاطف التّغلبيّون مع جيرانهم قيس في عهد المأمون (198-218هـ/ 813-833م) وقد أدّت الفوضى في الجزيرة في النّصف الثّاني من القرن الثّالث الهجريّ إلى هجرة بني تغلب منها، وظلّ فرع منهم فقط في الإقليم حول الرّها وجزيرة ابن عمرو، ومن الجائز أنّ قسماً آخر ذهب إلى الحدود البيزنطيّة).

انظر:

.(Supplement to El1, p. 225) art- Taghlib

الفصل الرّابع

الكنيسة والخلافة الأولى



اختص نصارى الجزيرة كبقيّة النّصارى بتطبيقاتهم الدّينيّة وتنظيماتهم العباديّة، وتمتّعت كنائسهم باستقلال تامّ فيما يخصّ هذه التّطبيقات التي اشتُقّت أصلاً من تنظيمات الكنيسة النّصرانيّة العامّة وعادات آباء الكنيسة التي أصبحت قوانين عامّة.[1]

وتُعدّ مرتبة (بطريرك) المرتبة الأعلى، ومعناها (أبو الآباء)[2] وزعيم النّصارى.

ويوجد في العالم المسيحيّ ستّة بطاركة، هم بطريرك روما وبطريرك الإسكندريّة وبطريرك القسطنطينيّة وبطريرك أورشليم وبطريرك أنطاكيّة وبطريرك المدائن[3] والذي يُسمّى أيضاً كاثوليكاً.

وكان بطريرك (كاثوليك) المدائن قائد النّساطرة في الشّرق،[4] ثمّ أدنى منه المطران وأدنى من المطران الأسقف؛ أمّا القساوسة والرّهبان فهم أدنى من الأسقف؛ وكان المطران رئيساً للأساقفة لمنطقة مُحدّدة ويعيش في مدينة كبيرة،[5] والأساقفة مسؤولون عن القسس في الأسقفيّة،[6] وكان تحت إمرتهم مساعدون[7] وشمامسة، وكان بطريرك أنطاكيّة زعيم المينوفستيّين

---

(1) علّي، المصدر السّابق، ص89.
(2) شيخو، المصدر السّابق، ص190.
(3) ابن الطّيّب، ح1، ص 32-33، ح2، ص113-115.
(4) المصدر ذاته، ح1، ص33، برصوم، اللّؤلؤ المنثور، ص520. لنفس المؤلّف رسالة في الألفاظ السّريانيّة في المعاجم العربيّة نشر في المجلّة العلميّة السّوريّة (دمشق، 1951-1984) ص 168، F.n2 وص179.
(5) برصوم، اللّؤلؤ، ص502.
(6) المصدر ذاته، ص497. ولنفس المؤلّف، رسالة، ص142.
(7) برصوم، اللّؤلؤ، ص499.

(اليعاقبة) في الشّرق، وهو مثل بطريرك المدائن (قطيسفون).

الكرسيّ اليعقوبيّ في تكريت.

تمكّن النّساطرة واليعاقبة من إيجاد كراسي مستقلّة في بلاد ما بين النّهرين على الرّغم من المعاملة السّيّئة التي عاناها النّصارى على يد السّاسانيّين،[1] وكان الكرسيّ النّسطوريّ في المدائن (قطيسفون) خلال السّنين (485-750م) وكان الذي يشغل هذا المنصب يُسمّى (أسقفاً) (مطراناً) و (كاثوليكاً).

وقد كان للعداء ما بين مملكة الغساسنة في سوريّة، والنّصارى اليعقوبيّين واللّخمين في الحيرة ـ ومن المُحتمَل أنّهم كانوا نساطرة[2] ـ كان له تأثيره على انتشار الإيمان اليعقوبيّ؛ وقد طلب الحارث بن جبلة (ملك غسّان من 529 إلى 569م) من الإمبراطور البيزنطيّ ثيودور (حكم 527-548م) تعيين أسقف بفكر يعقوبيّ، لينظم القبائل العربيّة على الحدود البيزنطيّة، فكان يعقوب البرادعيّ (توفّي سنة 587م) أسقفاً لمناطق الجزيرة وسوريّة؛[3] وهكذا ساعدت الحقائق السّياسيّة يعقوب في نشر مذهبه في الجزيرة وسوريّة. وعيّن عدّة أساقفة ورهباناً، يمكن اعتبارهم المؤسّسين الحقيقيّين للكنيسة اليعقوبيّة في الشّرق. فقد كان مار احودمة (توفّي سنة 575م) ممثّلاً ليعقوب البرادعيّ فيما بين النّهرين.[4] وخلفه قاميشوع (578-609م)

(1) انظر، الفصل الأوّل.
(2) علّي، المصدر السّابق، ص62.
(3) John of Ephesus,Lives, VOL.18, P. 691, VOL. 19P. 228, Zachariah, op., cit., pp. 297, 314., Frend, op., cit., pp. 284-285, Honigmann, op., cit., 159-161, Triminghan, op., cit., pp. 166-167, Atiya, op., cit., pp. 183-184.
(4) Nau, ed, Histoires D'Ahoudemmeh, ed, in po, VOL.3.PP. 15-51.

الذي تمكّن من تعيين عدّة أساقفة،[1] وخلف قاميشوع سمويل (614-624م) الذي تمكّن من تنظيم اليعقوبيّة كمذهب واضح المعالم.[2]

وانتخب اليعاقبة سنة (3هـ/ 624م) ماراوثا (3هـ-29/ 624م) مطراناً في تكريت[3] قبل استلامهم الموافقة من البطريركيّ الأنطاكيّ،[4] وقد حمل اليعاقبة على ذلك رغبتهم في استقرار حال مذهبهم الرّسميّ كما هي حال منافسيهم النّساطرة الذين عملوا مبكراً؛ وقد كان النّساطرة مُفضّلين في البلاط الفارسيّ، فاستعملوا الامتيازات لاستفزاز خصومهم اليعاقبة في الإمبراطوريّة السّاسانيّة،[5] ولم يكن اليعاقبة المجموعة الأولى

(1) Bar- Hebraeus, VOL.3.P. 102.

(2) Ibid , p. 112.

(3) يقول بارسينا (في سنة 3هـ/ 624م) عقد اليعاقبة مؤتمراً كنسيّاً في دير مار متّى وعيّنوا مار أوشا أوّل مطران في تكريت ـ ص 128 ـ ويقول مؤلّف كتاب التّاريخ السّعرديّ (في السّنة الثّالثة لنبؤة محمّد عقد اليعاقبة مؤتمراً في دير مار متّى في نينوى وحدّدوا الكراسيّ، فكان الأوّل في تكريت، ورسموا مار أوثا مطراناً (ح2، Po VOL.13) ص 542. ويقول ماري (هرب شيروان ملك الفرس إلى النّهروان فتبعه الرّومان مع اليعاقبة، وانتخب اليعاقبة بعدها مطراناً في تكريت) ص61.

ومن ناحية أخرى فإنّ ابن العبريّ يقترح أنّه كان هناك مطران في تكريت في تاريخ أقدم من هذا، في سنة 559م. ويبدو أنّه لا يوجد هناك تبرير لإعطاء رصيد أكبر لمعارضة رأي ابن العبريّ؛ وهو المصدر الأكثر تأخّراً. إنّه يكتب أنّ يعقوب البرادعيّ رَفّع أسقف بيث عربايا ماراحودمة إلى رتبة مطران الشّرق في 559م. انظر مطارنة السّريان ص 182. وإنّ حياة مار أوثا المطران الأوّل لتكريت كُتبت بوساطة خليفته دنحا (29-39هـ/ 649-659م) انظر:

Wright, Cataloge, VOL. 3 P. 133.

وللمؤلّف نفسه: Syriac, Literatute. P. 137.

(4) يبدو أنهّم طلبوا من البطريرك رسم المطران لكنّه رفض (بسبب القرار الذي أصدره مؤتمر نيقيّة الذي يقول: عندما يموت قائد أساقفة الشّرق، لا يعيّن الأساقفة قائداً آخر).

Michael, VOL.2. P. 416, Bar- Hebraeus, VOL.3 PP. 120-122.

(5) Unkhown historiam, op., cit., pp. 70, 87. Wigram, op., cit., pp. 153-154. Rehatsek, op., cit., p. 52, 67-68.

التي عملت باستقلال في أنطاكيّة، فقد عيّن الأرمنيّون أسقفاً لهم من دون موافقة بطريرك أنطاكيّة،[1] وقد كان الوقت الذي اختاره اليعاقبة مناسباً، فقد كانت معاهدة السّلام الجديدة التي وُقّعت بين الإمبراطوريّتين العظيمتين الفارسيّة والبيزنطيّة بعد انتصار هرقل في الحرب التي حصلت سنة (5هـ/ 626م) كانت مشجّعاً لهم في رغبتهم بإعطاء مذهبهم ميزة خاصّة، وتنظيم مستقلّ.[2] وأقام المطران اليعقوبيّ المُنتخَب اجتماعاً في دير مار متّى قبل أن يستقرّ في تكريت، ونظّم الأبرشيّات والأسقفيات،[3] ووافق بطريرك أنطاكيّة على هذا التّنظيم وقال: إنّ مطران تكريت هو وكيلي، وسأقوم بحرمان أيّ شخص يخالفه.[4]

وقد أراد ماراوثا بعد وصوله إلى تكريت بناء كنيسة في الموصل، لكنّ ايشوعياب الأسقف النّسطوريّ في الموصل (6-16هـ/ 627-637م) منعه من القيام بذلك، غير أنّ ماراوثا تمكّن من تعيين ثلاثة أساقفة خارج الجزيرة بعد أن ازداد عدد اليعاقبة وتأثيرهم.[5]

سلطة المطران اليعقوبيّ.

كانت السّلطة التي يمتلكها المطران اليعقوبيّ واسعة جدّاً! فقد أسّس

---

(1) Michael, VOL.2.P. 413.

(2) Bar- Hebraeus, VOL.3.P. 119. Wright, op., cit., p. 136.

(3) ماري، ص61، السّعرديّ، ح2 (Po VOL.13) ص 543. وهذه الأسقفيّات هي: تكريت، بيث عربايا، سنجار، معليثيا، أرزن، جمال، بيث رومان (وكذلك تُعرف بـ البوازيج) كرميا، جزيرة ابن عمرو، بيث نوهدرا، فيروز شابور، شهرزور، بني تغلب.

(4) ـ السّعرديّ، ح2 (Po, VOL.13) ص544.

(5) Bar – hebraeus, VOL.3.P. 124.

واستناداً إلى رسالة ايشوعياب الثّالث المرقمّة بـ 42، فإنّ الكنيسة بناها اليعاقبة في الموصل بعد رشوتهم للحكّام (من المحتمل الحكّام المسلمين) انظر:

Mar – lsho- Yahbh, The Book of Consolations, trans. P. Scoptt- Moncrieff (London, 1904) p. XLIX.

عدّة مقرّات للأساقفة وعيّن وعزل أساقفة، وعيّن من يقوم بمسح الزّيت المُقدّس عند التّعميد،[1] ومارس وظيفته بشكل فخم باستثناء سلطة نقل الأساقفة من مقرّ لآخر.[2]

تنصيب المطران اليعقوبيّ

من المهمّ أنّ نتهيّأ لمسألة ما إذا كان قادة اليعاقبة قد انتخبهم أعضاء كنيستهم أو رشّحتهم الخلافة! فاستناداً إلى تاريخ جبريل، فإنّ أسقف طور عابدين (48هـ/ 668م) حصل من عمر بن الخطّاب (توفّي سنة 23هـ/ 634م) على عهد بحماية النّصارى الذين تحت سلطته،[3] وتفيد هذه

---

(1) ـ ماء التّعميد هو الزّيت المقدّس. انظر، برصوم، المصدر السّابق، ص503.

(2) Bar – Hebraeus, Commentary on the Gospels Trans, and, ed.W.E.W.Carr (London, 1925) p. IXIV.

إنّ رئيس النّساطرة في المدائن (طيسفون) يملك سلطة أكثر من سلطة الرّئيس اليعقوبيّ في تكريت، لأنّ الأوّل كان الرّئيس العامّ للنّساطرة في الشّرق، ويمكنه أن يقضي في أمور مهمّة ويفحص الشّكاوى من النّساطرة لمختلف طبقاتهم، ويمكنه في قضايا الاتّهام تنظيم إعادة تدقيق الأمور أو يستطيع رفض مثل هذه الشّكاوى؛ وأكثر من ذلك، يمكنه أن يأمر بتحقيق جديد في قضيّة لشخص ما عندما يدّعي أنّه عومل معاملة غير عادلة. انظر:

J.Dauvillier, Dictionnair de droit canonique droit chaldeen (paris, 1942) VOL.3.P. 335.

ولكن لا يملك سلطة سجن أو ضرب أيّ نسطوريّ تحت عنايته، بينما يمكنه أن يفرض غرامة على المجرم أو يمنع النّاس من الكلام معه (انظر: الجاحظ، الحيوان، ج4، ص27. ويمكن للقائد النّسطوريّ أيضاً أن "ينزل العقوبة الكنسيّة، كإزالة القساوسة والرّهبان من مراكزهم...) انظر:

A.Mez, The Renaissance of lslam, Trans S.K.Bakhsh and D.S.Margoliout (Delhi, 1979) p. 34.

(3) Mingana, op., cit., VOL.1, PP. 462-463, Bar- Hebraeus op., cit., VOL.1.P. 122.

وعلى كلّ حال فهو (ابن العبريّ) يكتب أنّ جبريل توفّي سنة 34هـ/ 654م.

C.Moss Catalogue of Syriac printed BOOk and retatel Litenatwe in Britsh Museum (London, 1962) pp. 381, 558, 1099.

المعلومات أنّ المطران اليعقوبيّ حصل على إجازة من الخلافة بحكم أتباعه النّصارى في المدّة الإسلاميّة الأولى، ويشبه هذا ما حدث في وقت لاحق، إذ يقول ابن المقفّع:

عندما مات بطريرك أنطاكيّة، قال الخليفة الوليد (86-96هـ/ 705-715م): سوف لن أسمح بتعيين بطريرك في حياتي.

ويمكن الاستنتاج من هذه الملعومات أنّ سلطة تعيين البطريرك بقيت في أيدي الخلفاء في أوقات معيّنة خلال القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ بطرق مختلفة.

وعلى الرّغم من وجوب صدور الموافقة الرّسميّة من الخليفة نفسه لتعيين البطريرك قبل إعلانه؛ إلّا أنّ حالات غير مُحدّدة كان يمكن للنّصارى فيها أن يقوموا باختيار الشّخص المناسب ثمّ يخبرون الخليفة بذلك ليأخذوا موافقته؛ إذ يذكر ثيوفاونس على سبيل المثال أنّ النّصارى طلبوا من مروان الثّاني (127-132هـ/ 744-750م) إعطاءهم الموافقة لانتخاب البطريرك بعد موت اثناسيوس سنة (127هـ/ 744م) فمنحهم مروان الموافقة فانتخبوا ايوانس بطريركاً لنصارى الشّرق (127-137هـ/ 744-754م) وأمر مروان الثّاني كلّ ولاته باحترام هذا البطريرك.[1]

ويُشار إلى أنّ حصول البطريرك على رعاية الخليفة ورضاه يمكّنه من كسب رعايته وجعل البطاركة ذوي شخصيّات متميّزة وسلطات واسعة؛ واستناداً إلى أدلّة من ميخائيل السّوريّ[2] وابن العبريّ[3] فإنّ سلطة (ايوانس) البطريرك اليعقوبيّ توسّعت لتطال كلّ نصارى الشّرق بضمنهم النّساطرة واليعاقبة، ومن المُحتمَل أنّ هذا كان بسبب الرّشوة التي قدّمها إلى

(1) المصدر السّابق، ص649 (A.M.6236).
(2) ج2، ص464.
(3) ج1، ص310.

مروان الثّاني والهدايا الثّمينة جدّاً[1] لغرض الحصول على موافقته بتوسيع سلطة المطران اليعقوبيّ كإضافة إلى قوّة أولئك القادة النّصارى المتنافسين.

ويمكن القولّ: إنّه خلال مدّة النّقاش في هذه الأطروحة، لا توجد أدلّة من المصادر الأوّليّة سواء الإسلاميّة أو النّصرانيّة؛ على أنّ الخليفة عيّن بنفسه رجل دين نصرانيّاً. ومن الجدير ذكره أنّ مثل هذا حدث في حقب متأخّرة وبالتّحديد بداية القرن السّادس الهجريّ/ الثّاني عشر الميلاديّ، وهو بالتّأكيد ذو قيمة للنّقاش؛ إذ يذكر ابن حمدون أنّ الخليفة العبّاسيّ المكتفي عيّن بداية القرن السّادس الهجريّ/ الثّاني عشر الميلاديّ مطراناً نسطوريّاً وجعل له السّلطة على النّصارى اليعاقبة والملكانيّة، ويذكر ابن حمدون بشكل خاصّ أنّ الخليفة المكتفي أشار إلى (التّطبيقات الجيّدة القديمة) للنّصارى حيث يقدّمون مرشحهم إلى الخليفة وهو بعد ذلك يوافق على هذا التّعيين.[2]

مطارنة تكريت في ظلّ الخلافة الإسلاميّة الأولى

من المهمّ أن نلحظ أنّ هناك نقصاً في المعلومات في المصادر السّريانيّة حول تاريخ الكنيسة اليعقوبيّة وقادتها في مدّة البحث لهذه الأطروحة خاصّة المدّة المباشرة لما بعد ظهور الإسلام! وتسكت المصادر السّريانيّة عن هذه القضيّة، إلّا أنّ العمل المهمّ الذي يزوّدنا بالمعلومات المُفصّلة في هذا المجال،

---

(1) انظر ص 162 (في الأسفل من أصل الأطروحة بالإنكليزيّة).

(2) كتب الخليفة العبّاسي المقتفي (530-555هـ/ 1135-1160م) إلى عبد ايشوع الثّالث الذي كان كاثوليك النّساطرة سنة (553هـ/ 1139م) ما يلي: اجتمع النّصارى قانونيّاً وانتخبوك للنّظر في أمورهم، وإدارة مسؤوليّة ممتلكاتهم، وتسوية الخلافات بين القويّ والضّعيف بينهم. واستناداً إلى ما استقرّ عليه من التّطبيقات الجيّدة فإنّهم قدّموا مرشّحهم وأنا كإمام، أعطيتهم الموافقة بتعيين كاثوليكوس للنسّاطرة في مدينة السّلام وبقيّة الولايات الإسلاميّة، وكذلك يتمتّع بالسّلطة على الرّوم اليعاقبة والملكانيّة).
انظر تاريخ ابن حمدون:
Ed.H.F.Amedroz in JRAS (1980) PP. 467-470.

هو مصدر متأخّر جدّاً، هو تاريخ ابن العبريّ؛[1] لا سيّما إنّ مصطلح (موريان) استعمله ابن العبريّ ليشير إلى المطران اليقعوبيّ في تكريت، وهو المصطلح الذي سيُستعمل في النّقاش الآتي، على الرّغم من أنّ عنوانات أخرى استُعملت لهذا المنصب في المدّة المبكرة.

كانت الجزيرة مركزاً مهمّاً جدّاً لنصارى اليعاقبة، إذ إنّ كلّ مطارنة تكريت تمّ اختيارهم من سكّان المنطقة خلال المدّة (3- 132هـ/ 624-750م) وأكثر من ذلك، فإنّ الجزيرة زوّدت أنطاكيّة بكلّ بطاركتها في هذه المدّة أيضاً، وهكذا، فإنّ الجزيرة يمكن أن تُلحظ كمنطقة انتعشت وازدهرت فيها الكنيسة اليعقوبيّة، وهي المنطقة التي تشرف على الكنيستين المنوفوستيّتين الشّرقيّة والغربيّة، وإنّ إيجاد مثل هذه السّلسلة من القادة المقنعين في الجزيرة يظهر أنّها مركز روحيّ وثقافيّ مهمّ جدّاً لليعاقبة.

واستناداً إلى نصوص ابن العبريّ المُفصّلة، فإنّ مطارنة تكريت كانوا كالآتي:

دنحا الأوّل (29-39هـ/ 649-659م).

أرسل بطريرك أنطاكيّة بعد موت ماراوثا سنة (29هـ/ 649م) رسائل إلى الأساقفة وأصحاب المقام الرّفيع في الشّرق، ووقعت هذه الرّسائل من قبله ومن قبل الأساقفة الغربيّين، واستناداً إلى ابن العبريّ فإنّ نصّ الرّسالة هو:

(عندما مات البطريرك، وجب على المطارنة اختيار خليفته، ولذلك لا يمكن لأحد أن يكون مطراناً من دون موافقة البطريرك، ولا أحد يمكن أن

---

(1) وكذلك ميخائيل السّوريّ، فهو يزوّدنا بمعلومات محدودة في هذا الموضوع، وبالفعل، فإنّ هذين المؤرّخين، خصوصاً ابن العبريّ يزوّدان بمعلومات عن تاريخ الفرعين الرّئيسين للكنيسة الشّرقيّة، اليعاقبة والنّساطرة وكذلك يتبصّرون بالحادثات السّياسيّة للمدّة التي تكون فيها المؤلّفات التّاريخيّة غير مهتمّة بها.

يكون بطريركاً من دون موافقة المطارنة).[1]

ومن المُحتمَل أنّ البطريرك عمل بهذه الطّريقة رغبة منه في تقوية وحدة النّصارى الشّرقيّين والغربيّين، وعلى أيّة حال فإنّ بطريرك أنطاكيّة لديه السّلطة لتعيين المطارنة منذ عقد المجمع الدّينيّ الذي اجتمع في عهد الإمبراطور البيزنطيّ ثيودوسيوس (379-395م) وقد أقرّ المجمع (أنّ بطريك أنطاكيّة هو رئيس الشّرقيّين)[2] وقد قبل أساقفة الشّرق هذا الأمر، وانتخبوا دنحا حواري مار اوثا وجاؤوا به إلى بطريرك أنطاكيّة (29-47هـ/ 649-667م) فأقامه مطراناً على تكريت وكلّ الشّرق،[3] وقد حكم دنحا حتّى سنة (39هـ/ 659م).

مار جيسس (49-65هـ/ 669-684م) :

بعد أن ظلّ أهالي تكريت من دون موريان لعشر سنين، عُيّن مار جيسس بوساطة البطريرك مار سفريوس الثّاني[4] (48-61هـ/ 668-680م) ولا توجد معلومات إضافيّة متوافرة عن هذا الرّجل.

وعلى الرّغم من أنّ المصادر لا تذكر لماذا ظلّ منصب الموريان شاغراً هذه المدّة الطّويلة، إلّا أنّ من الجائز أنّ هذه الثّغرات ظهرت بسبب الخلافات حول خلفاء دنحا المُحتمَلين، بل إنّ أكثر النّساطرة الرّاسخين في النّصرانيّة، كانوا في الغالب غارقين في الخلاف الدّاخليّ؛ ونشأ خلاف بين ثلاثة مطارنة، كلّ واحد منهم اسمه جورج، وكان الأوّل حواري لاشيوعياب الثّالث، والثّاني مطراناً لنصيبين، والثّالث مطراناً للكوفة، وادّعى كلّ منهما أنّه صاحب الحقّ

(1) Bar – Hebraeus, VOL.3.P. 130.

(2) ابن الطّيّب، ح1، ص171... للتّفاصيل عن هذا الكاتب النّصرانّي حول القضايا الشّرعيّة انظر، ص P.XXXIV من النّصّ الإنكليزيّ للأطروحة.

(3) Bar – Hebraeus, VOL. 3, P. 130.

(4) Ibid.

لوحده ليخلف منصب البطريرك،[1] وقد تمكّن جورج حواري ايشوعياب الثّالث من الحصول على المنصب، ولكنّ المطارنة الآخرين ثاروا ضدّه، وتمكّن بعد جهد من إقناعهم بتقديم الولاء له.[2]

ويروي ابن العبريّ أنّه في ذلك الانقسام بين النّساطرة، اتّهم مطران الكوفة الكاثوليك في بلاط والي الكوفة بجمع الأموال سرّاً من النّصارى لكنّ الكاثوليك أنكر التّهمة كلّها، فأمر الوالي بتدمير كلّ الكنائس والأديرة في الكوفة والحيرة.[3]

وكانت اليعاقبة في هذه المدّة في انقسام مشابه وحالة صعبة وعيش سيّء، وكانوا يعانون قلّة التّمرّس والتّجربة في منصب المطرانيّة في تكريت والذي كان شيئاً جديداً لهم، بينما كان عند النّساطرة منذ سنة (485م).

إبراهيم الثّاني (65-67هـ/ 684-686م):

نصّبه البطريرك اثناسيوس الثّاني (64-67هـ/ 683-686م) بعد حكم قصير، وفيما يبدو فقد عاش حياة هادئة، ولمّا مات دُفن في كنيسة تكريت.[4]

---

(1) المرجيّ، ص78.

(2) المصدر ذاته، ص79-81.

(3) VOL.3.P. 132 كانت هنا ثورة نسطوريّة في قطر ضدّ كنيسة ريو أردشير والتي كانت في فارس. وإنّ هذا الحدث جعل الكاثوليكوس يذهب إلى الخليج العربيّ ويعقد مؤتمراً كنسيّاً في البحرين في سنة 57هـ/ 676م وقد أصدر هذا المؤتمر عدّة قوانين لتنظم العلاقة بين الأساقفة والكاثوليكوس. انظر:
J.B.Chabot, Synodicon orientale (paris, 1902) pp. 482-490.
ويشمل هذا العمل على كتابات إضافيّة دوّنها حنّانيشوع الثّاني أن البطريرك النسطوري (157-163هـ/ 773-779م). أنه من المحتمل جداً أن جمع القرارات القانونية كانت قد تمت في عهده. ابن الطيب، المصدر السّابق، ص 140-145.

(4) Bar – Hebraeus VOL. 3 P. 136.
وانظر برصوم، اللّؤلؤ، ص291.

داود الأوّل (67هـ/686م) :

عندما مات إبراهيم والبطريرك اثناسيوس سويّة سنة (67هـ/ 686م) لم ينتظر أساقفة الشّرق تنصيب البطريرك الجديد، فاجتمعوا ورسموا رجلاً يُسمّى ديفد كموريان لتكريت والشّرق، وبعد ستّة أشهر من تنصيبه، ذهب مع عدّة قساوسة إلى ديار بكر لانتخابه بطريركاً، لكنّه مات بعد وصوله هناك.[1]

بعد وفاة داود الأوّل انتخب جون مطران دير مار متّى في ذلك الوقت، وهو رجل مُقدّس، كان قد حفزه بعض من رهبان دير مار متّى على حرمان أساقفة الأسقفيّات والأبرشيّات في الشّرق؛ والتي كانت من دون أساقفة، وعلى أيّة حال فقد قال جون:

(أنا لا أملك القوّة ولا الحقّ الشّرعيّ لأفعل ذلك، لأنّ مثل هذه القوّة منوطة بموريان تكريت، ولذلك فإنّه سيحرم أساقفة الأبرشيّات عند تعيينه).[2]

وعلى أيّة حال، فقد غضب الرّهبان نتيجة لذلك، وبعثوا رسالة إلى البطريرك المُعيّن حديثاً جوليان الثّاني (67-91هـ/ 686-709م) تقول:

(إنّ مطراننا الحاليّ، جون ضعيف لكبر سنّه، وقد تخلّى عن سلطته الكنسيّة، ولذلك فنحن نطلب منك أن ترسل لنا مطراناً ليحلّ محلّه).

وصدّق البطريرك كلامهم، فأرسل إليهم موريانا اسمه غير معروف، واستناداً إلى المصادر، فإنّه عندما وصل صعد إلى الدّير، وخرج الرّهبان

(1) المصدر ذاته ح2، ص144. يروي ابن العبريّ بشكل غير صحيح أنّ موت داود الأوّل (جعل منصب موريان تكريت شاغراً ستّ سنين) ويثبت ابن العبريّ نفسه تاريخ حفيد داود الأوّل سنة 27هـ/ 686م. انظر، ح2، ص146؛ انظر: برصوم، المصدر السّابق، ص291.

(2) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 144.

لاستقباله وأخذوه إلى الدّاخل حيث تجمّع المنشدون يرتّلون، وسأل جون مريده: ما هذه الأصوات البهيجة التي أسمعها؟! فأجابه: إنّ مطراناً آخر قد خلفك. فغضب وترك الدّير ورجع إلى دير بيث عربايا قرب تكريت.

إلّا أنّه بسبب الطّاعون الذي انتشر في الدّير، فإنّ الموريان الجديد لم يجرؤ على البقاء أكثر من ذلك في الدّير، ورجع إلى البطريرك بسرعة.[1]

يوحنا الأوّل (67-69هـ/ 686-688م):

ذهب الرّهبان إلى جون وركعوا عند قدميه طالبين منه العفو والرّجوع معهم إلى دير بيث عربايا، فباركهم، ولكنّه رفض الرّجوع، ودُعي للاجتماع الذي عقده ستّة أساقفة في تكريت في السّنة ذاتها، وناقشوا مع يوحنّا مشكلة شغور منصب الموريان، وتمكّنوا من إقناعه بقبول المنصب، وهكذا صار موريانا لتكريت والشّرق كلّه، وبعد إكمال سنة ونصف في المنصب، رسم ثلاثة أساقفة جدداً، ومات في الرّابع عشر من كانون الثّاني سنة (688م/ 69هـ[2]).

(1) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 146.

(2) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 146.

برصوم، المصدر السّابق، ص291. ويروي في جزء آخر من عمله أنّه عندما كان سفريوس الثّاني بطريرك أنطاكيّة (668-680م) وكان على وشك الموت؛ ضمن لجون الأوّل مطرانيّة تكريت، واعداً إيّاه بإعادة تعيين أولئك الذين حرمهم البطريرك. ح1 ص286. إنّ هذا الخبر غير صحيح كما هو موجود! لأنّه استناداً إلى المصادر غير ابن العبريّ، فإنّ البطريرك سفريوس الثّاني مات قبل سنة 686م بقليل. وإنّ تاريخ انتخاب جون الأوّل موريانا لتكريت هو 686-688م (Tell-Mahre p. 10).

Asyriac Chronicle of the Year 846 A.D.O.580, Michael, VOL .2, P. 444.

ومن المحتمل أنّ تلك الموافقة كانت قد أعطيت ليوحّنا الأوّل قبل أن يصبح موريانا رسميّاً لأنّ من الجائز أن يساعد البطريرك سفريوس الثّاني في التّخلّص من المشكلة التي كان يواجهها مع أساقفة الجزيرة. لكون يوحنّا رجلاً مؤثّراً ومحترماً في المنطقة. وقد قامت المشكلة على السّؤال الذي يقول: من هو صاحب الحقّ في تعيين

دنحا الثّاني (69-110هـ/ 688-728م):

اجتمع في تكريت بعد موت دنحا الأساقفان دنحا القرقسانيّ ويوسف أسقف العرب التّغالبة، وعيّنا دنحا الثّاني موريانًا من دون أن يحصلوا على موافقة مسبّقة من بطريرك أنطاكيّة، وقد فعلوا بهذا النّمط الاستقلاليّ في تكريت، لأنّ البطريرك جوليان (67-91هـ/ 686-709م) كان قد أرسل مطرانًا إلى دير بيث عربايا من دون موافقتهم، وإنّما باقتراح من مجموعة رهبان ثائرين،[1] وأرسل البطريرك جوليان على نحو متواصل رسائل مؤثّرة إلى الأساقفة والنّبلاء في تكريت حاثًّا إيّاهم على جمع الشّمل مع كرسيّ أنطاكيّة، لكنّهم رفضوا هذه العروض لبعض من الوقت. ثمّ قام دنحا الثّاني وبعض من الأساقفة بزيارة للبطريرك الذي حاول أن يمنع دنحا الثّاني من الرّجوع إلى المنصب، فتمكّن دنحا من الهرب وتزعّم رئاسة دير قنسرين واستقرّ هناك، فتمّ تعيين جوليان أسقف الكوفة موريانًا على تكريت.[2]

وعند موت البطريرك جوليان، خلفه بطريرك جديد اسمه إيلاس (91-105هـ/ 709-723م) وذهب إلى تكريت بعد أن أصلح العهد مع

الأساقفة؟. إنّ أساقفة الجزيرة ادعوا أنّ من حقّ المطران أن يعيّن الأساقفة، بينما ألحّ البطريرك على أنّ الحقّ كان له وحده. وقد عقد الأساقفة مؤتمرًا دينيًّا حرموا بطريرك أنطاكيّة سفريوس، ومن ناحية أخرى، فإنّ البطريرك نفسه كان قد حرمهم. واستمرّ هذا الموقف الصّعب أربع سنين. انظر:

Bar- Hebraeus VOL .I, PP. 284-286.

وفي كتابة سيرة جون الأوّل كموريان لتكريت. ربما كان ابن العبريّ قد استعمل مصطلح موريان لجون الأوّل قبل تعيينه في هذا المنصب، ويبدو أنّ هذا التّوضيح مقبول، لأنّه استنادًا إلى ابن العبريّ فإنّ جون الأوّل كان قد دعي (جون الكبير) والتي يمكن أن تعني أنّ من الجائز أنّه كان مطرانًا وبوليطًا في مار متّى لمدّة طويلة خلال حكم سفريوس الثّاني (668-680م).

(1) انظر ص 15-157، حول هذه المشكلة.

(2) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 148, Idem, VOL .1. 296, Cf. Michael , VOL .2. P. 449.

دنحا الثّاني، فأعاده موريانا على تكريت.[1]

بول الثّاني (110-140هـ/728-757م):

عند موت دنحا الثّاني انتُخب الرّاهب بول رئيس دير كنوش وصاحب السّلطة في سنجار، ورسمه البطريرك مار اثناسيوس بطريرك أنطاكيّة (106-120هـ - 724-737م) وأصلح الشّقاق في تكريت.[2]

وقد كتب صليبا زخا بطريرك النّساطرة إلى بول طالباً منه الموافقة على بناء كنيسة في تكريت،[3] فأجاب بول قائلًا: بقدر ما يتعلّق الأمر بي، فأنا لا أجد أيّ ضرر، ولكنّي أخاف من ردّ فعل البطريرك والنّاس في تكريت، ولذا فإنّي ألحّ عليك بالذّهاب إلى نصيبين ونصح النّساطرة هناك بإرجاع الكنيسة اليعقوبيّة التي أُخذت منهم، وبعد ذلك ومن دون شكّ، فإنّ أهل تكريت سيسمحون لك ببناء كنيسة في مدينتهم.

وهكذا ذهب زخا إلى نصيبين وترافع قضائيّاً مع سايبروس المطران النّسطوريّ المسنّ، وكذلك مع نساطرة المدينة، واستطاع اليعاقبة أخذ كنيسة القدّيس دومتيوس المشهورة في نصيبين، وتمكّن النّساطرة بعد ذلك من بناء كنيسة صغيرة لأنفسهم في تكريت خارج أسوارها.[4]

ومن المستحيل تكوين أيّة فكرة عن عدد النّصارى في الجزيرة أيّام المطارنة المذكورين، ولكن يوجد هنا دليل فيما يتعلّق بهذه المنطقة المقسّمة جغرافيّاً بشكل واسع، على أنّ السّكّان في الغالب كانوا نصارى، وتشير كلّ المصادر التّاريخيّة الموجودة حاليّاً إلى العدد الغالب للسّكّان النّصارى في الجزيرة في مدّة بحث هذه الأطروحة.

(1) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 150.
(2) Ibid p. 152.
(3) Ibid p. 156.
(4) Bar- Hebraeus VOL .3. P. 158.

مشكلات الكنيسة النّصرانيّة في المدّة الأمويّة المتأخّرة:

تحتوي المصادر ـ بشكل عامّ ـ على القليل من الإشارة إلى النّزاع الدّاخليّ في الكنيسة النّصرانيّة في المدّة الإسلاميّة المبكرة، لكنّها تعمل على إعطاء تفصيلات مهمّة وحقيقيّة لأمور خلافيّة حدثت نهاية العهد الأمويّ (127-130هـ/ 744-750م) وقد سبّبت هذه الحال مجموعة من الحقائق؛ إذ كان بطريرك أنطاكيّة ايوانس (127-137هـ/ 744-754م) قد وصل إلى مكانه الرّفيع بخدعة المطارنة والأساقفة في الجزيرة[1] وخدع لتقوية مكانته ضدّ خصمه الخليفة مروان الثّاني (127-132هـ/ 744-750م) الذي كان قد أعطاه هديّة ثمينة كان مقدارها خمسين بعيراً مُحمّلاً، وأعلن خضوعه وولاءه له، فضمن الخليفة للبطريرك السّلطة على كلّ النّصارى.[2]

وقد قسم البطريرك (ايوانس) آمد إلى جزأين كبيرين وأعطى خمس أبرشيّات في المنطقة إلى أشعيا مريد اثناسيوس (والذي كان قد ساعده ليصبح بطريركاً بخداع الأساقفة والمطارنة)[3] وكذلك دفع البطريرك آمد وضواحيها لرجل يُسمّى سفريوس، ولكنّ أهل آمد رفضوا هذا العرض بقوّة؛ فاضطر إلى التّراجع عن ذلك[4] وقد أغضب البطريرك بهذا عدداً أساقفته أمثال اثناسيوس الصّندليّ أسقف ميا فارقين وباخوس أسقف نينوى واثناسيوس أسقف رأس العين وقرياقوس أسقف حزايا.

وكان الصّندليّ أسقفاً رائعاً وغير مندفع في هذا الصّراع، إذ ترك القضيّة بيد الخلافة الأمويّة لتحلّها، واتّهم البطريركَ في بلاط مروان الثّاني بجمع الف وخمس مئة قطعة نقديّة فضّيّة من تكريت والمشرق، وأخذ الرّشاوى في

(1) Bar- Hebraeus VOL .1. pp. 308-310.
(2) Michael, VOL .2. P. 464, Bar- Hebraeus VOL .1, PP. 308-310, Cf. Theophanes, op., cit., p. 649, (A.M.6236).
(3) بارسينا، ص159.
(4) Michael, VOL. 2. P. 467, Bar – Hebraeus, VOL.1. 310.

تنصيب الأساقفة، وممارسة علاقات جنسيّة غير شرعيّة، واستعمال السّحر في التّدريب على واجبات منصبه؛ واتّهم البطريرك الصّندليّ بأنّ له علاقات جنسيّة غير شرعيّة مع عدّة نساء على الرّغم من كونه متزوّجاً.[1] فسجن مروان الثّاني البطريرك في حرّان، وأرسل رجلين مع الصّندليّ ليحاكم البطريرك؛ فذهبوا إلى حرّان، وصادروا أمواله وحكموا عليه بالسّجن، فبقي فيه حتّى الثّورة العبّاسيّة سنة (132هـ/ 750م) حيث أُطلق سراحه.[2]

إنّ من المفيد أن نسأل: لماذا ظهر هذا الخلاف في عهد البطريرك ايوانس؟ لكنّ المصادر المتوافرة في الوقت الحاضر، لا تعطي أيّ جواب عن هذا السّؤال، ومن المُحتمَل أنّ هذه الخلافات لم تحدث قبل هذا الوقت لأنّ الخلفاء الأمويّين الأول، كانوا أقوياء وفرضوا سلطتهم على رعاياهم، بينما في المدّة الأمويّة المتأخّرة، وصلت الخلافة إلى أوطئ الانحطاط والضّعف؛ وبكلمات أخرى: عندما كانت الخلافة الأمويّة قويّة، لم يجرؤ النّصارى على إحداث أيّة مشكلة، ولا يمكنهم تحمّل إثارة الخلافات الدّاخليّة لتعزيز وتأييد شخصيّاتهم الطّموحة، لأنّهم يعرفون أنّ الخلافة ستعاقبهم[3] وبهذا يمكن القول: إنّ قوّة الخلافة حفظت وحدة الكنيسة.

وعلى الرّغم من أنّ النّزاع هذا كان في نهاية السّيادة والتّفوّق الأمويّ، لكن وُجد قبل ذلك خلاف وتعارض وعدم استقرار بين النّصارى أنفسهم في مناطق أخرى من الجزيرة! وبشكل خاصّ كرسيّ طور عابدين، فقد ظلّ شاغراً، حيث حدثت خلافات بين الأساقفة والمطارنة في الشّخص المناسب

(1) Michael, VOL. 2. P. 468, Bar – Hebraeus, VOL.1. 312.
(2) Michael, VOL. 2. P. 469, Bar – Hebraeus, VOL.1. 312.
(3) Cf. Chronica Minrota, ed. In (SCOS) ED.1. Guidi, ser III, VOL.4. 55.

كتب نقاش مختصر لهذا العمل في مكان آخر من هذه الأطروحة. وانظر القصّة حول عقوبة معاوية لليعاقبة في ص 193 (من هذه الرّسالة المكتوبة بالإنكليزيّة).

لشغله.[1] وتمكّن (قرياقوس) الذي كان مطران سجستان وصديقاً لمروان الثّاني من الحصول على أمر من الخليفة إلى البطريرك ايوانيس قائلاً له: (لا تنصّب أسقفاً على طور عابدين حتّى آمرك بذلك)[2] ثمّ عينّ قرياقوس نفسه مطراناً على طور عابدين وحصّن كيفا؛ ثمّ رشا جبرائيل مطران قرتمين الذي أيّد البطريرك ضدّه[3] بإعطائه (زاوية صغيرة جدّاً من طور عابدين) ولم يعط بقيّة الأساقفة شيئاً.[4]

ويبدو أنّ هذه الحادثة ذات الشّأن المهمّ والخطير مثال ذُكر في المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة، ويُذكر كذلك تدخّل مباشر من الخلافة شمل التّعيين في الكنيسة في الجزيرة الفراتيّة في العصر الأمويّ.

ومن المهمّ أن نلحظ هنا أنّ هذا الذي يحدث من جانب الخلافة ظهر في وقت كانت فيه الكنيسة في حالة ضعف وتمزّق، ويظهر أنّ الكنيسة النّصرانيّة كانت ثابتة لأنّ الخلفاء تركوها تدير أمورها بنفسها مع شرط كونها تحت سيطرتهم بشكل عامّ،[5] وحتّى في الحالة هذه مع مروان الثّاني، يبدو أنّ الخطوة الأولى جاءت من النّصارى أنفسهم تجاه الخليفة الذي جُلب إلى جانب واحد من النّزاع، ولم يتدخّل طوعاً فيه.

ويعلّق ميخائيل السّوري على الانشقاق السّابق بما يلي: حاول البطريرك إصلاح الكنيسة بالعمل وفق القوانين الكنسيّة التي تنصّ على ألّا يُعيّن أسقف من دون موافقة المطران، ولكنّ الأساقفة الشّرقيّين الذين هم من دون تربية روحيّة، سبّبوا عدّة مشكلات للبطريرك بغرض إضعاف الكنيسة والمحافظة على مراكزهم.

(1) Michael, VOL. 2. PP. 464-465.
(2) Ibid p. 467.
(3) bid p. 468.
(4) Ibid, pp. 469, 472-473.
(5) انظر النّقاش ص 147-150 (من الأطروحة النّصّ الإنكليزيّ).

ويسمّي ميخائيل الأساقفة الشّرقيّين الذين من دون تربية روحيّة أعداء الكنيسة.(1)

وإضافة إلى التّمزّق والضّعف اللّذين ظهرا على الخلافة الإسلاميّة في نهاية العهد الأمويّ، فإنّ الضّعف في الكنيسة النّصرانيّة في الجزيرة كان إلى مدى أبعد بسبب الطّموح الاقتصاديّ لطبقة التّجّار؛ واستناداً إلى دينيوسيوس التلمحريّ، فقد سيطر الأغنياء والتّجّار في تلك المدّة على الكنيسة التي نظّموها، وأصبح بإمكانهم الحصول على الفوائد الاقتصاديّة لأنفسهم، خصوصاً فيما يتعلق بنسب الفوائد.(2)

وقد كان السّبب في الصّراعات داخل الكنيسة النّصرانيّة انحدار مستوى الأخلاق الشّخصيّة عند رؤساء الكنيسة والكهنة على الرّغم من دقّة وضبط القوانين المفروضة عليهم،(3) لكنّهم لم يكونوا مخلصين لها ولا ملتزمين بها.

وقد دفعت هذه المشكلة يوحنّا بن باربنكايه الذي عاش في النّصف الثّاني من القرن السّابع الميلاديّ إلى أن يكتب حول ضعف وهبوط الحياة الرّهبانيّة في الكنيسة النّسطوريّة،(4) واستناداً إلى باربنكايه، فإنّه خلال الحرب الأهليّة الإسلاميّة الأولى (64-73هـ/ 682-692م) تدمّرت الأديرة وجماعات من الرّهبان، وهرب القدّيسون والرّهبان بعيداً إلى أرض أخرى في كلّ الاتّجاهات.(5)

وكذلك يزوّدنا المرجيّ بأنّه كان هناك تفكّكٌ في الكنيسة النّسطوريّة وضعف في المواصفات الدّيريّة نحو نهاية القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع

(1) Ibid., p. 468.
(2) P. 92.
(3) ابن الطّيّب، ح2، ص 161-189.
(4) I.E.Rahmani Studia syrica Collectic Documentorum, (Beirut, 1904) p. 35.
(5) Op., cit., p. 189.

الميلاديّ، إذ يروي: لكلّ دير ومدرسة تراتيلها وأغانيها التّوحيديّة والتّمجيديّة ومقطوعاتها الموسيقيّة، يغنّونها بطرائقهم الخاصّة، وإذا حدث أنّ المعلّم أو المدرّس أصبح بعيداً من مدرسته فإنّهم يجبرونه على السّكوت كالجاهل.[1]

ويبدو أنّ اليعاقبة لم يحترموا قوانينهم الدّينية وحاولوا تحديثها، وكان يوحنّا، أسقف الرّها من سنة (60-61هـ/ 679-680م) والذي توفّي سنة (90هـ/ 708م) صارماً ومتزمّتاً في تنفيذ القوانين الكنسيّة، وبذلك أغضب جزءاً من رجال الدّين، ويبدو أنّه أدان حركة الحداثة هذه، ولذلك فإنّه ذهب يوماً إلى دير جوليان في الرّها، ووقف عند بابه باكياً ونادى بصوت عال: سأحرق بالنّار كلّ قانون زائد وغير ضروريّ ولا يُستعمل كالقوانين التي تسحقونها بأقدامكم من دون مبالاة.[2] وأكثر من ذلك، فإنّه قام بعدّة هجمات على أولئك الذين حاولوا (مخالفة قانون الله) وأظهر لهم ماذا تعني النّصرانيّة، وادعى أنّها أقدم من كلّ الأديان،[3] وسمّى أولئك الذين رغبوا بالتّجديد (العاقّين).[4]

بناء الكنائس والأديرة:

كما نوقش قبل الآن، فإنّ معاهدات الصّلح التي عقدها المسلمون مع مدن الجزيرة ضمنت سلامة النّصارى وممتلكاتهم في أماكن العبادة، ولكنّ

(1) Pp. 125-126.
(2) Michael, VOL.2. P. 446. Bar- Hebraeus, VOL.1. P. 191. Cf.A.Voobus "The Discovery of New Cycles of Canons and Resolutions Composed by Jaqob of Edessa" ed. In Orientalia Christiana Periodica, (Rome, 1968) VOL. 34, PP. 412-419.
(3) W.Wright, Catalogue of Syriace Manustcripts in the British Museum, (London, 1870) Part.2. pp. 984, 996.
(4) Ibid, p. 996.

كثيراً منها لم تتطرّق لمسألة بناء كنائس جديدة أو أديرة،[1] وفي الحقيقة، فإنّ بعضاً من معاهدات الصّلح تشير إلى منع النّصارى من ذلك، وهو ما تؤكّده كتابات الفقهاء.[2]

وكما سنرى في هذا الفصل، فإنّ أدلّة المصادر تشير إلى أنّ معاهدات الصّلح هذه؛ حتّى ولو كانت موثوقاً بها إلّا أنّه يُلحظ أنّها قاسية من جانب المسلمين، ومن الواضح أنّ من الجائز أنّ النّصارى بنواعدّة كنائس وأديرة في الجزيرة في المدّة المحصورة بين سنيّ (17-132هـ/ 638-750م) بل في بعض من الأحيان كان المسلمون أنفسهم من يبنيها،[3] ومن المفيد أن نفكّر في الدّوافع التي قادت المسلمين إلى التّسامح مع النّصارى في إنشاء الأبنية الدّينيّة، ففي الغالب أنّ المسلمين فعلوا ذلك لدوافع سياسيّة؛ فعلى سبيل المثال، فإنّ معاوية الأوّل (41-60هـ/ 661-680م) أعاد بناء كنيسة الرّها التي هُدمت بهزّة أرضيّة،[4] وقد حدث هذا عندما كان في طريقه لمقاتلة الإمام علي[5] سنة (37هـ/ 657م) آملًا بأن يساعده النّصارى ضدّ الإمام عليّ، وهو ما وقع.

كما بنى المسلمون في بعض من الأحيان أديرة للنّصارى بسبب علاقتهم الجيّدة مع رجال الدّين النّصارى وذلك لعدّة أسباب ودوافع شخصيّة، فقد

(1) البلاذريّ، ص 172-174، أبو يوسف ص 23-24.

(2) البلاذريّ، ص 172-174.

(3) من الممتع أن نلحظ أنّ ابن العبريّ أشار إلى أنّ مار ايشوعياب الثّاني الكاثوليك النّسطوريّ حصل على عهد من الرّسول محمّد (ص) وضّح للمسلمين (مساعدة النّصارى بترميم كنائسهم القديمة) ح3، ص118. وكما هو الغالب، مع ابن العبريّ في هذا النّصّ مشكوك فيه جدّاً. ولا تذكر المصادر الإسلاميّة الأولى عهداً مثل هذا ولا المصادر السّريانيّة الأولى المتوافرة في الوقت الحاضر أيضاً. ولذلك فمن المحتمل جدّاً أنّ ابن العبريّ أو مصادره المتوسّطة زوّروا هذه الأدلّة في وقت متأخّر لدوافعهم الخاصّة.

(4) Theophanes op., cit., p. 544 (A.M.6170).

(5) أغابيوس، المصدر السّابق، ص352.

بنى عتبة بن فرقد والي الموصل (20هـ/ 640م) ديراً للرّهبان في هرمزد، إضافة إلى أنّه عمل وقفاً خاصّاً لهذا الدّير،[1] وبنى سعيد بن عبد الملك والي الموصل (65هـ/ 684م) ديراً لطبيبه النّصرانيّ سعيد الذي نجح في معالجته من مرضه الخطير جدّاً.[2]

وبنى النّصارى أنفسهم عدّة أديرة في الجزيرة من مثل مار أوثا اليعقوبيّ في تكريت الذي بنى ديراً عظيماً سُمّي دير مارسرجس، وأنفق كذلك مقداراً كبيراً من المال لجعله مكاناً جيّداً للّاجئين،[3] وبنى اثناسيوس ـ مواطن من الرّها فضّله عبد الملك ـ بيت المعموديّة في الرّها، وزيّنه بأيقونة السّيّد المسيح التي أُرسلت إلى أبجر ملك الرّها؛ وكذلك عمل اثناسيوس نافورة مشابهة لتلك التي بناها امونتيوس في الكنيسة القديمة في الرّها، وزيّنها بالذّهب والفضّة وغلّفها بالنّحاس الأصفر، وقد وهب اثناسيوس ريع أسواقه وبقيّة الممتلكات في الرّها لبناء كنيستين، وكان ذلك نحواً من سنة (81هـ/ 700م).[4] كما بنى معظم مطارنة اليعاقبة كنائس في تكريت، وكان من بينها كنيسة بناها القدّيس مار سرجيس وخصّص ريعها لأسر الشّهداء ومنهم الشّهيدان المشهوران سرجيس، وباخوس،[5] وقام دنحا الثّاني بالعمل ذاته،[6] وبنى النّساطرة كنيسة خارج أسوار تكريت بعد الجهود النّشطة والمتحمّسة التي بذلها الكاثوليك صليبا زخا.[7] وبنى عدد من المطارنة والأساقفة أديرة وكنائس منها على سبيل المثال قلعة دري عابدين

(1) ابن متّى، ص55.
(2) ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح1، ص669، ابن خلّكان وفيات الأعيان، تحقيق أ. عبّاس (بيروت 1970) ح3، ص406.
(3) Bar- Hebraeus, VOL .3.124.
(4) Michael, VOL.2. P. 448, Chronography, p. 105.
(5) Bar- Hebraeus, VOL .1, p. 134.
(6) Ibid, p. 148.
(7) Ibid., p. 156.

سنة (63هـ/ 684م)[1] وفي سنة (81هـ/ 700م) بنى مطران حرّان ديراً فيها، وجدّد كنيسة هبانس،[2] و بنى مار شمعون أسقف المدينة ذاتها نحواً من سنة (98هـ/ 716م) كنيسة سُمّيت كنيسة نصيبين،[3] وقام ايشوعاب مطران بيت عنّة نحواً من سنة (125هـ/ 742م) بهدم هيكل الكنيسة التي بناها مار ايشوعياب الكاثوليك النّسطوريّ (30-38هـ/ 650-658م) من الطّين؛ وأعاد بناءها بحجر الكلس،[4] إضافة إلى بناء مجموعة أخرى من الأديرة في أماكن مختلفة.[5]

وقد أثارت هذه الأنشطة في بناء الكنائس والأديرة في العصر الأمويّ غضب بعض من المسلمين، فوعدهم بعض من الوجهاء بأنّهم سيقنعون الولاة والخلفاء بإيقاف هذا البناء أو تدمير هذه الكنائس، إن مثل هذه من الجائز حث الخليفة الوليد الأول (86-96هـ/ 705-715م) بأن يأمر بتدمير (كل الكنائس)[6] وتبنى عمر بن عبد العزيز الموقف نفسه حيث أمر ولاته بعدم هدم الكنائس الموجودة وعدم الموافقة على بناء كنائس جديدة[7]. وأمر يزيد الثاني (101-105هـ/ 720-724م) كذلك بتدمير كل الكنائس، ولكنه مات قبل تنفيذه[8].

---

(1) أغاطيوس، أفرام برصوم، تاريخ طور عابدين. ترجمة ج.ب. بهرام (بغداد، 1963) ص2006.

(2) المصدر ذاته، ص346.

(3) The Chronicle of the year 846, p. 582.

برصوم، المصدر السّابق، ص270.

(4) المرجيّ، ص 171-179.

(5) يشوع دنحا، المصدر السّابق، ص ص56، 67.

(6) Michael, VOL .2.P. 451.

(7) الطّبريّ، ح6، ص572.

Michael, VOL .2.P. 456.

ابن قدامة، المصدر السّابق، ح8، ص527.

(8) ابن المقفّع، تاريخ البطاركة، ترجمة ونشر (B.Evetts in po, VOL.3. (1910 ص72.

إنّ المعلومات أعلاه تميل إلى اقتراح أنّ الخلفاء الأمويّين الأول كانوا بشكل عامّ متسامحين جدّاً مع النّصارى، بينما أكثر المتأخّرين منهم كانواعكس ذلك، وقد حلّل (فون كريمر) هذه المسألة كما يلي: قضى معظم الخلفاء الأمويّين أوقاتهم في قصور التّسلية، ولذلك فإنّهم منحوا النّصارى المزيد من الحرّيّة.[1]

لكنّ وجهة النّظر هذه ساذجة نوعاً ما! فقد ساعد معظم الخلفاء الأمويّين النّصارى وأحبّوهم لأنّهم أدركوا أنّ النّصارى نافعين لهم إن في الحرب أو في السّلم،[2] ويمكن لحظ هذه الواقعيّة والنّظرة الاهتماميّة في عهد الخلفاء الأمويّين الأول المتسامحين تجاه بناء الكنائس والأديرة النّصرانيّة؛ وإنّ أسباب التّغيير في المواقف بين الخلفاء الأمويّين المتقدّمين والمتأخّرين مُعقّدة وصعبة الإدراك! بل إنّ التّناقض ربما ظهر حتّى في مواقف الخليفة الواحد ذاته بين أوقات مختلفة، كما في قضيّة مروان الثّاني وعلاقته مع النّصارى.[3]

الأيقونات:[4]

الأيقونات هي الصّور واللّوحات الكنسيّة، والأيقونة لفظ يونانيّ يعني الصّورة أو الرّسم؛ وفي المصطلحات الدّينيّة يعني الإشارة إلى صور القدّيسين، وهي في عرف الكنيسة نوعان، أوّلهما العاديّ، وثانيهما العجائبيّ.
إنّ تقديس الصّور والتّماثيل في الكنيسة النّصرانيّة هو نتيجة عدم القدرة

كان المؤلّف أسقفاً على أشمون، مدينة في مصر العليا، عاش في منتصف القرن العاشر الميلاديّ. وكان من بين النّصارى الأقباط الذين كتبوا بالعربيّة. انظر:
Michael, VOL .2.P. 457.

(1) الحضارة الإسلاميّة، ترجمة، بدر M.T. (القاهرة، 1947) ص65.
(2) راجع ص 121–126، 191–194 من هذه الأطروحة في نصّها الإنكليزيّ.
(3) انظر النّقاش في ص 162–164 (من النّصّ الإنكليزيّ).
(4) لسوء الحظّ نحن نعرف القليل عن التّاريخ المتقدّم للأيقونات، وفوق ذلك ماذا يمكن أن نتعلّم من كتابات أولئك الذين يساندون الأيقونات والذين ربحوا في النّهاية؟.

على فهم اتّحاد اللّاهوت بالنّاسوت (الطّبيعة الإلهيّة بالطّبيعة البشريّة) فهماً صحيحاً، وقد تطوّر استعمال الصّور والتّماثيل في الكنائس في القرن السّادس إلى عادة مُنظّمة، واستمرّ في التّطوّر والنّموّ حتّى القرن الثّامن الميلاديّ.[1] وقد صنع اليعاقبة (أصحاب الطّبيعة الواحدة) والنّساطرة (أصحاب الطّبيعتين) تماثيل للمسيح، وصوّر اليعاقبة السّيّد المسيح متّحداً بمفهوميه البشريّ والإلهيّ، بينما أصرّ النّساطرة في هذه الصّور على بشريّة السّيّد المسيح.[2]

ويروي الواقديّ وجود الأيقونات في الجزيرة وقت الفتح الإسلاميّ للمنطقة، وأنّ المسلمين وجدوا في كنيسة ميا فارقين صورة المسيح ومهده وصورة أمّه،[3] ووصف الشّاعر الأمويّ عمر بن أبي ربيعة (توفيّ سنة 93هـ/ 711م) الأيقونات والنّاس الذين عملوها؛ إذ يقول: إنّ الأيقونات كانت مثبتة إلى جانب المذبح. ويروي الأخطل أنّ كلّ الكنائس[4] والأديرة[5]

(1) E.Browne, The Eclibse of Christianty in Asia (Cambridge 1933) p. 74.

(2) Ibid, p. 75 إنّ المدّة تحت النّقاش في هذه الأطروحة تقع ضمن زمن حرب الأيقونات. ففي سنة (108هـ/ 727م) أمر الإمبراطور البيزنطيّ ليو الثّالث (99-123هـ/ 717-740م) بإزالة وتحطيم كلّ الأيقونات في الكنائس. انظر:
Theophanes, op., cit., p. 623 (A.M.2618).
استمرّ هذا الخلاف الدّينيّ حتّى سنة (164هـ/ 780م) ثمّ ظهر من جديد بين السّنين (198-229هـ/ 813-843م) إلى أن اعترف الإمبراطور البيزنطيّ بالأيقونات. انظر: أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكيّة (بيروت، 1954) ح2، ص79.
K.S. Latourett, A History of Christianity (London, 1964) pp. 295-297, E.Gibbon, The Decline and Fall of the Roman Empire (London, 1923) VOL.5. P. 251.

(3) VOL.2. P. 109.

(4) Ibid, p. 412. وقد نظرت في ديواني هذين الشّاعرين لكنّي لم أجد أنّ هذين المصدرين مذكوران عن البغداديّ.

(5) ص 12. ولتفاصيل أكثر راجع الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح6، ص144 (مادّة ـ

تحوي الأيقونات.[1]

وكما هو معروف، فإنّ الإمبراطور البيزنطيّ (ليو الثّالث) (99-123/ 717-740م) كان ضدّ الأيقونات، وقد اختلف الباحثون حول الأسباب التي دفعته لأن يأمر بتحطيمها. وتقول إحدى الآراء: إنّه رغب في صداقة المسلمين الذين عدّوا الأيقونات مُجرّد أوثان، في حين إنّ رأيا آخر يرى أنّه رغب بامتلاك الأيقونات لكونها مصدراً مهمّاً للمعادن النّفيسة، وليجعل عامّة النّاس بعيدة عن تأثير سلطة الكنيسة ورجال الدّين الذين يرغب بإضعافهم؛[2] ويعتقد لومبارد على وجه التّخصيص في أنّ حركة حرب الأيقونات في العالمين الإسلاميّ والبيزنطيّ ظهرت فجأة لدوافع اقتصاديّة؛ فقد واجهت كلا الإمبراطوريّتين أزمة اقتصاديّة، ولذلك فإنّ عاهليهما حطّما الأيقونات وأزالا الذّهب من الكنائس والكنوز من الأديرة،[3] وقد اعترض (M.V.Anastos) على هذه الأسباب إذ قال: إنّ ليو اتّبع سياسة معادية للأيقونات، لأنّها مُجرّد أصنام ألغاها الكتاب المقدّس.[4]

صور) ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح3، ص661. العمريّ، مسالك الأبصار، نشر وتحقيق. أحمد زكيّ (القاهرة، 1924) ح1، ص 271 302.

(1) كان من واجب الكاتب إثبات كلام عمر بن أبي ربيعة شعراً لأنّه وصفه بـ (الشّاعر) ولو أنّه اكتفى بذكر اسمه لصحّ إثبات كلامه نثراً. (المقوّم اللّغويّ).

(2) G.Every, The Byzantine Patriarchate (London, 1962) pp. 87-88.

اليوسف، عبد القادر، الإمبراطوريّة البيزنطيّة (بيروت، 1966) ص 105-106.

G.Finlay, History of the By Zantine Empire (Edinburgh and London 1852) pp. 22, 42-43.

رستم ـ أسد، حرب في الكنائس (بيروت، 1958) ص22، ولنفس المؤلّف، الرّوم (بيروت، 1955) ح1، ص303.

(3) The Golden Age of Islam (Amsterdam 1975) p. 105.

(4) "I Conoclasm and Imperial Rule 717-842"
In The Cambridge Medieval History (Cambridge 1966) VOL.17, PP. 61-62, 66.

ويتّفق ثيوفاونس وميخائيل السّوريّ في وجود أثر إسلاميّ في الحرب على الأيقونات؛ حيث يقول الأوّل: إنّ (ليو) كان ذا تفكير إسلاميّ.[1] ويذهب الأخير إلى القول: إنّه أمر بإزالة وتحطيم الأيقونات من الكنائس والأديرة والبيوت لأنّه أراد محاكاة المسلمين[2] على الرّغم من تنويهه بمصادر غير واضحة، ويرى (كبون) أنّ سياسة (ليو) المعادية للأيقونات نابعة من (تربيته وعلاقته باليهود... والعرب)[3] وعند (Sahas) فإنّ هناك صلة سببيّة منطقيّة بين حركة تحطيم الأيقونات عند المسلمين والنّصارى.[4]

ويعارض (براون) فكرة وجود أيّ شكّ حول كون أنّ حركة تحطيم الأيقونات في أوربّا كانت قد ظهرت بتأثير مطاردة الخليفة الأمويّ يزيد الثّاني (101-105هـ/ 720-724م) لرعاياه النّصارى الذين وضعوا الأيقونات في الكنائس والأديرة.[5]

ومن ناحية أخرى، فإنّ (انستوس) ينفي وجود أيّة صلة منطقيّة بين حركة تحطيم الأيقونات عند النّصارى والمسلمين، ويرى أنّ أصل الحركة المعادية للأيقونات في الإمبراطوريّة البيزنطيّة مسألة ذات علاقة بالتّعليل الإلهيّ لشخص السّيّد المسيح وعمله باعتبارها مؤشّرات لآخر ما توصّل إليه الجدل والمناظرات من آراء حول شخصيّته،[6] ويستمرّ في كلامه قائلًا:

(1) OP., CIT., P. 623 (A.M. 6218).
(2) VOL.2. P. 457.
(3) المصدر السّابق ص 251 وانظر:
G.Ostrogorsky Hisotry of the Byzantine state, Trans J.Hussey (oxford 1956) pp. 142-143, Cf.A.A. Vasiliev, History of the By zantine Empire, Trans.s. Ragozin (Madison, 1982) p. 312.
(4) John of Damascus on Islam the "Heresy of Ishmaelites" (Leiden, 1972) p. 10.
(5) Op., cit., p.74.
(6) Op., cit., p.68.

ومن ناحية أخرى، فإنّ من الصّعب اعتبار الإمبراطور البيزنطيّ الذي كان قد انشغل بحرب بقاء مميتة مع العرب؛ قد يتبنّى منهم وهم أعداؤه فكراً لاهوتيّة، وبشكل خاصّ موقف الإسلام من نظريّة لاهوتيّة نصرانيّة.[1]

وفي دمشق، فإنّ القدّيس يوحنّا الدّمشقيّ (توفّي سنة 131هـ/ 749م) دخل الصّراع ضدّ (ليو) ودافع عن الأيقونات وعدّها تراثاً فقهيّاً شرعيّاً للنّصارى، وقد نجح في إثارة الشّعور العامّ بالإخلاص للأيقونات وحفّز الشّعور بالمعارضة للمرسوم البيزنطيّ القاضي بتحطيم الأيقونات، ودعا إلى تجاهله، وبيّن الأسباب التي دعت النّصارى إلى احترام الأيقونات،[2] وكان ردّ فعل الإمبراطور البيزنطيّ عنيفاً حيث عقد سنة (112هـ/ 730م) مجمعاً كنسيّاً وأصدر المجمع المذكور عقوبة الحرمان ضدّ يوحنّا الدّمشقيّ،[3] ولمّا كان يوحنّا الدّمشقيّ بعيداً عن متناول الإمبراطور البيزنطيّ حيث يعيش في دمشق، فإنّه لم يتأثّر بهذه العقوبة، وردّ على أعداء الأيقونات بحماسة واندفاع أكثر من السّابق.

وكانت الخلافة الأمويّة هي الأخرى ضدّ الأيقونات، فقد أمر عبد الملك بن مروان بإزالة الصّلبان، وأمر يزيد الثّاني سنة (103هـ/ 723م) بنزع وتمزيق الصّور والأيقونات من الكنائس والجدران والأعمدة ومن

(1) Op., cit., p.67.
(2) St. John Damascene, op., cit., pp. 281-282.
Idem Exposition of the orthodox faith. Trans S.D.F. Salmond, in Aseiect Library of Nicene and Post Nicene Fathers of the Christian Church (Oxford and New York) VOL. IX. P. 88 Idem, on Holy Imades Trans M.H.Allies (London, 1898) E.Bevan Holy Images (London, 1939) pp. 126-146,
رستم، حرب في الكنائس، ص 1135.
Finlay, op., cit., p. 43.
(3) Michael, VOL .2. P. 473.

الحجارة ومن الكتب والملابس وتحطيم التّماثيل والهياكل والبنايات.[1] ولكنّ هذا الأمر لم يُنفّذ لأنّ يزيد مات بعد مدّة قصيرة من إصداره،[2] وبعد ثلاث سنين (108هـ/ 726م) أصدر (ليو) الثّالث أمراً ضدّ الأيقونات؛[3] لكنّ السّؤال: هل أثّرت أوامر يزيد في قرار (ليو) فأصدر أمراً مشابهاً؟ وإلى أيّ مدى؟ إنّه سؤال يحتاج إلى دراسة بعناية كبيرة، إذ تروي مصادر نصرانيّة قصّة ذات علاقة بهذه القضيّة، تتضمّن أنّ يهوديّاً أقنع الخليفة يزيد الثّاني بأنّ عليه تدمير كلّ الأيقونات.[4]

وكان لهذا الأمر صداه في الجزيرة الفراتيّة حيث انتهز واليها محمّد بن عبد الملك (73-91هـ/ 692-709م) الفرصة وأمر نصارى الرّها بدفع المزيد من الأموال، وقد رُوي أنّه قال: إمّا أن يدفع نصارى الرّها ثلاثة آلاف دينار، أو يحطّم كلّ الأيقونات. ولمّا كان أهل الرّها حريصين على بقاء هذه الأيقونات؛ وعلى الرّغم من عدم امتلاكهم لهذا المبلغ، فإنّهم اقترضوه من (اثناسيوس) وهو أحد أهمّ المُفضّلين النّصارى في بلاط الخليفة عبد الملك بن مروان، وقد أقرضهم اثناسيوس المبلغ المذكور على شرط أن يحتفظ بهذه

(1) Tell- Mahre, p. 14, Theophanes op., cit., p. 617, Chronicle of the Year 846, p. 584, Michael, VOL. 2. P. 457, Chronography, p. 109.

ابن المقفّع، المصدر السّابق، ص 72-73؛ الكنديّ، كتاب الولاة وكتاب القضاة (بيروت، 1908) ص71.

(2) Theophanes, op., cit., p. 618 (A.M.6215).

(3) Michael, VOL .2. P. 457, Ibid, p. 623.

(4) Theophanes, op., cit., p.617, Acts of the 7th synod (787 A.D) ed, J.D. Mansi Sacrorum Coniliorum Nova amplissma Collection, (Paris and Lipzig, 1902) VOL.13, PP. 197-198.

يروي هذان المصدران أنّ اليهود وعدوا الخليفة يزيد الثّاني بأنّه سيحكم (30) عاماً إذ أمر بإزالة سريعة للأيقونات وتدميرها بشكل تامّ. ويروي الطّبريّ أنّ اليهود تنبؤوا ليزيد بأنّه سيحكم (40) عاماً. انظر، ح7 ص22.

الأيقونات حتّى تتمّ عمليّة إرجاع المبلغ إليه، وعندما قام أهل الرّها بجمع المبلغ وإرجاعه إلى اثناسيوس؛ لم يعطهم النّسخ الأصليّة للأيقونات، بل أعطاهم أيقونات مُزيّفة؛ صُنعت بمهارة، واحتفظ بالأصليّة عنده.[1]

واشترى المسلمون كفن السّيّد المسيح لأثناسيوس بمبلغ كبير، وهو خمسون ألف دينار، فوضعه في كنيسة الرّها، وكان النّصارى في الاحتفالات الدّينيّة يأتون لزيارته والتّبرّك به، إلى أن أمر بطريرك أنطاكيّة (جون) بعدم عرضه للنّاس لئلّا يتعرّض للتّلف.[2]

وتبيّن دراسة العلاقات بين الخلافة الأمويّة والإمبراطوريّة البيزنطيّة في مدّة إعلان البيزنطيّين الحرب على الأيقونات أنّ علاقة البيزنطيّين الجيّدة مع الأمويّين، دفعت الأمويّين إلى إعلان الحرب ضدّ الأيقونات لغرض ضمان استمراريّة العلاقة الحسنة مع البيزنطيّين، وعندما تنقلب هذه العلاقات إلى علاقات حرب وعداء؛ فإنّ الخلافة الأمويّة تهادن دعاة الأيقونات داخل حدود الدّولة الإسلاميّة! وهناك مجموعة من الأدلّة تدعم هذه النّظريّة؛ فعلى سبيل المثال فإنّه في عهد يزيد الثّاني واستناداً إلى المصادر الأوّليّة الإسلاميّة والسّريانيّة، فإنّ علاقات الودّ والسّلام قد شاعت بين الأمويّين والإمبراطوريّة البيزنطيّة لأنّ يزيد الثّاني كان يريد اتّباع سياسة عمر بن عبد العزيز الذي حاول إقناع (ليو) الثّالث باعتناق الإسلام؛ ولأجل إرضاء (ليو) عدوّ الأيقونات، فإنّ يزيد الثّاني أمر في سنة (103هـ/ 623م) بتحطيمها وإزالتها[3] أملًا منه في إقناع (ليو) بترك النّصرانيّة واعتناق الإسلام.[4]

(1) Michael, VOL .2. PP. 448-9.
(2) Michael, The Grand, op., cit., pp. 247-248.
(3) Tell- Mahre, p. 17, Theophanes, op., cit., p. 618. Al- Kindi, op., cit., p. 71.
(4) Theophanes, op., cit., p. 614 (A.M.6210).

وفي مناسبة أخرى، فإنّه في سنة (108هـ، 726م) حقّق المسلمون نصراً على البيزنطيّين،[1] فبدأ (ليو) يشكّ في أنّ دعاة الأيقونات في بلاده هم من أنصار المسلمين ومسانديهم، لذا فإنّه أصدر أمره الملكيّ ضدّ تقديس الأيقونات،[2] ولم تتّخذ الخلافة الأمويّة في هذه المدّة أي إجراء مضادّ للأيقونات ودعاتها ضمن حدودها، واستمرّ الأمر على هذه الحال في العهود الأخرى؛ وفي عهد هشام بن عبد الملك (105-125هـ/ 724-743م) تدهورت العلاقات الأمويّة البيزنطيّة وساءت الأحوال بينهما بسبب الحروب المستمرّة،[3] وقد سمحت الخلافة الأمويّة لدعاة الأيقونات بترميمها وإعادتها إلى الكنائس.[4]

ومن الجدير بالذّكر، أنّه بعد عدّة انتصارات حربيّة حقّقها البيزنطيّون ضدّ المسلمين في العصر الأمويّ، فإنّ اضطهاداً واحداً ضدّ دعاة الأيقونات من مواطني البيزنطيّين مورس بنشاط وجدّيّة، فعلى سبيل المثال، عندما نجح (ليو) في حربه ضدّ المسلمين سنة (99-102هـ/ 717-720م) فإنّه بدأ باضطهاد دعاة الأيقونات.[5] ومرّة أخرى، عندما حقّق البيزنطيّون نجاحاً في حربهم ضدّ المسلمين في سنة (126-128هـ/ 744-747م) فإنّ الإمبراطور البيزنطيّ قسطنطين الخامس (123-159هـ/ 740-775م) أمر باضطهاد دعاة الأيقونات.[6] ولم تقم الخلافة الأمويّة بأيّ

---

(1) الطّبريّ، ح7، ص43.

(2) رحمانّي، مختصر تواريخ القرون المتوسّطة (الموصل 1877) ص93.

(3) الطّبريّ، ح7 ص ص40-160.

Michael, VOL .2. P. 463, Chronography, p. 11.

(4) Anastos, op., cit., p. 66.

(5) رستم، تاريخ الرّوم، ص274.

Every, op., cit., p. 87.

رحمانيّ، المصدر السّابق، ص93.

(6) Ostrogorsky, op., cit., pp. 148-149, Latourett, op., cit., pp. 296, Anastos, op., cit., p. 72.

عمل مضادّ لدعاة الأيقونات في دار الإسلام خلال السّنيّ (99-101هـ/ 717-720م) و (126هـ/ 744-746م).

ويوحي التّحليل أعلاه حول العلاقة بين البيزنطيّين وموقف المسلمين من الأيقونات بأنّ (Sahas) كان محقّاً عندما قال: إنّ هناك علاقات مُؤكّدة بين حركة تحطيم أيقونات النّصارى والمسلمين.[1]

العلاقة بين أصحاب السّلطة المسلمين ومشاهير النّصارى المعروفين ضمن مناطقهم.

تلحّ التّقاليد الإسلاميّة على معاملة (أهل الكتاب) بعطف، قال الرّسول (ص) ما معناه: إذا حمّل أحدكم أيّ فرد من أهل الكتاب أكثر ممّا يطيق فسوف أكون خصمه يوم القيامة.[2] وقال عمر بن الخطاب قبل موته: أوصي خليفتي بأن يحفظ عهد أولئك الذين تحت حماية الإسلام، وأن يحميهم من أولئك الذين يضطهدونهم، وتخليصهم من تحميلهم أكثر من طاقتهم.[3] وهناك أحاديث مشابهة لمثل ذلك.

ويروي أبو الفرج من ناحية أخرى رواية تصف معاملة الرّسول لـ (جرار) رئيس قبيلة بني تغلب النّصرانيّة، ويذكر أنّ جراراً معاصر لمحمّد (ص) وقد رفض بقوّة اعتناق الإسلام،[4] وطلب النّبيّ من زيد الخيل استعمال قوّة السّلاح ضدّ جرار لتحويله إلى الإسلام، فقتل زيد جراراً بعد أن رفض اعتناق الإسلام.[5] لكنّ هذا الأمر مثير للانتباه، وهو مثال مُفرد لقصّة يبدو أنّها مدسوسة لتشويه معاملة الرّسول (ص) وجعلها توحي بمعاملة قاسية منه ضدّ نصرانيّ رفض اعتناق الإسلام، وليس من المعقول

(1) Op.cit., p. 10.

(2) أبو يوسف، ص 71، ابن آدم، ص 54-55.

(3) أبو يوسف، ص 71، ابن آدم، ص 54-55.

(4) ج17، ص259.

(5) ج17، ص259.

سياسيّاً أنّ النّبيّ (ص) كان راغباً في معاداة بني تغلب المعروفين بقوّتهم،[1] والتي كان على اطّلاع واسع عليها كما بيّنّا بالتّفصيل في الفصل الثّالث.

وقد حصل النّصارى في عهد الخلفاء الرّاشدين (11-40هـ/ 632-661م) على المزيد من الحرّيّة، ويتوضّح ذلك في رسالة تُنسب إلى ايشوعياب الثّالث (توفّي سنة 41هـ/ 661) الكاثوليك النّسطوريّ التي يقول فيها: أمّا بخصوص العرب الذين أعطاهم الله سلطان العالم في هذا الزّمان، هو ذا هم عندنا كما تعلمون... يمجّدون إيماننا، ويحترمون كهنة الرّبّ وقدّيسيه، ويساعدون الكنائس والأديرة.[2]

ويعلّق (يانك) على رسالة ايشوعياب الثّالث بقوله: من الواضح أنّ ايشوعياب الثّالث لم يتمكّن من الحصول على هذا التّفضيل من دون مقابل.[3] ويعزو (يانك) هنا إلى ماري الذي صّرح بأنّ ايشوعياب الثّالث الذي أعطته السّلطة الإسلاميّة وثيقة رسميّة فيها تحذير لأيّ أحد من القيام بخلق مشكلات تخصّ احترام أديرته أو الكرسيّ الأسقفيّ أو مصدر الدّخل أو حصانة المنازل؛ فقط مع كلفة قليلة تتطلّبها هذه الأمور، وسألوه في حاجته الأسبوعيّة، أو سألوه عن أي شيء آخر من الممكن أن يكون مهمّاً

(1) انظر الفصل الثّاني ص 89 (النّصّ الإنكليزيّ) وانظر الفصل السّادس (النّصّ الإنكليزيّ).

(2) Iso'yaba III Liber Epistularum, ed. B. Duval (Paris, 1904) p. 182. (ed. In CSCO, ii, 64.).

إنّ هذا المصدر هو جمع لنحو (106) رسالات كتبها ايشوعياب الثّالث لمختلف رجال الدّين الذين كانوا ضمن نطاق سلطته. وقد أكمل دوفال هذه الرّسائل، إذ ذكر نصّها السّريانيّ سويّة مع التّرجمة اللّاتينيّة. وتعطي الرّسائل فكرة عن المشكلات الدّاخليّة التي واجهت الكنيسة النّسطوريّة خلال تلك المدّة. وتاريخ هذه الرّسائل هو تقريباً نهاية القرن الثّالث الميلاديّ.

ويزوّدنا السّعرديّ بمعلومات مشابهة لها حول حرّيّة النّصارى في العصر الرّاشديّ. انظر ح2 (PO.VOL.13) ص582.

(3) Handbook of Source – Materials for Students of Chrurch History up to 650 (Madras, 1969) p. 318, no4.

لأمور النّصارى.[1]

وقد فضّل الخليفة الرّاشديّ الثّالث عثمان بن عفان (توفّي سنة 35هـ/636م) النّصارى، إمّا لكونهم يتميّزون بمهارات خاصّة أو قابليّات، أو من خلال تأثير زوجته النّصرانيّة نائلة.[2] وكان أبو زبيد الطّائيّ واحداً من النّصارى، الذين يحضرون البلاطات الملكيّة، خاصّة بلاطات ملوك الفرس، وكان قد تعلّم سير الملوك، وكان كذلك مختصّاً بالشّعر العربيّ،[3] وقد اتّخذه الخليفة عثمان صديقاً له، ووفّر له مكاناً قريباً من مكانه،[4] وإضافة إلى ذلك، فإنّ عثمان اتّخذ أحد النّصارى طبيباً خاصّاً له،[5] وعينّ نصرانياً آخر رئيساً لسجن قرب الكوفة.[6]

وكان الوليد بن عقبة والي الكوفة في عهد عثمان معروفاً بكثرة شربه الخمر، وقد اتّخذ من أبي زبيد زميلاً له في شربها،[7] وظلّ الوليد بن عقبة خلال الحرب الأهليّة الإسلاميّة الأولى غاضباً، وذهب إلى الرّقّة، حيث التحق به أبو زبيد في شربه وعربدته، وكان الوليد وأبو زبيد يحيون حفلاً في كنيسة في الرّقّة كلّ يوم أحد،[8] وقد أوصى الصّديقان بأن يُدفنا جنب

(1) P. 62.

(2) انظر الفصل 6 في هذه الأطروحة المكتوبة بالإنكليزيّة ص 258.

(3) أبو الفرج، ح12، ص127، الجمحيّ، طبقات فحول الشّعراء، تحقيق م.م. شاكر (القاهرة، 1952) ص503، ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق م.م. شاكر (القاهرة، 1364هـ) ح1، ص 260-261.

(4) أبو الفرج، ح12، ص 127، 132، ح5 ص136. لكنّ الطّبريّ يقول: إنّ أبا زبيد أسلم في عهد عمر بن الخطّاب. انظر ح4 ص273.

(5) البغداديّ، المصدر السّابق، ح2، ص128.

(6) عليّ، المصدر السّابق، ص338.

(7) أبو الفرج، ح12، ص 133، 135، 137، ابن قتيبة المصدر السّابق، ح1، ص260 وانظر المسعوديّ، مروج ح2، ص 335-336، عليّ، المصدر السّابق، ص 346، أنساب، ح5، ص31.

(8) أبو الفرج، ح12، ص137، أبو قتيبة، المصدر السّابق، ص261.

بعضهما بعد موتهما، وقد حصل هذا فعلاً.(1)

وقد طلب البطريرك اليعقوبيّ يوحنّا أبو السّدرات (10-28هـ/ 631-648م) بسبب العلاقة الحسنة بينه وبين عمير بن سعد الأنصاريّ حاكم الجزيرة سنة (20هـ/ 740م) بأن يترجم له كتاب الإنجيل، ولكن بطريقة لا يُدعى فيها المسيح مقدساً بالحقّ الشّرعيّ، ويجب ألّا يذكر عن التّعميد أو الصّلبان شيئاً، وقد أجاب المترجم (جون) عن هذه المسألة بقوله: حاشا لي أن أفعل ذلك، وأسقط ذرّة أو عنوانا واحداً من الإنجيل، حتّى ولو نفذت إلى قلبي كلّ سهام ورماح معسكرك. وعندما رأى عمير جرأته وشجاعته قال له: اذهب واكتب كما تشاء.(2)

ومن المُحتمَل أنّ عميراً قام بهذا الطّلب للبطريرك اليعقوبيّ بسبب ابتداء حركة الدّفاع الكلاميّة النّصرانيّة ضدّ المسلمين في ذلك الوقت، وقد رغب عمير في دراسة الإنجيل بالعربيّة لكي يبدأ دفاعاً معاكساً، وقد كتب يوحنّا البطريرك نفسه رسالة تتضمّن مقابلة عقدها مع عمير، وأجاب يوحنّا على أسئلة عمير حول الإيمان النّصرانيّ، ووضّح في أجوبته العقائد النّصرانيّة الرّئيسة مثل تجسيد المسيح أي اتّحاد اللّاهوت بالنّاسوت، والثّالوث، ومختلف مفهومات المُعتقَد النّصرانيّ.(3)

---

(1) أبو الفرج، ح12، ص138؛ ح5، ص146، علّي، المصدر السّابق، ص436.

(2) Michael, VOL.2.P. 422, Bar – Hebraeus, VOL.1.P. 262.
استناداً إلى المسعوديّ فإنّ أوّل ترجمة عربيّة للإنجيل كانت قد عملت في المدّة العبّاسيّة انظر التّنبيه، ص112.
O.Leary, How Greek science passed to the Arabs, p. 68, Browne, op.,cit., p. 14.

(3) F.Nau, "Un Colloque du patriarche Jean avee I'emir des Aqareeus" in Journal Asiatique (paris 1915) VOL.5- PP. 257-264, P. Crone and M.Cook Hagarism, (Cambridge, 1980) pp. 11, 14.
S.H.Griggith, "Chapter ten of the scholion" Theoder Bar

وتشير أجوبة يوحنّا إلى أنّ تبادل الفكر بين المسلمين والنّصارى كان ممكناً، وفي حالتنا المعرفيّة في الوقت الحاضر، فإنّ أجوبته هي أوّل ما عُرف عن حركة دفاع نصرانيّة ضدّ الإسلام.

وقد شكّ (سبنسر تمنكام) في نصّ مايكل للتّرجمة العربيّة للإنجيل، إذ كتب: قليل من التّصديق يمكن أن يُعطى لهذه القصّة، وحتّى إذا كانت هذه التّرجمة قد تمّت، فلا معنى لها في محيط النّصرانيّة، لأنّها لم تظهر مبنيّة على حسّ فطريّ طبيعيّ من داخل مشاعر الكنيسة.[1]

وتمتّع النّصارى تحت حكم الخلفاء الأمويّين الأول بالمزيد من الحرّيّة كما كانوا سابقاً تحت حكم أحسن حكوماتهم النّصرانيّة، فقد أبدى معاوية على سبيل المثال تسامحاً عظيماً تجاههم وظهر أنّ موقفه كان لاعتبارات شخصيّة وسياسيّة، إذ كان قبل ذلك قد تزوّج امرأة نصرانيّة اسمها ميسون من قبيلة عربيّة نصرانيّة هي قبيلة (بني كلب) وقد ساندت هذه القبيلة معاوية في مناسبات عدّة ضدّ خصومه،[2] وعلى أيّة حال، فإنّ معاوية كان دائمًا رجل دولة أكثر من كونه قائداً دينيّاً، إذ كان مدركاً أنّ عليه أن يكشف اعتباراته المُفضّلة تجاه مجموعة نصرانيّة مُعيّنة ساعدته منذ الوقت الذي كان فيه والياً على سوريّة.

إنّ الشّعور بالمحبّة والاحترام كان متبادلاً بين أولئك النّصارى الذين سجّلوا إعجابهم بمعاوية، وكان يوحنّا باربنكايه أحدهم؛ والذي كان كاتباً

Kon's apology for Christianity" in Orientalia chrisiana periodica (Rome 1981) VOL.74, P. 150.

(1) Op., cit., p. 225.

(2) نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص 255، 332، 426-427، 447.
G.Graf, Geschichte der Christlichen Arabischen Literatur, (Rome, 1959) VOL. I. 54.
شيخو، شعراء النّصرانيّة بعد الإسلام، (بيروت، 1967) ص63.

معروفاً من أهل الجزيرة ومعاصراً لمعاوية. وقد كتب يقول: انتشرت العدالة في حكمه، وكذلك الأمن والسّلام، وحصل كلّ النّاس على حرّيّاتهم، وطوال مدّة حكم معاوية، فإنّ هناك سلاماً عظيماً في العالم لا يدانيه أيّ شيء آخر.[1]

وقد علّق (يونك) على ما ذُكر أعلاه بقوله:

من المُحتمَل أنّ عهد معاوية لم يكن عصراً ذهبيّاً كما أشار إلى ذلك يوحنّا، ولكنّ مقارنته مع مشكلات العهد الذي تبعه، يظهر أنّه كذلك.[2]

ويؤيّد (فلهاوزن) وجهة نظر يوحنّا باربنكايه، فقد قال: إنّ معاوية ـ كسياسيّ ـ كان متسامحاً مع رعاياه النّصارى، فحصل بذلك على شكرهم وعطفهم.[3]

واستناداً إلى المصادر الإسلاميّة، فقد كان النّصارى في وضع مرضٍ حتّى كأنّهم تحت حاكم نصرانيّ جيّد، لأنّه أصلح الكنائس وعيّن عدداً من النّصارى لإدارة الدّوائر، وكان من ضمنهم سرجون بن منصور، الذي كان مسؤولاً عن الإدارة الماليّة في سوريّة، وابنه جون الذي تبع خطى أبيه.[4]

وقد احترم نصارى الجزيرة معاوية كثيراً لدرجة أنّ اليعاقبة والموارنة (كلاهما مينوفستيّون) حملوا خلافتهم الدّينيّة إليه ليكون حكماً بينهم، وحسبما ورد في تاريخ الموارنة، فإنّ الأسقفين اليعقوبيّين ثيودور وسابخت،

---

(1) ـOp., cit., p. 175؛ مجلّة بين النّهرين (الموصل، 1929) ص441.

(2) Patriarch, shah and Caliph (Rawalpindi- 1974) p. 102.

(3) Op., cit., p. 134.

(4) الطّبريّ، ح6، ص180، الجهشياريّ، الوزراء والكتّاب، تحقيق 880 السّقّا (القاهرة، 1930) ص24، الصّوليّ، أدب الكتّاب تحقيق M.B. الأثريّ (القاهرة، 1341) ص192. اعتاد سرجون ابن منصور الرّوميّ أن يكون زميل الشّراب ليزيد بن معاوية. انظر، أنساب، ح4، القسم الثّاني، ص2.

قدما دمشق وتنازعا مع الموارنة بحضور معاوية حول الإيمان النّصرانيّ. وقد هُزم اليعاقبة في هذا النّقاش، ولذلك فأمرهم معاوية بدفع عشرين ألف دينار، وأن يصنعوا السّلام، وأصدر أمراً يوجب أن يكون مُطبّقاً عمليّاً على الأساقفة اليعاقبة، وهو دفع هذا المبلغ سنويّاً له لحمايتهم من كنيسة الموارنة، ففرض بطريرك اليعاقبة ضرائب على كلّ الرّهبان والرّاهبات وبقيّة أعضاء الكنيسة لغرض دفع هذا المبلغ.[1]

واستناداً إلى باربنكايه، فقد أفاد المينوفستيّون من حماية معاوية، وحصلوا على السّيطرة على كنائس سوريّة، وقد أدّت هذه الحماية إلى رجحان كفّة المينوفستيّين، فتحوّلت أعداد كبيرة من الملكانيّين إلى المينوفستيّة.[2]

وقد اعتمدت حال النّصارى من عهد عبد الملك (65-86هـ/ 685-705م) وحتّى سقوط الخلافة الأمويّة على مواقف الحكّام الفرديّة وعلى علاقات الخلافة مع الإمبراطوريّة البيزنطية،[3] وهذا يعني أنّه في أوقات مُعيّنة، فإنّ بعضاً من الشّخصيّات النّصرانيّة عانت كثيراً من الخلفاء والولاة، بينما نال آخرون في أوقات مختلفة عطف واحترام الخلفاء والولاة المسلمين.

وتحتوي المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة الأوّليّة على مجموعة من النّصوص التي توجّه الضّوء على هذه العلاقة في وقتٍ ما بعد وفاة معاوية من مثل ما تتضمنه كتاب (الكامل في الأدب)[4] لمؤلّفه المبرّد الذي يروي أنّ رئيس بني تغلب استغلّ زيارة عبد الملك، وناقش معه مختلف الموضوعات،

(1) Chronica Minrote, ed. Guidi in CSCO (PARIS 1903) VOL.4. P. 55.

هذا المصدر هو جمع لكتابات النّصارى الشّرقيّين، جمعها شابو وكويديّ وآخرون، ووضع النّصّ السّريانيّ سويّة مع التّرجمة اللّاتينيّة، وتواريخهم مشوّشة ولكنّ تاريخ الموارنة هو بوضوح من القرن الثّامن الميلاديّ.

(2) Op., cit., p. 175.

(3) Michael, VOL . 2. PP. 456, 463.

(4) نشر وتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1950) ج3، ص158.

وكان (شمعلة) أحد هؤلاء الرّؤساء، وقد كلّم عبد الملك كلاماً لم يرضه، فرماه عبد الملك بالجرز (عمود من حديد) فخدش وهشم،[1] وتذكر بعض من المصادر شيئاً من تفاصيل كلمات شمعلة.

قال الوليد لشمعلة: لمّا كنت رئيس عرب بني تغلب فأنت تلحق بهم كلّهم خزياً وعاراً عندما تعبد الصّليب، لذا نفّذ ما أريده وأسلم. فأجابه شمعلة: بسبب كوني رئيساً لكلّ عرب تغلب أخاف أن أكون السّبب في تدميرهم كلّهم، لأنّي إن رفضت المسيح فسوف يرفضونه أيضاً.

وعندما سمع الوليد هذه الكلمات، أمر عبيده بسحب شمعلة ووجُه إلى الأرض وأن يُرمى خارجاً، ثمّ أرسل له الوليد رسالة وأقسم فيها أنّه سيجبره على أكل لحمه إذا كان في الحقيقة غير موافق على ما قاله له! ولمّا كان شمعلة لم يتراجع حتّى تحت هذا التّهديد، قُطعت شريحة لحم من فخذه وشُويت بالنّار، ثمّ دفعها في فمه، ومع هذا فقد أصرّ شمعلة على رفضه اعتناق الإسلام، لكنّ الوليد تركه، واستمرّ شمعلة يعيش حياة طبيعيّة، وقد بقي الجرح واضحاً في جسمه.[2]

تشير هذه الرّواية إلى أنّ شمعلة كان مخلصاً جدّاً لدينه، ولذلك فقد استعدّ لمعارضة كلّ المُحاوَلات الرّامية لتغيير دينه، وقد كانت النّصرانيّة في رأيه الطّريق الأصوب له، لأنّه يتمكّن بها من حماية استقلال ووحدة قبيلته بني تغلب.

وكذلك فإنّه عهد عبد الملك، بعث والي الجزيرة محمّد بن مروان رسالة إلى معاذ رئيس قبيلة بني تغلب يلحّ عليه باعتناق الإسلام، وعندما رفض معاذ رماه محمد في حفرة قذرة مليئة بالوحل، ثمّ أخرجه منها؛ وحاول

(1) المصدر ذاته، ج1، ص158.

(2) Michael, VOL.2. PP. 451-452, Chronography p. 106.
أبو الفرج، ج11، ص282.

مرّة أخرى إقناعه، وبينما كان معاذ لا يزال يرفض تغيير إيمانه، أمر الوالي بقتله، وكذلك أمر الوالي محمّد بن مروان بقتل نصارى عرب آخرين رفضوا اعتناق الإسلام،[1] ورمى بجثثهم إلى السّباع والطّيور،[2] وجمع خلال إقامته في الرّها أناساً أرمنيّين في الكنيسة وأضرم النّار في البناء، وكذلك قتل (انستاسيوس ابن اندريه) رجل الإدارة في المدينة وحرق بيته.[3]

ولم يكن اضطهاد محمّد بن مروان لنصارى الجزيرة جديداً ومفاجئاً، فهو الذي عهد إليه بمهمّة إدارة الحملات العسكريّة في آسيا الصّغرى وأرمينية، ضدّ البيزنطيّين، وظلّت الجزيرة باستمرار في حرب ضدّهم،[4] فكان من الطّبيعيّ أن يشكّ في نصارى الجزيرة بأنّهم جواسيس للبيزنطيّين.

وقد كان الخليفة الأمويّ الوليد الأوّل قد تبنّى سياسية نشطة وفعّالة ضدّ النّصارى في مطاردتهم، وتوضّح الحكاية النّادرة الآتية هذه المسألة:

كان الأعشى شاعر بني تغلب النّصرانيّ صديقاً للخليفة الوليد الأوّل،[5] وقد مدح شمعلة رئيس بني تغلب عندما اضطهده الوليد،[6] وكان مدح الأعشى لشمعلة لإخلاصه لمعتقده الدّينيّ، وقد قام الأعشى بذلك بطريقة تجنّبه غضب الخليفة، فقد قال: إنّ ما كان قد حصل لشمعلة سيشرّفه، لأنّه كان قد جاء من آمر الإخلاص، وسوف لن يكون مخزياً، لأنّه هو فقط إرادة

(1) Michael, VOL.2. PP. 45-451, Chronography, p. 104.
(2) Michael, the Grand, op., cit., p. 249.
(3) Michael, VOL.2. p. 449, Chronography, p. 104.
وانظر اليعقوبيّ، المصدر السّابق، ح3، ص18.
(4) Cf. Brooks "The Arabs in A sia Minor (641-750 A.D.) from Arabis soucers in the Journal of Hellenic studies (London, 1898) VOL. 18. PP. 189-193.
(5) أبو الفرج، ح11، ص282.
(6) انظر ص 195 في هذا الفصل (من الأطروحة قبل ترجمتها).

الله.[1] واستمرّت علاقة الصّداقة بين الأعشى والخلفية الوليد الأوّل بعد ذلك.

وتؤكّد المصادر الإسلاميّة أنّ الوليد الأوّل كان مسلماً زاهداً، ولذا فإنّه كان مسؤولاً عن بناء عدّة مساجد وتدمير كنيسة القدّيس جون في دمشق،[2] ولا تذكر مثل هذه المصادر في صراحة مدهشة هذا الأمر، ومن ناحية أخرى، فإنّ ميخائيل السّوريّ الذي أدرك أنّ مجيء الإسلام كمحرّر للمينوفستيّة النّصرانيّة من اضطهاد البيزنطيّين؛ ضغط على سياسة الوليد تجاه النّصارى وجعلها عدوانيّة، ولذا فمن اللّائق أن تكون معلوماته مضبوطة، واستناداً إلى ميخائيل السّوريّ، فإنّ الوليد الأوّل كره النّصارى، وقد أجبرهم على الارتداد عن دينهم واعتناق الإيمان الإسلاميّ، فمن رفض قُتل، وقد فضّل عدد من النّصارى الموت على تغيير دينهم؛[3] وكذلك أمر الوليد بقتل النّصارى الذين تمّ القبض عليهم في الحرب ضدّ البيزنطيّين،[4] واتّبع هشام (105هـ- 125/ 424-744م) السّياسة ذاتها بعد أن سمع أنّ البيزنطيّين قتلوا أسراهم المسلمين.

ويبدو ـ على وجه العموم ـ أنّ عمر بن عبد العزيز (99-102هـ/ 717-720م) اتّبع سياسة قويّة ضدّ النّصارى، ويظهر هذا واضحاً في كلا المصادر النّصرانيّة وبعض من المصادر الإسلاميّة، فقد أجبر القبيلة العربيّة النّصرانيّة (بني تغلب) على عدم استعمال سروج الخيل عند امتطائها[5] وعندما جاءه وفد من بني تغلب، كانوا يلبسون العمامات، وقالوا له: آه يا

(1) أبو الفرج، ح11، ص282.
(2) البلاذريّ، ص 47، 125-126. الطّبريّ، ح6 ص 435-437، 496-499، ابن عساكر، تاريخ دمشق ح2، ص41، ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح2، ص 591-593.
(3) Michael the Grand, op., cit., p. 249.
(4) Michael, VOL .2. P. 463.
(5) أحمد الأبشيهيّ، المصدر السّابق، ح1، ص111، ابن القيّم، ح2، ص762.

أمير المؤمنين عاملنا كعرب. أي عاملنا كما تعامل المسلمين العرب في العادة. فسألهم: هل أنتم نصارى؟ وعندما أجابوا بالإيجاب، دعى بحلّاق وأمره بقطع الشّعر من الجزء الخلفيّ من رؤوسهم، وأمرهم بنزع جزء من أرديتهم الكهنوتيّة.[6]

وبسبب ما لحق بالمسلمين من خزي عند انسحابهم من القسطنطينيّة سنة (99-100هـ/ 717-718م) أمر عمر بن عبد العزيز النّصارى بمنع قرع نواقيس الكنائس وبألّا يرفعوا أصواتهم عند الصّلاة،[7] كما أمر بمصادرة الأسلحة التي في بيوتهم،[8] وأوجب عليهم إظهار الصّلبان في أعناقهم واضحة من دون كسرها أو تدميرها،[9] وبألاّ يشربوا الخمر، وتطبيقاً لذلك فقد كُسرت جرار الخمر وهُدمت حاناته،[10] وأُلغيت وظيفة من تعيّن منهم في دوائر الدّولة.[11]

وقد كان الشّاعر النّصرانيّ الأعشى الذي مضى الكلام عنه صديقاً للخليفة الوليد الأوّل، فألقى قصيدة مدح فيها عمر بن عبد العزيز، فقال له عمر: (لا يوجد هناك استحقاق في بيت المال للشّعراء، وحتّى إن لم يكن ذلك، فأنت نصرانيّ ليس لك منه شيئ).[12]

---

(6) ابن القيّم، ح2، ص762، أحمد الأبشيهيّ، المصدر السّابق، ح1، ص111.

(7) Chronography, pp. 108-109,Michael, VOL. P. 456.

(8) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز (بيروت، 1967) ص159.

(9) أبو يوسف ص72.

(10) الكنديّ، كتاب القضاة (بيروت 1908م) ص 69، وانظر ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص365.

(11) ابن عبد الحكم، المصدر السّابق ص58؛ ابن قيّم الجوزيّة سيرة عمر بن عبد العزيز (القاهرة، 1331هـ) ص100، غازي بن الواسطيّ (أجوبة للذّمّيّين) منشورة في: JAOS (Philadelphia, 1921) VOL.41.PP. 423-424.

(12) أبو الفرج، ح11، ص283.

وتذهب مصادر نصرانيّة مؤكّدة ـ على سبيل ثيوفاونس[1] وميخائيل[2] السّوريّ ـ فتروي أنّ عمر بن عبد العزيز أمر كلّ النّصارى بأن يعتنقوا الإسلام، ولكن لا أحد من هذه المصادر الإسلاميّة المتوافرة ولا كتب السّيرة لهذا الخليفة تعطي أيّ مصدر لهذه السّياسة؛ وإنّ أكثر وصف لاعتدال سياسة عمر بن عبد العزيز تجاه النّصارى ورد في المصادر الإسلاميّة، إذ تذكر أنّه ضمن لهم حقّ تملّك كنائسهم القديمة، وكان راغباً بإرجاع كنيسة القدّيس جون لهم،[3] وعاش النّصارى في رفاه ظاهر وسلام، وقد حُميت كنائسهم.[4]

وقد كتب ثيوفاونس في تدوينه للسّنة الثّانية من خلافة عمر بن عبد العزيز: أرسل عمر بن عبد العزيز رسالة لاهوتيّة إلى الإمبراطور (ليو) الثّالث معتقداً في أنّ من الممكن إقناعه بقبول الإسلام.[5] فأرسل الإمبراطور إليه جواباً في رسالة مليئة بالحصافة والذّكاء حول إصلاحات عدّة مظالم من أبناء المسلمين.[6] فبدأ عمر من تلك اللّحظة معاملة النّصارى بكثير من العطف، وحسّن حالهم وأظهر نفسه بأنّه مُفضّل كثيراً عندهم، فكانت كلمات الشّكر له تُسمع في كلّ مكان.[7]

غير إنّه لا يوجد مصدر إسلاميّ متوافر في الوقت الحاضر يزوّدنا بمعلومات حول تلك المراسلة بين عمر بن عبد العزيز و (ليو) الثّالث،

(1) Op., cit., p. 614 (A.M. 6210).

(2) VOL.2P. 456.

(3) البلاذريّ، ص125، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ح2، ص41.

(4) ابن المقفّع، المصدر السّابق، ص 71–72.

(5) Op., Cit., p. 614 (A.M. 6210. Cf. Agabius, op., cit., p. 358).

(6) A.Jeggery, "Ghevonds" text of the Correspondence between umar II and Leo III" in Harvard Theological Review (Comvridge 1944) VOL. 37. P. 270.

(7) Ibid, p. 330، انظر بارتولد الذي يكتب (عامل عمر الثّاني النّصارى في نهاية حكمه أحسن من قبل" أي أحسن ممّا كان قد عمل من قبل. Op.، cit.، VO;.15 .P. 83

وعلى أيّة حال، فإنّ مصدراً نصرانيّاً واحداً، هو التّاريخ الأرمنيّ لمؤلّفه غيفوند،[1] يروي بتفصيل واسع نصّ هذه الرّسالة.[2]

وقد كتب (سانتورو) تعليقاً على نصّ (غيفوند) ما يلي:

أرانا التّفحّص المتواصل للكثير منه أنّه ترجمة غير حقيقيّة لوثيقة بداية القرن الثّامن لعصر الإمبراطوريّة البيزنطيّة، تلك الوثيقة التي تهدف إلى أن تكون مفهومة، ولكن على الأصحّ؛ فإنّ الوثيقة كانت في الحقب الممتدّة من القرن الحادي عشر إلى الثّالث عشر وهي أرمنيّة أصيلة الأسلوب.[3]

وعلى أيّة حال، فإنّه ليس من غير الممكن أنّ مثل هذه المراسلات بين عمر بن عبد العزيز و (ليو) الثّالث أن تكون قد وُجدت! خصوصاً بسبب حماس عمر بن عبد العزيز المعروف في الدّعوة إلى الإسلام.[4]

(1) كان غيفوند قسّاً، وقد كتب تاريخ أرمينيا. والعمل هو تكملة لتاريخ سيبيوس إلى سنة (172هـ/ 788م) من الصّعب تحديد تواريخه، ولكن من المحتمل أنّ المؤلّف كان من كتّاب القرن العاشر الميلاديّ.

Cf. A.Santore, By Zantium and the Arabs During the Isaurian Period 717-802 A.D. (New jerssy 1978) p. 41. Jeffery, op., cit., p. 270-275. Crone and Cook.

يقترحون على كلّ حال أنّ تواريخ هذا العمل هي من أواخر القرن الثّالث الميلاديّ op. cit. p. 163 بينما يرى بروكس أنّ هذا العمل (يبدو أنّه كان قد كتب في النّصف الأخير من القرن التّاسع الميلاديّ. انظر:

Notes and Documents" in English Historical Review (New York and Bumby, 1900) VOL. 15. P. 731.

(2) فيما يتعلّق بنصّ رسالة عمر بن عبد العزيز إلى ليو الثّالث، انظر:

Jeffery, op., cit., pp. 277-281.

وفيما يتعلّق بنصّ جواب ليو الثّالث إلى عمر بن عبد العزيز، انظر ص 281-330، وقد نقل أغابيوس خلاصة جواب ليو الثّالث، المصدر ذاته ص358.

(3) OP., Cit., p. 193.

(4) علّي، المصدر السّابق، ص 209-219، وانظر ص 199-201 من النّصّ الإنكليزيّ لهذه الأطروحة.

وهناك مراسلات أخرى بين عمر و (ليو) حول قضايا تختلف عمّا كتبناه أعلاه؛ واستناداً إلى البلاذريّ فإنّه عندما دمّر البيزنطيّون اللّاذقية سنة (100هـ/ 718م) وأسروا عدداً من المسلمين، أرسل عمر رسالة إلى (ليو) طالباً منه قبول فدية لتحريرهم،[1] وقد كتب ابن عبد الحكم أن ملك الروم عند سماعه أن عمر بن عبد العزيز كان قد سمم، أرسل رسالة إلى عمر بن عبد العزيز مخبراً إياه أن ظنه بلغ أشد الذروة بالنّسبة له عندما أرسل له رئيس الأساقفة ليفاوضه[2]، وفي نصّ إجابته على رسالة عمر التي يطلب فيها أن يكون مسلماً كما روي غيفوند (رجع ليو إلى مختلف المراسلات بين الرّجلين)[3] وإنّ البراهين تشير إلى أنّ هناك تبادلًا في الرّسائل بين عمر و (ليو) في أكثر من مناسبة؛ على الرّغم من رواية البلاذريّ التي تقول: إنّ (ليو) فشل في الاستجابة لطلب عمر.

ومن المفيد أن نلحظ أنّ علاقة (ليو) الثّالث بالمسلمين، كانت قد بدأت قبل مجيئه إلى السّلطة، فقد قضى أيّام طفولته في مرعش المدينة الإسلاميّة أقصى شمال سوريّة، ولذلك فإنّه كان يتهكّم باستمرار بالمسلمين، واستناداً إلى (كتاب العيون)[4] فإنّ (ليو) كان يتكلّم العربيّة والإغريقيّة بشكل صحيح، ومن المُحتمَل أنّه كان ملمّاً جيّداً بالدّين الإسلاميّ، وهو ما يُفهم من جوابه عن مطالب عمر؛[5] وعند مجيئه إلى السّلطة وتمكّنه من الانتصار على جيش المسلمين سنة (99-101هـ/ 717-718م) كان قد لُقّب بـ

---

(1) ص 133.

(2) سيرة عمر بن عبد العزيز (بيروت، 1967م) ص116.

(3) Jeffery, op., cit., p. 282.

(4) Ed. De Goeje (Brill, 1896) VOL. P. 25.

إنّ هذا الكتاب يروي حادثات من أواخر القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ. والمؤلّف الذي هو غير معروف لا يذكر مصادره، ولكن من الواضح أنّ مصدرية الرّئيسين كانا الواقديّ والمدائنيّ.

(5) Jeffery, op., cit., pp. 295-296.

(بطل النّصرانيّة ضدّ المسلمين)[1] وكان حماسه في نشر النّصرانيّة جديراً باللّحظ.[2]

وتجسّد هذه الحقائق احتمال صحّة المراسلات بينه وبين عمر بن عبد العزيز.

وأكثر من ذلك، فقد كان للإمبراطور (ليو) مراسلات مع يوحنّا الدّمشقيّ تتضمّن مناظرات بينهما حول الأيقونات؛ ومن المُحتمّل أنّها مراسلات شبيهة بمراسلاته مع عمر.

ورجوعاً إلى خلافة هشام بن عبد الملك، يروي ابن المقفّع أنّ هشاماً (كان يخشى الله جيّداً بموجب تعاليم الإسلام، وأحبّ كلّ الرّجال، ثمّ أصبح محرّراً للملكانيّة) وعندما علم أنّه لا بطريرك للملكانيّة في المشرق، عيّن رجلاً اسمه (اثناسيوس) وأعطاه البطريركيّة في أنطاكيّة؛ وقد كتب البطريرك (اثناسيوس) مادحاً هشاماً (نحن نقدّس الأمير هشاماً ونصلّي ليمتدّ عهده لسنين وينتصر على خصومه).[3]

وقد ضمّت الكنيسة الملكانيّة في دمشق القصر الذي كان يسكنه هشام، وأمر هشام بأن يبني البطريرك الملكانيّ بيته بجوار قصره لحبّه العظيم له، وقد كان بإمكان هشام أن يسمع صلاة البطريرك وقراءته، واعتاد هشام أن يقول للبطريرك: (عندما تبدأ الصّلاة في اللّيل، أرتاح كثيراً، وأكفّ عن مشكلات الخلافة، وعند ذلك أنام).[4]

ونرجع الآن إلى نقاش ما عُرف من المصادر حول مواقف الخلافة الأمويّة تجاه النّصارى في دار الإسلام؛ فمن الواضح أنّه في المناطق الجغرافيّة

(1) Ibid., p. 272.
(2) Anastoe, op., cit., pp. 61-62, 68.
(3) المصدر السّابق، ص 73-74. وانظر المقريزيّ، المصدر السّابق، ح2، ص493.
(4) ابن المقفّع، المصدر السّابق، ص74.

المهمّة التي هي موضوع النّقاش في هذه الأطروحة؛ كان نصارى الجزيرة مُعرّضين للاضطهاد والاستبداد من حكّام فرديّين! ويروي توما المرجي، أنّه في وقت ندرة النّقود، كان ايشوعياب رئيس دير بيث آبه قد وجد خمسة عشر ألف درهم في الدّير بوساطة والي الموصل البخيل الذي كان قد شجّعه رجلان من حسّاد رئيس الدّير[1] ووال آخر هو عثمان بن محمّد على أن يملك أرضاً قرب الدّير المذكور أعلاه بإجبار الرّهبان بالتّوقيع على اعتراف بالبيع له، ولكنّ (قرياقوس) رئيس الرّهبان رفض أن يفعل ذلك، وعندما لحظ الوالي ثبات عزمهم كفّ عن ذلك.[2]

واستناداً إلى التلمحريّ، فإنّ النّصارى عانوا الكثير من مخالفي الشّرع الإسلاميّ من القادة العسكريّين الذين سبّبوا تهديداً عظيماً لسلامة نصارى الرّها؛ ويروي القصّة النّادرة الآتية التي من المُحتمَل أنّها ترجع إلى نهاية القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ، حيث أودع مُوظّف عند مسلم مبلغاً كبيراً من المال؛ عندما كان يريد الرّحيل في حملة ضدّ البيزنطيّين، فوضعه عند حارس باب دير خارج الرّها، ورجع المحارب بعد ثلاث سنين فوجد الحارس قد مات، وأنّ مكان المال غير معروف، فهدّد المُوظّف بتخريب الدّير إذا لم يستلم تعويضاً، وألحّ حاكم الرّها بأنّ الدّير سيُباع، ويُسترقّ السّاكنون! فدعا أسقف الرّها (حبيب) روح الميت، فعرف منه المكان الذي وُضعت فيه النّقود، وأعادها إلى صاحبها.[3]

وفي مناسبات أخرى، فإنّ هناك مختلف أنواع العلاقات بين الولاة المسلمين والنّصارى، واستناداً إلى المصادر النّصرانيّة، فإنّ من الممكن أنّ العلاقات كانت إيجابيّة، إلّا أنّ المصادر الإسلاميّة غالباً ما تهمل مثل هذه المظاهر الإيجابيّة، والمستثنى هو أبو الفرج الأصفهانيّ الذي يذكر في كتابه

(1) ص 173.
(2) المرجي، ص 195-199.
(3) ـص 15-17.

(الأغاني) أنّ عدّة شعراء نصارى تمتّعوا بعلاقات جيّدة مع الولاة؛ ومن ناحية أخرى، فإنّ صمتاً عامّاً في المصادر الإسلاميّة الحاليّة من الجائز أيضاً أنّه يبرز حقيقة كون مثل هؤلاء المؤلّفين للتّاريخ، كانوا يؤلّفون لغرض تمجيد الإسلام. وقد كان هؤلاء المؤرّخون متديّنين، وكانوا يعتقدون في أنّ الإسلام حلّ محلّ كلّ الأديان ولا يأتون على شيء من المظاهر المُفضّلة للأديان الأخرى، حتّى إن هم فعلوا ذلك من مثل ذكر العلاقات الجيّدة بين الولاة المسلمين والنّصارى؛ فإنّما يفعلونه بهدف هجاء الولاة.[1]

لذلك فإنّ على المؤرّخ إذا أراد توثيق العلاقة الإيجابيّة بين الولاة المسلمين والنّصارى أن يعتمد بشكل رئيس على المصادر النّصرانيّة، إذ يروي ميخائيل السّوريّ على سبيل المثال أنّ أثناسيوس (مواطن من الرّها) جعله عبد الملك معلّماً لأخيه الصّغير،[2] ويروي المرجيّ أنّ والي الجزيرة عمران بن محمّد طلب من (جبرائيل) رئيس دير بيث عربايا أن يسلفه قمحاً، فأجابه رئيس الدّير،[3] وعينّ الحرّ بن يوسف والي الموصل (108-114هـ/ 726-732م) سابور ايشو بن راميشوع الباحث السّريانيّ المعروف مُوظّفاً في ديوان الخراج.[4]

وكان النّصارى في بعض من الأحيان ندامى الولاة المسلمين على الخمرة، فقد كان الأعشى شاعر بني تغلب النّصرانيّ زميل الحرّ بن يوسف والي الموصل على الشّرب.[5]

---

(1) أنساب، ح4، القسم الثّاني، ص2؛ الطّبريّ، ح7، ص131، علّي، المصدر السّابق، ص 222-232.

(2) VOL.2.P. 448, Cf. Chronograply, p. 104.

(3) ص 304.

(4) برصوم، المصدر السّابق، ص313.

(5) أبو الفرج، ح11، ص281. دعا الحرّ عبيده من النّساء لمصاحبته في بيته الصّيفيّ. وعندما استيقظ الأعشى من نومه حاول متابعة صديقه لكنّ العبيد منعوه، فحاول الدّخول بالقوّة لكنّ العبيد ضربوه، وعندما شكى الأعشى إلى قبيلته تغلب، جاء

إلّا أنّ العلاقة الحسنة هذه لم تخل من مشكلات! فقد حاول بعض من رجال الدّين استثمار علاقاتهم مع الحكّام للحصول إلى ما يريدون من الرّتب الدّينيّة، وأعطوا الولاة الرّشا لإجبار البطريرك على تنصيبهم،[1] وحاول آخرون الحصول على مراكز مهمّة في الكنيسة بالحيلة والمخادعة! فعلى سبيل المثال، فإنّ (قرياقوس) الذي رغب في أن يكون أسقف طور عابدين، تمكّن من استعمال أحد المنجّمين، فكتب المنجّم وقرياقوس في كتاب أنّ العلامات تقول: إنّ مروان الثّاني سيكون الخليفة، وسيكون ابنه من بعده خليفة أيضاً! وقدم قرياقوس الكتاب إلى مروان، وقرأ منجّم مروان الكتاب صدّقه مروان وسُرّ به جدّاً إلى درجة أنّه سأل قرياقوس ماذا يريد منه، وقد أجاب قرياقوس بأنّه يرغب في أن يكون مطراناً في طور عابدين حيث كان كرسيّه شاغراً، فكتب مروان إلى البطريرك (لا تنصّب نسطوريّاً في طور عابدين ما لم أكتب إليك)[2] ثمّ عينّ مروان قرياقوس مطراناً لطور عابدين.[3]

وكان يوجد في ذات الوقت خلاف دينيّ بين مجامع المينوفستيّة واليعاقبة والموارنة، وكانت المجامع تُعقد بحضور مروان عندما كان والياً على الجزيرة؛ وقد قرّر أنّ اليعاقبة كانوا على صواب، فأعطى الموارنة الذين خسروا في النّقاش إلى مروان أربعة آلاف دينار.[4] ويشير هذا النّص إلى أنّ النّصارى كان لديهم الثّقة العالية بهذا الوالي ليسألوه أن يكون حكماً بينهم.

ويظهربشكل عامّ أنّ هناك حرّيّة كبيرة للنّقاش الدّينيّ في العهد الأمويّ،

عدد منهم معه، وانتقموا له بضرب الحرّ نفسه. النّصّ المذكور أعلاه يري أنّ بني تغلب كانوا أقوياء جدّاً بما يمكّنهم من الانتقام من الوالي المسلم.

(1) Michael, VOL.2.P.. 464, 488-488,

ماري، ص63.

Bar – Hebraeus, VOL.3. PP. 136-138.

(2) Michael, VOL.2. P. 467.

(3) Ibid., pp. 4689, 472-3.

(4) Ibid., p. 467.

وقد انتقد نصارى مشهورون الإسلام، وسُمح لهم أن يفعلوا ذلك بحرّيّة كبيرة، وكان من بين الذين انتقدوا الإسلام (الأخطل) الشّاعر التّغلبيّ، والقدّيس (يوحنّا الدّمشقيّ) كبير مستشاري الخليفة هشام بن عبد الملك، وقد انتقد الأخطل أولئك الذين وصفهم بأنّهم أسلموا بسبب جوعهم لا بسبب اقتناعهم، وأكثر من ذلك، فإنّه هاجم أولئك الذين يطوفون بالكعبة؛[1] فشبّههم بالحيوانات في درس الحنطة والشّعير في البيادر!.[2]

ومع أنّ معظم المصادر في روايات المسلمين والنّصارى هي مصادر نصرانيّة إلّا أنّ من الجائز قبول معلوماتها لأنّ هذه المصادر تميل إلى بيان الجانبين من الرّواية التّاريخيّة، السّلبيّ والإيجابيّ، فعندما يفرض الخلفاء والأمراء سياسة قاسية، فإنّ المسلمين والنّصارى كانوا يعانون منها معاً، وإن كان من المُحتمَل أنّ النّصارى سيعانون أكثر؛ وعلى أيّة حال فإنّ المعاملة القاسية التي عاناها نصارى الجزيرة تحت حكم الخلافة الإسلاميّة الأولى، كانت أقلّ من تلك التي عانوها تحت حكم البيزنطيّين والفرس.[3]

64- موقف نصارى الجزيرة من الحرب الأهليّة الإسلاميّة الثّانية

(1) PP. 315, 354.

(2) Sahas, op., cit., 51-59. John of Damascus, The Discussion of a Christian and the Sarancen ed. J.W. Voorhis in the Muslim world (Hart- ford, 1935) VOL. 25. PP. 266-273, J.W.Voorhis, "John of Damascus on the Moslem Heresy" in the Muslim world, (1934) VOL. 24, PP. 391-398, D.Oleary, How Greek science passed to the Arabs (London, 1924) p. 139, R.Bell the origin of islam (London, 1926) pp. 207-210, J.W. Sweetman, Islam and Christian Theology (London, 1964) VOL. 1. PP. 66-67.

إضافة المقوّم اللّغويّ:

مرّة أخرى: كان من واجب الكاتب إثبات كلام الأخطل شعراً لأنّه وصفه بـ (الشّاعر) ولو أنّه اكتفى بذكر اسمه لصحّ إثبات كلامه نثراً. (المقوّم اللّغويّ).

(3) انظر الفصل الأوّل من هذه الأطروحة.

73هـ/ 682-692م

من المفيد أن نلحظ أنّ النّصارى النّساطرة في نصيبين، اشتركوا في الحرب الأهليّة الإسلاميّة الثّانية، فقد ساندوا الخليفة الأمويّ ضدّ المختار بن عبيد الثّقفيّ الذي قاد ثورة سنة (66هـ/ 685م) في الكوفة ضدّ عبد الملك.

وهناك أدلّة من يوحنّا باربنكايه تساند فكرة أنّ بعضاً من النّصارى بقيادة يوحنّا الأبرص أسقف نصيبين، انضمّوا إلى الجانب الأمويّ ضدّ المختار في الحرب الإسلاميّة الثّانية.

كان يوحنّا مُرشّحاً لكرسيّ البطريرك للكنيسة النّسطوريّة الذي ظلّ شاغراً لمدّة سنتين ونصف حتّى موت يوحنّا بن مرتا[1] سنة (64هـ/ 683م) وعلى أيّة حال، فقد عيّن المختار حنانيشوع على الكرسيّ في سنة (67هـ/ 686م) ووعد عبيد الله بن زياد[2] الأمير الأمويّ في بلاد ما بين النّهرين بإبعاد حنانيشوع وتعيين جون مكانه كبطريرك للنّساطرة إذا ذهب جون معه لمقاتلة المختار، فاستجاب جون؛ لذلك على أنّ الدّوافع الحقيقيّة لعبيد الله في اتّخاذه لهذا الأمر غير معروفة، ولكن من الجائز أنّه أراد أن يضمن هدوء النّصارى خلال ثورة المختار؛ كما ساعد موالا جون في نصيبين بقيادة مردان شاه محمّد بن مروان حاكم الجزيرة في الاستيلاء على المدينة،[3]

(1) كان يوحنّا باربنكايه على خطأ عندما كتب اسم جورج بدلًا من يوحنّا بن مرتا. لأنّ جورج توفّي سنة (680م) وخلفه يوحنّا في السّنة ذاتها، وتوفّي الأخير سنة (683م) انظر عليّ، المصدر السّابق، ص 154-173.

(2) كتب يوحنّا باربنكايه خطأ اسم عبد الرّحمن بن زياد بدلًا من عبيد الله بن زياد، لأنّ السّابق كان حاكماً على خراسان. انظر الطّبريّ، ح5، ص 315، 316، 321.

(3) M.Morony, "Religious Communities in Late Sassanian and early Mulims in Iraq" in Journal of the Economic and Social History of the Orient, (Leiden, 1974) VOL.17. PP. 127-129.

وأرسل المختار إبراهيم بن الأشتر مع جيش لمحاربة عبيد الله الأمير الأمويّ فيما بين النّهرين في الموصل، وقد دحر جيش إبراهيم عبيد الله[1] وهرب يوحنّا الأبرص إلى دمشق حيث رشا الأمراء الأمويّين وتوسّل إلى عبد الملك لينصبه بطريركاً،[2] إلاّ أنّ المختار بدأ وأتباعه سنة (67هـ/ 687م) يفقدون القوّة، ثمّ هُزموا في معركة في الكوفة أمام جيش مصعب بن الزّبير[3] ولم يتمّ لحنانيشوع ما أراد من منصب البطريركيّة.

وقدّم يوحنّا الأبرص إلى بشر حاكم العراق أخي عبد الملك مالاً قائلاً له: إنّ حنانيشوع كان قد عيّنه المختار ومصعب، وحاز بشر بالقوّة على ملكيّة تاج الأسقفيّة وطيلسان الأسقف وصولجانه، وأبعد حنانيشوع من موته وجلب يوحنّا الأبرص، ونصّبه سنة (74هـ/ 700م).[4]

وقد برّر (Young) اشتراك الكنيسة النّسطوريّة في الحرب الأهليّة الإسلاميّة بقوله: (في مثل هذا الصّراع العنيف من أجل السّلطة، كان من الصّعب جدّاً على السّلطة الرّسميّة كالبطريرك أن يبقى محايداً... وسوف يكون في خطر من يقف إلى جانب الطّرف الطّليق من قيود النّظام).[5]

ويدّعي المؤرّخ اليعقوبيّ ابن العبريّ، أنّ السّبب الذي أدّى إلى خلع حنانيشوع، هو إهانته للدّين الإسلاميّ: (سأل الخليفة الكاثوليك النّسطوريّ حنانيشوع يوماً: ماذا تعتقد في الدّين الإسلاميّ؟ فأجابه فوراً، إنّه مملكة قامت بالسّيف وليس بإيمان مُعزّز بمعجزات إلهيّة كالنّصرانيّةوالإيمان

(1) دكسن، المصدر السّابق، ص65. ولهاوزن، المصدر السّابق، ص186.
(2) ابن متّى، ص59.
(3) وخسر مصعب حرباً ضدّ عبد الملك بعد خمس سنين من هذا التّاريخ في معركة مسكن في 72هـ/ 691م.
(4) ماري، ص63.
(5) Patriarch, shah and Caliph, p. 103.

الموسويّ القديم).[1]

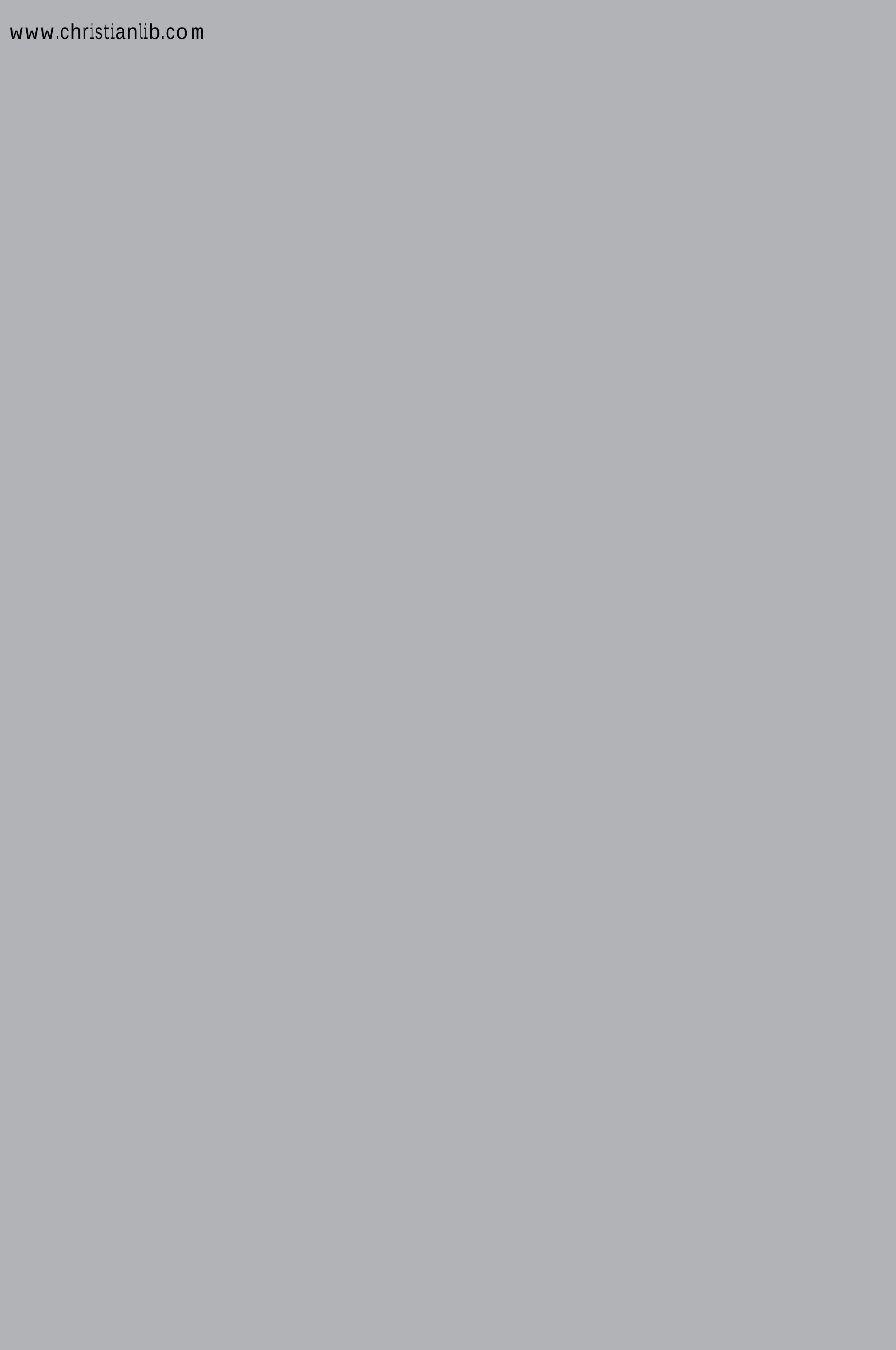
ويدخل الشّكّ الواضح في هذه الرّواية! لأنّها تظهر حنانيشوع كأنّه القاسي وغير الحسّاس ومختلفاً عن بقيّة ما ورد عنه في روايات أخرى باعتباره متعلّماً حكيماً وذا تجربة،[2] ومن المُحتمَل أنّ هذا التّشويه مُتعمّد من قبل ابن العبريّ، باعتبار أنّ النّصارى اليعاقبة والنّساطرة كانوا أعداء قدامى.

(1) VOL.3. P. 136.

(2) ماري، ص63. عليّ، المصدر السّابق، ص 418-419.

الفصل الخامس

الأهمّيّة الاقتصاديّة لنصارى الجزيرة



الزّراعة والرّعي:

تؤكّد المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة على خصوبة أراضي الجزيرة، وتتمتّع بمناخ ملائم للزّراعة[1] بأمطاره الغزيرة وفيها العديد من الأنهار،[2] وأشار جغرافيّو العصور الوسطى إلى عدد كبير من الآبار في المنطقة.[3]

وكانت خصوبة تربة الجزيرة معروفة للعرب جيّداً، وقد سمعت قريش قبل الإسلام بذلك؛ خصوصاً في ريفها[4] وفي الإسلام لفت عمر بن الخطّاب خوصبة أرضها،[5] ويذكر ابن حوقل أنّها كانت خصبة جدّاً في بداية الإسلام وتنتج مختلف المحاصيل.[6]

وكانت حصّة كلّ فاتح مسلم خلال الفتح الإسلاميّ للجزيرة من الخمس أكثر من ألف درهم؛ عدا المواشي والرّقيق،[7] وعند وصول هذه المعلومات إلى عمر بن الخطّاب كتب إلى عياض شاكراً الله الذي أغنى المسلمين بعد فقرهم وأمدّهم بأسباب الحياة.[8]

---

(1) المقدسّي، المصدر السّابق، ص142، ابن حوقل، المصدر السّابق، ص149، الاصطخريّ، المصدر السّابق، ص52.
(2) ابن سرابيون، عجائب الأقاليم السّبعة (فينا، 1929) ص125، ابن رسته، المصدر السّابق، ص90، المقدسيّ، المصدر السّابق، ص144، ابن الفقيه، المصدر السّابق، ص134، التبريزيّ، المصدر السّابق، ص158.
(3) المقدسّي، المصدر السّابق، ص144، Chronograply, p. 109، ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح2، ص 707، 742.
(4) ابن الفقيه، المصدر السّابق، ص135.
(5) المسعوديّ، مروج، ح2، ص37.
(6) المصدر السّابق، ص 190-191.
(7) ابن الأعثم، ص341.
(8) المصدر ذاته. ولسوء الحظّ، نتيجة للفتح الإسلام للجزيرة، عانت نصيبين من مجاعة، ولذا فإنّ أسقف الموصل النّسطوريّ، ايشوعياب أرسل ألف مكيال من الشّعير

ويزوّدنا دينسيوس التّلمحريّ (توفّي سنة 231هـ/ 845م) مؤرّخ الجزيرة بالوصف ذاته مثنياً على خصوبتها وذاكراً أنّ أرضها كانت مشهورة بحقول الكروم وثروة قطعانها العظيمة؛ واستغلّت كلّ أرضها، ولا يمكن أن تجد أرضاً غير مزروعة فيها، وقد زُرعت بالكروم. وكان لكلّ شخص فيها حقل وحمير ومعز[1] وخيول.[2]

ويذكر سترابو أنّ الجزيرة كانت تنتج الشّعير والأعناب والخلّ والخمور والدّقيق،[3] ويناقش يوحنّا العموديّ بالتّفصيل أنواع منتوجاتها ذاكراً العدس[4] والعنب والخمور[5] والزّيتون[6] والحنطة والحمّص والفاصوليا.

وقد استغلّ نصارى الجزيرة الذين كوّنوا سكّان المنطقة في الحقبة الإسلاميّة الأولى أراضي الجزيرة الزّراعيّة، وكانوا يؤلّفون طبقة المزارعين. واستناداً إلى دينسيوس التّلمحريّ يمكن تقسيم فلّاحي الجزيرة إلى ثلاث طبقات، تشتمل الأولى على الفلّاحين الأغنياء الذين يملكون الأرض والذين استغلّوا فلّاحين آخرين عندما فُرضت ضرائب عالية على

لإسعاف سكّانها. انظر:

Ishp- Yahb III The Book of Consolation, p. LI, Young, Patriarh, Sha and Caliph, p. 88.

(1) P. 98.

(2) -Pp. 113,137.

(3) ولد سنة (63م) ترجم عمله الجغرافيّ H.C.Hamilton واسم الكتاب:
The Geography of Stuapo, tians, H.C.Hamilton, (London, 1881) VOL. 3, P. 151.

(4) OP.,CIT., P. 29.

(5) Ibid, p. 34.

(6) Ibid, p. 63 ومن الممتع أنّ (لامبارد) يقول: إنّ القطن كان ينتج في بلاد ما بين النّهرين في القرن السّابع الميلاديّ. وتوسّع إنتاجه في حقول واسعة في الجزيرة في منطقة الخابور وحرّان. وعلى كلّ حال، فإنّه لا يذكر مصادره في هذا الأمر.
Op., cit., p. 183, Cf. Ashtor, op., cit., p. 262.

الأرض؛[1] وكانت الثّانية مُشكّلة من الفلاّحين الفقراء الذين يملكون الأرض، ولكنّهم كانوا مُستغلّين من قبل الفلاّحين الأغنياء وسكّان المدن من التّجّار والأغنياء،[2] وكانت الطّبقة الثّالثة الفلاّحين الذين لا يملكون الأرض، وهم العمّال الزّراعيّون الذين أجّروا أنفسهم لأولئك الذين يحتاجونهم عمّالاً، وهم الذين هاجروا إلى حيث يوجد العمل،[3] وكذلك يوجد في المنطقة قبائل عربيّة نصرانيّة أمثال ربيعة ومضر الذين استغلّوا حتّى الصّحارى في الجزيرة، وربّوا الخيول والماشية والجمال.[4]

ولم تكن العناية بالحيوانات الدّاجنة في الصّحراء فقط، فهناك عدّة حيوانات أخرى رُبّيت في الضّواحي كالخنازير، وقد وافق المسلمون في بعض من الأحيان على تربيتها،[5] ومع ذلك فقد أمر عبد الملك (65-86هـ/ 685-705م) بقتل كلّ خنازير مدن الجزيرة وسوريّة.[6]

واعتماداً على المقدسيّ، كانت الجزيرة مشهورة بالخيول الأصيلة[7] وخاصّة خيول بني تغلب التي كانت من بين أحسن الخيول، وقد حفظ بنو تغلب شجرة عائلة خيولهم وحرصوا على بقائها نقيّة؛ وبسبب هذه الميزات، فإنّها غالية الثّمن جدّاً، إذ يمكن أن يكون ثمن الواحد منها عشرين ألف

(1) P. 137.
(2) Pp. 92-93.
(3) Pp. 112, 133 وانظر:
E.Ashtor, Asocal and Econmic History of the Near East in the Middle Ages, (London, 1976) p. 38.
(4) الأخطل، ص 308، الاصطخريّ، المصدر السّابق، ص54، أبو الفرج ح12، ص 135-137؛ البلاذريّ، ص182.
(5) ياقوت الحمويّ، المصدر السّابق، ح1، ص863.
(6) Unknown historian The Chronicle of the Year 846. P. 581, Michael, VOL.2. P. 447.
(7) Op.,CIT., PP. 134, 145.

درهم.[1]

ويُستخلص من جميع ما ذكر أنّ الجزيرة كانت على درجة من الأهمّيّة في الاقتصاد الزّراعيّ الإسلاميّ؛ لأنّ الزّراعة تنمّي الاقتصاد.

الصّناعة:

تذكر المصادر الإسلاميّة والنّصرانيّة الأوّليّة أنّ الجزيرة صدّرت المُنتجات الصّناعيّة، إذ وُجدت الموادّ الخام في الموصل، ومن ضمنها الحديد والقار، وأنّ سكّان المدينة عدّنوا الحديد وصنعوا أشياء مختلفة منه كالدّلاء والسّكاكين والسّلاسل والسّهام؛ وصُنع الفحم من الخشب وعُملت الموازين في نصيبين وحرّان.[2]

وجُفّفت الفواكه في نصيبين، وصُنع المكسود (اللّحم المُملّح) في معليثيا. وكذلك أُنتج الحليب المُجفّف، وصُنعت الحلوى في حرّان في حين إنّ العسل أُنتج في جزيرة ابن عمرو، وصُنع الصّابون الجيّد في الرّقّة، والملابس الصّوفيّة والكّتّانيّة في آمد، بينما أنتجت معليثيا خيوط القنّب،[3] وجُفّف العنب في سروج[4] والرّها وآمد وجزيرة ابن عمرو.[5]

وكانت أجود أنواع الخمور تُصنع في عنّة وعُدّت أنجع دواء للزّكام،[6]

(1) ابن الكلبيّ، أنساب الخيل، تحقيق زكيّ باشا (القاهرة 1946) ص 19، 42-49، ابن آدم، ص50، الجاحظ، الحيوان ح2، ص87.

(2) المقدسّي، المصدر السّابق، ص145 وانظر:
Strapo, op.,cit., VOL.3, P. 151.

(3) المقدسّي، المصدر السّابق، ص145.

(4) ابن حوقل، المصدر السّابق، ص206.

(5) Joshua the Stulite, op., cit., pp. 30-31.

(6) القزوينيّ، آثار البلاد (بيروت، 1960)، ص418، القرشّي، جمهرة أشعار العرب، تحقيق، أ.محمد (القاهرة، لا تاريخ) ح2، ص906، ابن الفقيه، المصدر السّابق، ص 129، المرزبانيّ الموشّح، (القاهرة، 1323هـ) ص139.

وكذلك أُنتج الخمر في تكريت وسعرد وماردين،[1] وأُنتجت الخمور المُعتّقة في الرّها، وآمد وأماكن أخرى في الجزيرة،[2] ومعروف جيّداً أنّ كلّ الأديرة أنتجت خموراً جيّدة.[3]

التّجارة:

استمدّت تجارة نصارى الجزيرة أهمّيّتها من الموقع الجغرافيّ المُميّز للجزيرة بين مختلف الأقاليم الإسلاميّة، إذ كانت طريق التّجارة العالميّة تمرّ بها منذ ما قبل الإسلام،[4] وتسير هذه الطّرق على الضّفّتين الشّماليّة والجنوبيّة لنهر دجلة صعوداً ونزولاً وعلى الضّفّة الغربيّة لنهر الفرات.[5]

وكان بنو تغلب بحسب الأخطل قد سيطروا على طرق التّجارة هذه وحصلوا بذلك على أموال كثيرة،[6] وتمكّنوا من شراء الأراضي الخصبة وأقرضوا الفلّاحين أموالاً بنسب ربا عالية.[7]

وكانت البضائع تُشحن بالسّفن في نهري الفرات ودجلة،[8] أو تُنقل

---

(1) الصّاويّ، المصدر السّابق، ح1، ص263، الأخطل، ص209، ملحوظة H.
(2) Joshua the stylite op., cit., p. 31.
(3) الشّابشتيّ، المصدر السّابق، ص 110، 112، 116–117، 127، 147، العمريّ، المصدر السّابق، ح1، ص 302، 310؛ عليّ، المصدر السّابق، ص 141–146.
(4) لتفاصيل أكثر انظر:-
J.B. Segal, Edessa (Oxford, 1970) pp. 137-138, Shedd, op., cit., pp. 158-159,. A.Stein The Amcien Trade Route Past Hatra and Its Roman Posts" ed. In JRAS (1941) PP. 299-315.
(5) ابن خرداذبه، المصدر السّابق، ص 93، 95–97؛ المقدسّي، المصدر السّابق، ص 135، 149، 150، قدامة بن جعفر المصدر السّابق، ص214.
(6) التّبريزيّ، المصدر السّابق، ص 124، 158، الأخطل، المصدر السّابق، ص 134، 307. الجمحيّ، المصدر السّابق، ص 419، الجاحظ، المصدر السّابق، ح2، ص87.
(7) Tell- Mahre, pp. 77, 82, 90, 92, 98, 102.
(8) Ashtor, op.,cit., p. 42.

عليدّوابّ، وقد كونت نشاطات هؤلاء التّجّار رأس حربة لاقتصاد واسع[1] في المدّة المنوطة بالبحث هنا.

الضّرائب:

استناد إلى فقهاء الشّريعة الإسلاميّة في الحقب الإسلاميّة الأولى، فإنّ النّصارى ـ كبقيّة أهل الذّمّة ـ الذين هم في دار الإسلام خضعوا للقانون الإسلاميّ،[2] مثل أيّ مواطن، وكانت قاعدة هذه المواطنة الاتّفاق الذي عقده الذّمّيّون مع المسلمين، وكان هذا الاتّفاق يُعد باطلاً وملغيّاً إذا لم يلتزم به الذّمّيّون، وكانت الاتّفاقيّة تفرض على النّصارى دفع الخراج والجزية والعشر إلى بيت مال المسلمين.[3]

ويعني مُصطَلح الخراج في الفقه الإسلاميّ الضّريبة المَفروضة على الأرض، وتعني الجزية الضّريبة المَفروضة على الأشخاص، ومن المُعتقَد فيه بشكل عامّ أنّ عمر بن الخطّاب هو الذي فرض الخراج والجزية على كلّ أراضي الخلافة[4]، وكان مقدار الجزية أقلّ من الخراج،[5] ويختلف مقدار الجزية من منطقة إسلاميّة إلى أخرى، وترجع هذه الاختلافات إلى حقيقة أنّ الفاتحين وضعوا في حساباتهم مختلف الشّروط المحلّيّة، ومن ناحية أخرى فإنّ وحدة الكيل للخراج كانت دائماً (الجريب) وهو مساحة مُربّعة من الأرض طول ضلعها ستّون ذراعاً.[6]

---

(1) Lombard, op., cit., p. 147.

(2) ابن قدامة، المصدر السّابق، ح5، ص516؛ عليّ، المصدر السّابق، ص248.

(3) انظر الفصل الثّاني.

(4) .S.Tritton "Islam and the protected Religions" JRAS (1928) P. 485.

عليّ، المصدر السّابق، ص 201–207.

(5) Tritton, op., cit., p. 494.

(6) Ibid, p. 498. حول تصنيف الأراضي في الشّرّع الإسلاميّ راجع:
A.N.Polika "Classification of Land in Islamic Law" in the American Journal of Smitic Languages and Literatures

وبقدر ما تكون القضية شخصية في الجزيرة، إنها مهمة عياض بن غنم الذي فرض الخراج في 18هـ/ 639م على نصارى الجزيرة العربيّة لأن أرضهم فتحت حرباً[1]. ويعتمد مقدار الخراج على مقدار المحصول وطريقة الرّيّ. وفيما يخصّ الجزيّة، فإنّ عياضاً فرضها في الجزيرة على القادرين على دفعها من الذّكور بدلاً من الخدمة العسكريّة التي يجب أن يُدعوا إليها عند الرّغبة في أن يكونوا مسلمين، وأعفى النّساء والأطفال؛[2] فإذا خدم النّصرانيّ في الجيش الإسلاميّ فإنّه يُستثنى من دفع الجزية ويشارك المسلمين في الغنائم.[3]

وقد أخذ المسلمون نظامهم الضّرائبيّ مباشرة عن الفرس والرّوم،[4] الذين اشتركوا قبل الإسلام في حكم الجزيرة، أمّا في الحقبة الإسلاميّة فإنّ حكم الجزيرة كان للفرس، فاستعمل النّاس الدّرهم الفارسيّ؛[5] في حين استُعمل الدّينار في مناطق الجزيرة التي حكمها البيزنطيّون،[6] وقد فرض

(Chicago, 1940) VOL.57, PP. 50-52.

(1) البلاذريّ، ص 173-176، الواقديّ، ح2، ص 98، 106، قدامة، ص89.

(2) أبو يوسف، ص23، البلاذريّ، ص 173-174.

(3) البلاذريّ، ص 159، الطّبريّ، ح4، ص165.

(4) A.S.Tritton, The Caliphs and their Non- Mslims Subjets, p. 222.

د. دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة، جار الله (بيروت، 1960) ص45.

Browne, The Eclipse of Chritianity in Asia, p. 44, Ashtor, op., cit., p. 39, EI1 (Art- Khraj) p. 902.

(5) انظر:

J.Bacharach and A.Gordus, "Purity of the sassanian silver coins" in the Journal of the American oriental society (1972) VOL. 92. PP. 280-283.

وحول العملة البيزنطيّة انظر:

R.S.Lopez, The Dollar of the Middle ades" in the Journal of Economic History (New York) VOL.II. PP. 209-234.

(6) عبد العزيز الدّوريّ، النّظم الإسلاميّة (بغداد، 1950) ح1، ص138 وانظر:

المسلمون الضّرائب في بعض الأوقات على قاعدة الدّرهم وفي أوقات أخرى على قاعدة الدّينار. وكان الدّينار يساوي في بلاد ما بين النّهرين اثني عشر درهماً[1] وقد سبّب اختلاف قيمة العملتين إرباكاً عند العديد من الباحثين.[2]

وقد عهد بجمع الضّرائب بموجب معاهدات الصّلح الأصليّة التي عقدها المسلمون مع النّصارى إلى قادة المدن[3] الذين عاملوا النّصارى بعنف، ولذلك فإنّ المجمع الدّينيّ الكنسيّ الذي عُقد سنة (57هـ/ 676م) أمر قادة النّصارى بأن يحجموا عن العمل بهذه الطّريقة،[4] ولم تصبح مناطق المدن ذاتها أرضاً خراجيّة، وبقي العشر الشّرعيّ على الأرض في أيادي المالكين السّابقين.[5]

وأمّا في القرى، فقد عُهد بجمع الضّرائب إلى رؤسائها الذين كانوا نصارى،[6] ويذكر أبو يوسف أنّ المسلمين عاملوا القرويّين في الجزيرة بذات المُعاملة مع أهل المدن سوى أنّ على القرويّين تزويد المسلمين بالموادّ الغذائيّة، لأنّهم يملكون الأرض والحقول.[7] وقد تناول البلاذريّ ذات القضيّة إذ روى عن عمرو النّاقد... عن ميمون بن مهران قال: (أُخذ الزّيت والخلّ والطّعام لمرافق المسلمين بالجزيرة...).[8]

A.Kremer, The orient under the Caliphs trans. S.K.Bukhsh, (Philadelphia, 1977) p. 68, Trillon, op., cit., p. 612.

(1) Ibid.

(2) الدّوريّ، المصدر السّابق.

(3) انظر الفصل الثّاني ص 62-69 (النّصّ الإنكليزيّ).

(4) ابن الطّيّب، ح1، ص145.

Chabot, op., cit., pp. 489-490. Ashtor, op., cit., p. 39.

(5) انظر الفصل الثّاني، ص 62-69 (النّصّ الإنكليزيّ).

(6) Tell- Mahre p. 92.

(7) ص23.

(8) ص 178.

ومن المُحتمَل أنّ هذا الواجب قد قُلّل في سنة (20هـ/ 640م).

يقول البلاذريّ: ثمّ إنّ عمر بن الخطّاب (خفّف عنهم واقتصر بهم على ثمانية وأربعين درهماً وأربعة وعشرين واثني عشر نظراً من عمر للنّاس، وكان على كلّ إنسان مع جزيته مدّا قمح وقسطان من الزّيت وقسط من الخلّ).(1)

وهناك نصّ آخر عند البلاذريّ تذكره بعض من المصادر المتقدّمة؛ يزوّد بمعلومات إضافيّة منها أنّ عمر بن الخطّاب: (كتب إلى أمراء الجزية ألّا يضربوها إلّا على من جرت عليه الموسى، وجعلها على أهل الذّهب أربعة دنانير وجعل عليهم لأرزاق المسلمين من الحنطة لكلّ رجل مدّان ومن الزّيت ثلاثة أقساط مع ضيافة من نزل بهم ثلاثاً).(2)

وقسم عمر بن الخطّاب سنة (20هـ/ 640م) أهل الذّمّة ثلاثة أقسام، يشمل القسم الأوّل الارستقراطيّين ومالكي الذّهب، والثّاني (الطّبقة المتوسّطة) ويشمل التّجّار الصّغار والحرفيّين، بينما تتكوّن الثّالثة من الفلّاحين والعمّال.(3)

واستناداً إلى البلاذريّ، فإنّ الجزية فُرضت على بعض من الأديرة في الموصل سنة (20هـ/ 640م) عندما عقدوا معاهدة السّلام مع عثمان بن فرقد فاتح الموصل.(4)

---

(1) ص 178.

(2) المصدر ذاته، ص152، وانظر ص 125. انظر الطّبريّ، اختلاف الفقهاء ص 209، 214، أبو عبيد، ص37، أبو يوسف ص 20-21، 69-70. ويضيف ابن عساكر أنّ عمر كتب كذلك: تساهل مع من لا يستطيع دفع الجزية وكذلك ساعد الضّعيف. انظر تاريخ دمشق، ح1، ص572.

(3) البلاذريّ، ص 178، 271؛ أبو يوسف، ص 20-21، 69، قدامة ص90؛ ابن آدم، ص9.

(4) ص 331.

وتشير المصادر الإسلاميّة إلى أنّ واجب ضيافة المسلمين قضيّة عامّة، وليست شخصيّة كما اقترحت معظم المصادر، وقد لُحظ أنّ الإمبراطوريّة البيزنطيّة فرضت على ولاياتها واجب توفير الضّيافة المجّانيّة للعسكر المتنقّلين،[1] ومن المُحتمَل أنّ المسلمين قد أخذوا ذلك عنهم.

نعود الآن إلى المدّة الأمويّة، ويبدو أنّ معاوية بن أبي سفيان وضع النّبلاء غير المسلمين في ديار مضر في الطّبقة المتوسّطة، وفرض على كلّ واحد منهم أربعة وعشرين درهماً بدلاً من ثمانية وأربعين، ثمّ قدّر واجبهم من العسل وزيت الزّيتون نقداً بحسب ذلك الوقت بتسع دراهم، ومن الجائز أنّ امتياز هذه الضّريبة قد اقتُصر على نبلاء ديار مضر لأسباب سياسيّة؛ إمّا خارج الرّغبة لغرض إرضاء النّاس المهمّين في المنطقة الحسّاسة أو بسبب أنّ معاوية رغب بمكافأتهم لمساعدتهم التي قدّموها له في صفّين،[2] ويبدو أنّه في عهد عبد الملك أنّ الجزية التي فُرضت على الجزيرة كانت معتدلة مقارنة بالمناطق الأخرى.

وعلى الرّغم من أنّ السّواد فُتح صلحاً، فقد دفع الذّمّيّون النّسبة الآتية من الجزية (12، 24، 48) درهماً بحسب ثروة دافع الضّريبة[3] وإضافة الجزية، كان في السّواد نوع آخر من الضّرائب يُدعى (الخرزة) يدفعها كلّ ذمّيّ بمعدّل أربعة دراهم،[4] وقد أخذ المسلمون هذه الخرزة عن الفرس الذين كانوا قبل الإسلام قد فرضوها على أولئك الذين لم يُسجّلوا ضمن الجيش الفارسيّ؛[5] وعلى الذّمّيّين في السّواد ضيافة الجنود ثلاثة أيّام، وأن

(1) ـTritton, op., cit., p. 222.

(2) نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص ص15-16 (الطّبعة الأخيرة).

(3) البلاذريّ، ص 169، 271، 279، أبو يوسف، ص20-21.

(4) الطّبريّ، ج3، ص367.

(5) الحيدر آباديّ، مجموعة الوثائق السّياسيّة، للعهد النّبويّ والخلافة الرّاشدة (القاهرة، 1956) ص422.

يجهّزوهم بخمسة آصع[1] من القمح شهريّاً، وكمّيّة محُدّدة من الشّحم لا تُعرف بالضّبط.

وكانت الجزية في مصر دينارين على كلّ بالغ إضافة إلى أنّه على كلّ صاحب أرض دفع ثلاثة أرادب[2] من القمح وقسطي عسل وقسطي زيت وقسطي خلّ؛ وفوق ذلك على الذّمّيّين تزويد كلّ مسلم بعباءة صوفيّة علويّة وسروال قصير ومعطف أو عمامة وزوج أحذية،[3] وقد كانت هذه الجزية ثقيلة جدّاً على عدد من الذّمّيّين، ما جعل عروة بن الزّبير (توفّي بين سنتي (91- 99هـ/ 709- 717م) يقول: (أقمت بمصر سبع سنين... فرأيت أهلها مجُهدين وقد حُمّلوا فوق طاقتهم...).[4]

وبالرّجوع إلى عهد عبد الملك، فإنّ دينسيوس التّلمحريّ يروي أنّه في سنة (73هـ/ 692م) أصدر عبد الملك أمراً مهمّاً لكّل رجل أن يرجع إلى قريته الأصليّة لختمه وتسجيل اسمه إضافة إلى كرومه وزيتونه وأشجاره وسلعه وأطفاله وكلّ ما يملك.

وكان هذا الإحصاء الأساس في ضريبة الرّأس وسبب كلّ المحن التي حلّت بالنّصارى؛ إذ كان مفعول القرار رجعيّاً على كلّ من الأرض والأشخاص منذ بدء الفتح حتّى الآن، إلّا أنّ ذلك كان على الرّجال فقط دون النّساء والأولاد؛ وهذه الضّرائب على الآراميّين مماثلة للعبوديّة التي فرضها المصريّون، وقد هذا كان الإحصاء أوّل تعداد قام به العرب.[5] إلاّ أنّه بموجب المصادر الإسلاميّة، لم يكن الأوّل في عهد الخلافة الإسلاميّة، لأنّ عمر بن الخطّاب ـ عندما أراد تقسيم سواد العراق بين المسلمين أمر

(1) الصّاع هو مقياس لسعة من القمح بمقدار 4 أمداد. انظر EI1 مادة (Sa').

(2) الأردب كان مقياساً عند مالك بن أنس (القاهرة، 1936) ح2، ص140.

(3) البلاذريّ، ص 214-215.

(4) المصدر ذاته، ص217.

(5) P.10.

بالإحصاء.[1]

وتعزيزاً لهذا، فإنّ المؤرّخ (ثيوفاونس) يؤيّد ذلك كما يرد في النّص الآتي: (أمر عمر بن الخطّاب بقياس كلّ المقاطعات والأرض بإشرافه، تُقاس وتوصف ليس فقط وفقاً للأشخاص ولكن كذلك لإحصاء أشجار الفواكه والزّروع).[2] وهذا دليل يشكّك في إصرار التّلمحريّ على أنّ هذا أوّل إحصاء عمله العرب.

وناقش أبو يوسف الضّرائب في عهد عبد الملك، فكتب يقول: (فلمّا ولي عبد الملك بعث الضّحّاك بن عبد الرّحمن الأشعريّ، فاستقلّ ما يُؤخذ منهم، وأمره بإحصاء (الجماجم) وجعل النّاس كلّهم عمّالاً بأيديهم، وحَسَبَ ما يكسب العامل سنته كلّها؛ ثمّ طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته وحذائه؛ وطرح أيّام الأعياد في السّنة كلّها، فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السّنة لكلّ واحد أربعة دنانير، فألزمهم ذلك جميعاً، وجعلهم طبقة واحدة...).

ويستمرّ أبو يوسف قائلاً:

(على كلّ مئة جريب زرع ممّا قرب دينار، وعلى كلّ ألف أصل كرم ممّا قرب ديناراً، وعلى كلّ ألفي أصل ممّا بعد ديناراً، وعلى الزّيتون على كلّ مئة شجرة ممّا قرب ديناراً، وعلى كلّ مئتي شجرة ممّا بعد ديناراً وكانت غاية

---

(1) أبو يوسف، ص21، أبو عبيد، ص83، البلاذريّ، ص266، ابن آدم ص27، وأدلّة أكثر حول الإحصاء بأنّه جرى قبل عهد عبد الملك، ربّما اقترحها ابن رسته، المصدر السّابق، ص105. وابن خرداذبه، المصدر السّابق، ص14 والذي يذكر أنّ عدد الذّمّيّين الذين دفعوا الجزية للمسلمين في عهد عمر بن الخطّاب في السّواد كانوا نصف مليون شخص، وكذلك يروي البلاذريّ هذه المعلومة.

(2) Op., cit., p. 522 (A.M).

ويروي ابن العبريّ أنّ المسلمين عملوا إحصاء للسّكّان عام 18هـ/ 639م. انظر كتابه: Chronography , p. 96.

البعد عنده مسيرة اليوم واليومين وأكثر من ذلك، وما دون اليوم فهو في القرب؛ وحُملت الشّام على مثل ذلك، وحُملت الموصل على مثل ذلك).[1]

ومن المُحتمَل أنّ الضّحّاك أضاف المبلغ الزّائد بسبب خصوبة أرض الجزيرة والدّخل العالي لمواطنيها النّصارى، ويبيّن نصّ أبي يوسف أنّ الفلّاحين بدؤوا يدفعون الضّريبة الإضافيّة على أرضهم بالوحدات النّقديّة بدلاً من الدّفع بالنّوع والذي من المُحتمَل أنّه كان ما اعتادوا عليه حتّى ذلك الحين.

ويعلّق (بولايك) على النّصّ الثّاني لأبي يوسف المذكور أعلاه هكذا: (ولكن من المُحتمَل أنّه بسبب صعوبة الإحصاء فإنّ الفلّاحين لم يكونوا يتحمّلون عبء هذه الضّرائب، وهذا على الرّغم من أنّ الأرض هي التي كانت تجلب الدّخل الأوفر).[2]

ويوحي النّقاش السّابق بأنّه منذ بداية الفتح حتّى هذا التّاريخ فإنّ المسلمين قدّروا الجزية بمقدار دينار واحد كلّ سنة على كلّ رجل، وإضافة إلى الدّنانير، فإنّ الحاجة كانت تتطلّب دفع مدّين من القمح وقسطين من الخلّ وقسطي زيت.[3] وعندما توقّفت الفتوحات غيرّ المسلمون هذا النّظام الضّرائبيّ، وبدأ سكّان المدن يدفعون الجزية[4] فقط، بينما دفعت القرى الجزية إضافة إلى الدّفع بالنّوع[5] وذلك في عهد عبد الملك.

ووفقاً لآراء الفقهاء الأول، فقد كانت المعاهدات والاتّفاقيّات تعطي المسلمين الحقّ في تغيير نظام الضّرائب في ريف الجزيرة لأنّها فُتحت بالقوّة،

(1) ـص 23-24.
(2) المصدر السّابق، ص60.
(3) أبو يوسف، ص23، البلاذريّ، ص174.
(4) البلاذريّ، ص 174، 177، 178.
(5) المصدر ذاته، ص152، أبو يوسف، ص23.

وهكذا كان إمكانهم أن يقرّروا أنّ الأرض فيء تُوزّع منافعها وخراجها على كلّ المسلمين، وكان للخليفة الحقّ في زيادة مبلغ الخراج على إنتاج الأرض،[1] وقد فعل ذلك الخليفة عبد الملك بن مروان.[2]

ويؤكّد (كوهين) الذي يمدح سياسة عبد الملك على التّغييرات الجذريّة التي بدأها عندما عدّ كلّ الأراضي نوعاً واحداً؛ بعد حساب مُعدّل إنتاج الأرض واضعاً في ذهنه خصوبة تلك الأرض.[3]

واستناداً إلى التّاريخ الزّمنيّ لسنة (232هـ/ 846م) فقد أُجري إحصاءان للسّكّان في الجزيرة، وقد كان الأوّل في عهد الوليد بن عبد الملك 86-96هـ/ 705-715م) حيث صدر الأمر التّالي: (يجب تسجيل كلّ رجل، وعليه الذّهاب إلى ريفه وبيت أبيه) وكان الثّاني في السّنين (91-93هـ/ 709-711م) حيث (أرسل مسلمة إلى كلّ الجزيرة ولاة فقاسوا الأرض وأحصوا الكروم والأشجار والرّجال والماشية، وعلّقوا الأختام الرّصاصيّة في عنق كلّ رجل).[4]

وفيما يخصّ الأختام، فإنّها استُعملت فقط في وقت جمع الجزية[5] لغرض (الدّلالة على أنّ الجزية قد تمّ أخذها منهم)[6] ويجب لحظ أنّ المسلمين لم يبتدعوا هذه الطّريقة، فقد كانت معروفة عند البيزنطيّين، واستناداً إلى

(1) أبو يوسف، ص48؛ ابن آدم، ص56؛ قدامة ص81؛ الطّبريّ اختلاف الفقهاء ص219، الفرّاء، أبو يعلى، الأحكام السّلطانيّة تحقيق ونشر الفقيّ (القاهرة، 1357هـ) ص 149-151.

(2) أنظر ص 232-234 (من النّصّ الإنكليزيّ).

(3) Fiscalite Propriete Antagonismes Sociaux en Haute- Mesopotmie "in Arabica (Leiden 1934) VOL. 1. P. 137.

(4) _P. 582.

(5) أبو يوسف، ص 21-22، 73.

(6) D.Dennett, Marwan Ibn Muhammad, (Harvard, 1939)p. 23.

يوحنّا العموديّ، فإنّ حاكم الرّها الذي ذهب سنة (500م) إلى الإمبراطور البيزنطيّ، أخبره بكثرة الفقر في الرّها، فأعطاه الإمبراطور مبلغاً ماليّاً لمساعدة الفقراء، وعلّق الحاكم الأختام الرّصاصيّة في عنق كلّ واحد منهم وأجرى له باونداً ـ 450 غراماً ـ من الخبز يوميّاً).[1]

وهذا يشير إلى مخاوف الخلافة أن تفقد الدّخل الحكوميّ نتيجة هروب الفلّاحين من الأراضي بسبب سياسة جباة الضّرائب الظّالمة، وكما سيُلحظ أخيراً، فإنّ هذا الهروب كان ظاهرة عامّة للحياة الزّراعيّة في الجزيرة، وكانت الحياة الرّيفيّة في هياج عظيم؛ وفي حالة مثل هذه فإنّه من غير المفهوم أنّ الخليفة سيخطو خطوة لإجبار الفلّاحين على الرّجوع إلى قراهم، على أمل إرجاع الاستقرار في جمع الضّرائب ووضع الأرض تحت الرّعاية، وباستعمال الأختام الرّصاصيّة في رقابهم، فقد منع أهل الذّمّة من مُحاوَلة الهرب.[2]

ووُضعت في عهد عمر بن عبد العزيز إصلاحات اقتصاديّة عدّة، فقد استثنى الخليفة نصارى الموصل من نظام الضّرائب الذي أقرّه عبد الملك، وأمر والي الموصل بتغيير جزية الموصل إلى (اثني عشر درهماً وأربعة وعشرين وثمانية وأربعين) في السّنة،[3] وكذلك أمر عمر بن عبد العزيز جابي الجزيرة ميمون بن مهران، بأن يجبي الطّيّب من النّصارى، ويجب ألّا تكون أيّة ضريبة حقّاً للمسلمين من النّصارى عدا الشّرعيّة منها.[4]

واستناداً إلى ابن المقفّع، فقد عفا عمر بن عبد العزيز ثروات الكنيسة

---

(1) Op.,cit., p. 31.
(2) F.Lokkegaard, Islamic Taxation in the Classic period, (Philadelphia, 1978) p. 140.
(3) الأزديّ، تاريخ الموصل، تحقيق أ. حبيب (القاهرة 1967) ص1.
(4) أبو يوسف، ص65، ابن سعد، المصدر السّابق، ج5، ص380، أبو عليّ محمّد بن سعيد، المصدر السّابق، ج32.

الثّابتة والأسقفيّات من الخراج،[1] وذهب إلى القول: إنّه ضُوعف الخراج في عهد هشام،[2] وكذلك أمر عمر بن عبد العزيز بفرض الضّريبة على الرّهبان والقسّيسين، وأُخذت الجزية من كلّ راهب بمقدار دينارين؛ واستناداً إلى أبي عبيد فإنّ النّصارى تحمّلوا عبء الجزية عن رهبانهم ونسّاكهم الذين أصبحوا أثرياء جدّاً.[3]

وأمر عمر بن عبد العزيز (بترك أولئك الذين على الفرات يدفعون الخراج ومكّنهم من لبس أساور الذّهب ولبس الطّيلسان وركوب البراذين، وأخذ ما ترك من الباقيات)[4] وقد علّق (ترتن) على ذلك بقوله: (إنّ هذه أعطت أقلّ من الرّؤية المفضّلة لحكمه)[5] وكذلك أمر عمر بن عبد العزيز برفع الجزية عمّن يدخلون في الإسلام،[6] وألغى الكسور، وقد فضّل النّاس أن يدفعوا للحكومة بالعدد لا الوزن مهملين الفروق في الأوزان لعملتين جاريتين في الاستعمال، ولم يمض وقت طويل قبل أن يروا محاسن دفع الضّرائب بالعملة الرّخيصة، واحتفظوا لأنفسهم بالعملة الثّمينة، وكان زياد بن أبيه والي العراق الأمويّ (45-55هـ/ 665-674م) بحسب الظّاهر أوّل وال أمويّ ألحّ على دفع الكسور بالعملة الثّمينة.

وكانت الكسور مجموع مبالغ النّقود التي احتيج إليها لردم الفروق بين

---

(1) المصدر السّابق، ص 71-72.

(2) المصدر ذاته، ص75.

(3) ص58.

(4) ابن قتيبة، عيون الأخبار، (القاهرة، 1930) ج1، ص53.

(5) المصدر السّابق، ص209.

(6) الطّبريّ، ج6، ص569، أبو عبيد، ص641، ابن أنس، المصدر السّابق، ج1، ص283، ويعلّق: H.A.R. على ذلك بقوله (ليس هناك حكم واضح على أنّ تحويل الذّمّيّين إلى الإسلام سيعفيهم من دفع الجزية). انظر:
The fiscal Rescript of Umar II, in Arabica (Leiden, 1955) VOL. 2 P. 15.

ذينك العملتين، وفرض الحجّاج في الأخير دفع العشور،[1] ومن المفيد أن نلحظ أنّ النّصّ الآتي الذي يذكره الماورديّ يخصّ هذا الأمر:

(دفع أهل الخراج الطّبريّة والتي وزنها أربعة دوانق[2] واحتفظوا بالوافي الذي يزن ثمانية دوانق، إنّ ولاة بني أميّة ظلموا النّاس في جباية الكسور، لكنّ عمر بن عبد العزيز أمر بأنّ في إمكانهم الدّفع بالعملة الرّخيصة).[3]

وقد ألغى عمر بن عبد العزيز أكثر الواجبات الضّريبيّة، من مثل هدايا أعياد النّيروز والمهرجان التي كانت تُدفع كأجور للموظّفين الصّغار، وأجور عقود النّكاح[4] وأثمان الصّحف والرّسائل والرّسوم على البيوت.[5] وكتب إلى ولاته طالباً منهم ألّا يحملوا خراباً على عامر ولا عامراً على خراب،[6] وفرض على الولاة أن يدعوا الفلّاحين إلى إعمار أرضيهم[7] وألاّ يثمّنوا المحاصيل قبل نضجها،[8] وإعفاء أهل المدن من تقديم الضّيافة للجنود مدّة ثلاثة أيّام،[9] وتمكين أهل الذّمّة من زراعة أرضيهم وعدم إهمالها و (ألاّ يُباع لأهل الذّمّة آلة).[10]

ويعلّق أبو عبيد على الجملة الأخيرة بقوله: (يستبقيها من أجل خراجها،

---

(1) الماورديّ، الأحكام السّلطانيّة، (القاهرة، 1960) ص81؛ العسكريّ، الأوائل، تحقيق M الوكيل (طنجة. لات.) ص238.

(2) كلّ دانق يساوي درهم. والمثقال الواحد يساوي 8 دوانق. انظر أبو عبيد ص ص701–702.

(3) المصدر السّابق، ص81، العسكريّ، الأوائل، ص238.

(4) الطّبريّ، ح6، ص569، أبو يوسف ص49، أبو عبيد ص 64–66، ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص374، ابن الجوزيّ، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص160.

(5) الطّبريّ، ح6، ص569، مؤلّف مجهول، تاريخ الخلفاء (موسكو 1967) ص363.

(6) الطّبريّ، ح6، ص569، أبو عبيد، ص65، أبو يوسف، ص49.

(7) أبو عبيد، ص64.

(8) ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص392.

(9) المصدر ذاته، ح5، ص350.

(10) أبو عبيد، ص136.

لأنّه إذا باع أداة الزّرع لم يستطع أن يزرع، فيبطل خراجه).[1]

وأعلن عمر (سنة 100هـ/ 719م) أنّ أيّ بيع لأرض من ذمّيّ لمسلم بعد سنة (100هـ/ 1719م) لاغ،[2] وقد فعل الخليفة هذا لأنّه إذا باع مالكو الخراج أرضيهم فإنّهم سيشترون الفيء الذي من الممكن أن يكون مصدراً مستمرّاً لرفد ميزانيّة الدّولة؛[3] في حين إنّ المسلمين المالكين لهذه الأراضي عليهم دفع العشر فقط،[4] بينما على الذّمّيّ دفع الخراج الذي كان نحواً من (40-50٪) من المحصول.[5]

إنّ الخليفتين الاثنين اللّذين سيُذكر اسماهما، وهما يزيد الثّاني (101-105هـ/ 720-724م) وهشام (105-125هـ/ 724-743م) اتّبعوا أوامر عمر بن عبد العزيز،[6] ورجعت بعد ذلك الممارَسات القديمة وبيعت الأرض ثانية للمسلمين.

ولم يحمّل عمر بن عبد العزيز الذّمّيّين ضرائب ثقيلة، وفي اعتماد على نصّ واحد، سأله بعضهم: لماذا الأسعار أغلى ممّا كانت عليه في أيّام أسلافك؟ فقال: اعتاد أسلافي إجبارهم على بيع محاصيلهم بسعر منخفض لدفع الضّرائب؛ وعلى أيّة حال، أنا لا أحمّل أيّ شخص فوق طاقته، ولا أجبر أحداً على بيع محصوله بسعر منخفض.[7]

---

(1) المصدر ذاته.
(2) ابن عساكر، المصدر السّابق، ح1، ص592.
(3) ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص370، أبو عبيد، ص136، أبو يوسف، ص 13-15.
(4) أبو يوسف، ص 35-36، 39، ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص376.
(5) عبد العزيز الدّوريّ، مقدّمة في التّاريخ الاقتصاديّ العربيّ (بيروت، 1969) ص26.

Lokkegaard, op., cit., p. 72.

(6) ابن عساكر، المصدر السّابق، ح1، ص596.
(7) أبو يوسف، ص 76، أبو داود، المصدر السّابق، ح3، ص370.

إنّ كلّ إصلاحات عمر بن عبد العزيز المذكورة أعلاه من الممكن أن توضّح لماذا يقول كتّاب التّاريخ السّريانيّ لعام (250هـ / 846م): كان عمر بن عبد العزيز ملكاً عادلاً أكثر من كلّ الملوك قبله.[1]

واستناداً إلى الجاحظ فإنّ بعضاً من ولاة عمر بن عبد العزيز تجاهلوا معظم الأوامر المذكورة أعلاه،[2] وقد علّق (كب) على أوامر عمر قائلًا: (إنّ تغيير المملكة والأقاليم المفاجئ نحو الأحسن تزامن مع نجاحه، وقد يكون هو السّبب الذي دعا هشاماً لترشيحه؛ وتحت تأثير تطوّر الفكر الدّينيّ، فقد دعا إلى تدابير إصلاحيّة سريعة وحاول تنفيذ ذلك بنسج سياسة الدّولة وتحقيق أهدافها وحاجاتها أوّلاً، وكان هذا الأمر قد بدأه الأسلاف).[3]

وقد عانى النّصارى بعد موت عمر بن عبد العزيز من الولاة الذين أجبروهم على العمل كعبيد وأجراء لحفر القنوات والأنهار وبناء القلاع،[4] وقد كتب يزيد إلى ولاة عمر طالباً منهم تجاهل أوامر عمر وجمع الكثير من المال من النّصارى سواء كانوا أغنياء أم فقراء، شبعى أم جوعى، أحياءً أم موتى،[5] وكذلك أعاد يزيد الثّاني فرض الضرّائب التي كان عمر بن عبد العزيز قد أعفى الكنائس والأساقفة منها، وطلب من النّاس مبالغ كثيرة.[6]

وجرى في الجزيرة خلال عهد الخليفة المارّ ذكره إحصاء سكّانيّ؛ واستناداً إلى التّاريخ السّريانيّ لعام (846م) فإنّ هذا الإحصاء كان في سنة (104هـ/ 722م) وقد أرسل أمير الجزيرة مسجّلين ضمن حدود إمارته

(1) P. 583 يقدّم ثيوفاونس وميخائيل نصّاً مختلفاً جدّاً لعمر بن عبد العزيز، انظر الفصلين الرّابع والسّادس من هذه الأطروحة.
(2) البيان والتّبيين، تحقيق عبد السّلام هارون (القاهرة 949) ح3، ص 358-359.
(3) The fiscal Rescript of uma II, Aravica (Leiden, 1954) p. 10.
(4) الطّبريّ، ح7، ص269.
(5) ابن عبد ربّه، المصدر السّابق، ح5، ص205.
(6) ابن المقفّع، المصدر السّابق، ص72.

سجّلوا كلّ النّاس الأطفال منهم والبالغين، وحتّى المولودين يوم التّسجيل، وقاسوا الأراضي وعدّوا الأشجار، وأسّسوا محكمة للتّحقيق والاستجواب لم تكن معروفة من قبل! وكلّ من أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة عوقب بحلق الرّأس).(1)

وقد كان هذا الإحصاء الرّابع في الجزيرة؛ جرى كالإحصاءات السّابقة لدوافع اقتصاديّة.

وقد أثّر هذا الوضع الاقتصاديّ السّيّء للنّصارى بعد موت عمر بن عبد العزيز على يزيد الثّالث (126هـ/ 744م) الذي أشار كما يقول: إنّه سوف لن أحمل على أهل جزيتكم ما يجليهم عن بلادهم ويقطع نسلهم) و (لا أضع حجراً على حجر ولا لبنة على لبنة ولا أكري نهراً).(2)

وقد أصبحت الخلافة في السّنين القليلة الأخيرة من الخلافة الأمويّة ضعيفة أكثر من أيّ وقت مضى، وقد أثّرت هذه الحال على جامعي الضّرائب الذين استغلّوا الفرص لاستثمار دوائرهم لإغناء أنفسهم! وقد روى دينيوسيوس التّلمحريّ أنّ جامعي الضّرائب أثقلوا المزارعين بالمزيد من الضّرائب أكثر ممّا يتحمّلون، وأجبروهم على بيع محاصيلهم وحيواناتهم للتّجّار بسعر منخفض للحصول على الأموال الضّروريّة لدفع ضرائبهم، ومن المُحتمَل أنّ التّجّار عقدوا اتفاقيّات مع جامعي الضّرائب بإعطائهم نصف سعر السّوق،(3) وعقد جامعو الضّرّائب في القرى اتّفاقات مع رؤسائها لمساعدة بعضهم لغرض الحصول على المزيد من المال من المزارعين بغير عدالة.(4)

(1) انظر ص 232، 235-362، أعلاه لغرض الإحصاءات الثّلاث قبل هذا (من الأطروحة المكتوبة بالإنكليزيّة).
(2) الطّبريّ، ج7، ص269.
(3) Pp. 113, 130, 134.
(4) Tell- Mahre p. 137.

وقد كان على الفلّاحين اقتراض النّقود من سكّان المدن بفائدة عالية لدفع المبالغ المطلوبة،[1] وقد أدّى هذا الوضع السيّء إلى الهروب من الأرض، وكان هذا الهروب في القرن الثّاني للهجرة/ الثّامن للميلاد ظاهرة عامّة في الجزيرة، إذ هرب الفلّاحون من القرى بحثاً عن ملاجئ آمنة لهم، وبدأ البحث عنهم، وأذاع الولاة أنّ أيّ شخص يحاول إخفاء أيّ فلّاح سيُعاقب بقسوة وسيُكافئ أولئك الذين يساعدون الولاة في القبض على أيّ فلّاح هارب.[2]

وقد ساعد رؤساء القرى الذين كانوا أصدقاء لجباة الضّرائب في القبض على الفلّاحين الهاربين، وكان هناك موظّفون يقومون بختم الفلّاحين بعلامات حول رقابهم تشير إلى قراهم؛[3] وهكذا أُجبر الفلاّحون على البقاء في قراهم ويزدادون فقراً وسقماً، وكانوا تحت استغلال الأغنياء أكثر من أيّ وقت مضى.[4] واستناداً إلى دينسيوس التّلمحريّ فإنّ العديد منهم كانوا راغبين بالموت من أجل حرّيّتهم،[5] واستمرّ الوضع السّيّء حتّى عهد هارون الرّشيد.[6] واستناداً إلى المصادر الإسلاميّة فإنّ هذا الوضع الرّديء كان مشابهاً لذلك الذي كان في عهد الحجّاج بن يوسف.[7]

---

(1) Ibid., pp. 92-93-134.
(2) Ibid., p. 93.
(3) Ibid., pp. 104-105, 109, 112, 127, 134, 137.
(4) Ibid., 92.
(5) Ibid, 93. يروي سليمان البصريّ بعضاً من المعلومات من دون أن يذكر متى وأين حدثت، وتتضمّن الوضع الاقتصاديّ السّيّء للنّصارى؛ إنّه يكتب أنّ المسلمين حمّلوا النّصارى الكثير من الضّرائب التي لا يتمكّنون من حملها، مجبرين إيّاهم على بيع آنيتهم النّحاسيّة ورماحهم وأن يبيعوا أبناءهم وبناتهم طوعاً لجباة الضّرائب. وكذلك طلب المسلمون الضّرائب عن الموتى واليتامى والأرامل والفقراء. انظر: OP., cit., pp. 125-126.
(6) أبو يوسف، ص 28-29.
(7) الطّبريّ، ج6، ص381، الجاحظ، رسالة في بني أميّة، تحقيق م. عرنوس (القاهرة، 1937) ص98. العسكريّ، المصدر السّابق، ص136.

وعلى الرّغم من كلّ ما ذُكر، فقد ظلّت أرض الجزيرة خصبة وبلغ ريعها الضّريبيّ أكثر من مئة ألف دينار في السّنة، وكانت منذ بداية الإسلام حتّى القرن الرّابع الهجريّ[1]/ العاشر الميلاديّ مصدر القمح الرّئيس للأقطار المجاورة والمنطقة التي تجهّز السّواد بكمّيّات كبيرة منه.[2]

عشور التّجارة:

أُجبر نصارى الجزيرة ـ شأنهم شأن بقيّة أهل الذّمّة ـ على دفع الضّرائب على تجاراتهم، وكانت تُسمّى عشوراً أو مكوساً،[3] وكان تعبير المكس[4] يعني ضريبة تجارة مُحدّدة؛ في حين إنّ تعبير عشر على الرّغم من أنّه استُعمل بمعنى واضح ليهيمن على الأنواع الأخرى من الضّرائب؛ إلّا أنه استُعمل كذلك في البيئة التّجاريّة بطريقة مرادفة للمكس،[5] وكان الشّخص الذي

(1) ابن حوقل، المصدر السّابق، ص191.

(2) المقدسّي، المصدر السّابق، ص145.

(3) الفرّاء، المصدر السّابق، ص230 رقم 1.
P.G.Forand, "Notes on Usr and Maks" in Arbica (Leiden-1966) VOL. XIII, PP. 139-140.

(4) المكس: (دراهم كانت تؤخذ من بائع السّلع في الأسواق. والماكس العشّار. ويقال للعشّار: صاحب المكس. والمكس ما يأخذه الجاهلية) وقد أوضح جابر بن جنّيّ التّغلبيّ في الشّعر الآتي معنى مكس:
أفي كلّ أسـواق العراق أتـاوة وفي كلّ ما باع امرؤٌ مكس درهم
Lane, op., cit., book I, part 7 p. 2728.
الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح4، ص249 مادّة (مكس) ابن منظور، المصدر السّابق، ح8، ص105 مادّة (مكس) وانظر:
EI1 (Art- Maks)
جواد عليّ، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (بيروت 1968-1973) ح7، ص274.

(5) فرض العشر على:
المسلمين الذين يملكون أرضاً عشريّة.
التّجّار المسلمين والصّناع الماهرين.
التّجّار الذّمّيّين والصّنّاع الماهرين.
التّاجر الحربيّ.

يجمع هذه الضّريبة يُسمّى العاشر، وتُسمّى عملية جباية العشر التّعشير، وكان الموظّفون القائمون على ذلك يعيشون في المناطق الحدوديّة أو على طرق التّجارة خارج المدن.(1)

واستناد إلى أبي يوسف، فإنّ عاشر الجزيرة مدّ حبلاً على الفرات، فمرّ عليه رجل نصرانيّ فأخذ منه،(2) ولا تذكر المصادر مناطق التّعشير في الجزيرة بالضّبط.

وكان عمر بن الخطّاب أوّل من أمر التّجّار بدفع العشر،(3) ولم تكن الضّريبة من ابتكاره، إذ دفعها نصارى الشّرق الأدنى قبل الإسلام لساداتهم السّياسيّين، سواء البيزنطيّون أم السّاسانيّون،(4) وقد فضّل عمر الفكرة، فقرّر أن يطبّقها في خلافته،(5) وقد كان عمر نفسه قد دفع مثل هذه الضّريبة قبل الإسلام؛ دفعها إلى زنباغ بن روح الذي كان جابياً لضريبة التّجارة عند الغساسنة،(6) واعتماداً على ابن حجر فقد كان عمر بن الخطّاب تاجراً قبل الإسلام، وفي إحدى المرّات عندما مرّ بزنباغ بن روح كان عمر قد أخفى ذهبه عن جابي الضّريبة، ولكنّ الأخير اكتشف الذّهب فعامل عمر بخشونة، فقال عمر بعد ذلك قال: متى أجد زنباغاً بن روح في مدينة فسوف آخذ منه

Forand, op. cit., pp. 137-140. واستناداً إلى ياقوت الحمويّ فإنّ العشر كان قد (فرض على الملكيّات التي تنقل في التّجارة بوساطة المسلمين والذّمّيّين وأهل الحرب) انظر: OP.,CIT., VOL. I. P. 51.

(1) السّرخسّي، شرح السّير الكبير (حيدر آباد، 1336هـ) ح4، ص282، القلقشنديّ، صبح الأعشى (القاهرة، من دون تاريخ)، ح1، ص357.

(2) ص 79.

(3) أبو يوسف، ص77، أبو عبيد ص713، ابن آدم، ص47.

(4) أبو عبيد، ص713، ابن منظور، المصدر السّابق، ح6، ص246 (مادّة عشر)، ابن خرداذبه، المصدر السّابق، ص128، عليّ جواد المصدر السّابق، ح7، ص 477-480.

(5) أبو عبيد، ص713، انظر، قدامة ص97.

(6) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح5، ص461 مادّة (قرع) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة (القاهرة، 1939) ح1، ص533، رقم 2817.

نصف ذهبه، وسيشعر بالأسف الشّديد.[1]

وقد عيّن عمر جباة لضرائب التّجارة وأخبرهم بترتيب النّسب كما يلي:

على بضائع أهل الذّمّة ٪5.

على أهل الحرب.٪10.

وقد فُرضت هذه الضّرائب على البضائع التي قيمتها مئتا درهم فأكثر فقط،[2] وإضافة إلى ذلك فقد أمر عمر بأنّ ضريبة التّجارة تُفرض مرّة واحدة في السّنة على البضاعة ذاتها،[3] فإذا مرّ التّاجر ثانية بمركز الضرّائب ببضاعة إضافيّة فعليه دفع الضّريبة على البضائع الإضافيّة فقط.[4]

ويروي زياد بن حيدر أنّ عمر بعثه على عشور العراق والشّام، وأمره بأن يأخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذّمّة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر، وأمره بألّا يفتّش أيّ شخص، وأن يأخذ من التّجّار المسلمين درهماً عن كلّ أربعين درهم ويعادل ٪ وواحداً من عشرين من الذّمّيّ، ويعادل ٪5 والعشر كاملاً ٪10 من أولئك الذين ليسوا بذمّة المسلمين.[5]

ولم يُفرض شيء على البضائع غير المُخصّصة للتّجارة وعلى جابي التّجارة قبول خبر صاحب الملك حولها،[6] حتّى لو قال: إنّ هذه البضاعة ليست لي. فيجب قبول قوله فلا يدفع شيئاً.[7]

ولا يدفع تجار النّصارى شيئاً إذا تاجروا داخل مدنهم التي عقدوا فيها

---

(1) المصدر ذاته، الزّبيديّ، ذات المصدر، ح5، ص461 مادّة (قرع).

(2) أبو يوسف، ص 78-80، أبو عبيد، ص713، ابن آدم، 126، ابن قدامة، المصدر السّابق، ح8، ص518.

(3) أبو يوسف، ص79، ابن آدم، ص126، قدامة، ص97.

(4) عليّ، نصارى العراق، ص331.

(5) أبو يوسف، ص 78، أبو عبيد، ص711.

(6) أبو يوسف، ص 77، ابن آدم، ص50.

(7) ابن قدامة، ص97.

معاهدات صلح مع المسلمين،[1] وكذلك لم يدفعوا شيئاً إذا تاجروا في مدن إسلاميّة ما لم يبيعوا بضاعتهم؛ فيجب عليهم في هذه الحال دفع العشر، ولم يدفعوا شيئاً إذا رغبوا بالعودة إلى بيوتهم مع بضاعتهم أو نقلها إلى ولاية إسلاميّة أخرى.[2]

إنّ إعفاء التّجّار النّصارى من العشر والذين يتاجرون في مدنهم وإلزام أولئك الذين تاجروا في المدن الإسلاميّة بالدّفع؛ لأنّ الجباية مقابل الحماية، وهذا يعني أنّ التّجّار الذين يرغبون بنقل بضائعهم من مكان إلى آخر في الأقطار الإسلاميّة، يمكن أن يحصلوا على فوائد الخدمات كالقانون والأوامر التي تحميهم وبضائعهم، وبإمكانهم استعمال وسائل الخدمة كالطّرق والجسور والقنوات.[3]

وتختلف الآراء في كتب الفقه حول ضريبة التّجارة على الخمر والخنازير، إذ ذهب فقهاء إلى أنّ على المسلمين ألّا يأخذوا العشر عليها،[4] [5] وتختلف ذات المصادر التي تنقل وجوب أخذ الضّريبة عنها في مقدار الضّريبة، فقد كتب أبو يوسف: إذا مرّ أهل الذّمّة بالخمر للتّجارة أُخذ من قيمتها نصف العشر.[6] وكتب ابن آدم: تُؤخذ الضرّيبة مُضاعفة منهم على الخمر. ويحدّد ذلك في قوله: على الخمر العشر.[7] ويضيف: على جامع الضرّائب تقييم الخمرة والخنازير، وإذا كانت لغرض التّجارة يجب أن يُؤخذ عشرها.[8] وقد

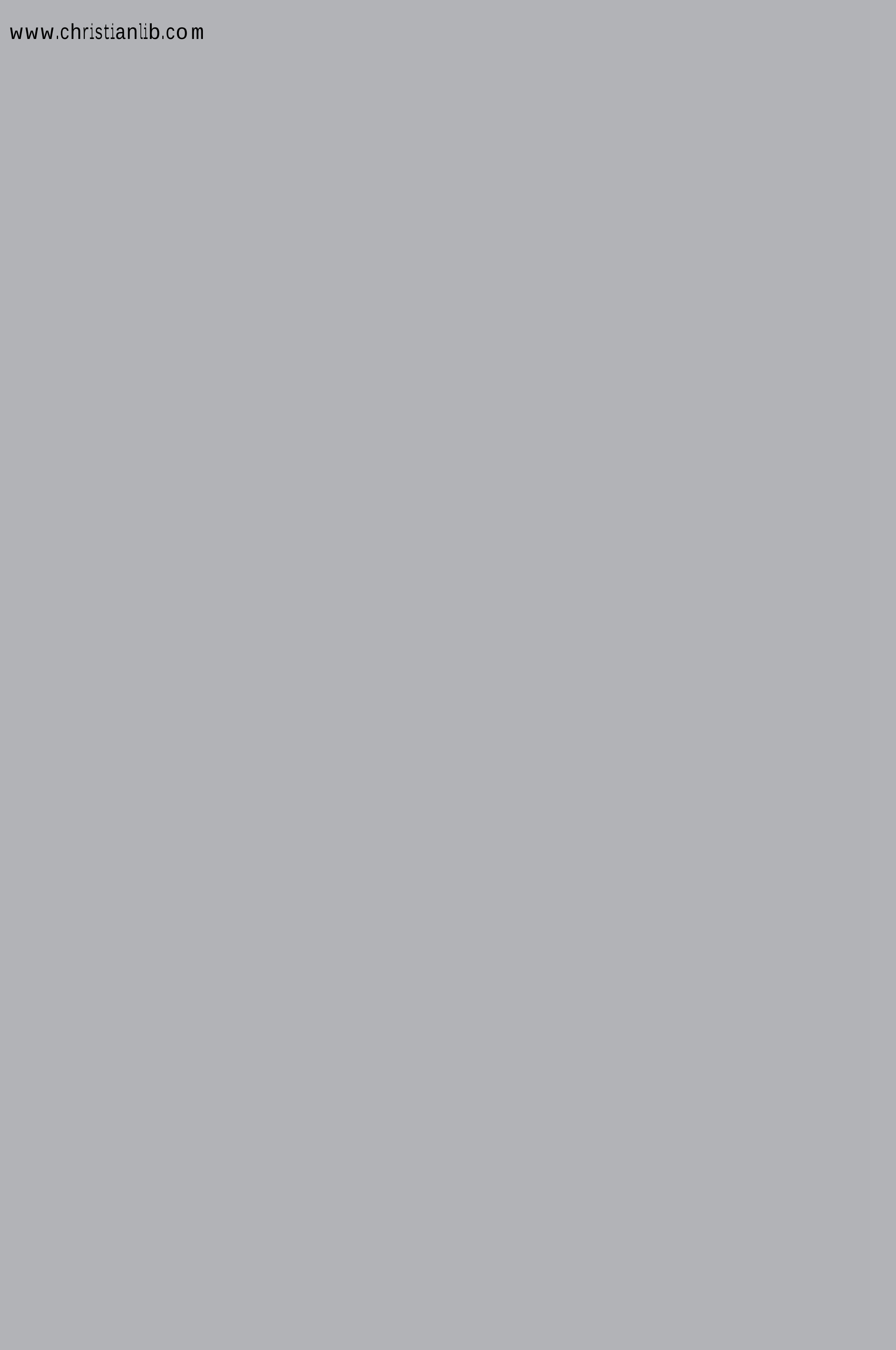
(1) ابن أنس، المصدر السّابق، ج1، ص280. الزّيلعيّ، تبيان الحقائق (القاهرة، 1313هـ) ج1 ص282، الكاسانيّ، بدائع الصنائع، (القاهرة، من دون تاريخ) ج2، ص37.
(2) ابن أنس، المصدر السّابق، ج1، ص280.
(3) ابن قدامة، المصدر السّابق، ج8، ص522.
(4) أبو يوسف، ص 77-79، ابن آدم، ص50، أبو عبيد، ص70.
(5) ابن آدم، ص50، الكاسانّي، المصدر السّابق، ج2، ص38.
(6) ص 79.
(7) ص 49.
(8) ص 50.

ذكرت رواية عن عمر بن الخطّاب أنّه أصدر أوامر بأن تكون الضريبة على تجارة الخمر (10٪)[1] ثمّ ألغى عمر بن عبد العزيز العشور المَفروضة على تجارة الخمر والخنازير،[2] ومنع نقل الخمر من رستاق إلى رستاق[3] لغرض منع التّقدير غير الشّرعيّ، وأمر بأن يُعطى التّاجر سنداً مكتوباً فيه براءة عندما يدفع العشر كبرهان على الدّفع لمدّة سنة.[4]

(1) أبو عبيد، ص70، ابن قدامة، المصدر السّابق، ح5، ص276، الكاسانّي، المصدر السّابق، ح2، ص38.
(2) أبو عبيد، ص72، ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص380.
(3) أبو عبيد، ص49، ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص365 ابن القيّم، ح2، ص729.
(4) أبو يوسف، ص79، أبو عبيد، ص718، الشّافعيّ، ح4، ص193، وح7، ص228.

الفصل السّادس

مركز النّصارى في المجتمع الإسلاميّ المبكر



على الرّغم من عدم وجود تاريخ اجتماعيّ للنّصارى مكتوب بأسلوب مُنظّم عن الحقب الإسلاميّة الأولى، فإنّ حقائق مهمّة جدّاً عن هذه المسألة يمكن جمعها من المصادر المبعثرة ونقدها وتحليلها؛ إضافة إلى المصادر التّاريخيّة واضحة المعالم.

وكلا الأعمال الفقهيّة الإسلاميّة والنّصرانيّة ذات معلمات مهمّة حول العلاقة بين المسلمين وأهل الذّمّة، وتتعامل مع صنف واسع من المشكلات في هذه المنطقة؛ ولو أنّ من المُؤكّد أنّ أحكام الفقهاء والكنيسة النّصرانيّة ليست مطاعة، وهي صيغ تظهر الحال أنّها حقيقة موضوعيّة لا مُجرّد شيء في الذّهن لمواقف واتّجاهات معيّنة، ويُعد المجمع الكنسيّ الشّرقيّ الذي عُقد سنة (56هـ/ 676م) مصدراً غنيّاً بالمعلومات أيضاً حول الحياة الاجتماعيّة للنّصارى في القرن الأوّل الهجريّ/ النّصف الثّاني من القرن السّابع الميلاديّ.

ووفقاً للشّريعة الإسلاميّة، فإنّ التّزاوج بين المرأة المسلمة والرّجل الذّمّيّ أمر ممنوع، وهناك قول يُنسب إلى عمر بن الخطّاب يمنع على الرّجل النّصرانيّ الزّواج من المرأة المسلمة، وأكثر من ذلك، فقد ورد في الرّوايات أنّ الإمام عليّاً (ع) قال: لا يتزوّج الرّجل النّصرانيّ أو اليهوديّ المرأة المسلمة.[1]

إنّ آراء الفقهاء الذين عاشوا في القرن الأوّل الهجريّ مشابهة لأوامر عمر بن الخطّاب ومن هؤلاء الفقهاء زيد بن عليّ[2] ومالك بن أنس،[3] وقد

(1) ابن أنس، المصدر السّابق، ح2، ص298، 301، 308 وانظر الشّافعيّ، ح5، ص5.
(2) مسند الإمام زيد (بيروت، 1966) ص310.
(3) المدوّنة، ح2، ص306.

حدث هذا المنع لأنّ حال المرأة المسلمة ستتأثّر، لأنّ المرأة عادة تأخذ تبعيّة وجنسيّة والوضع الشّرعيّ لزوجها.

وهناك الكثير من الأدلّة التّاريخيّة التي تثبت حقيقة أنّ الشّرع الإسلاميّ كان يمنع المرأة المسلمة من الزّواج بالرّجل النّصرانيّ كان مُطاعاً، إذ يذكر ابن حزم (توفّي سنة 456هـ/ 1063م) أنّه عندما أسلمت زوجة عبّاد بن نعمان التّغلبيّ ـ وكان نصرانيّاً ـ فإنّ عمر بن الخطّاب طلّقها منه، لأنّ الزّوج رفض أن يدخل في الإسلام،[1] وكذلك طلّق عمر جدّة يزيد بن علقمة من زوجها النّصرانيّ عندما اعتنقت الإسلام،[2] وعندما تزوّجت ابنة حنظلة بن بشر ابن عمّها ـ وكان نصرانيّاً ـ قال عمر بن الخطّاب: إمّا يقبل الإسلام أو يطلّقها. لكنّ الرّجل فضّل دينه على زوجته،[3] وتبع عمر بن عبد العزيز السّيرة ذاتها.[4]

ومن ناحية أخرى، فإنّ الزّواج بين الرّجل المسلم والمرأة الذّمّيّة كان مُباحاً[5] استناداً إلى الشّرع الإسلاميّ بالفعل، حيث يقول القرآن الكريم: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ...).[6]

تزوّج عدد من الخلفاء بنساء نصرانيّات، فقد تزوّج الخليفة الرّاشد عثمان نائلة بنت الفرافصة، وظلّت على نصرانيّتها.[7]

(1) المحلىّ (بيروت، من دون تاريخ) ج7، ص313.
(2) ابن حزم، المصدر السّابق، ج7، ص314.
(3) المصدر ذاته، ج7، ص313.
(4) المصدر ذاته، ج7، ص314.
(5) ابن أنس، المصدر السّابق، ص298؛ الشّافعيّ، ج5، ص5. الطّبريّ، تفسير، ج9، ص 581-590.
(6) سورة 5: 6.
(7) المدوّنة، ج2، ص308. الطّبريّ، ج4، ص263، أبو الفرج، ج16، ص322. ومن ناحية أخرى فإنّ عياض بن غنم والي الجزيرة (18-20هـ/ 639-641م)

وحصل زواج من نساء نصرانيّات في بعض من الأحيان لأسباب سياسيّة مثل حالة معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد، حيث تزوّج كلاهما نساء نصرانيّات من نصارى عرب كلب،[1] ومن المُحتمَل أنّ هذا الزّواج كان له بعض من التّأثير على السّياسة الأمويّة الأولى تجاه النّصارى الذين تحت نفوذهم.

ويذكر ابن حيّان (توفّي سنة 245هـ/ 859م) قائمة بأسماء المسلمين الذين كانوا أبناء نصرانيّات وقد عاشت أعداد منهم في القرن الأوّل الهجريّ،[2] وتشير مثل هذه القائمة بوضوح كيف عاش المسلمون والنّصارى في مجتمع متحد.

إنّ المعلومات أعلاه تقترح أنّ المسلمين كانت عندهم رغبة قويّة في الزّواج من النّصرانيّات، ومن الجائز أن تكون النّساء النّصرانيّات قد أعجبن المسلمين لأنّهنّ جئن من أكثر المناطق تعليماً؛ ويعرفن كثيراً عن النّظافة وإدارة البيوت، وفوق كلّ ذلك، يظهر أنّ المرأة النّصرانيّة كانت قد أعطت انتباهاً كبيراً إلى مظهرها ما جعلها أكثر جاذبيّة في عيون الرّجال المسلمين من المرأة المسلمة، وتحوي المصادر الإسلاميّة بعضاً من الأدلّة المؤيّدة لهذه المسألة.

وبشكل عامّ، فقد عُرفت المرأة التّغلبيّة بكبر صدرها ومؤخّرتها،[3] وهناك نساء نصرانيّات ذوات شخصيّات مميّزة أثارت التّعليقات والملحوظات؛ منهنّ نائلة بنت الفرافصة أرملة عثمان التي كانت جميلة جدّاً وذات شفاه فاتنة ممتعة لدرجة أنّ معاوية رغب في الزّواج بها بعد وفاة زوجها عثمان على

رغب في الزّواج من امرأة نصرانيّة من الجزيرة على شرط أن تسلم، وعند رفضها ترك دينها، تخلّى عنها (انظر ابن الأعثم، ح1، ص322).

(1) الأخطل، ص172.

(2) المحبرّ (حيدر أباد، 1942) ص 303-306.

(3) الجاحظ، الحيوان، ح1، ص24.

الرّغم من أنّها كسرت سنّها حزناً على زوجها،[1] وكانت أختها طويلة وذات بشرة بيضاء، فتزوّجها سعيد بن العاص والي الكوفة، وعندما سمع عثمان بصفاتها، طلب من سعيد بن العاص أن يزوّجه بأختها، ورغب عياض بن غنم الوالي الأوّل للجزيرة بالزّواج من امرأة نصرانيّة جميلة جاءت إليه لطلب المُساعدة.[2]

وأمّا من الجانب النّصرانيّ فإنّ الوضع الشّرعيّ كان واضحاً جدّاً ففي سنة (57هـ/ 676م) منعت الكنيسة النّسطوريّة المرأة النّصرانيّة من الزّواج بغير النّصرانيّ، وكذلك منعت النّصرانيّ من أيّ مذهب الزّواج بامرأة من مذهب آخر،[3] وذلك لعدم تغيير دينها واعتناق دين أو مذهب زوجها، وكلّ من يخالف القانون يُعاقب بالحرمان هو وعائلته،[4] وكذلك منع المينوفستيّون المرأة من الزّواج بالرّجل المسلم.[5]

وفي الحقيقة، فإنّ سياق المنع لم يكن مُطاعاً لأنّ الزّواج بين الرّجل المسلم والمرأة النّصرانيّة ظلّ مستمرّاً،[6] وأعطى المجمع النّسطوريّ الذي عُقد في سنة (57هـ/ 676م) المزيد من الاهتمام إلى قضيّة الزّواج في المجتمع النّصرانيّ، وكانت هذه القضيّة قد نُوقشت في ثلاثة قوانين من بين العشرين التي أصدرها المجمع المَذكور،[7] ويمكن أن تظهر دراسة هذه القوانين أن ّالعائلة النّصرانيّة كانت في هذا الوقت مُفكّكة، وتزوّجت النّصرانيّات

(1) ابن القيّم، أخبار النّساء، تحقيق. ن. رضا (بيروت، 1964) ص128.

(2) ابن الأعثم، ح1، ص332.

(3) ابن الطّيّب، ح1، ص 211-212.

(4) المصدر ذاته، 168.

(5) Mingana, op., cit., VOL.I.P. 35.

(6) (من الأطروحة الإنكليزيّة) Cf.pp. 257-259، ابن الطّيّب، ح1، ص143، Chabot, op., cit., p. 448.

(7) ابن الطّيّب، ح1، ص 143

Chabot,., cit., pp

من دون موافقة عوائلهنّ أو مباركة الكنيسة،وعاشت بعض من النّساء النّصرانيّات مع رجال غير نصارى، وتزوّج بعض من رجال النّصارى أكثر من زوجة واحدة، وقد كان هذا ممنوعاً بموجب الشّرع النّصرانيّ، وكان الأخطل واحداً من أولئك الذين تزوّجوا بأكثر من زوجة،[1] ومن الجائز أن يكون اتّبع العادة الإسلاميّة في هذا الأمر.

ونعود الآن إلى قضيّة الطّعام المهمّة، فإنّ الفقهاء الذين عاشوا في المدّة المعنيّة بالدّراسة ـ بضمنهم زيد بن عليّ[2] ومالك بن أنس[3] ـ لا يعارضون أكل طعام النّصارى، وقد أسندوا حكمهم إلى القرآن الكريم الذي يقول: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمْ[4]... حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ...).[5]

وعلى الرّغم من أنّ مالك بن أنس لا يحبّ ذبائح النّصارى في احتفالاتهم الدّينيّة، إلّا أنّه لم يعارض أكل اللّحوم التي يقدّمونها،[6] وحتّى الحيوانات التي تُذبح في المآتم الجنائزيّة النّصرانيّة فإنّ طعامها مأذون به للمسلمين.[7]

ومن الجانب النّصرانيّ، فإنّ الكنيسة النّسطوريّة منعت النّصارى من تناول طعام الأضحية الإسلاميّة،[8] ومنعت الكنيسة المينوفستيّة كذلك أعضاءها من عمل ذلك، ففي سنة (63هـ/ 684م) عمّم اثناسيوس

(1) أبو الفرج، ح8، ص289.
(2) مسند الإمام زيد، ص247.
(3) المدوّنة، ح2، ص607.
(4) سورة 5:6.
(5) المصدر ذاته سورة 5: 4.
(6) المصدر السّابق، ح2، ص607.
(7) البخاريّ، التاريخ الكبير، (حيدر أباد، 1959) ح1، القسم الثّاني، ص214، الطّبريّ، تفسير، ح9، ص579.
(8) ابن الطّيّب، ح1، ص127.

بطريرك أنطاكيّة رسالة أعلن فيها أنّه ممنوع على المينوفستيّين تناول طعام أضحيات المسلمين.[1]

وفيما يخصّ ذبح حيوانات نصارى القبائل العربيّة، هناك بعض من الأدلّة على أنّ بعضاً من الفقهاء الأول حكموا بأنّ اللّحم الذي يذبحه نصارى القبائل العربيّة غير جائز التّناول للمسلمين، ويروي الطّبريّ الخبر الآتي المنسوب إلى عمر بن الخطّاب أنّ النّصارى العرب ليسوا أهل كتاب، ولذا فإنّ ذبائحهم غير مسموح بها لنا.[2]

ويروي الطّبريّ أيضاً ثلاثة أقوال منسوبة إلى الإمام عليّ (ع) تحكم بأنّ ذبائح بني تغلب يجب عدم أكلها:

(لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فإنّهم يتمسّكون من النّصرانيّة بشرب الخمر).

(لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فإنّهم لم يتمسّكوا بشيء من النّصرانيّة إلّا بشرب الخمر).

(لا تأكلوا ذبائحهم فإنّهم لم يتعلّقوا من دينهم إلّا بشرب الخمر).[3]

وإذا كانت هذه الرّوايات صحيحة فإنّ من الممكن أنّ عمر بن الخطّاب وعليّاً (ع) من الجائز أنّهما كانا حازمين لاعتبارات سياسيّة في تمسّكهم بهذه الفكرة، وكانا راغبين بمقاطعة تغلب وبقيّة القبائل النّصرانيّة العربيّة بهدف إجبارهم على اعتناق الإيمان الإسلاميّ.

ومن ناحية أخرى هناك العديد من الفقهاء الأول الذين اختلفوا في هذه

---

(1) Mingana, op., cit., VOL.I. PP. 34-35.

(2) اختلاف، ص 230-237، الشّافعيّ، ح2، ص196.

(3) تفسير، ح9، ص575. انظر الشّافعيّ، ح2، ص196.

القضيّة، وأجازوا للمسلمين أكل اللّحم المذبوح بوساطة النّصارى التّغالبة العرب، ومن بين هؤلاء الفقهاء عبد الله بن عبّاس[1] (توفيّ سنة 68هـ/ 687م) والشّعبيّ (توفّي سنة 104هـ/ 722م) وسعيد بن المسيّب (توفّي سنة 94هـ/ 712م) والحسن البصريّ[2] (110هـ/ 728م).

وهناك معلومات قليلة عن الملابس التي لبسها النّصارى في المدّة الإسلاميّة الأولى، وتزوّدنا المصادر الإسلاميّة ببعض من المعلومات عن ملابس الرّهبان والرّاهبات كما يلي:

المِسَح:[3] وهي ثياب ثخينة خشنة وبريّة.[4]

المِدرعة:[5] وهي رداء كهنوتّي مصنوع من الصّوف ذات أكمام.[6]

البرنص:[7] وهو ثوب مع غطاء للرّأس موصول به.

القلنسوة:[8] من ملابس الرّأس، وهي غطاء للرّأس طويل.

---

(1) الطّبريّ، المصدر السّابق، ح9، ص573، الزّمخشريّ، شرح الكشّاف (بيروت، من دون تاريخ) ح1، ص607.

(2) الطّبريّ، المصدر السّابق، ح9، ص 573-574.
هناك نادرتان ممتعتان لهما علاقة بهذا العنوان. يروي النّصّ الأوّل أنّه عندما دخل عليّ (ع) الجزيرة في طريقه إلى صفّين، استقبلته تغلب والنّمر بن قاسط بذبائح عدّة من الشّياه، فأمر عليّ أحد قادته بأكل وشرب كلّ شيء قدّموه. ويقول النّصّ الثّاني: إنّ عليّاً كان دائماً يتغدّى ويتعشّى عند راهب من الرّقّة أصبح صديقه واعتاد النّزول من صومعته لرؤية عليّ. انظر نصر بن مزاحم، المصدر السّابق، ص146، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، نشر وتحقيق محمّد أبي الفضل (القاهرة، 1965) ح3، ص205.

(3) الصّاويّ، المصدر السّابق، ح1، ص321.

(4) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح2، ص223 مادّة (مسح).

(5) أبو نوّاس، ديوان، تحقيق أ. الغزالّي (القاهرة، 1953) ص121.

(6) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح5، ص325 مادّة (دراعة).

(7) الصّاويّ، المصدر السّابق، ح1، ص576.

(8) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح4، ص231 مادّة (قلس).

النّعال:[1] وهي الخفّ.

القناع: هو خمار تلبسه الرّاهبات فقط.[2]

إنّ المعلومات حول ملابس النّصارى المدنيّين في المدّة الإسلاميّة الأولى شحيحة جدّاً، ويروي أبو الفرج أنّ الأخطل لبس جبّة حرير وتميمة وصليباً ذهبيّاً مُعلّقاً برقبته بسلسلة ذهبيّة.[3] ويذكر أبو تمّام أنّ بني تغلب لبسوا البرنص،[4] ولبست المرأة التّغلبيّة ثياباً صوفيّة، وكانت بشكل عامّ مُخطّطة باللّون الأبيض والأسود وكذلك لبسن الأقراط.[5]

وتروي بعض من المصادر الإسلاميّة أنّ عمر بن عبد العزيز أصدر قراراً بأنّ على النّصارى ألّا يلبسوا ملابس مُحدّدة، ولا يمكنهم أن يدعوا شعورهم تنمو طويلاً أو يركبوا الخيول مُسرجة، واستناداً على أبي يوسف، فقد أمر عمر بن عبد العزيز بألّا يُسمح للمرأة النّصرانيّة أن تركب رحلاً، وليكن ركوبها على إكاف، ولا يلبس نصرانيّ قباء ولا ثوب خزّ ولا عصب، ولا يدعوا شعورهم تنمو طويلاً.[6] وكتب ابن أبي الحكم: أمر عمر بن عبد العزيز النّصارى بقرع الأجراس وقصّ شعورهم من الخلف، ومنعهم من الظّهور بين العامّة ما لم يقصروا شعورهم من الجبهة ويلبسوا السّتار، وهو غطاء على العمامة، وسراويل قصيرة، وخفاف مع سيور، وعليهم ركوب الخيل من دون سرج،[7] ويروي أبو عبيدة أنّ عمر بن عبد العزيز أمر

(1) ابن الطّيّب، ح2، ص174.
(2) بطرس حدّاد، الرّهبنات النّسائيّة (بغداد، 1972) ص43.
(3) ح8، ص299.
(4) المصدر السّابق، ص208، الجاحظ، الحيوان، ح4، ص24.
(5) أبو عبيد معمّر بن المثنّى، نقائض جرير والفرزدق (لايدن 1908م) ص 808-809.
(6) ص 73.
(7) المصدر السّابق، ص159.

النّصارى بألّا يحملوا على إكاف وأن تُجزّ نواصيهم.[1]

وقد وثّقت المصادر النّصرانيّة هذه التّفاصيل، حيث يروي ميخائيل السّوريّ أنّ عمر بن عبد العزيز أمر النّصارى بعدم لبس العمامة وبألّا يستعملوا السّروج،[2] ويروي ابن العبريّ أنّ عمر بن عبد العزيز أمر النّصارى بألّا يضعوا كساء على ظهور الخيول لئلّا يتشبّهوا بالمحاربين المسلمين وعليهم ألّا يركبوا الخيول مسرجة.[3]

ومن المُحتمَل إلى حدّ ما أنّ مثل هذه الأوامر أصدرها عمر بن عبد العزيز. وظهرت طبيعيّاً من الظّروف التّاريخيّة لذلك الوقت، وإنّ العار الذي لحق بالمسلمين من خلال انسحابهم من القسطنطينيّة سنة (100هـ/717م) خلق كراهية شديدة في قلب عمر بن عبد العزيز ضدّ النّصارى ضمن الإمبراطوريّة[4] الذين شكّ بكونهم جواسيس للبيزنطيّين، ومن بين هؤلاء الذين اتّهموا بالتّجسّس في ذلك الوقت يوحنّا الدّمشقيّ[5] وليس من غير المقبول في موقف مثل هذا أنّ عمر بن عبد العزيز يأمر بالقيود المذكورة أعلاه على أهل الذّمّة لغرض تفريق ملابس النّصارى عن ملابس المسلمين، وإنّ مثل هذا الحدث يظهر مع السّياسة التي أُدرك بها مقدار ما حمله المسلمون من قسوة انتقاديّة نافذة للخلافة الأمويّة، وهو الآن يحاول إصلاح مركز عائلته بسياسة تعصّبيّة ضدّ الدّيانة النّصرانيّة.[6]

ويجب أن يُلحظ أنّه لا الطّبريّ ولا البلاذريّ يذكران أيّ شيء حول أيّة

---

(1) ص 75.

(2) VOL.2P. 456.

(3) Chronography, VOL.1. 108.

(4) Chronography, p. 108, Theophanes, op., cit., p. 613 (AM. 6210).

(5) رستم، حرب في الكنائس، ص26.

(6) ناجي، المصدر السّابق، ص 169-179.

أوامر أصدرها عمر بن عبد العزيز حول ملابس أهل الذّمّة.[1]

ورجوعاً إلى أماكن العبادة للنّصارى والمسلمين، تمكن الإشارة إلى أنّ بعضاً من أصحاب كلا الدّيانتين قد اشتركوا في السّكن في بناء واحد، واستناداً إلى البلاذريّ، فقد عقد المسلمون معاهدة مع أهل هيت، احتفظوا بنصف الكنيسة في المدينة،[2] وأمسك المسلمون في حمص بربع كنيسة القدّيس يوحنّا،[3] وفي حال مثل هذه فإنّ من الجائز أنّ هناك اتّصالات عدّة بين أنصار الدّيانتين الإسلاميّة والنّصرانيّة.

وهناك وفرة من الأدلّة التّاريخيّة تظهر أنّه في المدّة الإسلاميّة المبكرة كان بإمكان النّصارى الذّهاب إلى الجوامع بحرّيّة، وعمل الأخطل الشّاعر النّصرانيّ محكّماً لقبيلة بكر بن وائل المسلمة، وفضّل عمله في الجامع،[4] ودخل الشّاعر النّصرانيّ أبو زبيد الطّائيّ المسجد كذلك.[5]

وقد احترم الفقهاء الأول أماكن النّصارى العباديّة حتّى إنّهم صرّحوا

(1) من المفيد أن نلحظ أنّ معاهدة السّلام وضعت سنة (89هـ/ 707م) مع الجراجمة الذين كانوا نصارى، وقد أجبروا على لبس الملابس الإسلاميّة. كان الجراجمة نصارى، وقد عاشوا في جبل اللّكام (امانيوس) قرب أنطاكيّة، وفي أيّام الفتح الإسلاميّ لسوريّة، عقد الجراجمة معاهدة سلام مع المسلمين وافقوا بموجبها على العمل كمساعدين وجواسيس للمسلمين. ولهم الحقّ في أن يحتفظوا بأيّة غنائم لأنفسهم، وألّا يدفعوا ضرائب للمسلمين. وقد التزموا في من بعض الأحيان بالمعاهدة وكانوا في أوقات أخرى في صداقة مع البيزنطيّين، وفي سنة (89هـ/ 707م) غزاهم مسلمة بن عبد الملك وعقد معهم معاهدة صلح. وكان لهم بموجبها الحقّ في الذّهاب إلى أيّ مكان يريدونه في سوريّة، ولهم الحقّ باستلام ثمانية دنانير لكلّ واحد منهم من بيت المال وطعاماً لعوائلهم ولا يدفعون الجزية ولا الضّريبة على تجاراتهم. وعليهم لباس ملابس المسلمين. انظر البلاذريّ ص 159-161.

(2) ص 179.

(3) ص 131، ابن حوقل، المصدر السّابق، ص162، المقدسّي، المصدر السّابق، ص156.

(4) أبو الفرج، ح8، ص303.

(5) المصدر ذاته، ح5، ص135. أنساب، ح5، ص31.

بأنّ من الممكن للمسلم الصّلاة في الكنائس أو الأديرة، فقد قال الإمام زيد بن عليّ صلّ في الكنيسة ولا تقلق.(1) واتّفق الشّعبيّ مع هذا.(2)

وفي إدارة العوالمة فللنصارى الحقّ في أن يسألوا رؤساءهم بأن يعملوا كمحكّمين لهم، ولكن بإمكانهم كذلك أن يسألوا القاضي المسلم أن يقوم بهذه المهمّة، وقد حصلت مثل هذه الحالات، ولكن في مثل هذه القضايا، حكم الفقهاء بموجب الشّرع الإسلاميّ،(3) وروى الكنديّ أنّه في سنة (120هـ/ 738م) فإنّ قاضي مصر خير بن النّعمان جلس على مقعد في جامع الفسطاط ليتعامل مع قضايا النّصارى،(4) واستناداً إلى المصادر المتوافرة يتمكّن القاضي من الحكم بين النّصارى في كلّ القضايا الشّرعيّة ما عدا قضايا الرّبا،(5) ومن جانب النّصارى فإنّ المجمع الكنسّي الذي عُقد سنة (57هـ/ 676م) منع النّصارى النّساطرة من سؤال القاضي أن يكون حكماً بينهم، وهدّدوا كلّ نصرانيّ بعقوبة الحرمان من الكنيسة.(6)

واستنادا إلى الشّرع الإسلاميّ لا يقبل النّصارى شهوداً ضدّ المسلمين، وأجاز بعض من الفقهاء شهادة النّصرانيّ للمسلم الذي مات فجأة في سفره،(7) وبنو هذا الحكم على أمر القرآن: (يِا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ

---

(1) زيد بن علّي، مجموع الفقه، (ميلان، 1919) ح2، ص84.

(2) أبو حيّان التّوحيديّ، الإمتاع والمؤانسة. تحقيقM أمين (بيروت، من دون تاريخ) ح2، ص58.

(3) سورة 5: 45، ابن أنس، المصدر السّابق، ح3، ص 389-390، أبو داود، المصدر السّابق، ح3، ص412.

(4) المصدر السّابق، ص351.

(5) ابن أنس، المصدر السّابق، ح5، ص 368-369.

(6) ابن الطيب، ح1، ص141.

Chabot, op., cit., p. 484.

(7) وكيع. أخبار القضاة، نشر وتحقيقA.A. مصطفى (القاهرة، 1947) ح2، ص281.

غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ).[1]

ومن بين الفقهاء الأول الذين قبلوا الذّمّيّين كشهود للمسلمين أبو موسى الأشعريّ[2] (توفيّ سنة 44هـ/ 664م) وأبو حنيفة[3] (توفّي سنة 150هـ/ 767م) ومن ناحية أخرى، فإنّ ابن أنس[4] وجعفر الصّادق[5] (توفّي سنة 148هـ/ 765م) لم يقبلوا ذلك.

ومن المهم لحظ أنّ ثيوفاونس[6] وميخائيل[7] السّوريّ رووا أنّ عمر بن عبد العزيز كان أوّل خليفة أمر بعدم قبول النّصارى شهوداً ضدّ المسلمين، وهذا يعني أنّه كان يُسمح قبل زمنه للنّصارى بأن يكونوا شهوداً للمسلمين.

واستناداً إلى القاضي شريح[8] (توفيّ سنة 80هـ/ 699م) الشّعبيّ[9] جعفر الصّادق[10] وأبي حنيفة،[11] فإنّ أهل الذّمّة يمكن أن يقدّموا شهادة في المحاكم الإسلاميّة ضدّ بعضهم بعضاً، واعتماداً على الكنديّ، فإنّ خير

---

(1) سورة 5: 109.
(2) أبو داود، المصدر السّابق، ح3، ص417، يروي هذا المصدر أنّ مسلمًا مات في داقوق قرب بغداد. ولم يجد قبل موته مسلماً ليكون شاهداً على وصيّته، فاتّخذ ذمّيّين رجالاً شاهدين، فذهب الرّجلان إلى الكوفة وأخبرا أبا موسى الأشعريّ الذي كان قاضياً المدينة حول وصيّة المسلم الميت فجعلهما أبو موسى يؤدّون القسم للوصية حول موت المسلم، ثمّ قبلهما كشاهدين قانونيّين. المصدر ذاته.
(3) بدري محمّد فهد، تاريخ الشّهود، مجلّة كلّيّة الشّريعة (بغداد، 1967) ص42.
(4) المصدر السّابق، ح5، ص156.
(5) الحرّ العامليّ، الفصول المهمّة في فقه أصول الأمّة (النّجف 1378هـ) ص387.
(6) Op., cit., p. 614.
(7) VOL.2, P. 456.
(8) وكيع، المصدر السّابق، ح2، ص271.
(9) ذات المصدر، ح2، ص415.
(10) محمّد جواد مغنيّة، فقه الإمام جعفر الصّادق (بيروت، من دون تاريخ) ص149.
(11) أبو حنيفة، الفتاوى الخيريّة (بولاق 1300هـ) الطّبعة الثّانية ح2، ص27. أبو يوسف، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (القاهرة، 1938) تحقيق A.W. الأفغاني ص73.

بن نعيم قاضي مصر (120–137هـ/ 738–754م) قبل دليل الذّمّيّ ضدّ واحد آخر بعد سؤاله حول ثقتهم بين أهل دينهم،[1] ومن ناحية أخرى، فإنّ مالك بن أنس[2] والشّافعيّ[3] وابن أبي ليلى[4] (توفّي سنة 148هـ/ 765م) لم يجيزوا ذلك.

وفيما يخصّ قَسَمَ (يمين) الشّاهد الذّمّيّ في محكمة القضاء الإسلاميّ، فقد اقترح بعض من الفقهاء الأول أنّ على الشّاهد الذّمّيّ أن يقسم باسم الله؛ ومن ضمن هؤلاء الفقهاء أبو موسى الأشعريّ ومسروق (توفّي سنة 63هـ/ 682م) ومالك بن أنس،[5] ومن ناحية أخرى، فقد أمر الشّعبيّ بأنّ يُؤخذ النّصارى إلى الكنيسة ويقسموا بما يقسم به أبناء دينهم.[6]

وفيما يخصّ التّجارة فقد أجاز مالك بن أنس العمل التّجاريّ المُختلط بين المسلمين والنّصارى، ولكنّه ألحّ على أنّ المسلم يجب أن يكون هو المسؤول،[7] وأكثر من ذلك، فهو لا يرغب بوجود التّجّار النّصارى في أسواق المسلمين.[8]

ومهما يكن الوضع الشّرعيّ الرّسمي للنّصارى في المدّة الإسلاميّة الأولى، ففي الحقيقية أنّ من الواضح أنّ النّصارى كانوا قد احتكروا معظم الدّوائر في الإدارة المدنيّة،[9] وعدّوا أنفسهم أرفع مقاماً اجتماعيّاً وحضاريّاً

(1) المصدر السّابق، ص 351.
(2) المصدر ذاته، ح5، ص157.
(3) المصدر ذاته، ح7، ص 38–39.
(4) أبو يوسف، المصدر السّابق، ص73.
(5) ابن أنس، المصدر السّابق، ح5، ص 200–201.
(6) وكيع، المصدر السّابق، ح2، ص 415–416، انظر ابن أنس، المصدر السّابق، ح5، ص201.
(7) المدوّنة، ح5، ص70، ح4، ص51.
(8) الطّبريّ، اختلاف، ص236.
(9) الطّبريّ، ح5، ص523، ح6، ص180، الجهشياريّ، المصدر السّابق، ص31–

من المسلمين، وقد سبّب هذا مقداراً كبيراً من الحسد بين المسلمين للنّصارى، وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت عبد الملك يحاول إعادة المسلمين مكان النّصارى[1] في الدّوائر الإداريّة، لكنّ مثل هذا التّغيير لم يثبت النّجاح! لأنّ المسلمين ليس لديهم المعلومات الكافية ولا التّجربة[2] وقد لحظ عمر بن عبد العزيز أنّ الخلفاء الأمويّين السّابقين قد اعترفوا بالنّصارى ككتّاب في مختلف ولاياتهم، وقد خلق هذا الأمر حسداً بين المسلمين، ولذا فقد أمر عمر بن عبد العزيز عمّاله بإلغاء وظائف أهل الكتاب.[3]

وعلى الرّغم ممّا ذُكر أعلاه، فإنّ المسلمين والنّصارى في المدّة الأمويّة وقبلها، احترم بعضهم بعضاً وأظهروا صداقة متبادلة،[4] ويرى الشّعبيّ أنّ النّصارى يجب أن يحيّيوا بكلمات: السّلام عليكم ورحمة الله.[5] وكان المسلمون في بعض من الأحيان يدعون النّصارى بالإخوة.[6]

وقد جعلت العلاقة الجيّدة بين المسلمين والنّصارى بعضاً من المسلمين يظهرون احتراماً للنّصرانيّة،[7] ويشجّعون بعضاً من النّصارى في مناسبات على مُساعدة الفقراء المسلمين، أو يقرضوهم نقوداً.[8] ومن ناحية أخرى

61، أنساب ج4، القسم الثّاني، ص109، الصّوليّ، المصدر السّابق، ص192، الماورديّ، المصدر السّابق، ص197.

(1) البلاذريّ، ص 193، 300، الجهشياريّ، المصدر السّابق، ص40، الصّولّي، المصدر السّابق، ص192.

(2) الماورديّ، المصدر السّابق، ص197، Kremer, op., cit., p. 129 (appen-dix) p. 120، الجهشياريّ، المصدر السّابق، ص61.

(3) أ ابن عبد الحكم، المصدر السّابق، ص58، ابن الجوزيّ، المصدر السّابق، ص100، أحمد الأبشيهيّ، المصدر السّابق، ج1، ص153.

(4) أبو يوسف، ص133.

(5) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهانّي، حلية الأولياء (القاهرة، من دون تاريخ) ج4، ص314، العسكريّ، ديوان المعاني (القاهرة، 1933)، ج2، ص218.

(6) الجمحيّ، المصدر السّابق، ص422.

(7) أبو الفرج، ج8، ص305.

(8) الأخطل، ص22.

لا يُعتقد أنّه في الشّرع الإسلاميّ مسموح للمسلم استعارة النّقود من النّصارى[1] أو إقراضهم.[2]

وكثيراً ما يتعلق الأمر بالحالة في المدن والقرى وبقدر ما كانت القبائل مهتمّة برابطة الدّم التي فاقت أصل الدّين سواء أكانوا مسلمين أو نصارى، وكان لبني تغلب علاقات حسنة مع فروعهم في أذربيجان ومع النّمر بن قاسط وبني شيبان في الجزيرة، وعلى الرغم من كون هذه القبائل مسلمة، إلّا أنّها قدّمت مُساعدة لبني تغلب في قتالهم ضدّ بني قيس،[3] وقدّمت بكر القبيلة المسلمة مُساعدات لدية القتل[4] إلى بني تغلب في الجزيرة إلى أولئك الذين كانوا أقرباء لهم.

إنّ هذا النّوع من المعلومات يوحي بأنّه لا الإسلام ولا النّصرانيّة تمكّن من قطع النّواميس القبيليّة، وأن رجال القبائل كانوا أقوى من الإسلام والنّصرانيّة.

وكان بنو تغلب من ضمن أولئك النّصارى الذين يُطرى عليهم بشكل خاصّ وقد عُدّوا أكثر قوّة وفضيلة،[5] ولذلك سمّاهم العرب الغلباء، أي العظماء جدّاً في الحرب والُمحترمون كثيراً بين القبائل.[6]

وعلى أيّة حال، لم تكن المواقف تجاه بني تغلب دائماً جيّدة ومُفضّلة، فهناك بعض من الحالات التي هاجمت فيها بعض من القبائل العربيّة أو أفراد بني تغلب، أو عدّوهم أعداء لهم، وقد حاول بعض من المسلمين

(1) ابن أنس، المصدر السّابق، ح5، ص 107–108.
(2) المصدر ذاته، ح4، ص51.
(3) انظر الفصل الثّالث (ص 134 من نصّ الأطروحة الإنكليزيّ).
(4) أبو الفرج، ح8، ص 310–312.
(5) أبو عبيد معمّر، المصدر السّابق، ح2، ص880، ابن عبد ربّه، المصدر السّابق، ح6، ص329.
(6) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح1، ص414 مادّة (غلب).

التّقليل من أهمّيّتهم في المجتمع الإسلاميّ عن طريق إثارة مساوئهم بكونهم غير عرب،[1] وأنّ لغتهم غير نقيّة؛[2] وأكثر من ذلك، فإنّ رجال بني تغلب يمارسون العلاقات الجنسيّة مع زوجاتهم وهنّ في حالة الحيض[3] (الطّمث) وانتُقدوا كذلك لشربهم الخمر، وأكل لحوم الخنزير وعبادة الصّلبان[4] وكونهم شديدي البخل.[5]

ومن المهمّ أن نلحظ، أنّ عادات وثنيّة مُعيّنة احتفظ بها النّصارى حتّى عام (57هـ/ 676م) ونقدها المجمع النّسطوريّ الذي عُقد في تلك السّنة، والتي ذُكرت بأدلّة من المصادر الإسلاميّة، مثل هذه الفعاليّات تتضمّن دفن الموتى مع أحسن ملابسهم والنّواح والنّدب والبكاء وذرف الدّموع على الميت وصرف مبالغ كبيرة في احتفالات الدّفن.[6] وقد اكتشف المسلمون بعضاً من الجثامين مكسوّة بثياب ممتازة في المدائن، ووجدوا كذلك نقوداً مدفونة مع الموتى.[7]

وبموجب معاهدات الصّلح، ضَمِنَ الإسلام حياة النّصارى وأديانهم، وعملت بعض من التّدابير في الشّرع الإسلاميّ لحماية مُمتلكات النّصارى، ونقل الفقهاء المسلمون أقوالاً إلى عليّ بن أبي طالب (ع): (ممتلكاتهم مثل

---

(1) الجاحظ، الحيوان، ح4، ص24، لنفس المؤلّف، البيان والتّبيين (القاهرة، 1968) ح1، ص40.

(2) الزّبيديّ، المصدر السّابق، ح4، ص234 مادّة (كسا)، ابن منظور، المصدر السّابق، ح8، ص80 مادّة (كسا) ابن عبد ربّه، المصدر السّابق، ح2، ص295.

(3) الصّاويّ، المصدر السّابق، ح1، ص316.

(4) المصدر ذاته، ص 21، 53، 111، 450، 576–577.

(5) المصدر ذاته، ص260، ابن عبد ربّه، المصدر السّابق، ح7، ص210، و ح6 ص 123، 151.

(6) ابن الطّيّب، ح1، ص 144–145.

Chabot, op., cit., pp. 489-490.

(7) فاروق خورشيد، حضرة عمر (شماره 1959) ص60.

ممتلكاتنا)[1] وأكثر من ذلك، فقد ضمن الإسلام النّصارى ضدّ الفقر، إذ أمر عمر بن الخطّاب صاحب ديوان بيت المال بالبحث عن العميان وكبار السّنّ من الرّجال من أهل الكتاب وإعطائهم حصّة من بيت المال، وروى أنّه أخبر أصحاب بيت المال بأنّ الصّدقة للفقراء والمساكين وهي تشتمل على فقراء أهل الكتاب،[2] ويُروى أنّه أمر بإعطاء المصابين بالجذام مبالغ من الصّدقة،[3] وعمل عمر بن عبد العزيز تدابير مشابهة لذلك.[4]

واستناداً إلى الشّرع الإسلاميّ في عقوبة الجرائم، لا يوجد هناك تمييز بين المسلمين والنّصارى، فإذا قتل المسلم نصرانيّاً فإنّ الأوّل يعاقب بذات العقوبة؛ وبالفعل، فإنّ النّبيّ نفسه قتل مسلماً لأنّ الأخير قتل ذمّيّاً،[5] ويُنسب حدث مشابه إلى عليّ بن أبي طالب[6] من أنّه قال: دماؤهم كدمائنا.[7] وأمر عمر بن عبد العزيز بقتل مسلم لقتله ذمّيّاً،[8] وكتب إلى كلّ ولاته: لا تقتلوا راهباً أو فلّاحاً.[9]

ومن ناحية أخرى، فإنّ هناك خلافاً في تكافؤ دية الدّم المُقدّرة للمسلمين والنّصارى، فقد قُدّرت دية المسلم في عهد الرّسول (ص) بثمان مئة دينار، بينما المبلغ الذي يُدفع للذّمّيّ هو نصف هذا المقدار! وقدّر عمر بن الخطّاب أنّ دية المسلم ألف دينار، ودية الذّمّيّ أربع مئة دينار،[10] وسار كلّ من عروة

(1) ابن قدامة، المصدر السّابق، ح8، ص 445، 535 وانظر الطّبريّ اختلاف ص205.
(2) أبو يوسف، ص72، الطّبريّ، تفسير، ح14، ص308.
(3) البلاذريّ، ص129.
(4) ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص380.
(5) الشّافعيّ، ح7، ص 290-291 وانظر ابن حنبل، المصدر السّابق، ح11، ص33.
(6) السّنديّ، M عابد، ترتيب مسند الإمام الشّافعيّ، تحقيق YA الحسنيّ (القاهرة 1951) ح2، ص105.
(7) ابن قدامة، المصدر السّابق، ح8، ص ص445، 535.
(8) أبو حنيفة، المصدر السّابق، ح2، ص180 الشّافعيّ، ح7، ص290.
(9) ابن آدم، ص46.
(10) أبو داود، المصدر السّابق، ح4، ص 256-257، 270 ومن ناحية أخرى يقترح

بن الزّبير وعمر بن عبد العزيز على خطا عمر بن الخطّاب،[1] بينما عمل مالك بن أنس[2] وجعفر الصّادق[3] وفقاً لما كان يقوم به الرّسول في ذلك الوقت، وقرّر الشّافعيّ فيما بعد أنّ دية الذّمّيّ يجب أن تكون ثلث دية المسلم،[4] وطلب أبو حنيفة[5] أن تُدفع للذّمّيّ ذات الدّية التي تُدفع للمسلم.

واستناداً إلى الطّبريّ[6] وابن أبي أصيبعة[7] فقد أمر معاوية بن أبي سفيان خالد بن عبد الرّحمن بن خالد بن الوليد بدفع اثني عشر ألف درهم دية لأثال[8] الطّبيب النّصرانّي الخاصّ بمعاوية، وقد احتفظ معاوية بنصفها لنفسه ووضع النّصف الثّاني في بيت المال.[9] وبقيت هذه العادة التي تخصّ مبلغ دية الدّم إلى عهد عمر بن عبد العزيز الذي ألغى حصّة الخليفة وثبّت حصّة بيت المال،[10] وتمتّع الذّمّيّ المشارك مع المسلم بحقّ الشّفعة

الزّهريّ (توفيّ سنة 124هـ/ 742م) أنّ المبلغ ذاته كان حقّاً للذّمّيّ كما هي الحال بالنّسبة للمسلم. انظر الشّافعيّ، ح7، ص291.

(1) أبو داود، المصدر السّابق، ح4، ص270 (رقم 4583)، الزّرقانّي، المصدر السّابق، ح4، ص191.

(2) المصدر ذاته، ح6، ص395.

(3) الحرّ العاملّي، المصدر السّابق، ص392.

(4) المصدر السّابق، ح7، ص292.

(5) عقود الجواهر (الإسكندريّة، 1292هـ) تحقيق M.M الحسينيّ ح2، ص 197-198، الشّافعيّ، المصدر السّابق، ح7، ص290، زيدان، عبد الكريم، أحكام الذّمّيّين والمستأمنين (بغداد، 1976) ص283.

(6) ح5، ص228.

(7) عيون الأنباء (بيروت، 1957م) ح2، ص26.

(8) قتل خالد بن عبد الرّحمن، بن أثال لأنّ الأخير كان قد سمّم أباه بأمر من معاوية. وكان معاوية قد اعتقد في أنّ من الجائز أنّ عبد الرّحمن سيكون منافساً لابنه يزيد. انظر المصدر السّابق، ح2، ص26، الطّبريّ، ح5، ص 227-228.

(9) المصدر ذاته، ابن أبي أصيبعة، المصدر السّابق، ح2، ص26.

(10) المصدر ذاته، ويعلّق ترتن على هذا بقوله: (إنّ الحلّ الوحيد الذي يمكن توفيره هو: إنّ أوّل مال لدية كاملة كان قد دفع وأخذ بيت المال نصفه، وبالنّسبة لمعاوية، فإنّه لم يعمل تمييزاً بين بيت ماله وبيت مال المسلمين، ثمّ بعد ذلك تنازلت الحكومة عن

مثل مشاركة المسلم، وأصدر شريح حكماً لمصلحة نصرانيّ وأعطاه حقّ الشّفعة،[1] وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز.[2]

وفيما يخصّ قانون الإرث، فإنّ الخلفاء الرّاشدين اتّبعوا سياسة تنظيم أحاديث الرّسول التي تقول: إنّ أبناء الدّينين لا يُسمح لهم بأن يرث بعضهم بعضاً.[3]

وعلى أيّة حال، فإنّ معاوية سمح للمسلم بأن يرث من النّصارى، بينما حرم النّصارى من حقّهم في وراثة المسلمين،[4] في حين اتّبع عمر بن عبد العزيز ويزيد بن عبد الملك سياسة الرّسول (ص) بينما اتّبع هشام بن عبد الملك طريق معاوية.[5]

إنّ موقع النّصارى في الشّرع الإسلاميّ يروي عموماً أنّه جيّد المعاملة، وتعكس كتب الفقه في تدابيرها قضايا مُعيّنة مُخفّفة الاحتكاك وعلاقات جيّدة تمتّع بها النّصارى مع المسلمين، وجهّزت الشّريعة الإسلاميّة الأمن والحماية للنّصارى ضمن الأمّة؛ وأنّهم كانوا قد عوملوا بأكثر عطفاً ممّا كانوا عليه قبل الإسلام تحت الحكومات الظّالمة.

حقّها. وظل الأقرباء يأخذون نصفهم. وقبل الفقهاء هذه العادة، وأصاغوا القانون بأنّ مال الدّية للذّمّيّ هي نصف دية المسلم، المصدر ذاته، ص180.

(1) وكيع، المصدر السّابق، ح2، ص389.

(2) ابن سعد، المصدر السّابق، ح5، ص366.

إضافة المقوّم اللّغويّ:

حقّ الشّفعة هو الحقّ الذي يملكه الشّريك أو الجار الملاصق في شراء نصيب أو عقار جاره؛ بحيث لا يستطيع مريد البيع بيع حصّته أو عقاره قبل عرض ذلك على الطّرف الثّاني؛ فإن أبدى عدم رغبته في الشّراء استطاع الطّرف الأوّل بيعه لمن شاء، فإذا باع للغير من غير أن يُعْلِمَ الأوّل كان للأوّل المطالبة قضاء بإبطال البيع.

(3) أبو داود، المصدر السّابق، ح3، ص173، ابن حنبل، المصدر السّابق، ح10، ص146، وكذلك ح11، ص82، زيد بن عليّ، المجموع الصّفويّ، ح6، ص256.

(4) أنساب، ح4، القسم الأوّل، ص204، ابن كثير، البداية والنّهاية (القاهرة، 1932) ح9، ص231، وانظر ابن قدامة، المصدر السّابق، ح6، ص294.

(5) مؤرّخ مجهول، تاريخ الخلفاء، ص143. ابن كثير، المصدر السّابق، ح9، ص231.



الخاتمة

من المُحتمَل أنّ النّصرانيّة انتشرت في الجزيرة في القرن الأوّل الميلاديّ وأنّ نصارى الجزيرة الذين ينتمون إلى ثلاثة مذاهب، الملكانيّة واليعقوبيّة والنّسطوريّة؛ كانوا في صراع مستمرّ فيما بينهم، وعانوا أيضاً من التّدخّل البيزنطيّ والفارسيّ في شؤونهم الدّينيّة الخاصّة.

وفتح المسلمون الجزيرة في (18هـ/ 639م) ومع أنّ النّصارى قاوموهم، إلّا أنّ المسلمين تمكّنوا من الانتصار عليهم، وضمن المسلمون للنّصارى حياتهم ودينهم وممتلكاتهم، وعدم التّدخّل في شؤونهم الدّينيّة وكان الفتح الإسلاميّ للجزيرة راحة النّصارى من الحرب المستمرّة بين الإمبراطوريّتين وتدخّلها في شؤونهم الدّينيّة الخاصّة.

ولاعتبارات سياسية، عامل المسلمون النّصارى العرب من بني تغلب ـ لاعتبارات سياسيّة بطريقة خاصّة ساعدتهم على الاحتفاظ بدينهم النّصرانيّ حتّى نهاية القرن الثّالث الهجريّ/ التّاسع الميلاديّ.

وقد فضّل الخلفاء الرّاشدون والأمويّون الأول النّصارى، وعيّنوهم في وظائف مهمّة، بينما كانت معاملة الخلفاء الأمويّين المتأخّرين للنّصارى أقلّ مرونة، وتعتمد على الظّروف.

وقد قام النّصارى بعمل مهمّ ذي شأن في الحياة الاقتصاديّة؛ فقد كانوا مالكي الأرض ومزارعين ومربّي حيوانات وصناعيّين، وتجّاراً وحرفيّين؛ وقد صدّرت الجزيرة بجهود من ذكرناهم أعلاه من الطّبقات الاجتماعيّة أنواع البضائع إلى مختلف الأماكن، وكذلك دفعوا مختلف الضّرائب إلى بيت المال، ولذا فإنّهم كانوا علامة ثابتة وفعّالة في المجتمع الإسلاميّ في المدّة التي شملها هذا البحث.

وقد فرض بعض من ولاة الجزيرة أكثر ممّا ينبغي من الضّرائب على النّصارى الذين حاول عمر بن عبد العزيز إسعافهم وإنصافهم، وقد نُبذت بعد موته إصلاحاته، وظلّ النّصارى في وضع اقتصاديّ متدنّ ومشروط وأقلّ من المرضي حتّى عهد هارون الرّشيد الذي حاول إسعافهم أيضاً.

وبشكل عامّ، فقد عاش المسلمون والنّصارى سويّة بشكل جيّد وانسجام في المشاعر والأذواق على الرّغم من محاولات بعض من رجال الدّين من كلا الطّرفين في التّركيز على التّفرقة الدّينيّة والعرقيّة بينهم.

ومن الواضح أنّه لم يكن هناك حاكم مسلم على الإطلاق حاول أبادة النّصارى، وكانت هناك محاولات قليلة لإجبارهم على اعتناق الإسلام بالقوّة، وينطبق هذا الأمر على النّصارى العرب وخاصّة بنو تغلب.

الملاحق

رسالة أبجر ملك الرّها إلى يسوع:

من أبجر العظيم صاحب المقام العالي إلى يسوع عيسى ابن مريم المنقذ الذي ظهر في منطقة أورشليم؛ تحية.

كنت قد سمعت أموراً حولك وعلاجاتك الشّافية، وكيف أتممتها من دون دواء أو أعشاب طبّيّة أو عطريّة. ولهذا كما تقول القصّة، مكّنت الأعمى من استرداد بصره، وأمشيت المُقعد، وطهّرت المجذومين، وطردت الأرواح غير الطّاهرة والشّياطين، لقد شفيت الرّجال الذين عانوا من أمراض طويلة، وأحييت الرّجال من الموت؛ وعندما سمعت بكلّ هذه الأمور التي تخصّك قرّرت أحد أمرين، إمّا أنّك الله، وقد نزلت الأرض من السّماء لعمل هذه الأمور، أو إنّك ابن الله لأداء هذه الأمور.

لهذه الأسباب، أكتب إليك متوسّلاً بالقدوم إليّ على عجلة لتعالج الألم الذي أعانيه، وأكثر من ذلك، فإنّي قد سمعت أنّ اليهود يكذّبونك، ويسخرون منك، ويرغبون في معاملتك بقسوة، وأنا أملك الآن مدينة صغيرة جدّاً لكنّها مُبجّلة مهيبة كافية لكلينا.

الجواب من يسوع إلى أبجر:

(إنّك مبارك لإيمانك بي من دون أن تراني، وقد كتب عنّي أولئك الذين رأوني من دون تصديقي، فالذين لم يروني سيؤمنون بي ويحيون حياة غنيّة بالخيرات والتّجارب، والآن فيما يتعلّق بما كتبت إليّ، أنا آت إليك؛ عليّ أوّلاً أن أكمل هنا كلّ شيء أُرسلت من أجله، وبعد هذا الحدّ من الكمال الذي يصعد إلى الذي أرسلني، وعندما أصعد إلى السّماء، سأرسل إليك حواريّي

لشفائك من مرضك وإعادة الحياة إليك ومن معك).[1]

واستناداً إلى عقيدة (أدي) فقد ضمّن يسوع الرّسالة الوعد الآتي: (ستُبارك المدينة التي تسكنها، وسوف لن يتمكّن العدوّ من التّغلّب عليها إلى الأبد).[2]

إنّ موثوقيّة الرّسائل المَذكورة أعلاه مشكوك فيها لدرجة كبيرة، وإنّ أوّل شيء معروف لهذا الحدث هو في عهد (ايسابيوس) مات (339م) ولحدّ الآن ليس متّفقاً عليه حول هذه القطعة المهمّة من شواهد ودلائل حول الرّسائل بين يسوع وأبجر في مثل هذه المدّة المبكرة التي كان قد أهملها الكتّاب النّصارى لما يقرب من ثلاث مئة سنة حتّى اكتشفها (ايسابيوس).[3]

وقد اعتقد (ايسابيوس) في أنّهم يمكن أن يكونوا من نفس القوم، وفيما يتعلّق بالمؤرّخين الذين جاؤوا بعد (ايسابيوس) فإنّهم لم يوردوا على سبيل المثال مراسلات بين يسوع وأبجر، ولكنّهم وضعوا مصادر للحدث ذاته،[4] والوحيد الذي نقل هذه المراسلات هو أيسابيوس، وقد عارض (كوبر) ذلك لأنّ من غير المَقبول تماماً أنّ ملكاً وثنيّاً يكتب (هكذا رسالة ورعة، وبشكل عامّ هي مقطع من الكتاب المُقدّس ويُنسب إلى أبجر) ويعارض (كوبر) أكثر من ذلك بأنّ الأسلوب واللّغة المميّزة يشيران إلى أنّها من عمل أحدهم كان قد أخفق لعدم تمكّنه من وضع نفسه في المكان الصّحيح من الوثنيّة.[5]

---

(1) Eusebius, op., cit., pp. 89-90.
(2) Cureton, op., cit., p. 10.
(3) Segal, Edessa, pp. 64-65.
(4) Joshua, the styltes, op., cit., p. 5, 26, 51-52. Evagrius, op., cit., pp. 218-219.
(5) Cureton›s Ancient Douvument›s «in the Journal of Savred Literature and Biblical Revord, VOL.VII, New series (London, 1875) p. 179.

وكذلك فإنّ رسالة السّيّد المسيح هي الأخرى عليها علامات استفهام كما على قيمة موثوقيّتها كما يقول (كوبر) (مبارك لك أيّها الذي تؤمن بي ولم ترني) ثمّ يستمرّ ليستشهد بمثل الكتاب المُقدّس؛ وبماذا يمكن فقط أن يشقّ طريقه البعيد المشابه لأيّة بيّنة من الكتاب المُقدّس، لأنّ السّيّد المسيح كتب: (فيما يتعلّق بي من أنّ أولئك الذين رأوني سوف لا يؤمنون بي) في أيّ وقت اقتبس المسيح الكتاب المُقدّس بشكل غير دقيق جدّاً، إنّ كلمات (عليّ أوّلاً أن أكمل هنا كلّ شيء أُرسلت من أجله) إنّها واضحة جدّاً لردّ فعل متّى [1]10 / iii. مثل دعوة جون المفتوحة 29 / [2]xx.

إنّ الكلمات (وعندما أصعد إلى السّماء سأرسل إليك حواريّ لشفائك من مرضك وإعادة الحياة إليك ومن معك) ملمحاً إلى أنّ المسيح من الممكن أن يؤجّل علاج أبجر عندما يرسل شخصاً لهذه المهمّة بعد صعوده المسيح إلى السّماء، وهذه الفكرة ـ اعتماداً على (كروبر) خاصّة ـ فكرة غير مُوفّقة، ولا تتلاءم مع شخصيّة السّيّد المسيح وأفعاله،[3] ويمكن الاتّفاق مع (كوبر) عندما استنتج أنّه لا يمكن إعطاء أيّ شخص رسالة حقيقيّة كتبها المسيح.[4] ولذا فمن الجائز أن نستنتج أنّ المُراسلات بين المسيح وأبجر هي على كلّ الاحتمالات مُزيّفة، وهي من نتاج القرن الثّالث الميلاديّ وترجع إلى كتابات مشكوك في صحّتها بزغت إلى الأعلى في وقت أسبق من ذلك؛ ومع هذا فمن الجائز أن يكون (أديوس) في الرّها في عهد أبجر، لأنّ الرّسل المُقدّسين وحواريّي المسيح انتشروا في مختلف الأقاليم، وتشير المخطوطات السّريانيّة إلى أنّ (أديوس) كان يبشّر في أديسّا والجزيرة، وتضمّن هذا العمل (فصلاً

(1) Cf, New Testament for English Readers VOL.I.Part I, (London, 1863) p. 16.

(2) المصدر ذاته، ح1، القسم الثّاني، ص293.

(3) ـ المصدر ذاته، ص179. وانظر:

Cureton, op., cit., p. 152.

(4) Op., cit., p. 179.

من تدريس أدي المُقدّس في الرّها)[1] و (أدي في الرّها)[2] (وعقيدة أديوس الرّسول).[3]

(1) Mingana, op., cit., VOL.1.P. 726.
(2) Ibid., p. 180.
(3) Cureton, op., cit., pp. 6-23.

المصادر الأوّليّة[1]

الكتب المقدّسة:

العهد الجديد للقرّاء الإنكليز. نشر وتحقيق دي الفورد (لندن، 1863).
قرآن مجيد، ترجمة عبد الله يوسف (الرّياض، لات).

المصادر العربيّة:

ابن الأثير، عزّ الدّين عليّ بن محمّد (توفّي سنة 630هـ/ 1223م).
الكامل في التّاريخ (القاهرة، 1310هـ) و (بيروت، 1965م).
أسد الغابة في معرفة الصّحابة (القاهرة، 1970م).
الأخطل، غياث بن غوث (توفّي سنة 92هـ/ 710م).
شعر الأخطل. نشر وتحقيق أنطوان صالحانيّ (بيروت، 1891م).
الاصطخري، أبو اسحاق ابراهيم بن محمّد (توفّي سنة 4هـ/ 10هـ).
كتاب المالك والممالك، نشر وتحقيق محمّد جابر عبد العال الحسينيّ (القاهرة، 1961).
ابن أبي أصيبعة، موفّق الدّين أبو العبّاس أحمد (توفّي سنة 688هـ/ 1296م).
عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء (بيروت، 1957م).
ابن الأعثم الكوفيّ، أحمد بن عثمان (توفّي سنة 314هـ/ 926م).
كتاب الفتوح (حيدر أباد، 1968).
أغابيوس المنبجيّ (توفّي سنة 329هـ/ 940م).
كتاب العنوان (بيروت، 1907م).
ابن أنس، مالك (توفّي سنة 179هـ/ 795م).
المدّونة الكبرى، (القاهرة، 1323هـ).
أحمد الأبشيهيّ، شهاب الدّين (توفّي سنة 850هـ/ 1446م).
المستطرف من كلّ فن مستظرف (القاهرة، 1959).

(1) ـ استثنيت كلمة ابن أو أبو من التّرتيب في التّسلسل بحسب الحروف

الحرّ العامليّ، محمّد بن الحسن (توفّي سنة 1104هـ/ 1595م).
الفصول المهمّة في فقه الأئمّة (النّجف، 1378).
ابن آدم، يحيى (توفّي سنة 203هـ/ 818م).
كتاب الخراج، تحقيق جون بول (لايدن 1869م).
البخاريّ، محمّد بن إسماعيل (توفّي سنة 256هـ/ 869م).
التّاريخ الكبير (حيدر أباد، 1959م).
البغداديّ، عبد القادر (توفّي سنة 1093/ 1682م).
خزانة الأدب (القاهرة، 1929م).
البكريّ، عبد الله بن عبد الرّزّاق (توفّي سنة 487هـ/ 1094م).
معجم ما استعجم، نشر م. السّقّا (القاهرة، 1945).
البلاذريّ، أحمد بن يحيى (توفّي سنة 279هـ/ 892م).
فتوح البلدان، نشر وتحقيق دي غويه (لايدن، 1968م)، ترجمة فليب حتّي وماركوتين تحت عنوان: أصول دولة الإسلام (نيويورك، 1916).
أنساب الأشراف، ح4، 5 (أورشليم، 1936-1938م).
البيهقيّ، أحمد بن الحسين (توفّي سنة 458هـ/ 1065م).
كتاب السّنن الكبرى (حيدر أباد، 1344هـ).
البيرونيّ، محمّد بن يحيى (توفّي سنة 440هـ/ 1048م).
كتاب الآثار الباقية عن القرون الخالية (لايبزك، 1923م).
التّبريزيّ، يحيى بن عليّ (502هـ/ 1108م).
شرح القصائد العشر. نشر C.T.Lyall (كلكتّا، 1894هـ).
أبو تمّام، حبيب بن أوس (توفّي سنة 232هـ/ 846م).
نقائض جرير والأخطل، نشر وتحقيق أنطوان صالحانيّ (بيروت، 1922م).
الثّعالبيّ، أبو منصور عبد الملك بن محمّد (توفّي سنة 430هـ/ 1038م).
غرر أخبار الملوك الفرس (ينسب للثّعالبيّ) نشر 1900 H.Zotenberg paris A.D.

الجاحظ، عمرو بن بحر (توفّي سنة 255هـ/ 868م).

ثلاث رسائل (القاهرة، 1382هـ).

الحيوان (القاهرة، 1967-1968م).

البيان والتّبيين، نشر وتحقيق محمّد عبد السّلام هارون (القاهرة، 1968م).

رسالة في بني أميّة، نشر وتحقيق محمّد عرنوس (القاهرة، 1937م).

الجمحيّ، محمّد بن سلّام (توفّي سنة 231هـ/ 845م).

طبقات فحول الشّعراء، تحقيق م. شاكر (القاهرة، 1952).

ابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (توفّي سنة 597هـ/ 1200م).

سيرة عمر بن عبد العزيز. نشر وتحقيقM.A. الخطيب (القاهرة، 1331هـ).

الجهشياريّ، محمّد بن عبدوس- الوزراء والكتّاب، تحقيق مصطفى السّقّا (القاهرة 1930م).

ابن حبّان، أحمد أبو حاتم البستيّ (توفّي سنة 354هـ/ 1965م).

كتاب المجروحين، نشر وتحقيق أ.م. زايد (حلب، 1396هـ).

ابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ (توفّي سنة 852هـ/ 1448م).

تهذيب التّهذيب (حيدر أباد 1329-1331هـ).

الإصابة في معرفة الصّحابة (القاهرة، 1339هـ).

تقريب التّهذيب (بيروت 1975م).

ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (توفّي سنة 655هـ/ 1258م).

شرح نهج البلاغة، نشر وتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1965).

ابن حزم، عليّ بن أحمد (توفّي سنة 456هـ/ 1063م).

المحلّى، (بيروت. لات).

ابن حمدون، الحسن بن الحسن (توفّي سنة 608هـ/ 1211م).

تذكرة ابن حمدون. نشر وتحقيقH.F. أميد روز (قسم من التّذكرة) نشر في مجلّة JRAS المجلّد1، ص 467-470.

ابن حوقل، أبو القاسم النّصيبيّ (توفّي سنة 367هـ/ 979م). كتاب صورة الأرض

(بيروت لات).

ابن حنبل، أحمد بن محمّد (241هـ/ 758م). المسند، نشر وتحقيق أ.م شاكر (القاهرة، 1954-1956).

أبو حنيفة، النّعمان بن ثابت (توفّي سنة 150هـ/ 767م).

عقود الجواهر المنيفة، نشر م.م. الحسينيّ (الإسكندريّة 1292هـ).

الفتاوى الخيريّة (بولاق 1300هـ).

أبو حيّان التّوحيديّ، عليّ بن محمّد (توفّي سنة 387هـ/ 99م). الإمتاع والموآنسة، نشر أحمد أمين (بيروت. لات).

ابن خرداذبه، عبيد الله بن عبد الله (توفّي سنة 300هـ/ 900م) كتاب المسالك والممالك، (لايدن 1889م).

الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ (توفّي سنة 463هـ/ 1070م). تاريخ بغداد (القاهرة، 1931).

خليفة بن خيّاط، أبو عمر (توفّي سنة 240هـ/ 854م). تاريخ خليفة بن خيّاط، تحقيق سهيل زكّار (دمشق، 1967).

ابن خلدون، عبد الرّحمن بن محمّد (توفّي سنة 804هـ/ 1406م). تاريخ بن خلدون (بيروت، 1956-1959م).

ابن خلّكان، أحمد بن محمّد (681هـ/ 1281م). وفيات الأعيان، تحقيق أ.عبّاس (بيروت، 1970).

الخوارزميّ، محمّد بن أحمد (توفّي سنة 387هـ/ 997م). مفاتيح العلوم، (القاهرة، 1342هـ).

أبو داود، سليمان بن الأشعث (توفّي سنة 275هـ/ 888م). سنن أبي داود، نشر ن.أ. عبد الحميد (القاهرة، 1950).

الذّهبيّ، شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان (توفّي سنة 748هـ/ 1348م).

ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، نشر أ.م. البجاريّ (القاهرة، 1963).

تذكرة الحفّاظ (حيدر أباد، 1968-1970م).

ابن رسته، أبو عليّ أحمد بن عمر (توفّي تقريباً سنة 310هـ/ 922م). الأعلاق النّفيسة (لايدن، 1891).

41أ- ابن سيناي، ايليا (توفّي سنة 338هـ/ 1046م) تاريخ ايليا سيناي، ترجمة يوسف حبيّ (بغداد، 1975).

ابن رشد، أبو الوليد أحمد (توفّي سنة 520هـ/ 1126م). كتاب المقدّمات الممهّدات (القاهرة، لات).

الزّبيديّ، حبيب الدّين أبو الفضل (توفّي سنة 1202هـ/ 1787م). تاج العروس (القاهرة، 1306هـ).

الزّرقانيّ، محمّد عبد الباقي (توفّي سنة 1122هـ/ 1710م). شرح الزّرقانيّ على موطّأ مالك بن أنس (القاهرة، 1936م).

أبو زكريّا، يزيد بن محمّد الأزديّ (توفّي سنة 334هـ/ 945م).

فتوح الشّام (كلكتّا 1854م).

تاريخ الموصل، نشر أ. حبيب (القاهرة، 1967م).

45أ- الزّمخشريّ، جار الله (توفيّ سنة 583هـ) شرح الكشّاف (بيروت، لات).

زيد بن عليّ (توفّي سنة 122هـ/ 739م).

مسند الإمام زيد بن عليّ (بيروت، 1966م).

مجموع الفقه الصّفويّ (ميلان، 1919م).

الزّيلعيّ، فخر الدّين عثمان بن عليّ (توفّي سنة 742هـ/ 1341م). تباين الحقائق (القاهرة، 1313هـ).

ابن سعد، محمّد (توفّي سنة 230هـ/ 845م). كتاب الطّبقات (بيروت، 1967).

السّرخسيّ، شمس الدّين محمّد (توفّي سنة 490هـ/ 1097م).

النّكت، تحقيق أ.أ. الأفغانيّ (حيدر أباد 1378هـ).

شرح السّير الكبير (حيدر أباد، 1336هـ).

سعيد بن البطريق (توفّي في القرن 4هـ/ العاشر الميلاديّ). التّاريخ المجموع على التّحقيق، نشر لويس شيخو (بيروت، 1909م).

ابن سرابيون، يوحنّا (توفّي في القرن الثّالث هـ/ التّاسع الميلاديّ) عجائب الأقاليم السّبعة (فيينا، 1929).

ابن سليمان، مري (توفّي في القرن السّادس هـ/ الثّاني عشر الميلاديّ). أخبار بطاركة كرسيّ المشرق (روما، 1889م).

ابن سيّد النّاس، فتح الدّين أبو الفتح (توفّي سنة 734هـ/ 1333م). عيون الأثر (القاهرة، 1356هـ).

الشّابشتيّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد (توفّي سنة 388هـ/ 998م). الدّيارات، تحقيق كوركيس عوّاد (بغداد، 195).

الشّافعيّ، محمّد بن إدريس (توفّي سنة 204هـ/ 819م). كتاب الأمّ، نشر وتحقيق: م.ز النّجّار (بولاق 1321-1325هـ).

ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ (توفّي سنة 542هـ/ 1147م). مختارات شعر العرب، نشر وتحقيق أ.م. البجاويّ (القاهرة، 1975).

56أ- الصّاويّ، محمّد بن إسماعيل، شرح ديوان جرير (بيروت لات).

الصّوليّ، محمّد بن يحيى (336هـ/ 915م). أدب الكتّاب، تحقيق محمّد بهجت الأثريّ (القاهرة، 1341هـ).

الطّبريّ، محمّد بن جرير (توفّي سنة 310هـ/ 923م).

تاريخ الطّبريّ (تاريخ الرّسل والملوك) تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1960-1969).

تفسير الطّبريّ، م.م. الكتبيّ (القاهرة، 1960-1969).

اختلاف الفقهاء، نشر وتحقيق شخت (لايدن، 1933).

الطّرطوشيّ، أبو بكر محمّد بن الوليد (توفّي سنة 520هـ/ 1126م). سراج الملوك (القاهرة، 1289هـ).

ابن الطّيّب، أبو الفرج عبد الله (توفّي سنة 435هـ/ 1043م) فقه النّصرانيّة (ليوفان 1956-1957م).

ابن عبد الحكم، عبد الله (توفّي سنة 241هـ/ 829م) سيرة عمر بن عبد العزيز

(بيروت، 1967).

ابن عبد ربّه، أحمد بن محمّد (توفّي سنة 328هـ/ 940م). العقد الفريد، تحقيق محمّد سعيد العريان (القاهرة، 1940م).

أبو عبيد، القاسم بن سلّام (توفّي سنة 224هـ/ 836م) كتاب الأموال، نشر وتحقيق خليل هرّاس (القاهرة، 1968).

أبو عبيدة، معمّر بن المثنّى (توفّي سنة 209هـ/ 824م). نقائض جرير والفرزدق (لايدن 1905-1908م).

ابن العبريّ (توفّي سنة 645هـ/ 1286م).

التّاريخ الكنسيّ (لوفان 1872-1877م) ترجمة وتحقيق J.B.Abbeloos ترجم الجزء الأوّل منه إلى العربيّة إسحاق أرملة تحت عنوان البطاركة (مجلّة المشرق بيروت، 1923) مجلّد 21. وترجم المجلّد الثّاني تحت عنوان مطارنة السّريان (المشرق، بيروت، 1924) مجلّد 22.

ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن عبد الحسن (توفّي سنة 571هـ/ 1175م).

تاريخ دمشق، نشر وتحقيق صلاح المنجد (دمشق، 1951).

تهذيب التّاريخ الكبير تحقيق أ. مصطفى (دمشق، 1336هـ- 1351).

العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله (توفّي سنة 395هـ/ 1004م).

كتّاب الصّناعتين، نشر أ.م البجاريّ (القاهرة، 1952).

الأوائل. نشر م. الوكيل (طنجة، لات).

ديوان المعاني (القاهرة، 1933).

أبو عليّ، محمّد بن سعيد بن عبد الله القشيريّ (توفّي سنة 334هـ/ 945م). تاريخ الرّقّة، نشر، ت النّعسانيّ (حمص، 1959م).

أبو الفدا، عماد الدّين إسماعيل بن محمّد بن عمر (توفّي سنة 732هـ/ 1331م) تقويم البلدان، (باريس، 1840).

الفرّاء، أبو يعلى (توفّي سنة 458هـ/ 1605م) الأحكام السّلطانيّة، تحقيق أحمد حامد الفقيّ (القاهرة، 1357هـ).

أبو الفرج، عليّ بن الحسين الأصفهانيّ (توفّي سنة 356هـ/ 969م) كتاب الأغاني (القاهرة، 1963م).

ابن فضل الله، العمريّ (توفّي سنة 749هـ/ 1348م). مسالك الأبصار، نشر أحمد زكيّ (القاهرة، 1924).

ابن الفقيه الهمدانيّ، أحمد بن محمّد (توفّي سنة نحو سنة 289هـ/ 902م). كتاب البلدان (لايدن، 1885م).

ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلّم (توفّي سنة 271هـ/ 884م).

الشّعر والشّعراء (بيروت، 1964).

عيون الأخبار (القاهرة، 1930).

ابن قدامة المقدسيّ، أبو محمّد عبيد الله بن أحمد (توفّي سنة 620هـ/ 1367م). المغني. نشر محمّد رشيد رضا (القاهرة، 1367هـ).

القرشيّ، محمّد بن أبي الخطّاب (توفّي سنة 170هـ/ 786م). جمهرة أشعار العرب. تحقيق أ.م. البجاويّ (القاهرة، لات).

القزوينيّ، زكريّا بن محمّد (توفّي سنة 674هـ/ 1275م). آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت، 1960).

القطاميّ، عمر بن شييم، (توفّي سنة 110هـ/ 728م). ديوان القطاميّ، تحقيق أحمد مطلوب وأ. السّامرّائيّ (بيروت، 1960).

القلقشنديّ، أحمد بن عبد الله (توفّي سنة 821هـ/ 1418م).

قلائد الجمان في التّعريف بقبائل عرب الزّمان نشر. أ. الابياريّ (القاهرة، 1963م).

نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. تحقيق أ. الخاقانيّ (بغداد، 1958).

صبح الأعشى (القاهرة، لات).

ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدّين عبد الله (توفّي سنة 751هـ/ 1350م).

أحكام أهل الذّمّة. نشر وتحقيق صبحي الصّالح (دمشق، 1961م).

أخبار النّساء، تحقيق ن. رضا (بيروت، 1964).

الكاسانيّ، علاء الدّين أبو بكر (توفّي سنة 587هـ/ 1191م). بدائع الصّنائع

(القاهرة، لات).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (توفّي سنة 774هـ/ 1373م). البداية والنّهاية (بيروت، 1974).

ابن الكلبيّ، هشام بن محمّد (توفّي في القرن الثّالث الهجريّ/ الميلاديّ). أنساب الخيل، تحقيق أ زكيّ باشا (القاهرة، 1946م).

الكنديّ، محمّد بن يوسف (توفّي سنة 350هـ/ 961م). كتاب الولاة وكتاب القضاة (بيروت، 1908م).

الماورديّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد (توفّي سنة 450هـ/ 1058م). الأحكام السّلطانيّة (القاهرة، 1960).

المبرّد، محمّد بن يزيد (توفّي سنة 285هـ/ 898م). الكامل في الأدب. نشر محمّد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة، 1956م).

المرجيّ، توماس، (توفّي سنة 226هـ/ 840م). كتاب الرّؤساء (التّرجمة العربيّة) (الموصل، 1966).

المرزبانيّ، أبو عبيد الله عمران (توفّي سنة 384هـ/ 994م). الموشح، (القاهرة، 1323هـ).

المرزوقيّ، أبو عليّ أحمد بن محمّد (توفّي في القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ). شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين (القاهرة، 1968).

المسعوديّ، عليّ بن الحسين (توفّي سنة 345هـ/ 956م).

مروج الذّهب (بيروت، 1978).

التّنبيه والإشراف (لايدن، 1894م).

مشيخا زخا (توفّي في القرن السّادس الميلاديّ). أساقفة حدياب، منشور في مجلّة المشرق، المجلّد 22 (بيروت، 1924).

المقدسيّ، شمس الدّين أبو عبد الله (توفّي في القرن الثّاني الهجريّ/ العاشر الميلاديّ). أحسن التّقاسيم في معرفة الأقاليم (لايدن 1909م).

المقريزيّ، أحمد بن عليّ (توفّي سنة 845هـ/ 1442م).

الخطط (بولاق، 1270هـ).

كتاب النّقود، تحقيق انستاس ماري الكرمليّ (القاهرة، 1939).

ابن المقفّع، سفريوس، (توفّي في القرن 4الهجريّ/ 10 الميلاديّ) تاريخ البطاركة. نشر وترجمةEvetts.B. في مجلّة po ح5 ص 3-215.

مؤلّف مجهول (توفّي في القرن الأوّل الهجريّ/ السّابع الميلاديّ). التّاريخ الصّغير. ترجمة ونشر. د. بطرس حدّاد (بغداد، 1976م).

مؤلّف مجهول (توفّي في القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ). التّاريخ السّعرديّ (تاريخ النّساطرة) نشره أدي شير في مجلّة PO (باريس 1908-1918) مجلّد 4 ص 213-313؛ والمجلّد 5 ص 217-344؛ والمجلّد 7 ص 93-203، والمجلّد 13 ص 433-439.

مؤلّف مجهول، تاريخ الخلفاء (موسكو، 1967).

ابن متّى، عمرو (توفّي في القرن السّابع الهجريّ/ 14 الميلاديّ) أخبار بطاركة كرسيّ المشرق (روما، 1896).

ابن منظور، محمّد بن مكرم (توفّي سنة 711هـ/ 1311م). لسان العرب (بولاق 1300-1308هـ).

ابن النّديم، محمّد بن إسحاق (توفّي سنة 378هـ/ 988م) الفهرست (القاهرة، لات).

نصر بن مزاحم، واقعة صفّين، تحقيق عبد السّلام هارون (القاهرة، 1382هـ).

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ (توفّي سنة 340هـ/ 1039م) حلية الأولياء (القاهرة، لات).

أبو نوّاس، الحسن بن هانئ (توفّي سنة 198هـ -813م) ديوان أبي نؤاس، تحقيق أ. الغزاليّ (القاهرة، 1953).

النّوويّ، أبو زكريّا محي الدّين بن شرف (توفّي سنة 767هـ/ 1277م).

تهذيب الأسماء واللّغات (القاهرة، لات).

المجموع، تحقيق أ. يوسف (القاهرة، لا.ت).

النّويريّ، أحمد بن عبد الوهّاب (توفّي سنة 732هـ/ 1331م). نهاية الأرب في فنون الأدب (القاهرة، 1923م).

ابن واصل، جمال الدّين محمّد (توفّي سنة 697هـ/ 1297م). مفرّج الكروب في أخبار بني أيّوب، تحقيق جمال الدّين الشّيّال (القاهرة، 1953).

يشوع دنحا، (توفّي في القرن الثّالث الهجريّ/ التّاسع الميلاديّ) الدّيورة في مملكتي الفرس والعرب. نشر وترجمة لويس شيخو، (الموصل، 1939).

ياقوت الحمويّ (توفّي سنة 626هـ/ 1229م).

معجم البلدان (لايبزك 1866م- 1873).

إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. نشره د. مرغليوث (القاهرة، 1923-1931).

الواقديّ، محمّد بن عمر (توفّي سنة 207هـ/ 822م).

فتوح الشّام، تحقيق عمر أبي النّصر (بيروت، 1966).

حرب بكر وتغلب (القاهرة، 1305هـ).

وكيع، محمّد بن خلف (توفّي سنة 306هـ/ 918م). أخبار القضاة، تحقيق أ.أ. مصطفى (القاهرة، 1947-1950).

اليعقوبيّ، أحمد بن يعقوب، (توفّي سنة 284-897م).

تاريخ اليعقوبيّ (النّجف 1964).

البلدان (النّجف لات).

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (توفّي سنة 182هـ/ 698م).

كتاب الخراج (بولاق 1885م).

اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى. نشره أ.و. الأفغانيّ (القاهرة، 1938م).

المصادر غير العربيّة والمترجمة إلى العربيّة:

بارسيناي، ايليا (438هـ/ 1046م). تاريخ اليا بارسيناي. ترجمة. ح. حبّي (بغداد، 1975).

المصادر العربيّة المترجمة إلى الإنكليزيّة :

Qudama b. Ja'far (d. 320 A.H/ A.D) kitab al – Kharaj- ed. A.B. Shemesh, (London, 1965).

Al- shaybani, Muhammad b. al-Hassan (d.189 A.H./ 804 A.D.).

Al- Siyar, ed. And Trans. M.Khadduri (Mary Land, 1966).

Unknown historian (d.5th century A.H./ lleh century A.D.)

Kitab al- uya, ed.M.J.De Goeje (Leiden 1869)110.

المصادر غير العربيّة :

Baradisan of Edessa (d.222 A.D.) The book of Lows of countries, ed, H.J.W. Drijvers (Essen, 1965).

Bar- Hebraeus (d. 685 A.H/ 1286 A.D)

The Chronography, Trans, W. Budge (London, 1932).

Commentry of the Gospels, ed., trans, w. carr (London, 1925).

Bar- Koni, Theodore (d. 2nd Century A.H./8th A.D. Chapter ten of scholion, ed, orientalia christian peripdica, Rome, 1981, VOL. 47, PP. 158-188.

Bar- Penkaye, John (d.lst century A.H./7TH A.D).

The vhronicle of Bar- Penkaye, ed, A. Mingana in sources syriaques (Leipzig, 1908) VOL.I. PP. 1-197.

Benjamin of Tudela The ltinerary of Benjamine of Tudela(London, 1907).

Chabot, J.B. (ed) Synodicon orientale (paris, 1902).

Dionysius, Tell- Mahre (d.231 A.H./ 845 A.D) Chronique de De-

nys de Tellmahre, ed. And trans J.B. Chabot, (Paris, 1895).

Eusebius (d. 339 A.D) The Ecclesiastical History, Trans. K. Lake (London, 1926).

Evagrius (b. 536 A.D.) The Ecclesiastical Hisroty (London, 1856).

Ghezi b. al- Wasiti (d.13 century A.H./ 19th century A.D.).

Radd ala ahl al – Dhimma, ed. The journal of the American oriental society (philadephia 1921) VOL. 41. PP. 383-457.

Iso,- yaba III (d.38 A.H./ 658 A.D).

Liber Epistularum,ed. B. Duval, (paris, 1905).

The book of Consolation, ed, p. scott- Moncrieff (London, 1904).

James of Edessa (d. 90 A.H./ 708 A.D.) The chrondogical canon ed. E.W.Brooks, in Zeitschrift der Deutschen Morgen- Land – Isch-en Gesellschaft, (Leipzig, 1899) VOL. 52, PP. 261-327.

John of Damascus (d. of tes 131 A.H./ 748 A.D.)- 128.

Bariaam and loasaph, trans G.R.Woosward, (London, 1914).

The Holly images, Trans. M.H.Allies (London, 1894).

Exposition of the orthodox Fith, ed. S.D. Salmond in Aselect Library of Nicene and pox Nicen Fathres of the Christian charch, second series (ox ford and New Yourk) VOL. IX.

Discussion of Christian and saracen ed. J.W. Voorhis the Muslim world, (Hart ford 1935) VOL. 25, PP. 266-273.

John of Ephesus (d. 585 A.D.)

Lives of the Eastein saints ed, in po, VOL 17 (1923) PP. 1-306, VOL. 18 (1924) PP. 513-697 and VOL. 19, (1926) PP. 153-273.

Ecclesiastical History, ed. J.P. Margoliouth (Leiden, 1909).

Jon of Nikiu (b. Circa 19 A.H.) 640 A.D. The Chronicle of John Bishop pf Nikue Trans, R.H. Charles (London, 1916).

وقد ترجمه إلى العربية أ.د. جاسم صكبان ونشر في المركز الأكاديمي للأبحاث. طبع في بيروت 2017م.

Joshua the stylite (d, 6th century A.D.) The chronicle of Joshua the stylite, trans w.wright (Cambridge, 1882).

Al-Kindi, Abd al Masih b. lshaq (d. 3th century A.H./ 9 th century A.D.

Apology of al – Kindi, ed. W. Muir (London, 1882).

Al- Marji, Thomas (d. 226 A.H./ 840 A.M.) The Book of the Governors, The Historia Monastica of Thomas Bishop of Marge ed.w. Budge (London, 1893).

Mansi, J.D. (ed) The acts of the 7th synod (171 A.H./ 787 A.D.) ed. In sacroum conciliorum, Nova et amplissima collectio, (paris and Leipzig 1902) VOL. 13.

Michael the syrian (d. 596 A.H./1199 A.D.) Chronique de Michel Le syrien, ed J.B.Chabot, (paris, 1899-1901).

Michael the Grand, (d. 596 A.H./1199A.D.) Chronique de Michel le Grand, ed. V.Longiois (Venice 1868).

Solomman al – Basri (d. 7th century A.H./ 13TH A.D.) The BOOK of the Bee. Ed. And .trans w.Budge (oxford, 1886).

Sozomen (b. circa 600 A.D.) The Ecclesiastical History (London, 1846).

Strapo (b. 63 A.D.) The Geography of strapo, ed. And trans

H.S.Hamilton, (London, 1881).

Theodoret (d. 450 A.D.) The Eccelsiastical History (London, 1844).

Theophanes (d. 202 A.H./ 817 A.D.) Theophanis Chronographia (Bonn, 1839) ed, in Corpus scriptorum Historias Byzantinae (Bonn, 1839).

Unknown Historian (d. 6th century A.D.) The Chronicleo of Edessa , ed in the Journal of Sacrel Literature and Biblical Record (London, 1864) VOL.V. PP. 28-45.

Unknown Historian, Histoire de saint Mar- Ahoudemmedm, ed, Trans, F, Nau in op, VOL. 3 (1909) PP. 7-51.

Unknown Historian, Asyriac chronicle of the Year 846 A.D. ed and trans E.W. Brooks in Zwitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft (Leipzig, 1897) VOL. 51, PP. 596-588.

Unknown historisan Chronica Minorta, ed J.B. Chabot and Guidi in CSCO (PARIS 1903) VOL.4.

Zachariah (d. 569 A.D.) The chronicle of Zachariah of Mitylene, trans F.J. Hamilton and E.W.Brook, (London, 1899).

المراجع العربيّة:

أمير، عليّ سيّد، روح الإسلام (لندن، 1967).

برصوم، أغناطيوس، أفرام الأوّل.

اللّؤلؤ المنثور (بغداد، 1976م).

تاريخ طور عابدين (بغداد، 1963).

رسالة في الفرض السّريانيّ في المعاجم العربيّة، منشور في المجلّة العلميّة المشرقيّة (دمشق، 1948-1951).

حدّاد، بيتر، الرّهبنات النّسائيّة (بغداد، 1972).

الحيدر أباديّ، محمّد حميد الله، مجموعة الوثائق السّياسيّة في عهد النّبوّة والخلافة الرّاشدة (القاهرة، 1956).

دكسن، عبد الأمير، الخلافة الأمويّة (65-86هـ/ 648-705م) لندن 1971).

الدّوري، عبد العزيز، النّظم الإسلاميّة (بغداد، 1950). مقدّمة في التّاريخ الاقتصاديّ العربيّ (بيروت، 1969). دينيت، دانيال، الجزية والإسلام، ترجمة ف.ف. جار الله (بيروت، 1960).

رحمانيّ، لويس، مختصر تواريخ القرون الوسطى (الموصل، 1877).

رستم، أسد. كنيسة مدينة الله أنطاكيّة (بيروت، 1958).

حرب في الكنائس (بيروت، 1958).

رضا، محمّد، معجم متن اللّغة (بيروت، 1960).

زيدان، عبد الكريم، أحكام الذّمّيّين والمستأمنين في دار الإسلام (بغداد، 1976).

سفر، فؤاد، الحضر مدينة الشّمس (بغداد، لات).

السّنديّ، محمّد عبد، ترتيب مسند الإمام الشّافعيّ (القاهرة، 1951).

السّويديّ، محمّد أمين، سبائك الذّهب في معرفة قبائل العرب (القاهرة، لات).

شيخو، لويس، النّصرانيّة وآدابها بين عرب الجاهليّة (بيروت، 1913م- 1923). شعراء النّصرانيّة بعد الإسلام (بيروت، 1967).

الصّاويّ، محمّد بن إسماعيل، شرح ديوان جرير (بيروت، لات).

صايغ، سليمان، حترا (بغداد، لات).

العسكريّ، مرتضى، عبد الله بن سبأ (بيروت، 1973).

مئة وخمسون صحابيّاً مختلفاً (بيروت، 1974).

عليّ، جاسم صكبان، نصارى العراق في العصر الأمويّ، أطروحة ماجستير غير مطبوعة (بغداد، 1974).

عليّ، جواد: المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام (بيروت، 1968-1973).

فاروق، خورشيد، (حضرت عمر (شمارة، 1959).

فون، كريمر، الحضارة الإسلاميّة، ترجمة م. ت. بدر (القاهرة، 1947م).
كريستنسن، آرثر، إيران في العهد السّاسانيّ، ترجمة يحيى الخشّاب (القاهرة، 1957).
لويس، رحمانيّ، مختصر تواريخ القرون الوسطى (الموصل، 1877م).
مغنيّة، محمّد جواد. فقه الإمام جعفر الصّادق (بيروت، لات).
اليوسف، عبد القادر، الإمبراطوريّة البيزنطيّة (بيروت، 1966).

المراجع الأجنبيّة:

Alteim, E. and R. stiehi

Die Araber in der Alten welt, (Berlin 1964-1969).

Arnold, T.,

The Preaching of Islam (London, 1979).

Ashtor.E.

Asocial and Economie History of the Near East in the Middle ages (London, 1976).

وقد ترجمه مؤلّف هذه الأطروحة بعنوان: - التّاريخ الاقتصاديّ والاجتماعيّ للدّولة العبّاسيّة. نشره المركز الأكاديميّ للأبحاث (بيروت، 2016).

Assemani, J.S.,

Bibliotheca orientalis, (Rome, 1719-28.

Atiya, Azizi suryal,

Ahistory of Eastern Christianity (London, 1968).

Bell, R.,

The origin of Islam (Lonodn, 1926).

Bevan, E.

Holy Images, (London, 1939).

Brown, L.,

The Eclipse of Christianity in Asia (Cambrigde, 1933).

Belliet, R.

Conversion to Islam in the Medieral Period (London, 1979).

Crone, W,

Slaves on Horsen (Cambridge, 1980) with cook, M., Hegarim (Cambridge, 1980).

Dauvillier, J.

Dictionnaire de droit, Conoique, (paris- 1942).

Den nett, Dr.

Marwan b. Muhammad (Harvard, 1939).

Encyclopaedia of Islam, Is ted. (Lonodn, 1913-1938) and 2nd ed. (Leiden 1960-1978).

Every, G.

The Byzantine Patriarchate (London, 1962).

Fattal A.,

Le statut Legal der No- Musulmans en Pags d'islam, (Beirut, 1958).

Fiey, J.,

Assyria Chretienne (Beirut, 1968).

Finlay, G.,

History of the Byzantine Empire (Edinburgh and Lonodn, 1832).

Frend, W.H.C.

The Rise of the Monophysite Movement (London, 1972).

Graf, G.,

Geschichte der Chritlichen Arabischen Literatur, (Rome, 1959).

Grunebaum, G.

Medieval Islam (Chicago and London, 1953).

Gibbon, E.,

The Decline and Fall of the Roman Empire (London, 1923).

Haddad. R.M.,

Surian Chritians in Muslim society (New- Jersey, 1970).

Hell, J.,

The Arab Civilization, Trans, S. Khuda Bukhsh (Cambrigde, 1926).

Hill, D.,

The termination of Hostilities in the early Arab Conquest (A.D. 634-656) Lonodn, 1971.

وقد ترجمته إلى العربيّة بعنوان معاهدات الصّلح في الفتوحات العربيّة الأولى. بغداد، 2017 (دار الفراهيديّ للنّشر والتّوزيع) ثمّ طبع مرّة ثانية بعنوان: الحرب والسّلام في تاريخ الدّولة العربيّة/ معاهدات الصّلح في الفتوحات العربيّة الأولى. قام بطبعه المركز الأكاديميّ للأبحاث (بيروت 2017).

Hitti, p.

History of the Arab, (Lonodn, 1936).

Honigmann, E.

Eveques et eveches Monophysites d; Asie anterieure au vi siecie in CSCO Subsidia2, (Louvain, 1951) VOL. 127.

Kremer, A.

The orient under the Caliphs, Trans S.Khuda Bukhsh, (Philadephia, 1920).

Labouret, J.,

Le Christianisme dans L'Empire perse sous La Dynastie sassanide (paris, 1904).

Lammens, H.,

Le califat de yazid, in Melanges de La Faculte orientale, (Beirut, 1911, VOL.5).

Etudes sur Le siècle des omay yades (Beirut, 1930).

Le Chantre des omiades in Journal Asiatique (paris, 1894) VOL. 17, PP. 94-241, 381-496.

Latourette, K.S.

Ahistory of Christianity (London, 1964).

Le, Strange, G.,

The Lands of the Eastern Galiphate (Cambridge, 1930).

Lokkegaard, F.,

Islamic taxation in the Classic period (philadelhia, 1978).

Lombard, M.,

The Golden Age of Islam (Amsterdam, 1975).

Mez, A.,

The Renaissance of Islam (Trans, S.K.Bukhsh and D.S. Margoliouth, (Delhi, 1979).

Mingana, A.

Catellogue of the Mingana Collection of Manuscripts, (Cambridge, 1933).

Moberg, A.,

The Book of Himyarites (London, 1924).

Moss, G.,

Catalogue of Syriac prited Books and Related Literature in the British Museum, (London, 1962).

Nau, F.,

Les Arabes Chretiens des Mesoptamie et de Syrie du VI au VII siecls (paris, 1933).

O'Leary, De Lacy,

The syriac church and Fathers (London, 1909).

Arabia before Muhammad, (London, 1927).

How Greek science passed to the Arabs (London, 1946).

Ostrogorsky, G

History of Byzantine state, Trans.T. Hussey (oxford, 1956).

Petersen, E.L.

Ali and Mu'awiya in early Arabic tradition (Copenhagen 1964).

Rahmani, Ignatius Ephraem II

Studia syrica collection Documentorum (Beirut, 1904).

Sahas, D.J.

John of Damascus on Islam, the "Heresy of the Ishmaelites, (Leiden, 1972).

Santoro, A.,

Byzantium and the Arabs during the Isaurian period 717-802 A.D., (New jersey 1978).

Segal. J.B.,

Mesopotmian Communities from Julian to the Rise of Islam (London, 1955).

Edessa "The Blessed city" (Oxforn, 1970).

Edessa and Harran (Lonodn, 1963).

Shaban, Muhamm Abd al- Hai

Islamic History (600-750 A.D. (Cambridge, 1977).

Sheed, W.A.,

Islam and the oriental churches (their historical velations) Philadelphia, 1904).

Shemesh, A.B.

Taxation on Islam (London, 1965) VOL. 2.

Sweetman, J.W.,

Islam and chritian Theology (London, 1964).

Trimingham, J.S.

Christianity among the Arabs in pre- Islamic times (London, 1979).

Tritton, A.S.

The Caliphs and their non- Muslim subjects, (London, 1930).

Unnik, W.C.

Nestorian questions on the Eucharist (Haariem, n.d.).

Vasiliev, A.A.

History of the Byzantine Empire. Trans S.Ragozin, (Madison, 1928).

Voobus, A.,

History of Asceticism in the Syrian orient (Louvain, 1958 and 1960) in CSCO, VOL. 148, 14, VOL 197, 17.

History of the School of Nisibis (Louvain, 1965) in CSCO, VOL. 266, 26.

Wellhausen, J.

The Arab Kingdom and its Fall, trans M.G. Weir (Calcutta, 1927).

Wigram, W.A.

An introduction to the History of the Assyrian Church (London, 1910).

Wright, w.,

Catalogue of syriac Manuscripts in the British Museum (London, 1870-1872).

Ashoty History of Syriac Literature, (London, 1894).

Young, W.G.,

Handbook of source- Materials for students of church history up to 650 A.D. (Madras, 1969).

Patriarch, shah and Caliph, (Rawalpindi, 1974).

البحوث:

البحوث العربية:

الدّوريّ، عبد العزيز، نظام الضّرائب في صدر الإسلام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق (1974) مجلّد 49 ص 292-308.

ناجي، عبد الجبّار، عمر بن عبد العزيز، مجلّة كلّيّة الآداب/ جامعة البصرة (النّجف 1975) المجلّد 10 ص 122-179.

البحوث الأجنبيّة:

Ashbrook, s.,

"Asceticism in Adversity: An Early Byzantine Experiesnce" in Byzantine and Modern Greek studies, (London, 1980) VOL.6, PP. 1-110.

Bachrah, J.L. and Gordus, A.A.,

" The purity of sassanian silver Coins" in The journal of the American oriental society (Maryland, 1972), Vol. 92, pp. 280-283.

Barthold, W.W.,

"Caliph Umar II and the conflicting Reports on his personality" in Islamic Quarterly, (London, 1971), vol. 15, pp. 69-95.

Brock, S.P.,

" Syriac sources for seventh century History" in Byazntine and Modern Greek studies, (New Jersey, 1976), vol.2, pp. 17-73.

Brooks, E.W.,

"The sources of Theophanes and the syriac chroniclers" in Byzantinische zeitschrift, (Leipzig, 1906) pp. 578-787.

Idem, "The Campaign of 716-718 A.D. from the Arabic sources", in The Journal of Hellenic studies, (Lonodn, 1899) , vol. 19, pp. 20-31.

Idem, "Notes and Documents" in The English Hisory Review, (New York and Bombay, 1900), vol. 15, pp. 728-747.

Cahen, C.,

"Fiscalite, Propriete, Angagonismes sociaux en Haute Mesopotamie" in Arabica, (Leiden, 1954), vol.1. pp. 136-152.

Cowper, B.H.,

"Cureton's Ancient Documents" in The Journal of sacred Literature and Biblical Record, (London, 1865), vol. VII, new series, pp. 175-183.

Idem, "Syriac Literature- The Acts of Addi" in The Journal of Sacred Literature and Biblical Record, (London, 1858), vol. 7, new

series, pp. 423-436.

Fiey, J.M.,

"Tagrit" in L'orient syrien, viii, 1963, pp. 289-341.

Forand, P.G.,

"Notes on 'Usr and Maks", in Arabica, (Leiden, 1966), vol. 13, pp. 137-141.

Gibb, H.A.R.

"Fiscal Rescript of, Umar II, in Arabica, (Leiden, 1955) vol.2, pp. 1-16.

Gottheil, R.J.H.,

"An Arabic Version of the Abgar- Legend", in Hebraica, (Chicage, 1809-1891) pp. 268-277.

Hall, I.,

"Syriac Version of Epistle of King Abgar to Jesus" in Hebraica, (Chicago, 1884-1885), vol.1, pp. 232-235.

Jeffery, A.,

"Ghevond;s Text of the Correspondence between umar II and Leo III" in The Harvard Theological Review, (Cambridge, 1944), vol. 37, pp. 269-332.

Kiser, M.J.,

"Al- Hira. Some notices on its relations with Arabia" in Arabica, (Leiden, 1968), vol. 15, pp. 143-169.

Lopez, R.,

"The Dollar of the Middle Ages" in The Journal of Economic Hisroty, (New York, 1951), vol. 11, pp. 209-234.

Mango, C.,

"Who wrote the Chronicle of Theophanes?" in Zbornic padora, (Belgrade, 1978), vol. 18, pp. 9-17.

Moosa, Matti,

"Studies in Syriac Literature" in The Muslim World, (Hartford, 1968), vol. 58, pp. 105-119, 194-214, 317-333.

Morony, M.,

"The Effects of the Muslim conquest on the Persian population of Iraq" in Iran, (London, 1976), vol. 14, pp. 41-59.

Idem, "Religious Communities in Late sassanian and Early Muslim Iraq" in The Journal of the Economic and social Hisroty of the Orient, (Leiden, 1974), vol. 17, pp. 113-135.

Nau, F.,

"Un Colloque du Patriarche Jean aves L'emir des Agareens" in Journal Asiatique, (Paris, 1915), vol. 5, pp. 225-279.

Poliak, A.N.,

"Classification of Lands in Islamic Law" in The American Journal of Semitic Languages and Literatures, (Chicago, 1940), vol. 57, pp. 50-62.

Rehatsek, E.,

" Christianity in the Persian Dominions from its Beginning till the Fall of the Sassanian Dynasty" in The Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society, (Bombay, 1878), vol. XIII, PP. 18-108.

Segal, J.B.,

"Syriac chronicles as source Material for the History of Islamic people" in Historians of the Middle East, ed. B. Lewis and P.M. Holt, (Lonodn, 1962), pp. 246-258.

Stein, A.,

"The Ancient Trade Route past Hatra and Its Roman Posts" in JRAS (London, 1941), pp. 299-316.

Tritton, A.S.,

"Islam and the protected Religions" in JRAS, (London, 1928), pp. 485-508.

Idem, "Non Muslim Subjects of the Muslim State" in JRAS, (London, 1942), pp. 36-40.

Voobus, A.,

"The Discovery of New Cycles of Canons and Resolutions Composed by Ja'qop of Edessa" in Orientalia Christiana periodica, (Rome, 1968), vol. 34, pp. 412-419.

Voorhis, J.W.,

"John of Damascus on the Moslem Heresy" in The Muslim World, (Harford, 1934), vol. 24, pp. 391-398.

Zolondek, L.,

"An Approach to the problem of the sources of the Kitab al-Aghani" in The Journal of Near Eastern Studies, (Chicage, 1960), vol. 19, pp. 217-284.

المحتويات

الفصل الثّاني: الفتح الإسلاميّ للجزيرة

الفصل الثّالث: بنو تغلب في العصر الرّاشديّ والأمويّ

الفصل الرّابع: الكنيسة والخلافة الأولى

الفصل الخامس: الأهمّيّة الاقتصاديّة لنصارى الجزيرة

سلسلة

أهل الذمة والأقليات في المجتمعات الإسلامية

صدر من هذه السلسلة حتى الآن (2019) الكتب الآتية:

نصارى العراق في العصر الاموي

عدد الصفحات: 448

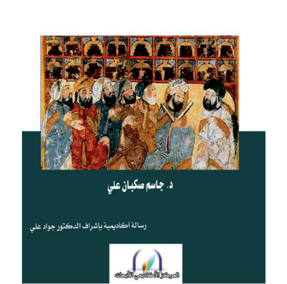
اسم المؤلف: جاسم صكبان علي

القياس: 24×16.5

IBSN:978927946657

المترجم: هشام شاميّه.

نصارى العراق في العصر الأمويّ



المواجهة بين المسيحية الشرقية والإسلام المبكر

عدد الصفحات: 435

حرر من قبل: ايمانويلا غرايبو - مارك سوانسون - دايفيد توماس

القياس: 22×14.5

IBSN:9781927946824

المترجم: شيرين حداد.

المواجهة

بين المسيحية الشرقية والإسلام المبكر





أهل الذمة في صدر الإسلام

عدد الصفحات: 381

اسم المؤلف: ملكة ليفي - روبين

القياس: 22×14.5

IBSN:9781927946268

المترجم: نبيل فياض.

أهل الذّمة في صدر الإسلام

من الإستسلام إلى التعايش



